

Distr.: General
3 March 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى

٦	المسائل التنظيمية	أولا -
		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٨	خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠-٢٠٠٣	ثانيا -
٩	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة	ثالثا -
١٢	البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	رابعا -
١٥	الصناديق والبرامج الخاصة	خامسا -
١٩	التقييم	سادسا -
		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
٣٠	توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ١٩٩٨-١٩٩٩	سابعا -
٣١	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	ثامنا -
		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
٤٣	برنامج المشورة التقنية	تاسعا -
٤٨	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	عاشرًا -
٥٧	مسائل أخرى	حادي عشر -

الجزء الثاني - الدورة السنوية

٨٥	المسائل التنظيمية	أولا -
		الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
٨٦	تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١	ثانيا -
٩٩	الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	ثالثا -
١٠٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية	رابعا -

١٠٨	التقييم	خامسا -
١١٢	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	سادسا -
		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٢٥	المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية	سابعا -
١٣١	التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية	ثامنا -
		الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١٣٣	التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠١، بما فيه التقرير السنوي المنصب على النتائج	تاسعا -
١٣٦	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	عاشرا -
١٣٨	الالتزامات بالتمويل	حادي عشر -
١٤٠	ترتيبات تمويل البرامج	ثاني عشر -
١٤١	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	ثالث عشر -
١٤٢	متطوعو الأمم المتحدة	رابع عشر -
١٤٥	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	خامس عشر -
١٤٥	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	سادس عشر -
١٤٥	المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)	سابعا -
١٤٦	مسائل أخرى	سابع عشر -
		الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية	
١٤٩	المسائل التنظيمية	أولا -
		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١٥٠	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	ثانيا -
١٥٢	الترتيبات البرنامجية	ثالثا -
١٥٤	التقييم	رابعا -
١٥٦	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	خامسا -

- سادسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٦٠
- سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ١٦٣
- الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ثامنا - تقارير عن الزيارات الميدانية ١٦٦
- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- تاسعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ١٧٠
- عاشرا - استراتيجية الموارد البشرية ١٧٠
- حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٨٣
- ثاني عشر - مسائل أخرى ١٩١
- المرفقات
- الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٢ ١٩٤
- الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ ٢٤٧

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير
إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وذلك في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وعقد قبلها الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، وذلك في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء مكتب المجلس لعام ٢٠٠٢ على النحو التالي:

الرئيس: سعادة السيد ديرك يان فان دين بيرغ (هولندا)

نائب الرئيس: سعادة السيدة نومي إسبينوسا مدريد (هندوراس)

نائب الرئيس: السيد حازم فهمي (مصر)

نائب الرئيس: السيد بالي مونيغا (إندونيسيا)

نائب الرئيس: د. يانا سيمانوفا (الجمهورية التشيكية)

٣ - وأدى رئيس المجلس التنفيذي بيان استهلاكي شكر فيه الأعضاء على انتخابه رئيسا للمجلس لعام ٢٠٠٢. وأعرب عن تطلعه إلى إدخال المجلس في حوار بناء مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن طرق ووسائل تحسين فعالية عملهما وكفاءته.

٤ - وشدد على ضرورة تمثل الدروس المستخلصة، معربا عن اعتقاده بأن في وسع المجلس، باعتباره شريكا لمنظمات الأمم المتحدة، أن يكفل استخلاص الدروس على صعيدي الجهات المانحة والوكالات أيضا. كما لاحظ الطابع الملح للنقاش المتعلق بفعالية المعونة في البلدان المانحة التي يخامر سكانها القلق إزاء النتائج الحقيقية والمستدامة والدائمة في مجال الحد من الفقر.

٥ - ولاحظ الرئيس أن المعونة لا يمكن أن تحدث مفعولها إلا عندما تتوفر البيئة المناسبة للسياسات العامة. وقال إن نوعية الحكم على الصعيد الوطني لا تزال تمثل العامل الوحيد الأهم والفتاح لتحقيق جملة أمور منها الأمن، والتمكين، وإمكانية الاستفادة من الفرص، وتوفير الأصول. وشدد على أن على الجهات المانحة أيضا الدلالة على تقبل المساءلة، والتخلي عن المشاريع المنعزلة، وتنسيق الإجراءات، وتجميع الموارد، والدخول في التزامات

طويلة الأجل. ورأى أن الأمم المتحدة تحتاج إلى مواءمة وتبسيط إجراءاتها، وإيلاء عناية خاصة لتطوير القدرات على الصعيد الوطني.

٦ - وفيما يتعلق بالملكية والسياق المحلي، ذكر رئيس المجلس التنفيذي أن الأهداف الإنمائية للألفية تحتاج إلى تحويلها إلى أهداف قطرية فردية. وينبغي أن يضع كل بلد على حدة خطته وفقا لظروفه الخاصة، بمشاركة الإدارات ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وأشاد في هذا الصدد بالتقدم المحرز بخصوص التقييم القطري الموحد، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٧ - واختتم بيانه بالتشديد على أهمية اتساق أنشطة الحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن الاتساق يمكن توحيه ضمن سياسات التنمية، عن طريق السياسة الخارجية عامة، من خلال التعاون فيما بين الإدارات، والسياسات الدولية لمؤسسات ومنظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة. وأضاف أن للمجلس التنفيذي مسؤوليته المحددة في مجال الاتساق الدولي. ولاحظ ازدياد التوافق الدولي في الآراء بشأن الطرق والدواعي التي تملّي ضرورة عمل البرنامج الإنمائي في سبيل الحد من الفقر، على نحو ما يتجلى في الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا المجلس التنفيذي إلى تصديق القول بالعمل.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.1 و Corr.1 و 2) بصيغتهما المعدلة شفويا.

٩ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/20).

١٠ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ (DP/2002/1).

١١ - وأقر المجلس التنفيذي خطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/CRP.1).

١٢ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني لدورتيه المقبلتين في عام ٢٠٠٢ كما يلي:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢: ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)؛

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

١٣ - استعرض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه الاستهلاكي ما يتيح اعتماده الأهداف الإنمائية للألفية - والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ - لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من فرص لإدراج عمله في مجال مكافحة الفقر في سياق عالمي أوسع. وأبلغ أيضاً عن الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان، والتحديات المتوقعة في مجال الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش والإعمار في ذلك البلد.

١٤ - وقدم مدير البرنامج المعلومات المستكملة عن خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.2) والتقارير المستكمل عن دوره في الأزمات وحالات ما بعد الصراع: التغييرات التنظيمية (DP/2002/CRP.3). وتطرق باقتضاب للتقدم الهائل الذي أحرز في تنفيذ خطط العمل، وشدد على التزام البرنامج الإنمائي بتحسين الأداء العام بهدف مساعدة البلدان التي تنفذ البرامج على بناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥ - وأثنت الوفود ثناء حاراً على مدير البرنامج والموظفين على الإنجازات المسجلة في عام ٢٠٠١، وأبرزت المزية النسبية للبرنامج الإنمائي في جهود تحقيق الانتعاش والإعمار في أفغانستان. وأيدت، في هذا الصدد، إنشاء "مكتب اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش" وتعيين مدير له في رتبة مدير البرنامج المساعد. على أن عدة وفود أعربت عن الأسف لأن المشاورات المؤدية إلى التعيين لم تكن كافية. وأشار بعضها إلى ضرورة تجنب وجود اختلال لصالح أفغانستان في التوازن في أولويات البرنامج الإنمائي.

١٦ - وفيما يتعلق بالمعلومات المستكملة عن خطط العمل، لاحظت الوفود ارتفاع مستوى الشعور بالرضا لدى الموظفين على نحو ما هو وارد في النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية ورحبوا به، وقالوا إن استجابة الموظفين تمثل دليلاً واضحاً على أن ما تم من إصلاح خلال السنتين الماضيتين بما ولده من آلام قد بدأ يوّي ثماراً إيجابية. وفي هذا الصدد، أبرزت تلك الوفود الأثر الإيجابي لتطبيق اللامركزية في المكاتب القطرية وإعادة تنظيمها باعتباره دليلاً على تأثير عملية الإصلاح في قدرة البرنامج الإنمائي على الأداء على النحو المتوخى في خطط العمل. ودعت وفود عدة البرنامج الإنمائي إلى القيام بدور خاص، وفقاً لمقتضى الحال، في المسائل المتصلة بالمنافع العامة العالمية.

١٧ - وأكدت الوفود مجدداً أن الموارد العادية (الأساسية) تظل تشكل القاعدة الوطيدة لأنشطة المنظمة، ودعت إلى زيادة التمويل الأساسي. وحذر وفد من خطر الاستعاضة عن البرمجة التي تضطلع بها البلدان بالبرمجة التي تضطلع بها الجهات المانحة عن طريق الصناديق الاستثمارية المواضيعية. وطلب وفد آخر تقريراً عن إدارة تلك الصناديق، وشدد على ضرورة استعمال الموارد غير الأساسية بطريقة بناءة ومنهجية.

١٨ - وركزت مناقشة موضوع الشراكات على الخطط الطويلة الأجل لإجراء دراسات استقصائية عن الشراكات، والحاجة إلى التدرج على تولد نتائج إيجابية حقيقية وموضوعية من تعزيز الشراكات.

١٩ - ورحبت وفود عديدة بزيادة التركيز على مجالات التطبيق الستة وإقامة شبكات المعارف. وطلبت بعض الوفود أن تشمل الاستكمالات المقبلة لخطط العمل بشأن أثر عملية الإصلاح، على جداول تبين النتائج الفعلية والأعمال المزمع القيام بها، وذلك على سبيل تيسير الرجوع إلى السنوات السابقة.

٢٠ - وفي معرض الرد، وافق موظفو البرنامج الإنمائي على وجوب أن تقدم الاستكمالات المقبلة لخطط العمل مزيداً من المعلومات، بما في ذلك جداول داعمة تتعلق بتنفيذ خطط العمل. واقترحوا أن يقدم البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي عرضاً لنظام التقييم المتوازن وأن يتيح وصلة على الإنترنت لأعضائه. ووافقوا على تقديم تقرير عن إدارة الصناديق الاستثمارية المواضيعية إلى المجلس التنفيذي، وقرروا تقديم مزيد من المعلومات بشأن الدراسة الاستقصائية عن الشراكات، التي سيجري توسيعها لتشمل ٣٠ بلداً في عام ٢٠٠٢.

٢١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمعلومات المستكملة عن خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.2).

٢٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المستكمل عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد النزاع: التغييرات التنظيمية (DP/2002/CRP.3).

ثالثاً - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

إطار التعاون الإقليمي الثاني لأفريقيا

٢٣ - قدم مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا "إطار التعاون الإقليمي الثاني لأفريقيا" للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (DP/RCF/RBA/2)، مشيراً إلى أنه ثمة عملية بحث ومشاورات متأنية أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن ثم فإن هذا الإطار يتماشى مع الأولويات الواردة في "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" و"إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون

العالمي“. وقال إن ”إطار التعاون الإقليمي“ ركز بصورة محددة على تعزيز الإدارة الديمقراطية والتشاركية؛ وتسخير العولمة لصالح أفريقيا؛ وإعطاء الأولوية لاتقاء التزايدات وبناء السلام وإدارة الكوارث؛ والحد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. وتبلغ ميزانية ”إطار التعاون الإقليمي“ ١٠٠ مليون دولار من الموارد العادية، بينما يتوقع أن تبلغ موارده من المصادر غير الأساسية ما قدره ٧٠ مليون دولار.

٢٤ - وأشادت الوفود بالمكتب الإقليمي لأفريقيا وهي تلاحظ جودة وأهمية ومحور تركيز إطار التعاون الإقليمي وعملية التشاور. كما أيدت ما يقدمه المكتب الإقليمي من مساعدة لأفريقيا في انتقالها من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

٢٥ - على أن الوفود أعربت عن القلق وطلبت إيضاحات بشأن محدودية الموارد بالقياس إلى حجم التحديات؛ وبشأن المشاورات مع أصدقاء منظمة الوحدة الأفريقية (وهو اتحاد الجهات المانحة التي تقدم الدعم لمنظمة الوحدة الأفريقية)؛ ومسألة إمكانية الحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وما سيقوم به المكتب الإقليمي لأفريقيا في المستقبل من مشاورات مع الشركاء الثنائيين.

٢٦ - وأشار مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في رده إلى أن كل مجال من مجالات التركيز الواردة في إطار التعاون يتضمن استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد وإقامة الشراكات، وإلى أن مبلغ ٧٠ مليون دولار المتوقع وروده من المصادر غير الأساسية هو مجرد رقم إرشادي.

٢٧ - وقال إنه سيتم قريباً الشروع في جولة جديدة من المشاورات مع الشركاء، بمن فيهم الشركاء الثنائيون، في إطار عملية البرمجة. كما أفاد بأن المشاورات مع أصدقاء منظمة الوحدة الأفريقية سبق عقدها في أديس أبابا في إطار الأعمال التحضيرية لإطار التعاون الإقليمي. واحتتم كلامه بالإشارة إلى أنه سيجري أثناء تنفيذ إطار التعاون الإقليمي تعزيز القدرة التفاوضية لمنظمة الوحدة الأفريقية مع شركات صناعة الأدوية.

٢٨ - ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الإقليمي الثاني لأفريقيا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (DP/RCF/RBA/2).

إطار التعاون الإقليمي الثاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٩ - عرضت مديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إطار التعاون الإقليمي الثاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (DP/RCF/RLA/2). وأشارت إلى أن هذا الإطار أعد بالتشاور الوثيق مع الحكومات وغيرها

من أصحاب المصلحة، وأنه يتمشى مع الأولويات الإقليمية في مجالات الحد من الفقر وانعدام المساواة، والإدارة الديمقراطية، والطاقة وتغير المناخ، فضلا عن المواضيع الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بنوع الجنس والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية البشرية على الصعيد المحلي. وأشارت إلى أنه تم تخصيص ١٦ مليون دولار من الموارد العادية. وسيجري تعبئة مبلغ آخر قدره ٤٠ مليون دولار من الموارد غير الأساسية. وشددت المديرية على أن البرنامج سينفذ بالشراكة مع العديد من أصحاب المصلحة من داخل المنطقة وخارجها، وذلك على نحو ما حصل أثناء تنفيذ إطار التعاون الإقليمي الأول.

٣٠ - ووافقت الوفود على أن مجالات التركيز الواردة في الوثيقة تتمشى مع الأولويات الإقليمية ومع خطط عمل البرنامج الإنمائي. لكنها أعربت عن القلق تجاه انخفاض مستوى الموارد المخصصة للبرامج، وطلبت معلومات بشأن أي استراتيجية يراود بها تعبئة موارد إضافية. وطلبت أيضا أن يقدم البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ تقريرا عن أثر انخفاض الموارد الأساسية على البرامج. ووافقت المديرية على الامتثال لهذين الطلبين.

٣١ - وفيما يتعلق بالفساد، أعلمت المديرية المجلس التنفيذي بأن شركاء إنمائيين آخرين يقدمون دعمهم في هذا الميدان. بيد أنها أفادت بأن البرنامج الإنمائي قدم المساعدة إلى الحكومات بناء على طلبها في نطاق إطار التعاون الإقليمي الأول.

٣٢ - ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الإقليمي الثاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (DP/RCF/RLA/2).

إطار التعاون الإقليمي للدول العربية

٣٣ - قدمت مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية إطار التعاون الإقليمي الثاني للدول العربية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (DP/RCF/RAS/2). وأفادت أن الإطار جاء ثمره لمشاورات واسعة، وشددت على أن ميادين التركيز فيه - العولمة والإدارة والمعرفة - تمثل الاحتياجات الحقيقية للمنطقة. وأبرزت المديرية توجه الأنشطة المخططة نحو تحقيق النتائج وارتكازها على الطلب وآثارها المعززة بعضها بعضا، فضلا عن أهمية إقامة شراكات فنية ومالية أقوى في معرض إعداد المبادرات. وقالت إن الميزانية الإجمالية للإطار تبلغ ٣٣ مليون دولار.

٣٤ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لإطار التعاون الإقليمي والملاحظات التمهيدية للمديرية. وأثنت عدة وفود على بدء إعداد تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية وعلى النهج التشاركي الذي استخدم في إعداد الإطار. وتم تأييد مجالات التركيز الثلاثة. على أن

الوفود طلبت توضيحات بشأن الأمن البشري وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، لاحظت الوفود أن ركن التعليم (المعارف) متطور كثيرا على نحو يلفت النظر.

٣٥ - وأشارت المديرية في ردها إلى أن الأمن البشري في إطار التعاون الإقليمي دالة على الناتج الصافي للتنمية البشرية. وأوضحت أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يؤثر في الدول العربية قدر تأثيره في المناطق الأخرى، ولكن ذلك لا يبرر الخلود إلى الدعة. وضربت أمثلة بعدة أطر للتعاون القطري في المنطقة حيث يتم تناول المسألة على نحو شامل.

٣٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي الثاني للدول العربية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (DP/RCF/RAS/2).

أطر التعاون القطري

٣٧ - وافق المجلس التنفيذي على ٢٥ إطارا جديدا من أطر التعاون القطري، وأحاط علما بتمديد ١٤ إطارا جاريا (DP/2002/8) على أساس عدم إبداء اعتراض. ووافق المجلس أيضا على منح مكافأة استقلال ليوغوسلافيا (انظر المقرر ٤/٢٠٠٢ في مرفق هذا التقرير).

رابعاً - البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨ - قدّم مدير مكتب سياسات التنمية بالنيابة التقرير المعدّ عن مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (DP/2002/3). وأفاد بأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تمثل إحدى أولى أولويات البرنامج الإنمائي وأحد مجالات تركيزه الستة الرئيسية. وقال إن البرنامج الإنمائي، بوصفه إحدى الجهات الثماني الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يركز على إيجاد البيئة المواتية في ميدان السياسات والتشريعات والموارد للتصدي بطريقة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك فإن البرنامج الإنمائي يساعد البلدان على مواجهة التحدي الإداري المتمثل في تخطيط الاستجابة المتعددة القطاعات لهذا الوباء وتنسيقها وتنفيذها، مع التركيز على خمس خدمات محددة تعرض على البلدان التي تنفذ البرامج وهي: الدعوة والحوار المتعلق بالسياسات؛ وتطوير القدرات؛ وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صلب التخطيط الإنمائي؛ وحقوق الإنسان والخدمات الإعلامية بوسائط الإعلام المتعددة.

٣٩ - وشدد مكتب سياسات التنمية الذي يعتبر المستشار الرئيسي وقائد الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على الحاجة إلى تعبئة اجتماعية وسياسية غير مسبوقة في جميع القطاعات، وعلى الأهمية المركزية لتغيير المواقف والمعايير المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعلاقات بين الجنسين، وحقوق الأشخاص المتأثرين بالوباء.

٤٠ - وذكر مدير البرنامج المشترك في نيويورك أن الوباء يتطلب تعبئة لمنظومة الأمم المتحدة كلها تختلف عن كل ما عرفته من قبل دعماً للاستجابات الوطنية بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن تقديره لما يوحد من صلات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأهداف العامة للخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة، وإعلان الالتزام الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية، والدور الرئيسي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تشجيع إيجاد استجابة منسقة للأمم المتحدة على الصعيد القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين.

٤١ - وأيدت الوفود التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجالات المحددة الخمسة للخدمات المعروضة في الوثيقة DP/2002/3. وذكرت عدة وفود أن الاستراتيجية الجديدة تتمشى مع الولاية العامة والميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الحكم، والتنسيق، وتنمية القدرات، وأكدت هذه الوفود على الدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمة في دعم التصدي المتعدد القطاعات لهذا الوباء.

٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن الأسف لأن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يُطرق عند التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك. وتم تقديم اقتراح بضرورة معالجة موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة المقرر عقده في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ.

٤٣ - ووافقت الوفود في معرض إشارتها إلى الصندوق الاستثماري المواضيعي الذي تم إنشاؤه مؤخراً بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على ضرورة أن يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد إضافية من أجل تنفيذ استراتيجيته.

٤٤ - وطلبت عدة وفود معلومات حول: (أ) مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ (ب) والخطط المُعدّة لتنمية القدرات داخل برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة؛ (ج) والمؤشرات الكمية والنوعية التي سوف تستخدم؛ (د) والخطط المُعدّة لمعالجة المسائل المتعلقة بالجنسين والعلاقات

الجنسية والعوامل التي تجعل الناس معرضين للعدوى؛ (هـ) والسياسة العامة التي تتبعها المنظمة في مجال شؤون الموظفين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (و) ودور كل من أمانة البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهات المشاركة في رعاية هذا البرنامج على الصعيد القطري.

٤٥ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بسبب الإشارة في النص إلى مبادئ توجيهية دولية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، وهي مبادئ لم تُقر بعد في أي عملية حكومية دولية، كما أنها يمكن أن تتنافى مع القوانين والتقاليد الدينية لبعض البلدان. وبناء عليه، حثت هذه الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ استراتيجيته على نحو يتماشى مع إعلان الالتزام الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٤٦ - وردا على سؤال حول العلاقة بين استراتيجية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الصندوق العالمي الجديد لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قال المدير بالنيابة إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعب دورا هاما في تطوير الاستراتيجية، وأنه سيواصل أداء دور محوري في تنفيذها عن طريق بناء القدرات على الصعيد القطري، الأمر الذي سيفيد في تقديم اقتراحات جيدة للصندوق. وأوضح أيضا أن الميزانية الموحدة وخطة العمل المتعلقةين بالإيدز لا تتناولان إلا الأنشطة العالمية والإقليمية للجهات التي ترعى البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حين أنه يتعين حشد الموارد على نحو منفصل للبرامج التي تنفذ على المستوى القطري، فإن الصندوق الاستئماني المواضيعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد بدأ عمله واجتذب بالفعل ٤,١٠ مليون دولار في شكل تعهدات على الرغم من أن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحشد الموارد لهذا الصندوق لم تبدأ بعد.

٤٧ - وتحدث المدير بالنيابة أيضا عن السياسة العامة التي يتبعها البرنامج في مجال شؤون الموظفين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقال إن جميع الموظفين الوطنيين والدوليين الثابتين يتمتعون بتأمين صحي يتيح لهم المعالجة بمضادات فيروسات النسخ العكسي، بغض النظر عن مكان العمل. وينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دورات لتوعية الموظفين وتقديم الخدمات الوقائية لهم، مع الاهتمام بصفة خاصة بالموظفين العاملين في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من المصابين.

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة المبادئ التوجيهية الدولية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، وافق المدير بالنيابة على أن هذه الإشارات يمكن أن تؤدي

إلى خلاف غير مقصود. وأكد للمجلس التنفيذي أن استراتيجية البرنامج ستنفذ مع مراعاة إعلان الالتزام.

٤٩ - وفيما يتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال شؤون الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أوضح المستشار الرئيسي ورئيس الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن البرنامج، سيقوم، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرهما من منظمات الأمم المتحدة، بالتشجيع على الأخذ بنهج تراعى فيه شؤون الجنسين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيدين العالمي والوطني. وسوف يتم التشديد على دور الشباب في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

٥٠ - وفيما يتعلق برصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكد المستشار الرئيسي على أن اهتماما خاصا سيوجه لأهمية المؤشرات النوعية والكمية لقياس ما يتم إنجازه.

٥١ - ولخص الممثل المقيم والمنسق المقيم في بور كينا فاسو دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري في تصديه للتحديات التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فركز على إسداء المشورة الأمامية في مجال السياسات العامة وتعزيز إيجاد مستوى جديد من القيادات السياسية في مجال التصدي للوباء. وأضاف أنه تم إنشاء فريق مواضيعي موسع معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمناخون، وتم تنظيم اجتماع مائدة مستديرة وتعبئة ٩٥ مليون دولار لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة. وتم إصدار تقرير وطني في مجال التنمية البشرية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لاستخدامه كأداة حاسمة في رسم السياسات ولإدماج الأولويات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

٥٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٢/١ (انظر المرفق الأول).

خامسا - الصناديق والبرامج الخاصة

٥٣ - تقرير عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يمولها مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال.

٥٤ - ذكر المدير المعاون أن مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال هما من أكبر الصناديق الاستثمارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن لديهما ما مجموعه ١,٥٨ بليون دولار في شكل منح و ٢,٢ بليون دولار في شكل تمويل مشترك. وقد لعب برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في توفير التعاون التقني وتطوير القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة والتشريع، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٥٥ - وعرض المنسق التنفيذي لمرق البيئة العالمية، وهو أيضا نائب المدير لفريق التنمية المستدامة بيئيا في مكتب السياسة الإنمائية العامة، التقرير المتعلق بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يمولها مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال (DP/2002/4).

مرفق البيئة العالمية

٥٦ - اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مرفق البيئة العالمية، بتنفيذ مشاريع في مجالات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وحماية المياه الدولية وطبقة الأوزون، مع التركيز على مجالين جديدين هما تدهور الأرض والملوثات العضوية الثابتة، وهما موضوعان يرجح أن يضافا في غضون عام ٢٠٠٢. والمبلغ الإجمالي المتوفر لدى مرفق البيئة العالمية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو ١,٢٣ بليون دولار بالإضافة إلى تمويل مشترك قدره بليون دولار. ويتنظر أن تصل المخصصات في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٠ مليون دولار (في شكل منح) و ٢٣٧ مليون دولار (في شكل تمويل مشترك). وقد تجاوز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهدافه المحددة في خطط عمله، وبلغ نصيبه ٣٤ في المائة من مجموع مخصصات مرفق البيئة العالمية. وركزت أنشطة مرفق البيئة العالمية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم التعاون التقني، مع التركيز بصفة رئيسية على تطوير القدرات، وإيجاد بيئة تمكينية للسياسات العامة والتشريع، وتعبئة الموارد الإضافية للتصدي لما تواجهه البيئة العالمية من تهديدات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتنفيذ البرامج المشتركة لمرفق البيئة العالمية، وهي برنامج المنح الصغيرة، وحلقات العمل للحوار بين الأقطار، وبرنامج دعم الاتصالات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ. وقد أثنت التقييمات المستقلة على أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مرفق البيئة العالمية.

٥٧ - وأفاد المنسق التنفيذي أنه خلال الفترة الثالثة لتحديد موارد مرفق البيئة العالمية (٢٠٠٣-٢٠٠٦) كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأمل في أن تزداد موارده ازديادا كبيرا بحيث لا يؤدي التمويل المخصص لمسألة تدهور الأرض والملوثات العضوية الثابتة إلى تخفيض الأموال المخصصة للأنشطة المتصلة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية. وخلال السنوات اللاحقة، سيتجاوز عدد المشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طاقة ما هو متاح له من الأموال.

بروتوكول مونتريال

٥٨ - يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد المنظمات المنفذة التي تم إنشاؤها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، وقد دعم برنامجه، الذي تتوفر لديه اعتمادات مجموعها ٣٥٠ مليون دولار، أنشطة في ٧٨ بلدا للقضاء على استخدام المواد التي تستنفد الأوزون. وتم بالفعل التخلص من أكثر من ٢٥٠٠٠ طن متري من هذه المواد خلال العقد الماضي بفضل مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعمل البرنامج أيضا على نحو وثيق مع القطاع الخاص، وقدم المساعدة لأكثر من ٨٠٠ من المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم بغية تحويل عملياتها، مما ساعد على حماية الوظائف القائمة وخلق وظائف جديدة. وتقدم المساعدة إلى أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مزارع في سياق جهودهم للتخلص من بروميد الميثيل، وهو مبيد آفات يضر أيضا طبقة الأوزون، وعلى ألا يؤثر على الغلة. وقدمت المساعدة في مجال بناء القدرات إلى ٢٢ بلدا ليتسنى للحكومات استحداث سياسات وإجراءات ملائمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في بروتوكول مونتريال. ويتم تمويل هذه البرامج تمويلا كاملا من تكاليف الدعم من المشاريع المعتمدة، ويتم تعويض المكاتب القطرية عن الخدمات التي تقدمها.

٥٩ - ويؤدي تغيير طرائق التنفيذ في إطار البرنامج الخامس لتحديد الموارد (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، الذي يركز على الخطط الوطنية والقطاعية، إلى آثار تتعلق بتكاليف الدعم على الوكالات المنفذة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء عليه، فإن أي دعم قوي تقدمه المكاتب القطرية إلى الحكومات سيكون أساسيا بالنسبة إلى تمكين الحكومات من استحداث سياسات وتشريعات ملائمة من أجل نجاح البرامج.

٦٠ - وأبلغ كبير المسؤولين في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف المجلس التنفيذي بالأدوار والمسؤوليات المتغيرة لأصحاب المصالح، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح كذلك أنه تم تعبئة مبلغ ١,٤ بليون دولار في المدة التي انقضت منذ إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف في عام ١٩٩٠، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام بدور رئيسي في تلك الجهود الجديرة بالثناء. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكيف بسرعة، وأنه بعد أن كان يقدم التعاون التقني أصبح يلعب دورا رئيسيا في مشاريع الاستثمار في القطاع الصناعي. وفي إطار التخطيط الاستراتيجي الجديد، سيلزم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزيد من تركيزه على أداء دور استشاري في مجال السياسة العامة لمساعدة البلدان في استراتيجياتها المتصلة بالامتثال للشروط التي تقتضيها الخطط الوطنية والقطاعية القائمة على الأداء والتي سيتم الموافقة عليها بصورة متزايدة.

٦١ - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما حققه من نجاح في إطار برامج مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال. وفي إطار مرفق البيئة العالمية، شددت عدة وفود على دعمها لإدخال مفهوم تدهور الأراضي بوصفه مجالاً جديداً يركز عليه مرفق البيئة العالمية، كما شددت على أهمية مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا في المجال الجديد للتركيز، ولا سيما بخصوص أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، طُرحت أسئلة حول قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة بسرعة، ولا سيما في إطار انتقال الموظفين إلى الميدان. وذكرت عدة وفود أن تجديد موارد مرفق البيئة العالمية على نحو كاف أمر ضروري، وأن تطوير القدرات ينطوي على أهمية رئيسية بالنسبة إلى كثير من البلدان. وطُرحت أسئلة عن المدى الذي يمكن به لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساهمة بموارده الأساسية في برامج مرفق البيئة العالمية. وأعربت الوفود أيضاً عن دعمها للعمل الجيد الذي أنجزه برنامج المنح الصغيرة وحلقات العمل المعنية بالحوار بين الأقطار.

٦٢ - وشددت عدة وفود على أهمية تقديم الدعم في إطار برنامج بروتوكول مونتريال، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم. وتم أيضاً توجيه الثناء إلى مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة لما يقدمه من خدمات. غير أنه تم الإعراب عن القلق حول إمكانية زيادة التكاليف وأعباء العمل على مستويات المكاتب القطرية والمقر.

٦٣ - وردا على ذلك، ذكر مدير مكتب السياسات الإنمائية بالنيابة أن انتقال الموظفين من المقر إلى الميدان عزز في الواقع قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنه يسهم بصورة مباشرة في زيادة فعالية أنشطة البرنامج في مجال التصدي لتدهور الأراضي. وحذر من أنه بسبب انخفاض مستوى الموارد الأساسية، لا يمكن توقع أن تزداد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المشاركة في التمويل من موارده الخاصة. وكرر التأكيد على أن برنامج مرفق البيئة العالمية وبرنامج بروتوكول مونتريال لا يعتمدان على الأموال الأساسية، وأن المكاتب القطرية تُعوّض عن خدماتها. وشدد على أن الدعم الإضافي المحتمل الناجم عن تغيير هيكل الرسوم الخاص ببروتوكول مونتريال سيمكّن من الاستعانة بالقدرات الخارجية على المستويين الإقليمي و/أو القطري، وعلى أنه ليست هناك أي خطط لزيادة أعداد الموظفين في المقر.

٦٤ - وذكر المنسق التنفيذي لمرفق البيئة العالمية أنه سبق أن كفل مرفق البيئة العالمية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموافقة على عدة مشاريع تتعلق بتدهور الأراضي في مجالسي التنوع البيولوجي وتغير المناخ. غير أن التمويل الإضافي اللازم فيما يتصل بتدهور الأراضي سيعتمد على حجم الموارد التي توفرها الفترة الثالثة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، الأمر

الذي سيحدد أيضا طول المدة التي سيستغرقها تأخر تنفيذ المشاريع، والموارد التي يمكن أن تخصص لتنمية القدرات. وأبرز المنسق التنفيذي الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة التمويل من أطراف ثالثة في إطار مرفق البيئة العالمية.

٦٥ - وفي الختام، أثنى رئيس المجلس على أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الصناديق الاستثمارية لمرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال.

٦٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المُعد عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممولة من مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال (DP/2000/4).

سادسا - التقييم

التقرير السنوي الذي أعده مدير البرنامج عن التقييم

٦٧ - عرض مدير البرنامج تقريره السنوي عن التقييم (DP/2001/26)، ولاحظ باهتمام أن هناك طلبا متزايدا على التقييم وعلى الإدارة التي تركز على النتائج، ولا سيما خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء على ذلك يتعين على التقييم أن يتوسع في إطلاع الإدارة الداخلية على التطورات وقت حدوثها الفعلي. ولاحظ كذلك أن التقرير الذي تم إعداده عن فعالية التنمية يعرض دروسا جارية بالنسبة إلى عمل البرنامج، وأن مكتب التقييم يعمل على نحو وثيق مع فريق دعم العمليات ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بغية التوصل إلى نهج مشترك لإدماج الدروس المستخلصة. وعليه، يمكن للممثلين المقيمين الاستفادة من النظرة الشاملة المتوفرة في المكاتب القطرية عن هذه المسائل. وأكد أن تعزيز مهارات التقييم مجال يركز عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل رئيسي ولا سيما فيما يتعلق بالنتائج التي تم تحقيقها على المستوى القطري، وأنه يتم المحافظة على نوعية واستقلال التقييم. ولاحظ أن عملية التقييم قدمت مساهمات إيجابية في تعزيز توجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو تحقيق النتائج.

٦٨ - ولاحظ مدير مكتب التقييم أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه مكتب التقييم يتمثل في إدخال عملية التقييم في عمل المنظمة، وجعل توفر الأدلة التجريبية شرطا متزايدا في اتخاذ القرارات الإدارية وتعزيز نوعية البرامج. وتحدث عن عدة مجالات تم تحقيق تقدم فيها، ومنها زيادة طلب المكاتب القطرية على الأدلة التجريبية والدروس المستخلصة، والتنقيح الشامل لنهج الرصد والتقييم، وإنشاء مجموعة للتتبع ومراقبة الامتثال بالاستناد إلى شبكة الإنترنت، وإيجاد علاقة أوثق بين الأولويات المشتركة والتقييمات الاستراتيجية. وتحدث أيضا عن التحديات التي تتصل بفعالية التنمية. وقال إن تكوين الرابطة الدولية لتقييم التنمية بالشراكة

مع البنك الدولي يشكّل جهداً رئيسياً لتعزيز القدرات التقييمية في العالم النامي، الأمر الذي سيشرح بدوره الاضطلاع بالمسؤولية الوطنية عن تقييمات الأداء في مجال التنمية.

٦٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها الكامل لارتفاع مستوى نوعية التقرير، والبيانات الاستهلاكية، والتقدم المحرز. وتم الإعراب عن التقدير لتكوين الرابطة الدولية لتقييم التنمية ولمساهمتها المزمعة في تعزيز القدرة على التقييم في البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٧٠ - وأنتت عدة وفود على التوسع في عملية الإدارة التي تركز على النتائج وتعزيز توجه البرامج القطرية نحو تحقيق النتائج، والاستعراضات التي شملت بلدانا مختارة. واقترحت تلك الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بتخطيط المزيد من الأنشطة بالتعاون مع شركاء آخرين في مجال التنمية. وطلبت توضيحات عن المدى الذي تم به تنفيذ الدروس المستخلصة من عملية التقييم؛ والتقدم المحرز في تطبيق نظام التتبع؛ ومعالجة النتائج والتوصيات في الوقت المناسب؛ وفعالية التقارير السنوية التي تركز على النتائج من حيث تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والمدى الذي تم به تحويل الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم إلى هيئة فعالة لترويج الدروس المستخلصة وعملية المراجعة التي يقوم بها الأقران.

٧١ - وأكد أحد الوفود ضرورة وجود منتج رفيع المستوى وشدد على أهمية ذلك في مرحلة التصميم. وطلب كفالة توفر مشاركة حكومية وغير حكومية أكبر في المراحل الأولى.

٧٢ - ولاحظت عدة وفود أن التقييم أداة استراتيجية لتعزيز فعالية التنمية. وطلبت توضيحات عن كيفية إدخال نتائج التقييم في عملية البرمجة؛ والصعوبات التي يصادفها تطوير مؤشرات للتدخل في مجالات تطبيقية، مثل الإدارة الرشيدة؛ وإسناد النتائج في الحالات التي يتواجد فيها عدة شركاء؛ وكيفية تتبع أثر البرامج على المدى القصير، وكيفية التوفيق بين الطلبات على النتائج القصيرة الأجل وبين التدخلات الطويلة الأجل. وكان هناك دعم قوي لتنمية القدرات في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وعلى الرغم من أن تقييم الأثر على المستوى القطري قد بدأ لتوه، كان هناك شعور بأن عملية التقييم ينبغي أن تُوسع إلى منظمات أخرى في الأمم المتحدة من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعرب عن الارتياح بشأن درجة الشراكة والتعاون فيما بين مكتب التقييم وعدد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٧٣ - وأثيرت مسألة الآثار الناجمة عن عدم كفاية التمويل المقدم من المانحين على أقل البلدان نمواً، وأثر تخفيض عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا. وتم التشديد

على أن بناء القدرات عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة. وبينما كان هناك تقدير لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركاء آخرين في عملية التقييم، تمت التوصية بضرورة المحافظة على استقلال مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٤ - وأعربت عدة وفود عن تفهمها لتزايد الطلب على التقييم فيما يتعلق بالإدارة التي تركز على النتائج، إلا أنها أعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن المنهجية المتبعة في تقييم الأثر على الصعيد القطري، واستخدام قاعدة بيانات التقييم المركزية، ونظام التتبع الجديد. وحثت على إدخال مزيد من التحسينات في منهجية التقييم، بما في ذلك تقييم التنمية المستدامة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٧٥ - وردّ مدير مكتب التقييم على الأسئلة المطروحة، وقال، فيما يتعلق بنظام التتبع الجديد، إنه تم إدخال هذا النظام في نهاية عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بقاعدة بيانات التقييم المركزية، كان ردّه أن المكتب في سبيل تجربة منهجية تكفل فعالية هذه القاعدة، وأنه يجري في الوقت ذاته تجربة لتقييم الأثر على المستوى القطري من أجل معرفة المنهجية التي ينبغي استخدامها في تقييم أثر التنمية. وأضاف أن تقييم الأثر على المستوى القطري يقدم تغذية عكسية عن كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء التقييمات القطرية. واحتتم كلامه بالإشارة إلى أن إيجاد التوازن بين التدخلات الطويلة الأجل والنتائج القصيرة الأجل يركز على قياس النتائج، وأنه ينبغي وضع منهجية من أجل ذلك.

٧٦ - ولخص رئيس المجلس التنفيذي المناقشة، وأكد على أهمية عملية التقييم والاهتمام الذي أبدته الوفود بالنهج المتبع في الإدارة التي تركز على النتائج، ونظام التتبع الجديد، واستقلال مكتب التقييم، وأهمية وجود نهج يعتمد على تعدد الوكالات بالنسبة إلى الجهود المبذولة في مجال التقييم وإلى فعالية التنمية والاشتراك في وضع منهجية تقييم ملائمة.

٧٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي الذي أعده مدير البرنامج عن التقييم (DP/2001/26).

تقييم موارد التمويل غير الأساسية

٧٨ - قدّم مدير مكتب التقييم التقرير المعد عن تقييم التمويل غير الأساسي (DP/2001/CRP.12)، مع التركيز على النتائج والتوصيات. ولاحظ المدير المعاون في بيانه، أن التقرير يأتي بأساس مدروس ومفيد لإجراء حوار داخلي وخارج برنامج الأمم المتحدة

الإثمائي. وذكر أن بيئة مواتية قد تهيأت تجاه توسع الاهتمام بالتمويل غير الأساسي، وأن العمل يجري على إيجاد استراتيجية للموارد غير الأساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٧٩ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للتقرير وعمليات التقديم. غير أنها أثارَت بعض الشواغل، وطلبت توضيحات بشأن عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، والتوزيع غير المنصف بين المناطق، وعدم توفر بيانات وافية من المكاتب القطرية عن استرداد التكلفة. وشملت موضوعات الاهتمام الأخرى كيفية التحقق من النتائج المترتبة على الموارد غير الأساسية وتأثيرها على المديونية وخفض المساعدة الإثمائية الرسمية. وفيما يختص بالموارد الأساسية، أعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى توحيد الإجراءات المحاسبية، وإلى الملكية الوطنية، وأشارت إلى التخصيص غير المنصف للموارد غير الأساسية، مع حصول أشد البلدان فقراً على أقل قدر منها، وتساءلت عما إذا كانت الصناديق المواضيعية ستعبي ما يكفي من الموارد للوفاء باحتياجات التنمية أم لا.

٨٠ - واقترحت بعض الوفود إجراء دراسة عن العلاقة بين موارد التمويل الأساسية وموارد التمويل غير الأساسية لكي يتسنى إعداد استراتيجيات جديدة للتصدي للتحديات. وسلّط الضوء على تنمية القدرات الإثمائية في البلدان التي تنفذ البرامج، وعلى رفع مستوى المكاتب القطرية، وتقاسم الدروس المستفادة في مجال تعبئة الموارد وتحسين النظم المالية فيما يتعلق بموارد التمويل غير الأساسية، باعتبارها عناصر حاسمة في تحقيق الأهداف الإثمائية للألفية.

٨١ - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم معالجة التقرير لمسألة توفير التمويل غير الأساسي من القطاع الخاص. وأضاف أنه كان من الواجب أن يتضمن التقرير توصيات أكثر تحديداً بشأن حالة موارد البرنامج الإثمائي في أفريقيا، وصيغة مستكملة لمذكرة التفاهم بين البرنامج الإثمائي ومصرف التنمية الأفريقي، ومعلومات عن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

٨٢ - وطلبت بعض الوفود إيضاحات بشأن تكاليف دعم البرامج، وما إذا كان البرنامج الإثمائي يعتزم استرداد كامل تكلفة المشاريع الممولة من الموارد غير الأساسية.

٨٣ - وأقر المدير المعاون في رده، أن الموارد العادية (الأساسية) لا تزال تشكل الأساس الوطيد لمصدر تمويل البرنامج الإثمائي، مع استكماله بالموارد غير الأساسية. ووافق أيضاً على أنه يتعين على السلطات الوطنية أن تتولى قيادة المسيرة الإثمائية وتملك الجهود التي تبذل على المستوى القطري. ولاحظ وجود حاجة لكفالة اتساق الموارد غير الأساسية مع إطار النتائج الاستراتيجية.

٨٤ - وردّ مدير مكتب الشؤون الإدارية على مسألة استرداد التكلفة، فذكر أن المنهجية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لتحديد مقدار ما تستوفيه من التكاليف شبيهة بالمنهجية التي تستخدمها اليونيسيف.

٨٥ - وأحاط المكتب التنفيذي علماً بالتقرير المعدّ عن تقييم موارد التمويل غير الأساسي (DP/2001/CRP.12).

تقييم التنفيذ المباشر

٨٦ - قدّم مدير مكتب التقييم التقرير المعدّ عن تقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13)، مع التركيز على النتائج والاستنتاجات. وعرض المدير المعاون ردّ الإدارة على التقرير، فذكر أن التقييم أجري في عام ٢٠٠٠، وأن التقرير قدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١ مع تأجيل النظر فيه إلى الدورة الحالية. وقال إن ردّ الإدارة أخذ آراء المجلس في الاعتبار. وأكد على أن الملكية الوطنية والقدرات الوطنية المستدامة هي من بين المبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي. وأكد التزام البرنامج الإنمائي بالتنفيذ الوطني بوصفه الطريقة المفضلة لتنفيذ البرامج. وذكر أن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير ساعدت البرنامج الإنمائي على الاستجابة بشكل أكثر فعالية لاحتياجات البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وقال إنه كان من نتيجة عملية التبسيط أنه يجري الآن إدخال تحسينات على تصميم إطار أكثر مرونة لتقديم الخدمات، من شأنه أن يُمكن البرنامج الإنمائي من الاستجابة السريعة وخفض تكاليف المعاملات.

٨٧ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للتقرير وللبينات الاستهلالية، وطلبت إيضاحات بشأن: معايير استخدام التنفيذ المباشر؛ وآثار التنفيذ المباشر على عبء العمل والقدرات في المكاتب القطرية؛ والتكاليف المترتبة على التنفيذ المباشر مقارنة بتكاليف التنفيذ الوطني؛ وعلاقة التنفيذ المباشر بالملكية الوطنية وبناء القدرات؛ وتأثير التنفيذ المباشر على التنفيذ الوطني بوصفه طريقة التنفيذ المفضلة لدى البرنامج الإنمائي؛ وأهمية التركيز على النتائج بدلا من التركيز على الطرائق؛ وضرورة تبسيط إطار خاص بالمساءلة؛ وضرورة المقارنة بين التنفيذ المباشر وطرائق التنفيذ الأخرى المتبعة من قبل هيئات الأمم المتحدة؛ وفائدة التوصيات المتعلقة بالتقييم باعتباره عملية داخلية تجري بطلب من البرنامج الإنمائي. وطلب بعض المتكلمين أن يقدم المدير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ تقريرا عن الكيفية التي يعتمز البرنامج الإنمائي أن يتابع بها التوصيات الواردة في التقرير. وأثيرت أيضا مسألة تكاليف البرامج والتكاليف الإدارية المتصلة بالتنفيذ المباشر.

٨٨ - وأكد مدير مكتب التقييم في رده أن إدارة عملية تقييم التنفيذ المباشر تطبق نفس الإجراءات المتبعة في تنفيذ سائر التقييمات. وأكد أنه تمت المحافظة على استقلالية مكتب

التقييم وأن بعثة التقييم حللت تكاليف تنفيذ البرامج، بغض النظر عن طريقة التنفيذ، وأن النتائج كانت ذات طبيعة عامة تنطبق على جميع الطرائق.

٨٩ - وشكر المدير المعاون المتكلمين على الحوار البناء والجيد التوقيت حول تقرير التقييم. وأعرب عن موافقته على أن التنفيذ الوطني، بما له من ميزات نسبية في مجالات الملكية الوطنية وتنمية القدرات، سيظل طريقة التنفيذ المفضلة لدى البرنامج الإنمائي. وأبرز في حديثه ضرورة المرونة في تقديم الخدمات، وأكد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بإدخال المزيد من التحسينات في هذا الصدد. وذكر أن معايير استخدام التنفيذ المباشر لا تزال قيد المناقشة وأن المجلس التنفيذي سيحاط علماً بالنتيجة. واختتم حديثه بالتأكيد على أن عملية إعادة إعداد الموجزات الوصفية ستعزز القدرات في المكاتب القطرية بهدف رفع الكفاءة وتوليد نتائج أفضل.

٩٠ - وذكر مدير مكتب الشؤون الإدارية أن الآثار المترتبة على التنفيذ المباشر في الميزانية ظلت محايدة حتى ذلك الوقت، نظراً إلى ما تنسم به المجموعة الصغيرة من مشاريع التنفيذ المباشر من طابع تمويلي يعتمد على التمويل بموارد غير أساسية والتمويل الذاتي. وأشار إلى أنه سيستمر التصدي للآثار المترتبة في الميزانية على التنفيذ المباشر وسيستمر رفع تقارير عنها إلى المجلس التنفيذي بغية النظر فيها.

٩١ - وعلى سبيل تلخيص المناقشة، لاحظ رئيس المجلس، أن التنفيذ المباشر يتسم بالمرونة كطريقة للتنفيذ، وأن التنفيذ الوطني هو الخيار المفضل، لما له من ميزات تتعلق بالملكية الوطنية وتنمية القدرات. وذكر أن التقرير له أهميته بالنسبة إلى نظام تقديم الخدمات بأكمله. واختتم كلامه بملاحظة أن المجلس التنفيذي يرغب في معرفة الكيفية التي يعتمز البرنامج الإنمائي أن يتابع بها التوصيات الواردة في التقرير.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المعدّ عن تقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13).

العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٣ - طلب رئيس المجلس التنفيذي، في معرض تقديمه للبند ٦ من جدول الأعمال بشأن التقييم، رفع درجة الوثيقتين DP/2002/CRP.4 و DP/2002/CRP.5، المتصلتين بالعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع بحيث تنتقلان من فئة أوراق غرف الاجتماعات إلى فئة الوثائق العادية، وذلك في ضوء الدور الحساس الذي تؤديه في المناقشات المتعلقة بذلك الموضوع.

٩٤ - وأوضح المدير الخطوط العريضة لمجالات العمل الواردة في الورقة المشتركة التي تنظم العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. وأعرب عن إدراكه أن مكتب خدمات المشاريع أنشئ بوصفه كيانا ذاتي التمويل، منفصلا وذا هوية خاصة، وجهة تقدم الخدمات إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة. وأنه لذلك يقدم الخدمات إلى الكيانات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية المرتبطة به في سياق برامج وأنشطة الأمم المتحدة وعن طريق منظماتها.

٩٥ - وأشار إلى أنه تم الاتفاق على أن مكتب خدمات المشاريع ليست لديه، ولا يعتزم أن تكون له، قدرة فنية تناظر قدرات المنظمات البرمجية من أمثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكنه سلّم بأن المنظمين هما طبيعة متكاملة في مجال دعم البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وشدد على أن التدابير ستتخذ لتفادي الازدواجية وتكرار الأدوار والخبرات والتكلفة.

٩٦ - وفيما يتعلق بالتمثيل على المستوى القطري، أفاد المدير بأن الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي سيواصلون تمثيل مكتب خدمات المشاريع. غير أنه في الحالات التي تتطلب الحضور المادي للمكتب ويرر حضوره فيها حجم ونطاق أنشطته، سيتم إثبات هذا الحضور مع أخذ برنامج الأمين العام الإصلاحي في الاعتبار، بما في ذلك استخدام المباني المشتركة والخدمات المتكاملة. وأضاف أنهما سيستعيان بذلك بخدمات بعضهما بعضا بغية كفاءة الفعالية والكفاءة.

٩٧ - وأكد المدير أن البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع متفقان تماما على أن تعبئة الموارد لدعم البرامج وأولويات البلدان التي تنفذ فيها البرامج، كما تمثل في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها ستكون من مسؤولية المنظمات الممولة، ولا سيما منها البرنامج الإنمائي. وقال إن مكتب خدمات المشاريع سيضطلع بالتنفيذ لا بالأنشطة التمويلية، وفقا لما تم التأكيد عليه في مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٤. وأضاف أن مكتب خدمات المشاريع، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، يحتاج إلى الحرص في تخطيط ميزته وإلى أن يكفل لنفسه مستوى من الأنشطة يتسق مع خططه. غير أن مكتب خدمات المشاريع قد يعتمد بموافقة ومعرفة البرنامج الإنمائي ومنظمات التمويل الأخرى، إذا طلبت إليه ذلك، إلى دعم جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لمنفعة البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٩٨ - وتطرق المدير إلى مسألة تنفيذ البرامج، فذكر أن التنفيذ الوطني سيستمر بوصفه الوسيلة المفضلة لتنفيذ غالبية البرامج التي يمولها البرنامج الإنمائي. وأعرب عن ترحيبه بأي دعم قد يود مكتب خدمات المشاريع تقديمه على سبيل تعزيز التنفيذ الوطني، كالمساعدة مثلا في بناء القدرات داخل الكيانات الوطنية المنفذة لأغراض إعداد التقارير المالية. وأكد

المدير على أن مكتب خدمات المشاريع ما زال يعتبر من الجهات الهامة التي تقدم الخدمات إلى الأنشطة التي يمولها البرنامج الإنمائي، وأن البرنامج سيستمر في التشجيع على الاستفادة من خدمات المكتب في كل مكان تتسم فيه هذه الخدمات بفاعلية التكلفة والقدرة على المنافسة، ولا سيما فيما يختص بتنفيذ المشاريع الضخمة المعقدة.

٩٩ - وأعرب المدير عن تأييده الكامل لآراء الأمين العام بشأن لجنة التنسيق الإداري قائلاً إنه سيظل يفوض إليها سلطاته التنفيذية والرقابية على مكتب خدمات المشاريع والمسؤولية عن رصد أنشطة المكتب. وفيما يتعلق بوظيفة المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، ذكر المدير أنه يتمتع بامتياز موافاة الأمين العام بترشيحاته لتلك الوظيفة كما هي الحال بالنسبة للتعيينات الأخرى على مستوى الأمين العام المساعد داخل البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به.

١٠٠ - وذكر المدير كذلك أنه يعترف، بوصفه رئيساً للجنة التنسيق الإداري، تخصيص كل ما يلزم من الوقت للقيام بالوظيفة الهامة المتمثلة في رئاسة تلك اللجنة، وتقديم التقارير الدورية إلى الأمين العام بشأن أدائه لتلك الوظيفة. ولاحظ المدير أيضاً أن من المهم أن تعتمد لجنة التنسيق الإداري، وفي معرض ممارستها لدورها الإشرافي، خطة عمل متفق عليها بالكامل بحيث تعرض عليها جميع مسائل العمل المتصلة بمكتب خدمات المشاريع لمناقشتها على الوجه الصحيح وفي الوقت المناسب.

١٠١ - وأعرب المدير عن تأييده لاقتراح الأمين العام لتوسيع لجنة التنسيق الإداري، وإنشاء فريق عامل للتحضير لاجتماعاتها. وشدد على أن المجلس التنفيذي سيواصل تقديم الإرشادات والتوجيهات في مجال السياسة العامة إلى مكتب خدمات المشاريع كما يفعل مع البرنامج الإنمائي. وأضاف أن لجنة التنسيق الإداري ستعمل فقط على كفالة أن تترجم إرشادات المجلس في مجال السياسة العامة ومسؤوليات الأمين العام في مجال الرقابة إلى نظام إداري فعال بالنسبة إلى مكتب خدمات المشاريع.

١٠٢ - واختتم المدير كلامه بما يؤكد للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي سيسارع إلى وضع جميع الترتيبات التشغيلية الضرورية لتنفيذ الاتفاقات والمقترحات. وأعاد أيضاً تأكيد التزامه الشخصي بالحفاظ على وجود علاقة فعّالة وسلسة مع مكتب خدمات المشاريع وتعزيز تلك العلاقة. وأردف قائلاً إن التعاون بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع سيترجم، ليس على مستوى المقرر فقط، بل أيضاً على المستوى الميداني، إلى ما يكفل قيام البرنامج والمكتب سوياً بخدمة البلدان التي تنفذ فيها البرامج بشكل يتسم بالاتساق.

١٠٣- وذكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن التوقعات لعام ٢٠٠٢ تبشر بالخير لما يتوقع من أن يتجاوز الطلب على خدمات المكتب ٩٠٠ مليون دولار. وقال إن الوثيقة DP/2002/CRP.4 تعتبر أيضا وثيقة تبشر بالخير، لأنها تدل على أن البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع ملتزمان كلاهما بإعادة صياغة علاقتهما. وأضاف أن اثنتين من النقاط الرئيسية الواردة في الورقة المشتركة تمشلان اعترافا من جانب المنظمين بدور كل منهما واحترامهما لذلك الدور، فمكتب خدمات المشاريع لن يتعدى على ولاية البرنامج الإنمائي في مجال تعبئة الموارد، كما أن البرنامج الإنمائي لن ينشئ نسخة أخرى من المكتب في داخله.

١٠٤- وقارن المدير التنفيذي بين مكتب خدمات المشاريع في حالته الراهنة وما كان عليه في عام ١٩٩٥، حين كانت المشاريع تمثل حصة الأسد من عمل المكتب. وقال إن مجموعة القروض في عام ٢٠٠٢ شكلت أكثر من نصف عمل المكتب؛ بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا من عمل المكتب في عام ٢٠٠٢ كان لصالح منظمات في الأمم المتحدة تقع ولاياتها خارج مجال التنمية (مثل السلم، والأمن، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح).

١٠٥- ومضى المدير التنفيذي قائلا إن أدوات إدارة المخاطرة ساعدت على وضع مكتب خدمات المشاريع على رأس قائمة الاختصاصيين في مجال الاستعانة بالموارد الخارجية في الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٩٥ كانت تناط بمكتب خدمات المشاريع عادة مسؤولية تنفيذ مشاريع بأكملها. أما في عام ٢٠٠٢، بات التنفيذ يستند إلى تقسيم عبء العمل بين الزبائن والمكتب مما يعني أنه بوسع منظمات الأمم المتحدة الاستعانة بموارد خارجية في تنفيذ جزء من عملها، وبالتالي إسناد المسؤوليات بناء على الخبرة والمزية النسبية. وأضاف المدير التنفيذي أن مكتب خدمات المشاريع أصبح أيضا أكثر توجها نحو الزبائن.

١٠٦- واقترح المدير التنفيذي تخصيص جزء منفصل من دورة المجلس التنفيذي يركز فيه على مكتب خدمات المشاريع لتمكين المنظمة من معالجة المسائل التي تثيرها الوفود بشكل مباشر. وتطرق إلى تأييد الأمين العام لفكرة إنشاء هذا الجزء في عام ١٩٩٤، فضلا عما حظيت به الفكرة من تأييد من مدير البرنامج الإنمائي مؤخرا. وأعرب المدير التنفيذي أيضا عن تأييده لما اقترحه الأمين العام في الآونة الأخيرة من توسيع لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب خدمات المشاريع بإضافة ممثلين لزبائن المكتب إليها.

١٠٧- وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها للوثيقتين (DP/2002/CRP.4 و DP/2002/CRP.5) وللبينان الاستهلاكيين اللذين أدلى بهما مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع.

١٠٨- وأكدت وفود كثيرة من جديد على أنه يتعين على مكتب خدمات المشاريع أن يكون جهة تقدم الخدمات إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ المشاريع، وأن يعمل مع البرنامج الإنمائي لمنفعة البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وفي هذا الصدد، أعرب كثيرون عن رأيهم في أنه يتعين أن يظل مكتب خدمات المشاريع كيانا منفصلا وذاتي التمويل وذا هوية خاصة، وأن يعمل على أساس الاستجابة للطلبات داخل منظومة الأمم المتحدة. وشجعت تلك الوفود أيضا منظمات الأمم المتحدة على الاستفادة الكاملة مما يقدمه مكتب خدمات المشاريع من خبرات ومعارف وخدمات. وأشار وفدان إلى أن المكتب أصبح حلقة وصل هامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن خبرته وكفاءته في تنفيذ المشاريع، وخدماته ذات الجودة العالية، واستجابته السريعة، ومرونته، تجعل منه شريكا له جاذبيته بالنسبة إلى حكومات البلدان التي تنفذ فيها البرامج. واقترح هذان الوفدان السماح بالتفاعل المباشر فيما بين الحكومات ومكتب خدمات المشاريع على المستوى القطري، وذهبا إلى أن توجيه التمويل عبر قنوات الهيئات الأخرى ذات الولايات المواضيعية داخل منظومة الأمم المتحدة تجعل العملية برمتها أكثر تكلفة بالنسبة إلى البلدان التي تنفذ فيها البرامج. غير أن وفودا أخرى ألحت على ألا يقدم المكتب خدمات مباشرة إلى منظمات أخرى غير منظمات الأمم المتحدة. وأعرب وفدان آخران عن قلقهما للشائعات القائلة بوجود عجز في ميزانية مكتب خدمات المشاريع لعام ٢٠٠١.

١٠٩- وذكرت بعض الوفود أن صياغة العبارات المتعلقة بتعبئة الموارد في الوثيقة DP/2002/CRP.4 مبهمة وتتيح مجالا واسعا لتعدد التفسيرات. وبناء على ذلك، شددت تلك الوفود على أنه يتعين ألا يقوم مكتب خدمات المشاريع بتعبئة الموارد بالرغم من أن الورقة المشتركة بين البرنامج الإنمائي والمكتب أشارت إلى أن المكتب قد يعمد، بموافقة البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى وبمعرفتها، إلى تقديم الدعم إليها في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد للبلدان التي تنفذ فيها برامج.

١١٠- ونوقش بشيء من الإسهاب مقترح تخصيص جزء منفصل من دورات المجلس التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع. وبرغم أن مدير البرنامج الإنمائي أعرب عن تأييده لاقتراح المدير التنفيذي تخصيص جزء منفصل لمكتب خدمات المشاريع فإنه ترك أمر اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن للمجلس. وأعرب وفدان عن تأييدهما الكامل للفكرة، ذاهبين إلى أن ذلك سيسمح بممارسة إشراف أكثر فعالية على مكتب خدمات المشاريع. وطلبت عدة وفود المزيد من التوضيح عن فائدة تخصيص الجزء المنفصل. وأعربت ثلاثة وفود عن تفضيلها للترتيبات القائمة التي تناقش البنود المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع بموجبها في إطار الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي.

١١١- وأيدت وفود عديدة توسيع لجنة التنسيق الإداري بضم زبائن وشركاء في منظومة الأمم المتحدة إليها، كما أيدت إنشاء فريق عامل ليعمل بمثابة أمانة مع ممثلين للبرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. وأعرب أيضا عن تأييد مشاركة المدير التنفيذي للمكتب بوصفه عضوا بحكم منصبه في لجنة التنسيق الإداري ورأت أن من شأن هذه الترتيبات أن تعزز التعاون بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع، وأن تزيد التفاعل المتعاضم بينهما إلى حده الأقصى، وأن تيسر تنفيذ القرارات التي تتخذ بشأن العلاقة بين هاتين الهيئتين. وحذر أحد الوفود من تجاوز لجنة التنسيق الإداري لسلطات المجلس التنفيذي.

١١٢- وذكر أحد الوفود أنه يتعين على كيانات الأمم المتحدة الأخرى الامتناع عن إنشاء خدمات تنفيذ شبيهة بخدمات المكتب. وطلب وفد آخر المزيد من المعلومات عن المسائل والفرص ذات الصلة بمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات. وقال في هذا الصدد إنه يتعين الحد من الصلاحيات التي تمنحها ولاية هذا المكتب له في إطار البرنامج الإنمائي.

١١٣- وأكد المدير التنفيذي من جديد، في معرض رده على الوفود، أن مكتب خدمات المشاريع مؤسسة تقدم الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة بأكملها بناء على ما يقدم إليه من طلبات. وقال إن المكتب وإن لم تكن لديه ولاية فنية، يملك قدرا كبيرا من المعارف في مجالات مثل إدارة المشاريع والمشتريات التي تجزي قيمتها عن ثمنها.

١١٤- وأعرب مدير البرنامج الإنمائي في معرض رده، عن ترحيبه بالمقترحات الواردة في الورقة المشتركة وبارشادات الأمين العام، وشدد على استعداد البرنامج الإنمائي لتنفيذها. وأكد على الدور الرقابي للجنة التنسيق الإداري، قائلا إنه يجب أن يحظى بالاحترام الكامل. وأشار إلى أن على المدير التنفيذي تقديم تقاريره إلى المجلس التنفيذي والأمين العام عن طريق لجنة تنسيق الإدارة. وأكد على أن لجنة التنسيق الإداري الموسعة سيكون لها دورها الفعال في العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع.

١١٥- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ١٩٩٨-١٩٩٩

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٦- قدم المدير المعاون للبرنامج تقريراً عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2002/5). وأفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممتن لمجلس مراجعي الحسابات بسبب مشاركته في حوار بناء ساعد على المحافظة على الشفافية في المسائل المتعلقة بالمساءلة المؤسسية.

١١٧- ولاحظ أن التقرير يشتمل على موجز لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وحالة أعمال المتابعة التي يقوم بها البرنامج، بما في ذلك التواريخ المستهدفة للانتهاء منها. وشدد على إحراز تقدم في مجالات عديدة، وعلى ما يبذل من جهود للتصدي للمسائل المعلقة. وطرح أحد الوفود بضع أسئلة عن التقرير واقترح إثارتها بشكل ثنائي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٨- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المعد عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2002/5).

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٩- قدمت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) الوثيقة DP/FPA/2002/2، التي تشتمل على تقرير عن حالة تدابير متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/55/5/Add.7). ولخصت نائبة المدير التنفيذي النهج العام للصندوق تجاه تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وصرحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم التزاماً تاماً بالنهج المبني على النتائج في جميع عملياته وهو يعمل على أن يكون التركيز في تلك العمليات والإجراءات المصاحبة لها على النتائج في إطار العملية الانتقالية الجارية. وأفادت بأن رسائل الإدارة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات كانت تعمم على كبار الموظفين فور تلقيها ثم تدرج في جدول أعمال اللجنة التنفيذية للتأكد من أن كبار المسؤولين يدركون المسؤوليات الموكولة إليهم فيما يتعلق بأعمال المتابعة. وأكدت على أن إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزز اتخاذ موقف استباقي في طلب مشورة وإرشاد من مجلس مراجعي الحسابات في

الفترات التي تتخلل الزيارات وذلك لإقامة شراكة وثيقة من أجل زيادة تعزيز ممارسات الرقابة والإدارة الداخلية.

١٢٠- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمتابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2002/2).

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢١- قدم نائب المدير التنفيذي الوثيقة DP/2002/6 وبين للمجلس التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دائب على العمل بشكل وثيق للغاية مع مراجعي الحسابات الخارجيين. ونظراً لأن التقرير المقدم حالياً إلى المجلس يتعلق بفترة السنتين الأسبق ١٩٩٨-١٩٩٩، قال إن جميع التوصيات التي اقترحها مراجعو الحسابات الخارجيون إما أنها نُفذت بالكامل أو أنها قيد التنفيذ.

١٢٢- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المعد عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/2002/6).

ثامنا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٣- قدم المدير المعاون للبرنامج التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ (DP/2002/7). وركز التقرير على المواضيع الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) تنفيذ برنامج الإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١؛ (ب) متابعة نتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة وإعلان الألفية؛ (ج) متابعة المساعدات الاقتصادية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية المقدمة في حالات الكوارث.

١٢٤- وشدد المدير المعاون للبرنامج على أن أحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها برنامج الإصلاح هو تطوير الهياكل والأدوات التي تسمح بزيادة التماسك في السياسات والإجراءات والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وضرب مثالا لذلك الفريق المشترك بشأن أفغانستان المؤلف من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، الذي أنشئ لتوجيه الاستجابة التنفيذية للأمم المتحدة في ذلك البلد.

١٢٥- واستمر تسجيل تقدم بشأن دور الأمم المتحدة، حيث أنشئت خمسة دور جديدة في عام ٢٠٠١. كما يُسرت المناقشات المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة في إعداد

التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك بفضل إنشاء خدمات شبكة الإنترنت لصالح أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: UNDG Devlink و CCA/UNDAF learning network, RCNet.

١٢٦- ونال تطوير التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دعماً قوياً. ولدى تقييم هاتين الأداتين، قدمت الدول الأعضاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة اقتراحات قيمة لتحسينهما.

١٢٧- وأحرز البرنامج الإنمائي تقدماً نحو تعزيز الموازنة بين إجراءات البرمجة والإجراءات المعمول بها في الصناديق والبرامج الأخرى امتثالاً لتعليقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي. ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٠١/٥٦ إلى زيادة سرعة التقدم المحرز، مع وضع جداول زمنية محددة لتحقيق الموازنة بين النظم المالية والإدارية والمتعلقة بشؤون الموظفين. وستشكل تلك التوصيات جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٢.

١٢٨- وواصل البرنامج الإنمائي تعزيز نظام المنسق المقيم عن طريق تعيين موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً وتنفيذ منهجية جديدة لتقييم كفاءات المرشحين. غير أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين التوازن بين الجنسين في هذا الصدد. ولذلك اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠١ سياسة لتشجيع جميع المنظمات على اقتراح نسبة قدرها ٥٠ في المائة من النساء كمرشحات لتقييم مؤهلاتهن للعمل في وظيفة المنسق المقيم. ويجري أيضاً بذل جهود لتحسين تقييم المنسقين المقيمين العاملين والعمل على إنشاء نظام للتغذية العكسية التامة. وكان هناك تأكيد على الحاجة إلى تعيين عدد أكبر من المنسقين المقيمين ممن تتوافر لديهم خبرة إنسانية للبلدان التي توجد في حالات إنمائية خاصة، أو في البلدان التي تكون في مرحلة لاحقة لانتهاج صراع.

١٢٩- وظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني يمثل جزءاً حيوياً من أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأظهر تحليل التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير الواردة من ثلثي مكاتب البرنامج الإنمائي أنه حدث تزايد في أعمال البرمجة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وزيادة التنسيق فيما بين الوكالات. ومع ذلك، ما زال هناك مجالاً للتحسين، بما في ذلك إعداد مجموعات من البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس ومراعاة تعميم المنظور الجنساني في التخطيط بالنسبة لجميع القطاعات البرنامجية في الحالات اللاحقة لانتهاج صراع.

١٣٠- وتم تعزيز التنسيق مع مؤسسات "بريتون وودز"، وبخاصة فيما يتعلق بإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر على الصعيد الوطني بناء على طلب البلد المعني.

١٣١- وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الكبرى، كان هناك تأكيد كبير على الالتزامات والغايات والأهداف الواردة في إعلان الألفية. وبدئ في بذل جهود في إطار حملة للتوعية بأهمية تحقيق تلك الغايات، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة تجريبية على الصعيد القطري لإعداد تقارير تحليلية عن التقدم المحرز في سبيل تحقيق تلك الغايات والالتزامات.

١٣٢- وفيما يتعلق بمتابعة المساعدات الاقتصادية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وفر البرنامج الإنمائي حلقة وصل قوية في عمليات الإغاثة والإنعاش والتنمية. ولضمان استدامة تلك الجهود، أصبح من المهم للغاية إقامة تعاون مع الكيانات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني.

١٣٣- وبالإشارة إلى كارثة الزلزال الذي وقع في غوجرات، الهند، أفاد المدير المعاون للبرنامج بأن البرنامج الإنمائي أرسل على وجه السرعة فريقا للإنعاش الانتقالي. وكانت مشاركة الموظفين الوطنيين في الجهد قوية جدا وأسفرت عن قدر كبير من بناء القدرات. كما استُخلصت دروس قيِّمة فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل للوقاية من الكوارث الطبيعية، والتأهب لها، والتخفيف من آثارها، والتعافي منها.

تعليقات أعضاء المجلس التنفيذي

نوعية التقرير

١٣٤- هنأت وفود عديدة البرنامج الإنمائي على النوعية العالية للتقرير وطريقة عرضه التي تستند إلى الشكل الموحد المعتمد من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ودعا أحد المتكلمين إلى تحسين الجزء التحليلي من التقرير الذي يعد من النواحي الأخرى شاملا وغنيا بالمعلومات.

التنسيق والتعاون مع الشركاء الآخرين

١٣٥- أعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم للمبادرات التي قامت بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنظيم نهج منسق تجاه الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. ولاحظوا أن اتباع نهج متماسك ومنسق ومتواءم تجاه التنمية يعزز قيمة الدعم التقني المقدم إلى البلدان التي تنفذ فيها البرامج في جهودها الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف الأعلى المتمثل في تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، في عالم متزايد الترابط والتعقيد. وذكر أن تعاون البرنامج الإنمائي في إطار منظومة الأمم المتحدة يتجلى في

الاستجابة السريعة من حيث تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الأزمات، مثل حالي أفغانستان والهند.

١٣٦ - وبالرغم من التشديد على زيادة توثيق التعاون مع شركاء التنمية الآخرين، ذكر أن تلك العلاقات ينبغي أن تكون متكاملة بحيث يتم الحفاظ على ولاية البرنامج الإنمائي وميزاته النسبية وعالميته وحياده ونزاهته، وبحيث تظل برامجها لتقديم الدعم قطرية التوجه وقطرية الملكية.

نظام المنسق المقيم

١٣٧ - لاحظت الوفود مع التقدير الجهود المبذولة لتوسيع نطاق مجتمّع اختيار المنسقين المقيمين وإنشاء مرفق لتقييم الكفاءة. وقيل إن من شأن تلك الترتيبات أن توسع نطاق المنسقين المقيمين ذوي الكفاءة العالية الذين يقودون أفرقة المكاتب القطرية بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية. فالمنسقون المقيمون الذين يتمتعون بمؤهلات وخبرات عالية يشكلون عنصراً حيوياً في ضمان الإعداد الجيد للتقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتعاون والاتفاق مع الحكومات. وحث بعض المتكلمين على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتنويع مجتمّع المرشحين ولتحسين التوازن بين الجنسين.

المسائل المتعلقة بالتمويل

١٣٨ - شدد بعض الوفود على أن الموارد العادية (الأساسية) تشكل الأساس الوطيد الذي تقوم عليه أنشطة البرنامج الإنمائي. وبالرغم من أن هناك المزيد الذي يتعين عمله، كانت هناك إشادة كبيرة بما حدث من قلب اتجاه انخفاض الموارد الأساسية، وأظهر ذلك أن مجتمّع المانحين والبلدان التي تنفذ فيها البرامج راضية عن الاتجاه الذي يسير فيه البرنامج الإنمائي الجديد. كما أعرب عن التقدير للزيادة في الموارد غير الأساسية بوصفها مكملية للموارد العادية. وكان هناك اقتراح بأن تخصص الموارد بين المناطق بصورة منصفة.

الاستجابة

١٣٩ - أعرب المدير المعاون للبرنامج عن شكره للوفود على تعليقاتهم البناءة والإيجابية على التقرير. وواعد بأنه سيجري بذل كل جهد ممكن لتحسين المحتوى التحليلي للتقارير المقبلة.

١٤٠ - وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أعرب عن أسفه لأن النساء لا يشغلن حتى الآن بأعداد كبيرة المناصب الرفيعة المستوى المطلوبة ليصبحن مؤهلات للترشيح لمناصب المنسقين المقيمين. وأكد للمجلس التنفيذي بأنه سيجري تكثيف

الجهود داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنويع مجّمع المرشحين ولتحسين التوازن بين الجنسين.

١٤١- وفيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي، أوضح المدير المعاون للبرنامج الصبغة التكاملية لعلاقات تلك المؤسسات مع البرنامج الإنمائي. ولاحظ، على سبيل المثال، أن نهج تحليل الفقر المستخدم في التقارير الوطنية عن التنمية البشرية والتقييمات القطرية الموحدة كان بمثابة نموذج لورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي جرى ربطها بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، الملتزمة بتخفيف عبء الدين الخارجي وتخصيص الوفورات الناجمة عن ذلك للقطاعات الاجتماعية بغية تخفيض الفقر المدقع. وقال المدير المعاون للبرنامج إن البرنامج الإنمائي، بوصفه مستشارا أميناً للبلدان التي تنفذ البرامج، ساعد على تيسير إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر من جانب الحكومات.

١٤٢- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المقدم من البرنامج الإنمائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2002/7) ووافق على تقديمه والتعليقات التي أبدت عليه إلى المجلس.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤٣- قدّم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2002/1). وأبرز أهمية مقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١، الذي واءم فعلياً بين عمليتي البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي، وأتاح لأعضاء المجلس فرصة الإسهام في صياغة البرامج القطرية. ووجه الانتباه إلى ما ورد في التقرير من تأكيد على الدور الذي تضطلع به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولاحظ أن التقرير اعتمد كثيراً على التقرير التوليقي للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين الذي أعده مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار نائب المدير التنفيذي أيضاً إلى ما جاء في التقرير من بحث لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ولاية الصندوق وبرنامجه، ومشاركة المكاتب القطرية في عملية وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والجهود المبذولة لضمان مساهمة الأعمال التي يضطلع بها الصندوق في جدول أعمال الألفية.

تعليقات الوفود

١٤٤- في معرض التعليق على التقرير، قالت عدة وفود إنها ترى أن التقرير مفيد وغني بالمعلومات. وطلب البعض أن تنحو التقارير المقبلة نحو المزيد من التحليل والتقليل من الأسلوب الوصفي. وأعربت وفود عن دعمها للتوصيات الواردة في الفقرة ٧١ بشأن متابعة

المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة والأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على ضرورة أن تكون الملكية والقيادة مكفولتان على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بعملية التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٤٥- وكان هناك تأييد واسع النطاق للتأكيد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بالرغم من أن أحد الوفود كان من رأيه أن التقرير كان ينبغي أن يدعم صراحة قدرات النساء على تحسين صحتهن الإنجابية. وأشاد أحد الوفود بالاهتمام الذي أولاه الصندوق لمسألة العنف الموجه ضد النساء والفتيات، وطلب توفير المزيد من التفاصيل عن النهج الذي يتبعه الصندوق للتصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس في مجال الرعاية الصحية الإنجابية والنتائج التي أسفر عنها الإصدار التحريبي للمنشور المعنون "نهج عملي لمواجهة العنف القائم على أساس نوع الجنس: دليل لمقدمي ومديري الرعاية الصحية".

١٤٦- وشجع أحد الوفود كلا من البرنامج الإنمائي والصندوق على التصدي للمشاكل الموثقة في تقييمات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعملية التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وحذر الوفد نفسه من أنه من غير المستصوب اتخاذ النهج القائم على النتائج بوصفه العامل المحدد الأساسي لتخصيص الموارد على الصعيد العالمي. ورغم أن هذا الوفد سلم بفائدة الرصد والتقييم لكفالة إدارة الموارد بصورة استراتيجية، إلا أنه أعرب عن قلقه من أن التأكيد المفرط على تحقيق النتائج في الأمد القصير يمكن أن يخل بأولويات المنظمات.

١٤٧- ورحب عدد من الوفود بالجهود التي بذها الصندوق لتعزيز التعاون مع البنك الدولي، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن التعاون في مجال ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية. ومع ذلك، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن تعاون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مع البنك الدولي أمر معقد، وأن عملية التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن تظلا قطرية التوجه وألا تكونا خاضعتين لشروط.

١٤٨- واتفقت عدة وفود على ضرورة إنشاء مجمّع أكثر تنوعاً للمنسقين المقيمين، يتسم بقدر أكبر من التوازن بين الجنسين ومشاركة أكبر من وكالات أخرى غير البرنامج الإنمائي. وطلب أحد الوفود تقديم تفسيرات للأسباب الممكنة لاختلال التوازن بين الجنسين، في حين أعرب وفد آخر عن قلقه لأن الاقتراح الداعي إلى تنفيذ حصة ٥٠ في المائة قد لا يكون أكثر السبل فعالية لتصحيح المشكلة. وشدد وفد آخر على أهمية الوعي بالمسألة الجنسانية واتباع نهج يقوم على التوازن بين الجنسين.

١٤٩- وأوصى أحد الوفود بأن يتبع الصندوق والبرنامج الإنمائي الممارسة التي تتبعها اليونيسيف والمتمثلة في إعلان المساهمات خلال دورة المجلس الأولى للسنة بدلا من إعلانها في الدورة السنوية للمجلس، كما هي الحال في الممارسة الحالية.

رد الإدارة

١٥٠- ردا على مختلف التعليقات والأسئلة، قدم نائب المدير التنفيذي الشكر للوفود على تعليقاتها وعلى دعمها لمواصلة الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأحاط علما بما أبدته الوفود من اهتمام شديد بضرورة الوعي بالمسألة الجنسانية وأفاد بأن الدليل البرنامجي بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس يجري اختباره حاليا.

١٥١- وردا على طلب الحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال الصندوق في مجال ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية، أكد أن الصندوق يُعتبر رائدا على الصعيد العالمي في هذا المجال، وهو دور اعترف به في الاجتماع الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن ضمان توافر وسائل منع الحمل والرفالات لأغراض الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكر أن الصندوق يعمل حاليا مع شركائه لترجمة جدول الأعمال العالمي إلى خطط مخصصة بكل بلد على حدة.

١٥٢- واستجابة للشواغل المتصلة بتزايد شراكة الصندوق مع البنك الدولي، قال إن الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات "بريتون وودز" تتمتع بميزات نسبية مختلفة، وأن الصندوق يدرك أهمية المحافظة على خط واضح في علاقاته مع هذه المؤسسات. وفيما يتعلق باختلال التوازن بين الجنسين في نظام المنسق المقيم، قال إن لذلك عدة تفسيرات، منها إحجام بعض الوكالات عن التخلي عن الموظفين المؤهلين، وبخاصة النساء، فضلا عن الشواغل المتعلقة بالتطوير الوظيفي.

١٥٣- واحتتم نائب المدير التنفيذي ملاحظاته بقوله إن التقارير المقبلة ستتحو بدرجة أكبر نحو الطابع التحليلي.

١٥٤- واتفق مدير شعبة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين مع التعليق الذي ذهب إلى أنه لا يكفي أن يكون المرء واعيا بالمسألة الجنسانية، ولكن من المهم للغاية أن يكون له أيضا منظور جنساني. ولاحظ أن خبرة الصندوق في عملية وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر كانت مختلطة، وإنه يأمل أن يرى مزيداً من الروابط في المستقبل بين قضايا السكان والتنمية والفقر. واحتتم كلامه بأن أكد على ما أحرزه الصندوق من تقدم في مجال ضمان

توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية، أكد أيضا أن هذه المسألة ستظل واحدة من الأولويات العليا للصندوق.

١٥٥- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم من الصندوق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2002/1) ووافق على تقديمه مع التعليقات التي أبدت عليه إلى المجلس.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرية التنفيذية

١٥٦ - هنأت المديرية التنفيذية رئيس المجلس التنفيذي على انتخابه، وشكرته على البيان الذي أدلى به في افتتاح الدورة قبل أسبوع. وأكدت له أنها أحاطت علما بالنقاط التي أثارها في ذلك البيان، ووافقت على أنه ينبغي الحكم على صندوق الأمم المتحدة للسكان تبعا لمدى نجاح برامجه في تحقيق النتائج.

١٥٧ - وذكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس بالتحديات الثلاثة التي حددتها لدى مثلها لأول مرة أمامهم في العام الفائت، وهي: كفالة الاستقرار المالي للصندوق، وتعزيز قدرته المؤسسية، والتصدي للسياق الاجتماعي - الثقافي لدى وضع البرامج وتنفيذها. وقالت إنها تضيف إليها تحديا رابعا هو: التكيف مع بيئة تعمل، بالنظر إلى الولاية الحساسة المنوطة بالصندوق، على التأثير في قدرته على اجتذاب الموارد وبناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ البرامج.

١٥٨ - وأردفت المديرية التنفيذية قائلة إن ما يزيد التحدي الرابع حدة هو ميل بعض مناوئي الصندوق إلى تعمد إشاعة الأكاذيب وأنصاف الحقائق والحقائق المشوهة. وتحدثت عن الضرورة الملحة إلى الاستجابة بوصف منصف ودقيق للصندوق وأعماله، وشددت على ما يقوم به المجلس التنفيذي من زيارات إلى مشاريع الصندوق في الميدان. ورأت أن المجلس التنفيذي، بما لديه من معرفة مباشرة بأعمال الصندوق، هو المؤهل على نحو فريد لإطلاع العالم على الغرض من إنشاء الصندوق، وما يمثله، وما يقوم به، ثم - وهذه نقطة لا تقل عن ذلك أهمية، ما لا يقوم به. ورغم أن معظم التهم التي سيقى ضد الصندوق باطلة، يبدو أن بعضها لقي آذانا صاغية لدى أناس عقلاء. وباتت الحملات الموجهة ضد الصندوق تشن الآن بشكل دائم ومنهجي ومنسق وعالمي، وينبغي مواجهتها بقول الحقيقة.

١٥٩ - وأعلنت المديرية التنفيذية أن مجموع الإيرادات المستمدة من الموارد العادية لعام ٢٠٠١ بلغ ٢٦٢ مليون دولار، أي أقل من المبلغ المتوقع بنحو ١٠ ملايين دولار. ورأت أن هناك بعض الأخبار التي تبشر بالخير رغم وجود شيء من القلق إزاء التقديرات بالنسبة لعام ٢٠٠٢، وهو قلق يُعزى في جزء كبير منه إلى المستوى غير المحدد لإسهام أحد كبار المانحين في الصندوق: فالإيرادات المستمدة من الموارد التكميلية لعام ٢٠٠١ فاقت إلى حد كبير المبلغ المستهدف، وبلغ عدد الجهات التي تقدم منحا إلى الصندوق رقما قياسيا هو ١٢٠ جهة. ومع ذلك، ما زال كثير من أعمال الصندوق مهددا من جراء انعدام وجود قاعدة أكيدة يمكن التنبؤ بها من الموارد الأساسية. وأضافت أنه، استجابة للتحويل العالمي من الموارد

الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، يتعين على الصندوق تعديل برامجه والصلاات التي تربط هذين النوعين من التمويل. ورأت أن من المهم أيضا كفالة تأدية المشاريع الممولة بموارد غير أساسية إلى توليد أثر مباشر على المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق.

١٦٠- وأفادت المديرية التنفيذية أن نتائج دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية التي أجريت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١ والجهود الأخرى المتصلة بالمرحلة الانتقالية، بدأت تحقق نتائج ملموسة من حيث: الكيفية التي يقوم الصندوق بها برصد موارده المالية والبشرية بشكل أكثر استراتيجية؛ والتي يقوم بها بتعزيز الدعم الذي يوفره للميدان سواء من الناحية البنيوية أو التشغيلية؛ والتي يبسط بها أنظمتها وإجراءاته المالية والإدارية. وأكدت أن عام ٢٠٠٢ سيخصص لتنفيذ واختبار الاستراتيجيات والنظم الجديدة التي وضعت حتى الآن.

١٦١- ووصفت المديرية التنفيذية بعض الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق في مجال الدين والثقافة. فقالت إنه عقد اجتماع للجنة مؤلفة من الباحثين والخبراء في الدين وحقوق الإنسان والشؤون الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لبدء حوار حول دور الدين والثقافة في سياق العولمة والتنمية. وبعد أن نوهت بالنجاح الذي حققته تلك اللجنة، وهو نجاح يوظف في المساعدة على وضع النهج والمبادئ التوجيهية التشغيلية عن طريق الاستفادة من القيم الثقافية الإيجابية الموجودة في جميع المجتمعات، قالت إن ذلك النجاح ألهم الصندوق تنظيم أنشطة أخرى ذات صلة، مثل تكوين فريق نقاش لبحث دور الثقافة والدين في البرمجة السكانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأضافت أنها أوردت هاتين المبادرتين على سبيل المثال لا الحصر؛ إلا أن هناك العديد من المبادرات التي اضطلع بها في المقر والميدان بهدف الترويج لاحترام تنوع الثقافات والحوار بينها. واستدركت قائلة إن تلك المبادرات نُفذت كحالات خاصة في الماضي، وقد آن الأوان لاعتماد إطار مفاهيمي بشأن الثقافة والمبادئ التوجيهية المناسبة من أجل تعميمه في البرامج على نحو منهجي ومطرد.

١٦٢- وشددت المديرية التنفيذية على أن الصندوق كثف جهوده الرامية إلى تعميم الأخذ بنهج قائم على تحقيق النتائج لدى إعداد برامجه، وإلى بناء قدرات موظفيه وشركائه الوطنيين على تحقيق النتائج. وأكدت أن الصندوق ملتزم بعملية برمجة يكون للبلد المعني دور القيادة والتوجيه فيها، بالاستناد إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية. ثم سلطت المديرية التنفيذية الضوء على بعض التحديات الإنمائية الرئيسية التي يصادفها الصندوق في المناطق التي يعمل فيها.

١٦٣- ورأت أن أكبر التحديات التي يواجهها الصندوق في عمله في أفريقيا هو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وارتفاع معدل وفيات الأمهات، وافتقار المراهقين إلى الرعاية في مجال الصحة الإنجابية.

١٦٤- وأفادت أن بعض البلدان العربية أحرز تقدماً كبيراً في إبطاء النمو السكاني وتوفير خدمات ميسورة في مجال الصحة الإنجابية، إلا أن هناك بلداناً أخرى في المنطقة ما زالت متلكئة في هذا المجال. فمعدل وفيات الأمهات ما زال مرتفعاً إلى حد غير مقبول، كما أن ملايين الأمهات يفتقرن إلى إمكانيات الحصول على معلومات بشأن الصحة الإنجابية والاستفادة من خدمات جيدة النوعية، ولا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مجالاً يبعث على القلق.

١٦٥- ورأت أن هذه التحديات تختلف اختلافاً كبيراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الشاسعة. ومثال لذلك أن العديد من البلدان في جنوب آسيا أحرز تقدماً ملحوظاً في خفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات، إلا أن استمرار جوانب الإجحاف القائمة على نوع الجنس ومعدلات الشراء ما زال يشكل عائقاً خطيراً يعترض سبل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني في بعض البلدان يحو أثر المكاسب التي سبق تحقيقها. وفي جزر المحيط الهادئ، يعتبر توفير خدمات الصحة الإنجابية للمراهقين ضرورة ملحة بسبب ارتفاع النسبة المئوية للشباب بين السكان، إلا أن إيصال هذه الخدمات أمر معقد ومكلف بسبب التشتت الجغرافي للسكان.

١٦٦- وأضافت أن أغلبية البلدان في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى تواجه تحدياً من نوع مختلف تماماً: وهو تدني معدلات الخصوبة الإجمالية إلى ما دون مستويات الإحلال. ومن التحديات الأخرى: رداءة نوعية المعلومات والخدمات المقدمة في مجال الرعاية الصحية؛ وأكثر الزيادات حدة في العالم في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والارتفاع الهائل في الاتجار بالنساء وصغار الفتيات.

١٦٧- واعتبرت أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتسم عموماً بارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وأن مشكلة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تزايدت حدة، ولا سيما في بلدان منطقة البحر الكاريبي وبين مجموعات محددة من السكان في مختلف أنحاء هذه المنطقة. وما زاد من حدة التحديات الإنمائية التي تواجهها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو ارتفاع معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ولا سيما بين السكان الأصليين والجماعات المهمشة.

١٦٨ - واختتمت المديرية التنفيذية ملاحظاتها بالإقرار بأنها تناولت بعض القضايا الحساسة والمثيرة للجدل إلى حد كبير، معتبرة أن هذا أمر لا مفر منه. وأضافت أن الحكم على الصندوق، وربما كان حاله في ذلك أكثر من حال أي منظمة إنمائية أخرى تابعة للأمم المتحدة، ينبغي ألا يكون على أساسه أدائه فحسب بل أيضا على أساس ولايته الحساسة، علماً بأن قدرته على الاضطلاع بولايته على نحو فعال تستلزم إقامة علاقة شفافة وصریحة مع أعضاء مجلسه التنفيذي.

تعليقات الوفود

١٦٩ - أكد بيان حظي بتأييد أكثر من ٣٠ وفداً أن الصندوق يضطلع بدور بالغ الأهمية في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه أكثر تحديداً، في الترويج للحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. واعتبر البيان أن الصندوق يحتاج، للنجاح في الاضطلاع بولايته، إلى ما يكفي من الدعم السياسي والتمويل الأساسي وغير الأساسي. وفي هذا السياق، أعربت الوفود التي أيدت هذا البيان عن قلقها البالغ إزاء انخفاض المساهمات في ميزانية الصندوق، وناشدت الجميع إعادة تأكيد التزامهم ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمقاصد والأهداف الدولية لإعلان الألفية، التي تتضمن تشجيع البلدان المانحة على أن تواصل، وأن تزيد إن أمكن مساهماتها المقدمة إلى ميزانتي الصندوق الأساسية وغير الأساسية. وأعرب العديد من الوفود الأخرى عن القلق عينه.

١٧٠ - وشددت عدة وفود أيضاً على الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به الصندوق في الترويج للصحة الإنجابية، وأهمية الزيارات الميدانية، وضرورة مواجهة التضليل الإعلامي المتعمد بشأن أنشطة الصندوق. وأثنت وفود عدة على الصندوق لما يضطلع به من أنشطة في مجالي الدين والثقافة، وما يحرزه من تقدم في مجال الإصلاح الداخلي والمرحلة الانتقالية.

١٧١ - وأعرب وفد عن قلقه إزاء القدرة المحدودة للصندوق على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وشدد على ضرورة توعية واضعي السياسات والرأي العام بمدى إلحاح تلك الاحتياجات. وأعلن وفد آخر عن الحاجة إلى الحصول على موارد جديدة من أوساط المانحين بالإضافة إلى الأموال التي سبق جمعها لأنشطة البرامج، بهدف تضيق الهوة بين الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وقدرة الصندوق على تلبية تلك الاحتياجات. وأشار الوفد نفسه أيضاً إلى أن نجاح الصندوق عموماً يتوقف على قدرته على تكييف أهدافه وأهداف إعلان الألفية مع كل من الأهداف والأولويات الإنمائية للبلدان التي يعمل فيها الصندوق.

١٧٢ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على ما أدلت به من تعليقات وما أعربت عنه من دعم. وأوردت الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق في أفغانستان مثالا على كيفية قيام الصندوق بتحسين قدراته على توفير الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وأوضحت أنه جرى إرسال مبادئ توجيهية إلى جميع المكاتب القطرية لتشجيعها على أن تدرج في تقاريرها التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي توفير تغطية في مجال الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية، بوجه خاص. وأعربت عن الأمل في زيادة عدد المرات التي يزور المجلس التنفيذي فيها البلدان التي تنفذ فيها البرنامج.

١٧٣ - واختتم الرئيس هذا الجزء بإيجاز المداخلات على النحو التالي: (أ) إعراب الوفود عن تقديرها للملاحظات الصريحة والشاملة التي أبدتها المديرية التنفيذية؛ (ب) مناقشة عدد كبير من الوفود المانحين الرئيسيين زيادة ما يقدمونه من التمويل إلى الصندوق؛ (ج) الترحاب بأي توسيع في قاعدة المانحين؛ (د) الإعراب عن التقدير للمبادرات في مجال الدين والثقافة واعتبارها هامة للغاية؛ (هـ) إحاطة الوفود علما ببيان المديرية التنفيذية أن مما له أهميته القصوى أن يقوم المجلس التنفيذي بمساعدة الصندوق على دحض المعلومات المغلوطة المتعلقة بأنشطته.

تاسعا - برنامج المشورة التقنية

١٧٤ - قدّمت المديرية التنفيذية التقرير المعد عن الترتيبات المقبلة لبرنامج المشورة التقنية (DP/FPA/2002/3).

١٧٥ - وصفت برنامج المشورة التقنية بأنه ترتيب مشترك بين الوكالات يمكن من خلاله توجيه التعاون التقني المقدم من الصندوق إلى البلدان لدعم الأنشطة السكانية والإنمائية. وأفادت المديرية التنفيذية أن الترتيب الجديد المقترح سينطبق من مواطن القوة لدى أفرقة الدعم القطري الحالية باعتبارها أفرقة إقليمية/دون إقليمية من الخبراء التقنيين متعددة الاختصاصات وموجودة في الميدان بينما يضيف أيضا تحسينات هامة، مثل إقامة شراكات أكثر فعالية تستند إلى تحقيق النتائج مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية.

١٧٦ - وقد أتى هذا التقرير ثمره لعملية تشاورية مكثفة في المقر مع المكاتب القطرية ومع شركاء الصندوق، ومنهم مؤسسات الأمم المتحدة وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وخلص التقرير عموما إلى أن برنامج المشورة التقنية قدم إلى البرامج السكانية، والإنمائية الوطنية دعما استشاريا كبيرا، وهو ما أعطى الصندوق ميزة نسبية عن طريق

تزويده بمجموعة جاهزة من الخبراء لتلبية الاحتياجات التقنية للبرامج القطرية. بيد أن هناك مجالاً لإدخال تحسينات، وتتضمن المعايير المستقرة التي تستخدم في تقييم الترتيبات المقبلة للدعم التقني المقدم من الصندوق ما يلي: بناء القدرات الوطنية، ونوعية المساعدة التقنية، والأخذ بنهج إقليمي، والتكلفة، والمرونة، وإمكانيات إقامة الشراكات.

١٧٧- ورأت المديرية التنفيذية أن الترتيبات الجديدة المتصلة ببرنامج المشورة التقنية خليقة بأن تسهم فيما يلي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على تقديم الدعم التقني للأنشطة السكانية، والإئتمانية؛ و (ب) وزيادة توافر واستعمال الاستراتيجيات والمعارف بغية تحسين فعالية البرامج السكانية والإئتمانية الوطنية؛ و (ج) وتحسين الدعم التقني الاستراتيجي في مراحل رئيسية من مراحل دورة البرامج القطرية للصندوق وكذلك لعمليات إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من النهج المأخوذة بها على نطاق المنظومة.

١٧٨- وبغية تمكين برنامج المشورة التقنية من الوفاء بتلك المعايير، شملت الترتيبات المقترحة عدة تعديلات من بينها: (أ) تكييف حجم ومهارات أفرقة الدعم القطري بما يتماشى مع الاحتياجات والقدرات المحددة للمناطق الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ب) وتنقيح اختصاصات أفرقة الدعم القطري بغية تركيز مهامها على التدخلات الاستراتيجية في عملية إعداد البرامج القطرية، وذلك كالتقييمات القطرية المشتركة وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ (ج) وتعزيز مرونة الدعم التقني؛ (د) ووضع برنامج شراكة استراتيجية أكثر فاعلية ويستند إلى تحقيق النتائج مع مؤسسات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية؛ (هـ) وتعزيز الرصد والتقييم العام لبرنامج المشورة التقنية؛ (و) وتوحيد ممارسات التوظيف وأحكامه وشروطه، ورصد وتقييم الأداء من خلال تولي الصندوق الإدارة المباشرة لتوظيف أفراد أفرقة الدعم القطري في المستقبل.

١٧٩- ومضت المديرية التنفيذية قائلة إن سنة ٢٠٠٢ ستكون سنة انتقالية وفترة مخصصة للتصدي لعدة قضايا هامة بغية كفاءة التشغيل الكامل لبرنامج المشورة التقنية الجديد بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتشمل تلك القضايا: (أ) إيجاد شركاء جدد في مجال التوظيف؛ (ب) وتيسير إدخال التغييرات الثقافية اللازمة؛ (ج) وكفالة تزويد برنامج المشورة التقنية بنظام قوي للإدارة والدعم التقني. وشددت على أن هذا النظام لن يُطبق إلا بمقدار ما تسمح به الموارد المتاحة، وأن العمل جارٍ في إعداد خطط احتياطية لتعديل نطاق البرنامج في حالة انخفاض التمويل. واحتتمت ملاحظاتها بالتحديد على أن برنامج المشورة التقنية الجديد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية الانتقالية التي يشهدها الصندوق.

تعليقات الوفود

١٨٠- وشكر عدد من الوفود المديرية التنفيذية لعرضها، وشاطروها الرأي بأن برنامج المشورة التقنية أدى دوراً أساسياً في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجالات الصحة الإنجابية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة. وأعرب بعض الوفود عن ثقته بأن برنامج المشورة سيكون منسجماً مع إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق، وسيواصل إسهامه في تعزيز القدرات الوطنية في البلدان التي تنفذ البرامج. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها لإيلاء التقرير اهتماماً لمختلف المسائل الإدارية المرتبطة بإقامة نظام جديد لبرنامج المشورة التقنية، ولا سيما إقامة صلات تربط التنفيذ بمحمل العملية الانتقالية التي يشهدها الصندوق.

١٨١- وشدد وفد من بلد ينفذ البرامج على الدور البالغ الأهمية الذي أداه برنامج المشورة التقنية في المساعدة على تطوير القدرات الوطنية وعلى أن أبرز ثلث مجموع أنشطة فريق الخدمة التقنية القطرية في الميدان يتصل بالجهود المبذولة في سبيل بناء القدرات. ووافق الوفد على ضرورة تحسين القدرات التقنية المحلية وتعزيز الدور الذي يضطلع به الخبراء الوطنيون بالقياس إلى دور الموظفين الدوليين. إذ يمكن، بالقيام بذلك، أن يرفع في الوقت نفسه مستوى ونوعية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحّب هذا الوفد بأي ترتيبات من شأنها التأييد بقدر أكبر على تبادل المعارف، ولا سيما من خلال تطوير نظم المعلومات، وعلى استخدام الموارد الوطنية والإقليمية في توفير الدعم التقني.

١٨٢- وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم مرونة برنامج المشورة التقنية، كما أكد ذلك التقرير، ولهذا أيد الخيار المفضل الداعي إلى تعديل البرنامج. وهذا الخيار يدعو إلى تقليص عدد المستشارين في الوظائف الإقليمية لأفرقة الدعم القطري وإلى الاستعاضة عن أخصائي المشورة التقنية بآلية جديدة تقدم المساعدة التقنية وتتولى الاتصال بالمنظمات الأخرى. وطلب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية إعادة صياغة العلاقة بمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وعن الأثر المترتب على تلك العلاقة الجديدة في مجمل ولاية وأنشطة الصندوق. وأيد الوفد أيضاً التشديد المتزايد على بناء القدرات الوطنية عن طريق جعل المكاتب الإقليمية تركز على التدخلات الاستراتيجية. وطلب الحصول على معلومات إضافية بشأن: (أ) كيفية استخدام مصادر الدعم التقني الوطنية والإقليمية؛ و (ب) كيفية تبادل الخبرات فيما بينها من أجل بناء القدرات؛ و (ج) تحديد نواتج مخصوصة، ووضع مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعياً. وإسهام تحليل الأطر المنطقية الذي يجريه برنامج المشورة التقنية في تحقيق أهداف وغايات إطار التمويل المتعدد السنوات.

١٨٣- وحظي الخيار المفضل كذلك بتأييد وفود أخرى. وطلب الحصول على معلومات إضافية عن الطريقة التي ستعمل بها في الواقع الشراكات المذكورة في التقرير. وبالإشارة إلى ما قالتها المديرية التنفيذية من أن برنامج المشورة التقنية لن يُطبق إلا بما يتمشى مع الموارد المتاحة، أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء ما قد يترتب على خفض الموارد المتاحة من أثر في فعالية البرنامج. ورحّب وفد آخر بالتأكيد على أن النظر في الترتيبات الجديدة المقترحة جارٍ بالاقتراع مع المسح المتعلق بتقييم الاحتياجات الميدانية، وعلى أن أفرقة الدعم القطري سيعاد تشكيلها للإسهام في الحوار المتعلق بسياسات القطاع الصحي لكفالة أخذ الصحة الإنجابية في الاعتبار على النحو الصحيح في خطط هذا القطاع. وأفاد وفدان أنهما يتطلعان إلى استعراض الترتيبات الجديدة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التي ستعقد في عام ٢٠٠٤.

١٨٤- وكرّر أحد الوفود تعليقات سبق الإدلاء بها تدعو إلى تشجيع الأخذ بمزيج سليم من الخبرة الداخلية والقدرة على الاستفادة من خبرة استشاريين خارجيين عند الضرورة. وأشار إلى أن الخبرات الأكثر تطوراً وجدوى ومراعاة للجوانب الثقافية والأكثر فعالية من حيث التكلفة كثيراً ما تتواجد في بلدان الجنوب. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان من الضروري إنشاء شراكة استراتيجية جديدة، في حين أعربت وفود أخرى عن رغبتها في معرفة الطريقة التي ستعزّز بها المكاتب القطرية.

١٨٥- ثم أدلت المديرية التنفيذية للمجموعة المعنية بصحة الأسرة والمجتمع التابعة لمنظمة الصحة العالمية ببيان، أعربت فيه عن تقديرها لهذا التقرير باسم منظمة الصحة العالمية وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في برنامج المشورة التقنية، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأضافت أن برنامج المشورة التقنية يعتبر مثلاً يحتذى على التعاون الفعال فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة، وأبلغت المجلس التنفيذي بأن هذا البرنامج اعتُبر من أفضل الممارسات خلال مشاوره أجراها البنك الدولي مؤخراً بشأن الشراكات الفعالة.

١٨٦- وعددت المديرية التنفيذية للمجموعة المعنية بصحة الأسرة والمجتمع التابعة لمنظمة الصحة العالمية خمسة من الإنجازات الرئيسية التي تحققت إلى حد الآن في إطار برنامج المشورة التقنية، وهي: (أ) بناء القدرات والكفاءات الوطنية في مجموعة واسعة من مسائل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية؛ و (ب) والإسهام بالمساعدة التقنية الاستراتيجية في تلك الميادين داخل أطر إنمائية أوسع، وتنسيق الجهود والموارد ذات الصلة على الصعيد القطري؛ و (ج) وتزويد الحكومات في الوقت المناسب بالمساعدة والمشورة التقنيتين بشأن برامج الصحة الإنجابية والسكان؛ و (د) وتعزيز استعمال المبادئ التوجيهية والمعايير لدعم مسائل

الصحة الإنجابية والسكان والتصدي للاحتياجات على الصعيد القطري؛ (هـ) وتيسير إدماج مسائل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية في نطاق ما تظطلع به المنظمات المشاركة في برنامج المشورة التقنية من أنشطة تحظى بالأولوية.

١٨٧- ووفقا لما ذكرته المديرية التنفيذية للمجموعة، فقد أمكن تحقيق تلك الإنجازات بفضل ثلاث مميزات رئيسية لبرنامج المشورة التقنية هي: (أ) صبغته المتعددة التخصصات؛ و (ب) وتعدد الوكالات المكونة له؛ و (ج) وتعدد مستويات النهج المتبع في تقديم الدعم التقني، وبموجبه نجد أن أعمال البحث وتطوير المعايير المضطلع بها في مقر المنظمات المشتركة توجه على نحو فعال إلى الزملاء من أعضاء أفرقة الدعم القطري. كما أقرت بوجود بعض القيود التي واجهها الشركاء لدى تنفيذ نظام البرنامج للدعم القائم على تعدد الوكالات والتخصصات. وكان بعض تلك القيود ذا طابع إداري؛ في حين أن غيرها جاء نتيجة للتقلبات في التمويل، مما أدى إلى إلقاء أعباء فادحة على موظفي أفرقة الدعم القطري. وارثني أنه ربما كان من المفيد توثيق بعض تلك التحديات عن طريق إجراء تقييم خارجي رسمي لبرنامج المشورة التقنية.

١٨٨- وأيدت المديرية التنفيذية للمجموعة، باسم منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التعديلات المقترحة في التقرير، ولكنها أعربت عن القلق من أن فقدان موظفي برنامج المشورة التقنية المتفانين في العمل في مقر كل منظمة من المنظمات، واختفاء موظفي الوكالات الشريكة في أفرقة الدعم القطري قد يؤثران تأثيرا سلبيا على بعض المميزات الرئيسية التي جعلت البرنامج ينجح هذا النجاح الكبير لحد الآن. وأعربت عن تأييد المنظمات لبرنامج الشراكة الاستراتيجية المقترح كجزء من الترتيبات الجديدة، وقالت إن العنصر الجديد ينبغي أن يقوم بما يلي: (أ) متابعة البناء على قاعدة من الأدوار المعيارية والمزايا النسبية لكل منظمة من المنظمات؛ (ب) وتحديد آليات واضحة وعملية لتوحيد وضع المعايير والمقاييس مع الدعم التقني للبلدان؛ و (ج) وتوفير التمويل المتعدد السنوات.

١٨٩- وأعربت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكرها للوفود وللمديرية التنفيذية للمجموعة المعنية بصحة الأسرة والمجتمع التابعة لمنظمة الصحة العالمية على تدخلاتهم. وأكدت للمجلس أن الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ستكون ذات صبغة استراتيجية وستركز على المزية النسبية؛ وأن تلك الشراكات لن تقام استجابة لطلبات مخصصة. أما فيما يتعلق بمسألة تعزيز القدرات الميدانية، فقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينظر في تصنيف المكاتب القطرية ويعمل على تقييم كفاءات الممثلين

المقيمين لمعرفة جوانب مهاراتهم التي تحتاج إلى تطوير. وأكدت أنه سيتم استعمال الخبرة الوطنية والإقليمية حيثما أمكن ذلك. وأعربت أيضا عن الالتزام بالتقييم، وأكدت من جديد أن التمويل قضية قائمة وأن وجوه العجز قد تؤدي إلى بقاء بعض الوظائف شاغرة.

١٩٠ - وقال رئيس فرع البرامج القطرية الإقليمية والدعم الميداني إن هناك حاجة إلى وضع إطار عمل للشراكات الاستراتيجية لبرنامج المشورة التقنية. ووصف هذه الشراكات بكونها تشتمل على أربعة عناصر هي: النتائج، والدعم التقني، والبعثات، والتدريب. وفيما يتعلق بمسألة بناء القدرات الوطنية، قال إن أفرقة الدعم القطري تحتاج إلى التركيز على تطوير القدرات الوطنية والإقليمية عن طريق تقديم مساعدة هادفة إلى الأفراد والمؤسسات. أما فيما يتعلق بالرصد والتقييم، فشدد على الحاجة إلى تنقيح الإطار المنطقي لبرنامج المشورة التقنية، وارتأى أن ثمة حاجة إلى أداة أبسط للرصد. وتطرق أخيرا للاجتماعات السنوية التي تعقد بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والأفرقة القطرية للخدمات التقنية والتي سيتم فيها إعداد خطط العمل المرتكزة على النتائج، وتقييم التقدم المحرز، واختيار النواتج والمؤشرات ذات الصلة للسنة التالية.

١٩١ - وأضاف نائب المدير التنفيذي (البرنامج) أن برنامج الشراكات الاستراتيجية يجب أن يكون "سابقا بخطوتين" وأن من المهم النظر في المزايا النسبية لكل منظمة من المنظمات.

١٩٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٩٣ - قبل عرض البرامج القطرية للموافقة، قدم نائب المدير التنفيذي (البرامج) مقدمة مقتضبة تتناول بعض التحديات العامة التي يواجهها موظفو البرامج في مختلف المناطق. وذكر إطارين مهمين للنظر في أثر البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهما: الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف الصندوق كما ينص عليها إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وكرر نائب المدير التنفيذي تأكيد قلق صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن تعميم إمكانية الحصول على معلومات وخدمات عالية المستوى في مجال الصحة الإنجابية بحلول العام ٢٠١٥ لم يُدرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ووعده المجلس بأن الصندوق سيعمل مع الحكومات وغيرها من الشركاء الإنمائيين من أجل تحويل هذا الهدف من أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى حقيقة واقعة وكفالة رصد التقدم في هذا المجال بشكل سليم في فترات منتظمة.

١٩٤ - وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان واصل التركيز في المنطقة الأفريقية على الوقاية من زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتحسين الصحة الإنجابية، وخفض معدل وفيات الأمهات، والتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين. وظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أخطر التحديات التي تواجه التنمية في المنطقة، وهو يعمل بسرعة على تقويض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت على مدى العقود الثلاثة السابقة. ولكن رغم الآثار المدمرة لهذا الوباء، استمرت معدلات النمو السكاني مرتفعة في معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وظل مراهقو تلك البلدان وشبابها عامة يواجهون عقبات كأداء في سبيل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الميسرة للشباب. وبقيت معدلات انتشار استعمال وسائل منع الحمل منخفضة في بلدان عديدة، وهو وضع تفاقم جراء تكرر حالات النقص في تلك الوسائل. ولذلك السبب، استمر تدريب وتوعية نظراء الصندوق الحكوميين وغيرهم من الشركاء في جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في طليعة أولويات المنظمة، وذلك إلى جانب وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة من أجل توسيع نطاق المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية ورفع مستواها.

١٩٥ - وعزا نائب المدير التنفيذي استمرار ارتفاع معدلات وفيات الأمهات إلى عدد من العوامل، من بينها ازدياد عدد حالات الإجهاض غير المأمون، والافتقار إلى رعاية جيدة المستوى في مجال التوليد في حالات الطوارئ وإلى مشرفات ماهرات لدى الولادة، والتبكير في ممارسة النشاط الجنسي، وعدم الإلمام بالأخطار التي تكتنف النشاط الجنسي، وضآلة معدل استعمال وسائل منع الحمل الحديثة. وقد أعدت برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف دعم الاستراتيجيات الشاملة التي تركز في آن معا على تشجيع تنظيم الأسرة، وكفالة حضور مشرفات ماهرات ومدربات لدى الولادة، وتوفير الرعاية في مجال التوليد في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بقضايا المرأة، حققت البلدان الأفريقية تطورات في التصدي للممارسات التقليدية الضارة، وخاصة منها بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ولكن ما زال يتعين القيام بمزيد من الجهود لتمكين المرأة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٩٦ - وكانت التحديات التي واجهتها البرامج التي تحظى بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ متنوعة وعديدة. فقد أحرزت بلدان جنوب آسيا تقدما محسوسا في القطاع الاجتماعي، بما في ذلك خفض وفيات المواليد والأطفال، ووفيات الأمهات، وإجمالي معدل الخصوبة، فضلا عن إحداث تحسينات عامة في الصحة ككل. على أن الفقر والتفاوت بين الجنسين يعيقان تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كما أن إمعان معدلات نمو السكان في بعض البلدان في الارتفاع يقضي على ما تحقق من

مكاسب. وظل جنوب آسيا يشهد بعض أدنى معدلات نمو الأمية في العالم وأوسع هوة بين الذكور والإناث من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، كما ظل التمييز بين الجنسين والعنف الموجه ضد المرأة متفشيين على نحو كاسح، مما يجعل الحاجة إلى برامج السكان والصحة الإنجابية ذات أولوية عاجلة. وواصلت معظم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا انتعاشها التدريجي من الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، ولكن التركيز دون استثناء تقريبا على إدارة قطاع الاقتصاد الكلي والشؤون المالية كان معناه استمرار عدم إعطاء أولوية كافية لقطاعي التعليم والصحة في الميزانيات والسياسات العامة. وقد صممت البرامج القطرية الجديدة في نيبال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للتصدي لتدني نوعية المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية وللتفاوت بين الجنسين.

١٩٧- واتسمت الدول العربية بارتفاع معدلات النمو السكاني، وصغر سن الجماعات السكانية، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، والتفاوت بين الجنسين، وتباين الأداء الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. ولاحظ نائب المدير التنفيذي أن البرامج الثلاثة التي قدمت إلى المجلس من تلك البلدان ركزت على تحسين توافر ونوعية الخدمات والمعلومات في مجال الصحة الإنجابية في أشد المناطق حرمانا من المزايا على مستويات مختلفة من مستويات تقديم الخدمات. وشملت الاستراتيجيات بناء القدرات، وتوفير اللوازم الصحية، وتعزيز نظم الإحالة. وقد تم دعم تلك الاستراتيجيات بأنشطة ترمي إلى التوعية بقضايا الصحة الإنجابية، ومن بينها بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج في سن مبكرة، والحمل في سن مبكرة وأهمية مشاركة الرجل في الرعاية في مجال الصحة الإنجابية، والممارسات التقليدية الضارة، وتمكين المرأة، وتشجيع تعليم البنات، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وشملت ميادين التركيز الأخرى للدعم الذي يُقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة صوغ السياسة السكانية، وتحليل السياسات العامة، والأبحاث، وتعداد السكان وغيره من أوجه جمع البيانات، وإنشاء قواعد للبيانات الديمغرافية تضم بيانات تُراعي نوع الجنس.

١٩٨- وكانت البرامج القطرية السبعة المقدمة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترمي إلى دعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية المحددة الهادفة إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الفقيرة من السكان، مع إيلاء عناية خاصة للنساء، ولا سيما اللائي يعشن منهن في المناطق الريفية. وتضمنت البرامج المقترحة من صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيجا من أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية لغرض صوغ السياسات الحكومية، وتعزيز بناء القدرات الوطنية، ووضع برامج سكانية تدعم الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف

وطأة الفقر. وأعطيت أولوية عالية للصحة والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وهما مجالان لم يدجا في الماضي إدماجا كافيا في استراتيجيات الحد من الفقر.

١٩٩ - وكانت برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترمي أيضا إلى التصدي لمشكلة ارتفاع معدلات وفيات الأمهات التي استمرت في بعض البلدان وفي مناطق محددة داخل تلك البلدان، وذلك أساسا عن طريق تشجيع تنظيم الأسرة والرعاية في مجال التوليد في حالات الطوارئ. كما أعطيت أولوية عالية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. واستمر أيضا التأكيد على الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين بوصفها عنصرا أساسيا في جميع البرامج القطرية المقدمة.

٢٠٠ - ونظرا لفرط ضآلة موارد ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان المخصصة للمنطقة، حظيت الاستراتيجيات الرامية إلى التأثير في السياسات الحكومية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات بأولوية أكبر من تشجيع المبادرات الصغيرة النطاق التي تهم أجزاء صغيرة من السكان. وفي الحالات التي كانت فيها الأنشطة الصغيرة النطاق موضع دعم، أعطيت الأفضلية لتجريب استراتيجيات جديدة وابتكارية يمكن في نهاية المطاف أن تعتمد عليها الحكومات على الصعيد الوطني.

٢٠١ - واختتم نائب المدير التنفيذي ملاحظاته بوعده بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيرصد بكل دقة أثر البرامج المدعومة من الصندوق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بواسطة مجموعة من المؤشرات المتفق عليها. وأكد للمجلس أن البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ستقام على الاستراتيجيات الوطنية القائمة للحد من الفقر. وشدد على أهمية التحليل العالي الجودة والتخطيط الاستراتيجي باعتبارهما أساسا لتخطيط البرامج، مع تأكيد التزام الصندوق بالعمل على نحو وثيق مع شركائه للوصول بأثر البرامج إلى حده الأقصى عن طريق التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والنهج القطاعية، والبرمجة المشتركة حيثما أمكن.

٢٠٢ - ووافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية المقترحة لكل من باراغواي، والبرازيل، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وغابون، وغينيا، ولبنان، والمكسيك، وملاوي، ونيبال، ونيكاراغوا، وهاييتي، وهندوراس، واليمن دون أن يفرد لأي منها مناقشة مستقلة، وذلك على نحو ما ينص عليه المقرر ١٢/٩٧.

تعليقات الوفود

٢٠٣- رحبت الوفود ترحيباً حاراً بإعلان نائب المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز موارده على الاستراتيجيات الرامية إلى التأثير في السياسات الحكومية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات وعلى مبادرات بناء القدرات في مختلف البلدان.

٢٠٤- وارتأى أحد الوفود أن هناك حاجة إلى قيام المكاتب القطرية بتحديد أولويات واضحة، على الصعيدين الجغرافي والبرنامجي، لاستغلال الموارد الشحيحة إلى الحد الأقصى وإتاحة التنفيذ والرصد الفعالين. ورحب ذلك الوفد بتركيز المساعدة على مناطق جغرافية محددة في برنامجي ملاوي وزامبيا، مثلاً، وأعرب عن أمله في إضافة مقاطعة مومالانغا إلى برنامج جنوب أفريقيا بالنظر إلى أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في تلك المقاطعة تدل على احتياجها للمساعدة. وطلب الوفد ذاته أيضاً أن تحيل التقارير المقبلة إلى الأهداف المنصوص عليها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٢٠٥- وفيما يتعلق ببرنامج زامبيا، أيد أحد الوفود بقوة التدخلات الاستراتيجية للبرنامج، مثل مبادرات بناء القدرات، والأنشطة المعنية بالسكان والتنمية، إلا أنه ارتأى أنه كان في الإمكان توجيه عنصر الصحة الإنجابية من البرنامج المقترح إلى التأثير في قطاع أوسع من السكان بدلاً من التركيز على مقاطعة وحيدة لا تضم سوى ٦ في المائة من سكان البلد.

٢٠٦- وفيما يخص برنامج نيبال، أعرب الوفد نفسه عن مساندته القوية لتركيز البرنامج على قدرة الخدمات الصحية على الاستجابة واللامركزية، ومدى توافر وسائل منع الحمل، وخدمات الصحة الإنجابية، والتوسع في التدريب، وضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن ذلك الوفد أعرب عن القلق من التخلف، فيما يبدو، عن تحديد ميادين لزيادة التعاون مع البرامج القائمة لحكومة نيبال وغيرها من الجهات المانحة. وأعرب الوفد عن قلقه أيضاً من كون أن برنامج نيبال الجديد معرض لخطر إدامة أوجه التفاوت الجغرافية القائمة في مجال تقديم الخدمات، وعرقلة قدرة وزارة الصحة على رصد الأموال بأجدى طريقة ممكنة.

٢٠٧- وأيد وفد آخر تأييداً قوياً البرامج المقترحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاوي، وهندوراس، ونيبال، واليمن، وأشاد بالدور القيادي للصندوق في حوار السياسات العامة حول قضايا السكان، والصحة الإنجابية، وصحة الطفل. بيد أن ذلك الوفد طرح أسئلة بشأن التوقعات المتصلة بالتمويل المشترك الواردة في المقترحات القطرية، وخاصة فيما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية وهايتي، كما أنه سأل عن كيفية تعديل الخطط المقترحة إذا لم تتحقق التوقعات المتصلة بالتمويل المشترك. وفيما يخص التوفر المضمون لوسائل منع

الحمل، ولا سيما في سياق مقترحات هندوراس وباراغواي، أعرب الوفد عن القلق إزاء قدرة الحكومات على الحصول على وسائل منع الحمل عن طريق آليات الاستعانة بالمصادر الخارجية. وأشار بضرورة استحداث آليات للاستجابة السريعة لتجنب نفاذ المخزون الوطني من الإمدادات. وفيما يتعلق بتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية، لوحظ أن ازدياد الاعتماد على التمويل المشترك والنهج القطاعية أدى إلى تقلص كبير في توفر المساعدة للمنظمات غير الحكومية في بعض البلدان، وتساءل الوفد عما إذا لم يكن من الصعب تحقيق الأهداف الطموحة المحددة في برنامج تزانبا بدون التغطية الخدمية التي تتيحها المنظمات غير الحكومية. وأخيرا، أعرب الوفد عن الثقة في متانة المزية النسبية التي يتمتع بها الصندوق في مجال المساعدة على إجراء ما تمس إليه الحاجة من الإصلاحات المهمة فيما يتعلق باستحداث المعايير التقنية والهياكل اللازمة لتنفيذها.

٢٠٨- وتوجه ممثل غابون بشكره للمجلس على دعمه المتواصل للبرامج القطرية في هذا البلد، ووصف كيف أعانت المساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بلده على الحد من الفقر وتحقيق غير ذلك من الأهداف الإنمائية. وقال إن مساعدة الصندوق حتى اليوم قد ساهمت في صياغة سياسة سكانية وطنية، والإعداد لإحصاء عام ٢٠٠٣، وجمع بيانات سكانية أخرى.

٢٠٩- وشكر وفد اليمن نائب المدير التنفيذي على ملاحظاته، كما شكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على مساعدته السخية التي ساعدت اليمن على توفير رعاية أفضل في ميدان الصحة الإنجابية، وتحسين الاستراتيجيات السكانية الوطنية، والحد من الفقر عموما. وشكر فرادى البلدان المانحة على مشاركتها السخية في التمويل، ولكنه قال إن اليمن لا يزال بحاجة إلى مساعدة إضافية لتعزيز قدرته الوطنية على دعم الجهود المحلية.

٢١٠- وشكر الوفد المكسيكي المجلس على البرنامج المعتمد لبلده، ووصف النتائج التي تحققت بفضل الصندوق خلال السنوات السبع وعشرين من تعاونه في المكسيك. وقال إن البرنامج القطري السابق، الذي غطى الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، أسهم مساهمة جلييلة على وجه الخصوص، في جهود تحقيق اللامركزية في ميدان التخطيط السكاني، كما أن الصندوق والحكومة عملا سويا من أجل نقل الموارد المتعددة المصادر إلى أكثر الولايات والبلديات حاجة إليها، أي ما يبلغ عدده ٣٠٦ بلديات في مناطق تشياباس وغيريرو وهيدالغو وأوخاكا وبوييلا يُناهنز مجموع سكانها ٣,٥ مليون نسمة كانت قد صُنفت على أنها تُعاني أعلى مستويات التهميش. وتحدث الوفد عن أهمية الفدرالية في تلبية الاحتياجات المحلية، ووصف كيف ساعدت اللامركزية على العمل الأوثق مع المجتمع المدني. وأعربت الحكومية

المكسيكية عن اهتمامها بتشجيع المبادرات بين بلدان الجنوب، وهي مبادرات يمكن عن طريقها تبادل التطورات الحاصلة في ميدان السكان مع البلدان الأخرى في المنطقة.

٢١١- على أن الوفد المكسيكي تابع قائلاً إنه رغم التقدم المحرز، فما زال يتعين عمل الكثير. ذلك أن عملية تحقيق اللامركزية وتعزيز المؤسسات المنفذة على صعيد الولايات تحتاج إلى أن تتوطد وتتوسع لتشمل كيانات أخرى، وبخاصة منها الكيانات التي تمثل السكان الأصليين وغيرهم من الفئات التي ألحق بها الفقر. كما يتعين معالجة المشاكل الجديدة، مثل آثار ازدياد الهجرة إلى الولايات المتحدة وأثر العولمة الاقتصادية. فهاتان المشكلتان وسواهما تجعل تقليص الأموال المتاحة لبرنامج المكسيك المعتمد مبعث قلق شديد، من حيث أن مبلغ الـ ٥ ملايين دولار المتاح له هو أقل من نصف المبلغ الذي أتيح للدورة البرنامجية السابقة. ورغم أن من الصحيح أنه حصلت زيادة في ضروب التمويل الأخرى، فإن تلك الموارد لا يمكن ضمان توفرها.

٢١٢- وشكر الوفد البرازيلي صندوق الأمم المتحدة للسكان على البرنامج الجديد لبلده، وتكلم عن نهجه المبتكر تجاه التعاون بين بلدان الجنوب. وأعرب وفد هندوراس عن امتنانه للدعم الذي يقدمه الصندوق للأنشطة السكانية في ذلك البلد، وتحدث عن الحاجة الماسة إلى خفض سرعة وتيرة نموها السكاني والإقلال من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووجه ممثل نيكاراغوا شكره للصندوق على برنامج المساعدة الخامس المعتمد حديثاً، قائلاً إن دعم الحكومة للأنشطة السكانية ذو أهمية بالغة ويجب تشجيعه. وأعرب عن عميق قلق الحكومة فيما يتعلق بترقية نيكاراغوا إلى بلد من الفئة "باء"، بالنظر لاستمرار الثغرات القائمة فيما يتصل بتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واتساع احتياجات نيكاراغوا في ميدان الصحة الإنجابية، وعدم كفاية الموارد الوطنية اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات.

٢١٣- وشكر نائب مدير البرنامج الوفود على دعمها وعلى تعليقاتها. وقال إنه يوافق على الحاجة إلى تحديد الأولويات للوصول باستغلال الموارد المحدودة إلى حده الأقصى. وقال رداً على سؤال حول ماهية الإجراءات التي تتخذ في مجال التوفير المضمون لوسائل منع الحمل إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون في هذا المجال مع عدد من الشركاء الدوليين، منهم وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

٢١٤- وتناولت المديرية التنفيذية أيضاً مسألة التوفر المضمون لوسائل منع الحمل، فأشارت إلى أن للصندوق نظاماً قائماً في هذا الشأن، ولكن هناك حاجة إلى أموال إضافية لتتبع إمدادات وسائل منع الحمل.

٢١٥ - وشكرت مديرة شعبة أفريقيا للوفود دعمها للبرامج التي تنفذ في أفريقيا. وردا على تعليق بشأن الحاجة إلى تبادلي الازدواجية، أكدت المديرية للمجلس أن ممثلي المكاتب القطرية يجرون اتصالات مع المكاتب القطرية الأخرى ومع الحكومات لكفالة تكامل الجهود. وأكدت للمجلس أنه لُجئ، لدى تحديد أولويات البرامج القطرية، إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشكرت البلدان على دعمها للاستهداف الجغرافي في برامج بلدان من أمثال ملاوي وزامبيا، ولاحظت أن ذلك الاستهداف ضروري لمضاعفة الأثر إلى حده الأقصى ولتخصيص الموارد إلى حيث تكون الحاجة إليها على أقصاها. ومثال ذلك أنه تم تركيز الجهود في زامبيا على مقاطعتها الشمالية الغربية، التي يوجد فيها أكبر جمع من اللاجئين ومن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأحاطت مديرة شعبة أفريقيا علما بالطلبات الرامية إلى كفالة عمل برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو أوثق مع الوكالات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان المانحة.

٢١٦ - وشكر مدير شعبة الدول العربية وأوروبا مندوب اليمن على ملاحظاته، وأكد له أن البرنامج القطري الجديد أعدّ بالتعاون الوثيق مع الحكومة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار الخطة الوطنية اليمنية. وأعرب المدير عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها اليمن في مجال تحقيق اللامركزية.

٢١٧ - وشكرت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفود البلدان المانحة على دعمها وتعليقاتها، كما شكرت وفود البلدان التي تنفذ البرامج القطرية تسليطها الضوء على قيمة عمل الصندوق في تلك البلدان. وقالت إن ما يشجعها هو عدد وتنوع المانحين لترتيبات النهج القطاعية في نيكاراغوا بالنسبة إلى دورة البرنامج القادمة، وأكدت لأحد الوفود أنه نُظر على النحو الكامل في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لدى إعداد البرنامج القطري لنيكاراغوا. وأحاطت المديرية علما بالدعم المقدم للتدخلات الرامية إلى التأثير في السياسات الوطنية. وفي الوقت الذي أقرت فيه أن ذلك يشكل جانبا أساسيا من الاستراتيجيات المقترحة في البرامج الجديدة، تحدثت أيضا عن أهمية دعم الأنشطة المحلية التي يمكن أن تختبر النهج الابتكارية في الميدان وأن تعتمد عليها الحكومات الوطنية على نطاق أوسع.

٢١٨ - واستجابت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى شواغل تتصل بالتمويل المشترك في بعض البرامج المقترحة. فتطرقت إلى حالة الجمهورية الدومينيكية، وقالت إن مستوى الموارد المتعددة الأطراف - الثنائية المراد تبنيها في هذه الحالة هي في الواقع متواضعة جدا. ولاحظت المديرية أن تعبئة صندوق الأمم المتحدة للسكان للموارد في

هايتي خلال الدورة البرنامجية السابقة كانت إيجابية جدا، وذلك ليس في مجال تمويل مشاريع الصحة الإنجابية فقط، بل أيضا في دعم الأعمال التحضيرية للتعهد. وبالنسبة إلى باراغواي، أبلغت المديرية أن الحكومة سبق لها أن بدأت في المشاركة بمواردها للوفاء بالاحتياجات في مجال منع الحمل، وقالت إن هناك دلالات واضحة على أن هذا الاتجاه سيستمر في الدورة البرنامجية القادمة، التي يُتوقع أن تنفذ خلالها ترتيبات لتقاسم التكاليف. واختتمت المديرية ملاحظاتها بتوجيه الشكر لوفدي المكسيك والبرازيل على دعمهما لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذكرت فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كمثال على مجال سيشجع فيه على اتخاذ مثل هذه المبادرات التعاونية.

٢١٩- وشكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ مختلف الوفود على دعمها للبرنامج القطري في نيبال، وقال إن الصندوق يعمل مع الحكومة لضمان عدم تعرض أنشطته للخطر بسبب الصراع الداخلي هناك.

البيان الختامي لرئيس المجلس التنفيذي

٢٢٠- شدد الرئيس على أن الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تمخضت عن نتائج طيبة ومفيدة جدا. وأثنى على البرنامج الإنمائي والصندوق لإنجازهما الملحوظ في إصلاح المؤسستين. مجموعة جديدة من البعثات، والأهداف، ونظم الإدارة. وأشار على المجلس بألا يكتفي برصد عمل البرنامج الإنمائي والصندوق، بل أن يركز أيضا على الروابط بين هاتين المنظمتين وبين سائر مؤسسات الأمم المتحدة. وأثنى، في هذا الخصوص، على المباحثات والنتائج المفيدة التي أسفر عنها اجتماع الدورة المشتركة للمجلسين في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢٢١- ورحب الرئيس بمشاركة المنسق المقيم في بوركينافاسو في الدورة وبعرضه للعمل الحقيقي الذي يضطلع به ذوو المصلحة على الصعيد القطري.

٢٢٢- وفي الختام، شدد الرئيس على الدور الحيوي للاتصال بمختلف السلطات بشأن النتائج التي يحققها البرنامج والصندوق. وارتأى تخصيص وقت في الدورات القادمة لمناقشة كيفية إبلاغ النتائج إلى الأطراف المعنية.

حادي عشر - مسائل أخرى

٢٢٣- قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المالية ٢٠٠١ عن المستحقات المالية والإدارية، بما فيها حالة الميزانية في بداية عام ٢٠٠٢ وتقرير مرحلي عن جهود الإصلاح الجارية.

٢٢٤- وأبلغ المدير التنفيذي عن وجود فجوة في السنة المالية ٢٠٠١ بين النفقات والإيرادات. وهي تشمل مبلغ مليون دولار طلبت الأمم المتحدة استيفاءه عن خدمات إدارية مركزية قدمتها قبل ذلك بسنوات عديدة ومبلغ مليون دولار آخر اقتطعت لتغطية المبالغ التي رُدَّت للموظفين من مواطني الولايات المتحدة عن ضريبة الدخل لعام ٢٠٠١. وتأخرت بشكل محسوس أيضا المدفوعات المستحقة للمكتب عن اتفاقات الخدمات الإدارية (وأجلت تلك الاتفاقات في بعض الحالات)، في حين هبطت الإيرادات التي تدرها المشاريع التي تُمول بالموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب التخفيض الحاد في ميزانيات عدد من المشاريع. وفي أثناء ذلك، لم يتجسد زهاء ١٤ مليون دولار من عقود الشراء لعملية الأمم المتحدة في كوسوفو، وفي العراق أدت التأخيرات في تصريف للمعاملات المتعلقة بإصدار التأشيرات لأكثر من ١٠٠ خبير إلى إحداث تأخير كبير في إنجاز المشاريع. وهبطت أيضا الإيرادات المستمدة من خدمات المكتب في مجالي إدارة القروض والإشراف على المشاريع في عام ٢٠٠١. ذلك أن ١٤ قرضا من أصل ما يقرب من ١٠٠ قرص تم التصرف بشأنها نيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لم تدخل حيز النفاذ خلال السنة المالية ٢٠٠١.

٢٢٥- وسيطلب هبوط الإيرادات من المكتب سحب قسط من الاحتياطي التنفيذي للمنظمة. وعرض المدير التنفيذي سيناريوهات مختلفة ستحدد مدى ذلك السحب. وقال إن الحد الأدنى للعجز سيكون بين ٢,٩ مليون و ٣,٦ مليون دولار، وذلك وفقا لمجموع الميزانية الإدارية للسنة. وأوضح المدير التنفيذي، مستعينا بالمخططات والرسوم البيانية، الفارق في تشكيل حافظة مشاريع المكتب ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠١. ففي عام ١٩٩٧، بلغت الموارد المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي زهاء ٤٥ في المائة من إجمالي حافظة مشاريع المكتب، التي هبطت نسبتها عام ٢٠٠١ إلى ١١ في المائة.

٢٢٦- وأوضح المدير التنفيذي أنه بالرغم من الصعوبات المالية المؤقتة، فإن المكتب منظمة تتمتع بالعافية وأن الطلب على خدمات المشاريع أشد مما كان عليه من قبل، مشيرا إلى النجاح الأخير في تحقيق تنوع الزبائن في منظومة الأمم المتحدة كلها ونقل قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من البنك الدولي إلى المكتب. وأضاف المدير التنفيذي أن الزيادة

الجارية في الطلب على خدمات المكتب، تعكس ما للمنظمة من سمعة في مجالات فعالية التكاليف، والكفاءة، وتقديم الخدمات في حينها، والتوجه الاستباقي في خدمة الزبون، والخبرة. وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٢، يُتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على الخدمات زهاء ١,١ بليون دولار، وهو أعلى مبلغ سجله المكتب على مدى سنوات عدة. وأبرز المدير التنفيذي أيضا الأساس المتحفظ الذي بنيت عليه تلك الحسابات، وما أحدثته المنظمة من تحسينات في الإنتاجية أدت إلى حصول وفورات كبيرة. وأشار إلى حدوث هبوط مؤقت في الإيرادات بسبب تفاوت تدفق السيولة، قائلًا إنه يعكس سير دورة الأعمال لا تدني الفعالية.

٢٢٧- وبين المدير التنفيذي أن وضع ميزانية تخضع لقيود صارمة وتتسم بالتوازن هو المسألة ذات الأولوية بالنسبة إلى عام ٢٠٠٢. وأوضح بإيجاز كيف تزمع المنظمة تحقيق ذلك، قائلًا إنه تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا السبيل، أهمها احتواء التكاليف، وتجميد التوظيف ابتداء من منتصف عام ٢٠٠١، وتجميد إعادة تصنيف الوظائف، وتأجيل بعض النفقات الإدارية. وهناك أولوية أخرى لدى المدير التنفيذي بالنسبة إلى العام التالي تتمثل في الاضطلاع بجولة أخرى من الإصلاحات الإدارية، وستبنى هذه الجولة الجديدة على دراسات داخلية عن دور المكتب في منظومة الأمم المتحدة وهدف المكتب في أن يصبح أكثر تركيزا على خدمة الزبائن. وسيكون المكتب قادرا من خلال الإصلاحات الهيكلية على فتح حساب فردي (يشرف عليه "مدير حساب") لكل زبون من زبائنه في الأمم المتحدة. وستؤدي تلك الإصلاحات إلى تحقيق درجة كبيرة من اللامركزية، وتحسين ما يقدم من التقارير المالية، وإيجاد آلية متطورة لتقييم رضا الزبائن. وستتولد المكاسب في الإنتاجية، التي ستبلغ حوالي ٨ ملايين دولار سنويا، من زيادة تقدر نسبتها ١٥ في المائة في الإنتاجية، وهبوط في التكاليف الإدارية، وانخفاض في تكاليف الإيجار وتناقص في عدد وظائف كبار المديرين.

٢٢٨- وفي الختام، لاحظ المدير التنفيذي أنه لا ضرورة لأن يتخذ المجلس التنفيذي أي إجراء في ذلك الوقت، نظرا إلى أن عجز الإيرادات وتقلب صافي الموارد النقدية سيُعوّض عنه ويغطيه الاحتياطي التنفيذي وفقا لأحكام النظام المالي. وذكر أعضاء المجلس بأنه يقدم تقريره قبل أن يقفل المكتب حسابات عام ٢٠٠١، كما لاحظ أن النتائج النهائية بالنسبة إلى العام سيرد بيانها في التقرير النهائي على غرار السنوات السابقة.

٢٢٩- وشكرت جميع الوفود التي تكلمت المدير التنفيذي على بيانه، وعلق البعض بما مفاده أن ذلك النوع من التحليل المالي المتعمق والشفافية المالية يمكن المجلس التنفيذي من توفير إشراف حقيقي وتوجيه في مجال السياسة العامة بالنسبة إلى المنظمة. وطلب أحد الوفود من المدير التنفيذي تقديم توضيح عن هبوط الأعمال العائدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

حافضة مشاريع المكتب؛ وطلب وفد آخر توضيحا عن الكيفية التي يقيم بها المكتب المخاطر لدى الاضطلاع بالمشاريع؛ والتمس وفد آخر تقديم توضيح بشأن الرصيد المتبقي من الاحتياطي التنفيذي قبل السحب المتوقع وبعده. وطلب وفدان اثنان بالتحديد تقديم توضيح عن تعريف الزبون "الممول بالكامل".

٢٣٠- وأعربت بضعة وفود عن قلقها بشأن العجز المالي المبلغ عنه بالنسبة إلى عام ٢٠٠١. وطلب أحد الوفود إلى المدير التنفيذي تقديم توضيحات بشأن الاختلاف بين ما جاء في التقرير الذي قدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أن تجديد الاحتياطي التنفيذي سيبدأ في عام ٢٠٠١ بمساهمة قدرها ١,٥ مليون دولار، وبين ما هو مبلغ عنه من عجز حاليا. وتساءل ذلك الوفد عما إذا كانت مخططات الإصلاح ستؤدي إلى تكاليف إضافية على المدى القصير. كما طالب مع وفد آخر بإضافة خطط الإصلاح التي وضعها المكتب إلى جدول أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢.

٢٣١- وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت المخاطر المبينة والمواجهة في عام ٢٠٠١ ستكون موجودة أيضا في عام ٢٠٠٢. ورأى ذلك الوفد أن على المجلس التنفيذي أن يدعم ويشجع المكتب بشأن بعض التطورات الإيجابية الحاصلة في الأشهر الأخيرة، ولا سيما منها تنوع الزبائن وكسب زبائن جدد. وأعرب وفد آخر عن خيبة أمله جراء التأخير الحاصل في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة DP/2002/13 ("تقرير فندي")، ولا سيما فيما يتعلق بإيجاد نظام واضح وفعال لفرض التكاليف الكاملة، وحث على الإسراع في تلك التوصية.

٢٣٢- ورد المدير التنفيذي أولا على الاستفسار المتعلق بخفض عدد المشاريع التي تمول عن طريق الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فشرح أن البرنامج ألغى في السنة السابقة التزامات مع المكتب وسعى بدل ذلك إلى الأخذ بخيارات تنفيذ أخرى، مثل التنفيذ الوطني، والتنفيذ على يد الوكالات عن طريق وكالات متخصصة أخرى من وكالات المنظومة، والتنفيذ المباشر. ورغم ذلك التحول، استمر المكتب في إدارة عدد كبير من المشاريع التي تدعمها الصناديق الاستثمارية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وفي ذلك دلالة على أن مديري تلك الصناديق ظلوا راغبين في إسناد إدارة مشاريعهم إلى المكتب. وبالنسبة إلى الوفود التي التمس تقديم توضيحات بشأن العجز في الإيرادات، كرر المدير التنفيذي ذكر النقص المتوقع البالغ ما بين ٢,٩ و ٣,٦ مليون دولار بالنسبة إلى عام ٢٠٠١، ولاحظ أنه يُرجح أن يهبط رصيد الاحتياطي، بعد السحب، إلى أقل من ٧ ملايين دولار.

٢٣٣- وذكر المدير التنفيذي إلى أنه كان في نية المكتب، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحديد موارد الاحتياطي بمبلغ ١,٥ مليون دولار. ولكن ذلك بات مستحيلا في نهاية السنة لأن وقت البدء بالنسبة إلى حافظات المشاريع من الزبائن الجدد يكون في العادة أطول مما هو بالنسبة إلى حافظات مشاريع الزبائن الجاري التعامل معهم، وكما أن نسبة الزبائن الجدد في عام ٢٠٠١ كانت كبيرة بصفة استثنائية. وولدت المنظمة إيرادات من رسوم الإدارة عن الخدمات المقدمة، وهي لا تصبح مستحقة إلا بعد إنجاز المشروع. وبالتالي فإن النهج المتبع بالنسبة إلى عام ٢٠٠٢ سيتمثل في تقليص التكاليف، وسيبلغ المجلس التنفيذي بمزيد التفاصيل عن ذلك في دورته السنوية التي سوف تعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢٣٤- وأوضح المدير التنفيذي أنه في إطار إجراءات قبول المشاريع التي يتبعها المكتب، نُفذ برنامج تقييم منهجي للمخاطر المالية. وقد حددت التقديرات المخاطر المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما بين ١٠ و ١٥ في المائة من العائدات السنوية - شأنه في ذلك كشأن شركة متوسطة من شركات القطاع الخاص ناشطة في مجال أعمال مشابه، وذلك بحسب "المجلس الاستشاري للأعمال" التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وردا على شواغل تتعلق باسترداد الكلفة، أوضح المدير التنفيذي أن إصلاح المكتب سيجعل من كل حساب "مركز تكلفة"، ويكون مدير الحساب مسؤولا عن استرداد كامل الكلفة عن الخدمات المقدمة إلى كل منظمة زبونة. ويواصل المكتب تنفيذ توصيات تقرير "فندي" الذي قدمه إلى المجلس مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل سنتين. وإحدى التوصيات الأساسية في ذلك التقرير هي الإنجاز النهائي لنظام حاسوبي لتحديد الرسوم يرتكز على تقديرات عبء العمل. وقد أكملت تلك العملية ويجري اختبارها بهدف تطبيقها النهائي في كل أجزاء المكتب.

٢٣٥- وقال المدير التنفيذي إنه توجد فوارق هامة بين حافظة مشاريع ٢٠٠١ وحافظة مشاريع ٢٠٠٢ في ثلاثة مستويات على الأقل. وذلك أن الطلب الإجمالي على خدمات المكتب زاد بزهة ٢٠٠ مليون دولار بالنسبة إلى عام ٢٠٠٢، كما أن المكتب زاد عدد وثائق المشاريع الموقعة نهائيا بنسبة وصلت إلى ٣٠ في المائة على سبيل توفير شبكة أمان. يضاف إلى ذلك أن العديد من زبائن المكتب الجدد "ممولون بالكامل"، مما لا يفسح كبير مجال لاحتمال إجراء اقتطاعات مفاجئة أو إلغاء مشاريع. وأردف قائلا إن هناك عددا من منظمات الأمم المتحدة التي تطلب خدمات تنفيذ وضعت ميزانيات مشاريع تغطي فترة سنوات عديدة. وتعتبر وثيقة المشروع الموقعة التزاما ملزما قانونا لجعل المكتب يعمل بصفته الوكالة المنفذة، على أن يكون مفهوما أن بعض الزبائن، كما هي الحال بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجمعون مواردهم المالية على أساس سنوي عن طريق التبرعات،

وتوجد حالات يوقع فيها على مشروع ما لفترة ثلاثة أو أربعة أعوام، ثم قد لا تتوفر الأموال له بالقرب من انتهائه. وهناك مؤسسات أخرى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تصنع المشاريع على أساس موارد مالية متوفرة من قبل - وهذه هي المشاريع "الممولة بالكامل"، وستؤدي زيادة نسبة الزبائن الممولين بالكامل في حافظة مشاريع المكتب إلى تقليص محسوس في المخاطر التي كانت تواجهه في السابق.

٢٣٦ - وأحاط رئيس المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير التنفيذي، الذي أكد مجددا التزامه بتقديم المعلومات إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ حين تتوفر النتائج المالية النهائية للمكتب لعام ٢٠٠١.

الدورة المشتركة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئتمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي^(١)

تقديم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإئتمائي

٢٣٧ - قدم مدير البرنامج، بصفته رئيس المجموعة الإئتمائية للأمم المتحدة، موضوع الأهداف الإئتمائية للألفية. ولفت انتباه الوفود إلى قائمة الأهداف والمؤشرات التي تضمنتها المذكرة التوجيهية الصادرة عن تلك المجموعة بشأن الأهداف الإئتمائية للألفية. وقال إن تلك الأهداف تشكل إطارا شاملا وعالميا أقرته بلدان من الشمال ومن الجنوب على السواء وحظي بتأييد واسع النطاق. ولهذا فإن الأهداف الإئتمائية للألفية هي بيان للأمامي يرسى الأساس لقياس فعالية التنمية. وهي تمثل سلسلة متصلة الحلقات بدءا من مؤتمر قمة الألفية إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، المكسيك - الذي سيناقش فيه تمويل هذه الأهداف - ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانزبورغ - الذي سيتفق فيه على السياسات الكفيلة ببلوغ تلك الأهداف. ويُن أن الأهداف الإئتمائية للألفية تشكل أساسا لإعادة تساوق عمل منظومة الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة في مجال التنمية، مثل أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بما في ذلك مؤسسات "بريتون وودز" والشركاء الآخرين.

٢٣٨ - غير أن البرنامج أوضح أن الأهداف الإئتمائية للألفية يجب ألا ينظر إليها كاستراتيجية برنامجية، ولا كبديل عن العمل الذي يستهدف الهياكل الدولية والمالية، ولا كاستراتيجيات إئتمائية وطنية. كذلك يجب ألا يُعتبر أن تلك الأهداف تحل محل جميع الأهداف المعتمدة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

٢٣٩ - ومضى مدير البرنامج قائلاً إن الأمين العام طلب منه أن يعمل بصفته "مسجل الإصابات" بالنسبة إلى الأهداف الإئتمائية للألفية وذلك بصفته رئيس المجموعة الإئتمائية للأمم

(١) تم الاتفاق على جدول أعمال الدورة المشتركة في اجتماع مشترك عقده مكتباهيئتين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقرر المكتبان أن يكون موضوع الدورة المشتركة هو أولويات المجموعة الإئتمائية للأمم المتحدة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٢ وما بعده، وذلك استجابة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، مع التركيز بشكل محدد على الأهداف الإئتمائية للألفية، والتقييمات القطرية الموحدة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإئتمائية، ومواءمة الإجراءات وتبسيطها. وإضافة إلى ذلك، طلب أعضاء مكتيهيهئتين أن تتصدى الدورة المشتركة لمسألة سلامة الموظفين وأمنهم، وأن يطلع المجلسان على نتائج مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان. واتفق أيضا على أن يشارك في الدورة المشتركة أعضاء مكتب برنامج الأغذية العالمي الذين هم أعضاء في مجلسه التنفيذي وذلك نيابة عن جميع أعضاء هذا المجلس.

المتحدة. وهو سيعمل أيضا، وفقا لما طلب منه ذلك الأمين العام، بصفة "مدير حملة" بالنسبة إلى حملة عالمية ترمي إلى دعم الأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب من وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة مساعدة الحكومات على إعداد تقارير قطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون مع منظمات شريكة، والمجتمع المدني، وكيانات من القطاع الخاص. وقد سبق أن نشرت التقارير الأربعة الأولى من هذا القبيل (عن مجموعة تيرانيا المتحدة، وفييت نام، والكاميرون، وكمبوديا) ويجري إعداد ١٤ تقريرا آخر. وينبغي أن تتجذر التقارير في الإطار القطري وتتفادى الأخذ بنهج موحد جامد. وينبغي أن تكون القيادات والملكيات المحلية القوة الدافعة للتقارير، التي يجب أن تكون موضوعية في تقييمها للتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني وأن تأخذ في الحسبان ما تتخذه البلدان المتقدمة النمو من إجراءات لتيسير تحقيق تلك الأهداف بوسائل عدة من بينها، مثلا، إتاحة إمكانية المشاركة في المبادلات التجارية، وتخفيف عبء الديون، والاستثمارات الأجنبية.

٢٤٠- وفيما يتعلق بالحملة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، حدد مدير البرنامج هدفين واضحين: (أ) المضي قدما بالإرادة السياسية التي ولدها مؤتمر قمة الألفية نحو الدخول في نقاش عام من أجل دعم التعاون الإنمائي والحد من الفقر؛ (ب) وحفز الحوار بشأن إصلاح السياسات العامة من أجل الأخذ بسياسات أكثر "موالاة للفقراء".

٢٤١- وستغطي الحملة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وهي ترمي إلى إطلاق حركة على أوسع نطاق، ترتبط بجذور عميقة مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في كل بلد من البلدان. أما دور الأمم المتحدة فيها فسيتمثل في دعم الملكية المحلية في الحملة لا في الحلول محلها.

تعليقات الوفود

٢٤٢- أثار عرض مدير البرنامج نقاشا مهما. وركز بعض الوفود على ما اتخذته المجتمع الدولي من إجراءات في سبيل تقليص حجم الفقر بمقدار النصف عن طريق دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، أبرزت أهمية إيجاد بيئة وهياكل أساسية لسياسات اقتصادية كلية مناسبة لدعم نمو القطاع الخاص. وشددت وفود أخرى على أن تنمية القدرات في البلدان النامية مسألة أساسية بالنسبة إلى كفاءة استدامة التنمية.

٢٤٣- ولاحظ بعض المتحدثين أن موضوع الأهداف الإنمائية للألفية أداة ذات أهمية حاسمة لخوض النقاش العام بشأن المسائل الإنمائية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. غير أنه من اللازم التكفل بأن تكون التقارير المتعلقة بتلك الأهداف على درجة عالية

من الجودة حتى تجد مكانها الملائم سواء في الإطار المشترك بين الوكالات أو في المنتديات الحكومية الدولية، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويشكل التقريران الوطنيان من جمهورية ترازيا المتحدة وفييت نام مثالين جديدين على جهود الموامة التي يبذلها الشركاء في التنمية.

٢٤٤ - وربط عدد من المتحدثين مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات بشأن الأنشطة التنفيذية، والذي سيساعد على تحقيق تلك الأهداف بالاقتران مع التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بفضل زيادة كفاءة أداء التعاون التقني، وتعزيز التنسيق داخل البرامج والصناديق، وتبسيط القواعد والإجراءات.

٢٤٥ - وركزت عدة وفود على دور الحملة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في معرض الدعوة إلى زيادة الفعالية الإنمائية وحجم المبالغ المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقيل إنه ينبغي لتلك الأهداف أن تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في بيئتها الخارجية، وفي مجالي التجارة والمديونية على وجه التحديد. وذهبت وفود من البلدان النامية إلى وجوب إيلاء السياق المحلي الأهمية المناسبة لدى وضع التقارير عن تلك الأهداف. وحذرت بعض البلدان من مغبة تحول أمر وضع التقارير عن تلك الأهداف إلى شكل جديد من أشكال المشروطة في مجال تقديم المساعدات.

٢٤٦ - وأعرب أحد المتحدثين عن القلق إزاء الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "كمدبر للحملة" أو "كمسجل إصابات" بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، مضيفا أنه ربما كان من اللازم أن يكون ذلك من مسؤولية الحكومات الوطنية بدلا من أن تتحمل المسؤولية عنه أية منظمة بمفردها. وذكر متحدث آخر أن رصد الأهداف الوطنية بواسطة كل بلد سوف يساعد في بناء القدرات. وتم التشديد على أهمية كفالة إدماج أهداف الأمم المتحدة بالتعاون الكامل من جانب الحكومات المستفيدة. وفيما يتعلق بتفويض السلطات والرصد، ذكر متحدث آخر أن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الهويات المؤسسية، التي يعتبر وجودها أساسيا بالنسبة إلى جهود الدعوة. ولذلك فقد ارتئي أن تنظر الأمم المتحدة في تحديد "هويتها" الخاصة بها. وأوضح مدير البرنامج أن دور البرنامج في رصد الأهداف لا يقصد به بأي حال من الأحوال الانتقاص من الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بناء القدرات وأنه ليست ثمة ولاية جديدة. وتشمل المهمة في جزء منها جمع البيانات/الإحصاءات على الصعيد الوطني. وفي إطار الولاية العامة للجمعية العامة، منح الأمين العام المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهمة قيادة

ما يقدم من دعم للأفرقة القطرية في مجال جمع البيانات. وأضاف نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن هناك مبادئ توجيهية تم وضعها للأفرقة القطرية لكي تعمل مع الحكومات الوطنية وأن التعاون في مجال الرصد من قبل جميع الجهات المعنية يعتبر أمراً حيوياً. وأضاف مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن من المهم إدراك رداءة نوعية الإحصاءات في كثير من المناطق. ومستوى المعلومات المتاحة على الصعيد المركزي لا يدل في جميع الأحوال على الحالة على المستوى المحلي، وهناك حاجة لكثير من الاستثمار في ذلك القطاع لإتاحة الرصد الصحيح للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤٧- وأقر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدعم الذي قدمته العديد من البلدان التي ساعدت على وضع إطار الأهداف الإنمائية للألفية وطرق وضع التقارير عنها. وأكد أنه يتطلع إلى الحصول على دعم قوي من اللجان الإقليمية ومن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولا سيما في ما يتعلق بالطرق الإحصائية والمعلومات. ولاحظ مدير البرنامج أيضاً أن إعداد التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الحملة سيتطلبان الشراكة مع سائر الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والصناديق، والبرامج، وكذلك مع مؤسسات "بريتون وودز" إضافة إلى الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ورأى، في ذلك السياق، نشوء نوع من توزيع العمل تركز مؤسسات "بريتون وودز" فيه على قضايا السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتقديم الأمم المتحدة المساعدة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن من المهم ملاحظة الروابط المفاهيمية والمتعلقة بالسياسة فيما بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وذكر مدير البرنامج أيضاً أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تكون الاستراتيجية الوحيدة، كما أنها لن تحد من العمل بشأن تحقيق أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول، على سبيل المثال، الصحة الإنجابية والأمن الغذائي.

٢٤٨- وأبدى أعضاء الفريق الآخرون تعليقات عن الصلة بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين عملهم. فذكرت المديرية التنفيذية لليونيسيف أن الأهداف الإنمائية للألفية سبق أن انعكست في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي في البرامج القطرية لمختلف الوكالات. وقالت إن الأهداف الإنمائية للألفية تتفق تماماً مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي اعتمدها المجلس التنفيذي لليونيسيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد ركزت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل على ٥ أهداف عالمية كبرى، وسوف تقدم اليونيسيف تقريراً عن التقدم المحرز في تلك المجالات. وفيما يتعلق بالوكالات التي تعمل معاً لدعم بناء القدرات، ذكرت أن قاعدة البيانات التي تستخدمها حكومة ترانينا المتحدة في

إعداد تقريرها عن الأهداف الإنمائية للألفية قد نشأت أصلا من قاعدة بيانات وضعتها اليونيسيف في الأصل في نيبال والهند، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بعد ذلك بتعديلها. أما الآن فإن ٦ حكومات أخرى في أفريقيا تستخدم قاعدة البيانات تلك، بعد أن عدلتها لتناسب الاحتياجات الخاصة بها وذلك بدعم من الوكالتين المذكورتين. وذكر مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن الأهداف الإنمائية للألفية قد ساعدت في تعزيز تركيز البرنامج على الفقراء. فعلى سبيل المثال، قام برنامج الأغذية العالمي بإعداد خرائط لتحليل أوجه الضعف تقدم معلومات عن الحالة الغذائية على الصعيدين الإقليمي والمحلي بدلا من الإحصاءات العامة على الصعيد الوطني، وهي تساعد على استهداف الشرائح الأفقر. وهناك موضوع مهم آخر هو الكيفية التي تؤثر بها الإغاثة وإعادة التأهيل في عملية التنمية. وتشارك وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الحوار في مناطق الصراع، ولا سيما في السودان، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وأفغانستان. واتفق نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الوفود التي أعربت عن القلق إزاء انعدام هدف محدد بشأن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ناقشت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ذلك الموضوع وطلبت من الأفرقة القطرية إدراج إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية كمؤشر في تقاريرها القطرية.

ملاحظات ختامية

٢٤٩ - ذكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمال الدورة المشتركة للمجلسين التنفيذيين كان مفيدا. وقال إن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل بوضوح إطارا مشتركا لعمل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأظهر التوافق في الآراء الذي تمخضت عنه المناقشة أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تعتبر بديلا عن الاستراتيجية الإنمائية، ولكنها قد صيغت لقياس التقدم المحرز وللمساعدة في فعالية تقييم المعونة.

٢٥٠ - وأكد الرئيس على أن مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية ليست عملية إحصائية فحسب بل هي أيضا إطار مهم تبنى عليه مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تحرك النقاش على جميع المستويات المحتملة: المستوى العالمي؛ والمستوى الوطني، ليس في البلدان النامية وحدها بل أيضا في العالم المتقدم النمو؛ والمستوى المؤسسي، وذلك عن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز العديد من

الوفود أهمية المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كحلقتين من سلسلة واحدة ينبغي النظر فيها بدقة وبطريقة متكاملة.

٢٥١- وشددت بعض الوفود على أهمية الملكية والإطار القطري فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني. ومثلما لاحظ مدير البرنامج، فإن اتباع نهج موحد وجامد لن يؤدي إلى نتيجة. وتم التأكيد على مسألة تنمية القدرات.

٢٥٢- وأشار الرئيس إلى ضرورة نقل النقاش على الصعيد الوطني إلى البلدان المتقدمة النمو، حيث يكون من الضروري مخاطبة عامة الجمهور، وتشكيل النقاش حول المساهمات التي ما فتئت البلدان المتقدمة النمو تسهم بها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أن البلدان المتقدمة النمو هي التي يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكافح فيها فقدان الرغبة في تقديم المعونة والتي تخدم الأهداف الإنمائية للألفية فيها الغرض المهم للغاية المتمثل في تحريك النقاش. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي ألا يقتصر النقاش على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولكن أن يمتد أيضا إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وإلى المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

تقديم من نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٥٣- قدم البند نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي قال إن التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثلان العمود الفقري في عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأسره. وأشار إلى قرار الجمعية العامة الأخير عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (القرار ٥٦/٢٠١) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو القرار الذي دعا جميع مؤسسات الأمم المتحدة إلى تعزيز تنسيقها وتعاونها، وأكد أهمية الدور الذي تقوم به كل من هاتين الأداتين، مع ما يمثلته التقييم القطري الموحد كأداة تحليلية مشتركة وما يوفره إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كإطار للتخطيط المشترك.

٢٥٤- وقال إن التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سبق أن أصبحا جزءا لا يتجزأ من عمليات البرمجة لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وإن الخطوات تتخذ لكفالة أن تفضي جميعا إلى إعداد البرامج بمزيد من التعاون وأن تشكل في النهاية أساسا للبرامج القطرية الفردية. ومع هذا فلا يزال هناك مجال كبير للتحسين في النوعية وفي التركيز الاستراتيجي لعملية التقييم

القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقد اتخذت الوكالات في عام ٢٠٠١ خطوات لتحقيق هذا الهدف. وكثفت شبكة التعلم التابعة للتقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جهودها لتحديد الممارسات الجيدة وتبادلها. وناقش المشاركون في اجتماع للهيكل البرنامجية الإقليمية نظمه مكتب المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر سُبُل إشراك المكاتب الإقليمية لوكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في عمليتي التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥٥ - وسلم أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بالحاجة إلى تحسين العملية التحضيرية وللتقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحسين نوعيتها وجعلوا من ذلك أولوية. وتعمل الوكالات على استكشاف السُبُل لتعزيز قدرات مكاتبها القطرية في ذلك المجال وكفالة الحصول على الدعم الملائم من المستوى الإقليمي. وأوكلت إلى فرقة عمل مشتركة بين الوكالات مهمة تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستتكفل فرقة العمل هذه، انطلاقاً من روح القرار ٢٠١/٥٦، بأن تكون عملية التنقيح شاملة، ملتزمة في ذلك آراء هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والدول الأعضاء، وأعضاء الأفرقة القطرية. ومن المتوقع إكمال المبادئ التوجيهية المنقحة والموافقة عليها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وسوف تشمل إدماج تدابير الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية إضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

تعليقات الوفود

٢٥٦ - أقرت الوفود بتعزيز التعاون والتكامل الذي أتاحه التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حتى الآن وذلك ليس فقط فيما بين وكالات الأمم المتحدة ولكن أيضاً مع الحكومات الوطنية، والبنك الدولي، والمناخين الشائينين، وسائر الشركاء الإنمائيين. وكان هنالك توافق في الآراء بضرورة أن يستند التعاون الإنمائي على استراتيجيات الحد من الفقر، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وضرورة أن يكون التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمثابة وسيلة لتحقيق هذا التساوق، وأن يتولى التقييم القطري الموحد الريادة في حين أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يكون بمثابة خطة للأمم المتحدة على المستوى القطري تُحدّد الكيفية التي يزمع أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة أن يتعاونوا بها مع الحكومات الوطنية، ومع بعضهم بعضاً، ومع الشركاء الخارجيين بغية دعم الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر. ودعا البعض أيضاً إلى أن تقوم وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بتكثيف متابعة التعاون وتنسيق

الأنشطة، ولا سيما على الصعيد القطري وفي حالات الطوارئ. وأعرب أحد الوفود عن خيبة أمله لقلة عدد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تم إعدادها حتى الآن، وسأل عن الكيفية التي تنفذ بها الأطر الموجودة. وتحدث وفد آخر عن الحاجة إلى المزيد من المرونة واقترح تخصيص المزيد من الموارد على الصعيد القطري لتحسين نوعية الوثائق. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لنوعية التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الآخذة في الظهور، ولكنه قال إنه يود أن يسمع المزيد عن دوره وأثره لكي يفهم الكيفية التي يسهم بها في تفهم حالات مختلف البلدان على نحو أفضل. وتردد صدى ذلك في تعليق وفد آخر طلب تقديم أمثلة ملموسة على الكيفية التي يمكن أن يتم بها تقاسم ما تجمعه إحدى الوكالات من بيانات وتجريه من تقييمات مع وكالة أخرى.

٢٥٧- وعلمت عدة وفود على الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية لعملية التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأشاروا إلى النتائج المماثلة التي تم الخلوص إليها في التقييم الذي أجرته بلدان شمال أوروبا في عام ٢٠٠١. وقالوا إن على البلدان التي تنفذ البرامج أن تتولى الريادة في تحديد احتياجاتها الإنمائية واستراتيجياتها المحتملة لتبليتها. واختص نظام المنسق المقيم بالذكر بوصفه وسيلة من أفضل الوسائل لتعزيز مشاركة الحكومات الوطنية في وضع خططها الإنمائية، وأطلقت دعوات لمتابعة تعزيز ذلك النظام. وأخيراً، أعرب عن القلق من أن كل ما يؤدي إليه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو زيادة أعباء العمل وإضافة طبقة جديدة إلى طبقات البيروقراطية.

٢٥٨- ووافق نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجود حاجة لنوعية أفضل من التحليل والتفكير الاستراتيجي، وعلى أن على الوكالات الأعضاء في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة أن تعزز قدرات أفرقتها القطرية بغية مواءمة أنشطتها مع أنشطة البنك الدولي والشركاء الإنمائيين الوطنيين. وأقر بأهمية توحى المرونة، وبأن التقييم القطري الموحد قد لا يكون ضرورياً في جميع الأحوال إذا وجد بالفعل نوع آخر من التقييم الملائم. وقد اتضحت الآن الرسالة الموجهة إلى الأفرقة القطرية، ألا وهي أن عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لم تعد اختيارية؛ لا بل إن وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ستقوم الآن باستعراض البرامج وفقاً للتقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي تتوقع إجراء تحسينات كبرى في نوعية تلك الوثائق.

٢٥٩- وقالت المديرية التنفيذية لليونيسيف إنها تفهم الدعوة إلى وضع المزيد من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكنها تشدد على أهمية استنباط الدروس من الأطر القائمة.

وبالرغم من أنه يمكن أن تكون عملية التقييم القطري الموحد أكثر مرونة وأن جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يبحثون الآن عن أي العناصر من عناصر الإجراءات التي يتبعونها لم تعد ضرورية، فإنه يجب الانتباه إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية تتعلق بالفقر والتنمية الاجتماعية، في حين أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تركز في كثير من الأحيان تركيزاً شديداً على التنمية الاقتصادية. ونظراً لأن التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتصدیان للجانب الأقرب إلى الجانب الاجتماعي من التنمية، فإن من المهم التأكيد من إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك لعكس ما ينبغي عمله بشكل أفضل.

٢٦٠- وذكر مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحسين الاتصالات هو أفضل وسيلة لتشجيع زيادة الملكية الوطنية لعملية التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن هنالك حاجة للملكية أوسع داخل منظومة الأمم المتحدة أيضاً. ورداً على ما أثير من مخاوف بشأن زيادة أعباء العمل نتيجة لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قال إنه بالرغم من وجود ما يبرر تلك المخاوف، فإن الفوائد العائدة من زيادة التنسيق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سوف تفوق التكاليف في النهاية.

٢٦١- وذكر مساعد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن البرنامج ملتزم تماماً بالتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واتباع نهج على نطاق القطاعات بشكل عام. ولكن على أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وأن يكونوا واقعيين؛ ذلك أن البرمجة المشتركة تكون ممكنة في بعض الأحيان، ولا تكون كذلك في أحيان أخرى. ثم قدم تعليلاً للسبب الذي لا تكون فيه ملكية الحكومات الوطنية لعملية التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالقوة التي يأمل البعض أن تتسم بها. فبين أن العملية أدخلت في ذات الوقت الذي تم فيه تقليص التمويل الأساسي، وكان معنى ذلك مطالبة الحكومات القيام بمزيد من العمل بمساعدة مالية أقل.

ملاحظات ختامية

٢٦٢- أوجز رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف النقاط الرئيسية للمناقشة. وبدأ بسرد بعض مزايا التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قائلاً إن هاتين الأداتين: (أ) وحدتا الاستجابة لحالة قطرية معينة وكانتا مفيدتين للغاية للأمم المتحدة فضلاً عن المانحين الثنائيين والمنظمات الدولية الأخرى؛ (ب) وفرتا سياقاً وطنياً للأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) كانتا بمثابة خطة عمل للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للحد

من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ (د) وأتاحها التعاون وتقاسم الخبرات فيما بين الأمم المتحدة؛ (هـ) وشكلنا عملية ديناميكية متواصلة أتاحت تراكم الدروس المستفادة. وتشمل التحديات المستقبلية: (أ) الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة المزيد من التقارب بين التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين استراتيجيات الحد من الفقر؛ (ب) يجب تمثيل هاتين الأداتين بطرق قابلة للقياس حتى يمكن رصد التقدم والتنفيذ؛ (ج) يجب تعزيز الملكية على الصعيد المحلي وداخل منظومة الأمم المتحدة؛ (د) هناك حاجة إلى مزيد من التعاون على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى القطري.

مواءمة وتبسيط الإجراءات

تقديم من المديرية التنفيذية لليونيسيف

٢٦٣ - ذكرت المديرية التنفيذية لليونيسيف أن هذا الاجتماع المشترك قد أتاح لكثير من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشراكة الإنمائية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة فرصة فريدة لإجراء حوار بناء. وكان واضحا من النقاش الأسبق أن الأمم المتحدة، ووكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بصفة خاصة، تعمل على الاستجابة للتحديات التي وردت في المبادرات الإصلاحية للأمن العام، ولدعوة الدول الأعضاء الواردة في استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وفي التوجيهات التي أصدرها كل من المجلسين التنفيذي.

٢٦٤ - وقالت إنه بالإضافة إلى الجمع بين الشركاء الإنمائيين الرئيسيين للأمم المتحدة في السياق الأوسع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة واللجان التنفيذية للمجموعة، بما فيها الوكالات المتخصصة الهامة، فإن الهيكل التنظيمي للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة يتيح أيضا منبرا للحوار والتعاون الناشطين مع البنك الدولي. وقد تم عن طريق التقييم القطري الموحد إنشاء إطار تحليلي في ٩٣ بلدا، وجعل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأداة الأساسية لتخطيط البرامج في ٤٨ بلدا، وتأسيس دور من دور الأمم المتحدة في ٤٦ بلدا. وتم تحسين عملية اختيار المنسق المقيم، وإيجاد آليات حاليا لتقييم الأداء، ورصد وتقاسم النتائج، ومناقشة الاتجاهات المستقبلية. وشددت على أهمية توافق الآراء الدولي بشأن مقاصد التنمية وأهدافها التي نشأت في إطار إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى، بما فيها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، والدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المعنية بالطفل.

٢٦٥ - واعترفت المديرية التنفيذية بأنه، مع إحراز تقدم في سبيل المواءمة والتبسيط، فإنه لا يزال هناك مجال لإحداث زيادات في الكفاءة والفعالية. وأشارت إلى تحقيق إنجازات هامة

في المجالات التالية: توحيد طرق عرض الميزانية ومصطلحاتها؛ والاتفاق على التعاريف والطرائق الرئيسية للبرمجة المشتركة والتعاونية؛ والتوجيهات المشتركة فيما يخص مجالات التنسيق الرئيسية على المستوى القطري. ولإيضاح النقطة الأخيرة، أفادت بأنه في وقت سابق من الأسبوع، وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف على عملية مبسطة لإعداد برامج التعاون القطرية والنظر فيها والموافقة عليها، على غرار العملية التي وافق عليها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١. وأضافت أن العملية المنقحة سوف تختصر الوقت وعبء العمل اللازمين لتصميم برامج تعاون جديدة بالنسبة إلى السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع المحافظة في الوقت نفسه على سلامة عملية البرمجة وتعزيزها. وقالت إن من المتوقع نتيجة لذلك أن تساعد العملية المنقحة على التخلص من تداخل المراحل والتقليل من ازدواج الوثائق، وهي عوامل كانت تُثقل العملية السابقة. وقالت إن هذه التغييرات تستجيب مباشرة للأصوات المطالبة بمواءمة وتبسيط إجراءات البرمجة، وبزيادة تركيز الاستراتيجية، والاتجاه إلى تحقيق النتائج.

٢٦٦- وقالت إنه بالرغم من ترسخ الهياكل العامة للتقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فقد حان الوقت الآن للتركيز على تفاصيل كيفية عمل الوكالات على المستوى القطري، وكيفية تحسين تقديم الدعم للحكومات. وأضافت أن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يبرز أهمية القيام بمزيد من العمل في عدد من المجالات التي يمكن للوكالات فيها تبسيط ومواءمة طريقة عملها، بما في ذلك: تحقيق اللامركزية وتفويض السلطات؛ والسياسات والإجراءات المالية؛ الإجراءات المعدّة لتنفيذ البرامج/المشاريع، ولا سيما متطلبات الرصد وإعداد التقارير؛ وتقاسم الخدمات المشتركة في المكاتب القطرية؛ وتعيين وتدريب ومكافأة موظفي المشاريع الوطنيين. وقالت إن هذه المهمة، وإن لم تكن مهمة سهلة، فإنه يتم الاضطلاع بها بحماسة لأنها ذات معنى ومن شأنها أن تحسن الكفاءة والفعالية.

٢٦٧- ثم قدمت المديرية التنفيذية معلومات عن الإجراءات التي تتخذها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة استجابة للقرار المتعلق باستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وقالت إن اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وافقت مؤخرًا على خطة عمل قائمة على النتائج لعام ٢٠٠٢ تشمل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات باعتباره أولوية هامة، وأضافت أن المهام التي يتم تحديدها سوف تنفذ أساسًا من خلال الأفرقة البرنامجية والإدارية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الحاجة ذات الأولوية إلى تعزيز عمليات البرامج القطرية المضطلع بها بموجب التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن الجزء الأكبر من العمل خلال السنتين القادمتين سينصب

على مجالي تبسيط الإجراءات ومواءمتها. وستسمح العملية بتحديد المجالات التي يشكل فيها تعقيد طرائق وممارسات تنفيذ البرامج أو افتقارها إلى التوافق عائقا أمام العمل المشترك، أو المجالات التي يولد فيها ذلك التعقيد والافتقار إلى المواءمة قيودا على الكفاءة والفعالية.

٢٦٨- وقالت في الختام إن هناك برنامج عمل أوليا أعد بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات، سيعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. وأضافت أن النجاح، في نهاية المطاف، سوف يعتمد على إحداث التحسينات في القدرة على إيصال الخدمات. ومع أنه يتعين على وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة أن تكفل أداء التبسيط والمواءمة إلى إضافة قيمة على عملها، فإنه قد يكون من الأصوب في بعض المجالات ترشيد مشاركة تلك الوكالات، وكفالة تركيز كل منها على المجالات والنهج التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. وذكرت أن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة سبق أن بدأت عملية مراجعة واستكمال المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن هذه المبادئ ضرورة كفالة مرونة العملية على نحو يؤدي إلى تخفيف العبء عن جميع الشركاء.

تعليقات الوفود

٢٦٩- قال نائب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إنه بالنظر إلى مهمة برنامج الأغذية المتمثلة في كفالة توفير الأغذية في حالات الطوارئ للفئات الهشة من السكان، وفي إعادة تأهيل مناطق الكوارث والصراعات، فإن التنسيق مع عمل المنظمات الأخرى أمر ذو أهمية أساسية. وقال إن برنامج الأغذية العالمي شدد في مناسبات عديدة على أهمية التنسيق، وهو يعمل على تنفيذ التوصيات ذات الصلة. وأضاف أنه يقر بأن الأساليب المفصلة قد تتطلب إجراء بعض التغييرات من جانب المنظمة، ولكنه يجد في المرحلة الراهنة من عملية الإصلاح الجارية في برنامج الأغذية العالمي أنه يمكن متابعة التنسيق بشكل فعال. وقال في هذا الصدد إن البرنامج شكل فريقا عاملا سيقوم بإعداد مذكرة عن مجمل العملية لتقديمها إلى المجلس التنفيذي.

٢٧٠- وسلمت الوفود بأهمية الجهود التي تبذلها الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة لمواءمة الإجراءات وتبسيطها، وكذلك بالتقدم المحرز إلى اليوم. وذكر أحد المتكلمين أن تقرير الأمين العام يعترف بالحاجة إلى تحقيق فتح حقيقي في هذا المجال. ورحب بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والتي دعت بقوة إلى زيادة التبسيط والمواءمة، ودلت على سبيل السير إلى أمام لسنوات عديدة في المستقبل. إلا أن بعض المتكلمين، رغم ما أعربوا عنه من تأييد، أشاروا إلى أن هناك عملا كثيرا ينتظر الإنجاز. فمثلا هناك حاجة إلى زيادة للتماسك في

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما بالنظر إلى الانخفاض العام في مستوى الموارد العادية. وفي هذا الصدد، حث أحد الوفود الصناديق والبرامج على تعجيل خطى الجهود الرامية إلى خفض التكاليف. وأثار أحد المتكلمين سؤالاً حول ما إذا كانت إجراءات المواءمة تتسم بالمرونة الكافية، إذا أخذت الاختلافات في أحوال البلدان بعين الاعتبار. وقال متكلم آخر إنه يقر بفوائد المواءمة، إلا أنه يود معرفة سبب تنفيذ العملية من خلال استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. ونظراً لأن المواءمة والتبسيط ما هما إلا الوسيلتان اللتان يستعان بهما لتحقيق الأهداف، فإن النجاح سيتوقف على تحسن القدرة على إيصال الخدمات.

٢٧١- وأبلغ متكلم آخر عن مشاركة حكومته في مواءمة إجراءات المانحين، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من المانحين. وقال إن من المهم أن تشارك وكالات الأمم المتحدة في منتديات أوسع، وإنه يود الحصول على معلومات عن الخطط القائمة في هذا المجال. وأجابت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن مسألة المواءمة والتبسيط ما زالتا، بصفة عامة، باقيتين في سياق الأمم المتحدة الأوسع، وأن عضويتها سوف تستمر في الاتساع. وفيما يتعلق بنطاق إجراءات المانحين، قالت إن ذلك الأمر يتطلب البحث كذلك. وأفاد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن مشاورات عُقدت مع البنك الدولي، ومؤسسات "بريتون وودز"، والوكالات الثنائية، ومصارف التنمية الإقليمية. وقال إن هناك أيضاً مجالاً للعمل بتعاون أوثق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

٢٧٢- وتناولت مداخلات كثيرة مواءمة الدورات البرنامجية وعملية اعتماد البرامج. وأدلت عدة وفود بتعليقات إيجابية على موافقة المجلسين التنفيذيين لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخراً على عمليتهما المتعلقة باعتماد البرامج، وشجعوا المنظمات الأخرى على الانضمام إلى هذا الجهود الذي من شأنه أن يسهل العمل بالنسبة إلى جميع الشركاء. وقال أحد المتكلمين أيضاً إن متابعة تحسين العملية قد يتطلب مواءمة القواعد والإجراءات أيضاً، رغم أنه يمكن السماح بشيء من المرونة في هذا الخصوص. وأشار أحد الوفود إلى أن برنامج الأغذية العالمي لا يتبع مواءمة الإجراءات البرنامجية على نحو وثيق كما تفعل الصناديق والبرامج الأخرى، وسأل عما إذا كانت هذه الحالة ستتغير. وأجابت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ليست في وضع يسمح لها بمعالجة جميع المسائل في مجال الإجراءات الإدارية وسياسات شؤون الموظفين، إلا أنها بدأت السعي إلى تحقيق شيء من التنسيق في تلك المجالات. وقالت إن المجموعة ستستعرض هذا الأمر بانتظام مع الموظفين الأقدمين لتحديد المجالات التي يمكن تبسيطها. وأضافت أن التفاصيل المحددة في هذا الشأن سوف تُوفّر في موعد لاحق. وتكلم

رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي كان يترأس هذا الجزء من الاجتماع، فأكد للوفود أن البرنامج يتابع التطورات في نيويورك عن كثب، ولكن عليه أن يقدم التقارير لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. غير أن المجلس التنفيذي للبرنامج وافق على إجراءاته. وأضاف المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي أن المنظمة تشارك كل المشاركة في جميع مجالات المواءمة من خلال مكتب الاتصالات التابع لها، وأن البرنامج سوف يستعرض ما يمكن ولا يمكن مواءمته، وكيفية إجراء تلك المواءمة. وفيما يتعلق بالتوقيت، قال إن هناك متطلبات محددة تتعلق بالعمل المتبادل مع منظمة الأغذية والزراعة. إلا أنه لا توجد أية مشاكل فيما يختص بالشؤون الداخلية لأمانة برنامج الأغذية العالمي.

٢٧٣- وأولى المتكلمون أهمية خاصة لمناقشة برنامج العمل الرامي إلى التبسيط والمواءمة. ووفقاً للقرار ذي الصلة، يتعين على المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تشارك في العملية؛ وقد أراد أحد الوفود معرفة كيفية سير هذا التفاعل فيما بين الوكالات وهيئات الإدارة. وقال نفس المتكلم إنه يود أن يعرف كيف يُكفل تحقيق التقدم وكيف ينبغي أن يدرج في جداول أعمال المجالس التنفيذية. ورداً على ذلك قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج سوف تشارك من خلال التقارير السنوية التي تقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن الأمانات سوف يتعين عليها عرض أية تغييرات مقترحة على مجالسها التنفيذية للموافقة عليها.

٢٧٤- وفيما يتعلق باعتماد الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، قال أحد المتكلمين إن الاجتماع الحالي دليل على أن هناك ما يسوغ تخصيص يوم كامل للمداورات. وأضاف أن الاستعدادات للاجتماع، أي إعداد جدول الأعمال وأية ورقات تتضمن معلومات أساسية ينبغي أن يبدأ في موعد مبكر في السنة المقبلة. وقال إن الاجتماع المشترك يشكل منتدى مثالياً لمناقشة مسائل من قبيل المواءمة والتبسيط. واقترح أن يتم استطلاع الشكليات القانونية، من حيث أن الاجتماع المشترك ليس له دور في مجال اتخاذ القرارات ولكن قد يكون من المستصوب أن يُسمح للوفود بالتقدم بتوصيات. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن من شأن الدول الأعضاء أن تعرض مسألة عقد الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مسألة دوره هو في تلك الاجتماعات. وبيّنت أن تحديد مواضيع مناسبة لأي اجتماع مشترك قد ينطوي على صعوبة نظراً إلى اختلاف ولايات الصناديق والبرامج.

٢٧٥- وفيما يختص بموضوع المكاتب المشتركة، أشار أحد الوفود إلى أن هناك على ما يبدو تحوفاً من فقدان الهوية في البلدان التي تكون برامج الوكالات فيها صغيرة، واستفسر

عما إذا كان هذا محل أي تفكير. وأعرب متكلم آخر عن تأييده للإسراع في تنفيذ عملية إيجاد أماكن عمل مشتركة أو إقامة "دار الأمم المتحدة". وأكد على العمل المشترك في بلده وفي بلدين آخرين، وبخاصة في أعقاب حادثة تشيرنوبيل، وناشد الصناديق والبرامج مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة هنالك. وأفادت المديرية التنفيذية بأن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة سوف تبدأ دراسة جدوى بشأن المكاتب المشتركة.

٢٧٦- واقترح أحد الوفود أن تنظر الصناديق والبرامج في تنظيم زيارات ميدانية مشتركة لأعضاء مجالسها التنفيذية. ودعا نفس الوفد أيضا إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وتساءل عن الإجراءات المزمع اتخاذها لتبسيط العملية. كما ذكرت الحاجة إلى وضع تقييمات مشتركة. وقالت المديرية التنفيذية لليونيسيف إنها وإن كانت توافق على فكرة الزيارات الميدانية المشتركة، فإنها تشعر بأن تلك الزيارات سوف تركز اهتماما أكبر على المسائل المتعلقة بالتنسيق، ولن تولى للمسائل البرنامجية غير أهمية ثانوية. بيد أنها أضافت أنه قد يكون في الإمكان تنظيم زيارات ميدانية مشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية تأخذ كلتا المسألتين بعين الاعتبار.

٢٧٧- وقبول تعديل نظام المنسق المقيم بالترحاب. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا سوف يؤدي إلى تحسين كفاءات المرشحين، كما يُؤمل أن يؤدي إلى زيادة عدد المرشحات.

٢٧٨- وأثار عدد من المتكلمين مسألة تقديم التقارير المالية. وأعرب عن الخشية من أن يؤدي استخدام برامج حاسوبية وقواعد مختلفة إلى ارتفاع تكاليف المعاملات. وشدد متكلم آخر على أن الهدف يتمثل في تخفيض التكاليف مع المحافظة على الفعالية البرنامجية. وقالت المديرية التنفيذية لليونيسيف إن أحد سبل المساعدة على تخفيض تكاليف المعاملات يتمثل في التقليل من تقديم التقارير من جانب المانحين، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبرامج الممولة من المساهمات محددة الغرض. وأضافت أنه تحقق شيء من التقدم في هذا المضمار، إلا أن هناك مزيدا من العمل ينتظر الإنجاز. وبيّنت أن هذا مجال تشتد فيه الحاجة إلى التبسيط، وناشدت المانحين النظر في هذا الأمر.

٢٧٩- وطُرحت كذلك أسئلة بخصوص ما يجري اتخاذه في المجالات التالية: (أ) الموازنة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعلى الأخص فيما يختص بتحديث النظم؛ (ب) تسهيل نقل الموظفين فيما بين المنظمات؛ (ج) استخدام التقييمات/الدروس المستفادة وأساليب التقييم المناسبة، وكيفية قياس نجاح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) تبسيط إجراءات المانحين، وتقاسم المعارف والمنهجيات والدروس المستفادة لتزويد كل من المانحين والبلدان التي تنفذ البرامج بالمعلومات على حد سواء. وأراد متكلم آخر معرفة أي الأولويات هي

الأكثر إلحاحا. وفيما يتعلق بالمواءمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، قالت المديرية التنفيذية لليونيسيف إن هذا الموضوع مدرج في "قائمة مهام" المنظمة. وأعلنت أن اليونيسيف أنشأت فريق تنسيق مقره نيويورك لمعالجة تلك المسألة. وأضافت أن إمكانية تنقل الموظفين يسهلها في الوقت الحاضر تعيين المنسقين المقيمين باستخدامهم من وكالات أخرى، وعن طريق "برنامج التنقل الوظيفي فيما بين الوكالات". وقالت إنها توافق على إمكان فعل المزيد في مجال التقييم وتقاسم المعلومات والتكنولوجيا، وعلى الأخص فيما يتعلق بالإبلاغ عن النتائج. أما فيما يخص الأولويات، فقالت إن اللجنة التنفيذية ناقشت هذه المسألة وحددت توفير الدعم لتحسين النوعية وتوفير الدعم لتحسين الإدارة كمسألتين مهمتين.

الملاحظات الختامية

٢٨٠ - أدلى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بموجز للبيانات التقديمية. وكانت المديرية التنفيذية لليونيسيف قد تناولت التقدم المنجز حتى الآن في مجال التبسيط والمواءمة بهدف تخفيض التكاليف وبناء القدرة الوطنية، مع التشديد على ملكية الحكومات للعملية. كما لخصت الخطوات التالية التي ينبغي للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة اتخاذها، والتي سيُقدم عنها تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. وكان المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي قد عرض الخطوط العامة لخطة العمل، وقال إن عمليتي البرمجة والاستعراض القطريين هما قيد الإعداد. وقال إن تقريراً سيُعد بعد التشاور بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأضاف أن هناك برامج قد وُضعت في ٣٣ بلداً. وتكلم الرئيس فأشار أيضاً إلى بعض التعليقات التي أدلت بها الوفود أثناء المداولات، بما في ذلك الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجالي المواءمة والتبسيط، وأيلولة السلطة، وإمكانية تنقل الموظفين، وتقاسم حيز المكاتب. وفي أجوبتهم، قال رؤساء الوكالات إنهم ملتزمون بالنظر في الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماعات مشتركة، وسوف يتفوقون على طرائق تحقيق ذلك. ووافقوا أيضاً على أنه إذا كانت هناك تقارير فإنه ينبغي إعدادها قبل الاجتماع بوقت كاف. وشجعوا مكاتب وكالاتهم على النظر في تلك المسائل.

سلامة الموظفين وأمنهم

المدير التنفيذي المساعد، برنامج الأغذية العالمي

٢٨١ - قال المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي إنه في حين أدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى الشك في كفاية المعايير الأمنية في جميع أنحاء العالم، فإنها ينبغي ألا تحجب التقدم الكبير الذي حققته الأمم المتحدة خلال السنة الماضية فيما يتعلق بالأمن.

وقال إن سلسلة من المبادرات التي بدأ اتخاذها على المستوى المشترك بين الوكالات قد وصلت إلى الجمعية العامة، وتمخضت عن وضع "المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا"، و "المعايير الأمنية الدنيا للاتصالات السلكية واللاسلكية"؛ وإصدار توصيات لتعزيز التعاون بشأن أمن الموظفين فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وبين شركائها من المنظمات الدولية الحكومية أو المنظمات غير الحكومية؛ وإنشاء المنتدى المشترك بين الوكالات المعني بسلامة الطائرات.

٢٨٢- وقال إن هناك إنجازاً رئيسياً آخر هو الاتفاق الناجم عن طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وإلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أن يضعوا ترتيبات فعالة لتقاسم نفقات جهاز الإدارة الأمنية للأمم المتحدة. وبدأ، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نفاذ الترتيبات الجديدة التي ستسمح بترشييد عملية وزع ١٠٠ ضابط أمن ميداني. وذكر أن الوكالات التنفيذية عقدت، في الفترة التي انقضت منذ ذلك التاريخ، مداوالات هاتفية مشتركة أسبوعية مع مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة، بغية تحديد أفضل أساليب توزيع الموارد الأمنية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويُن أن الأمم المتحدة وخمس وكالات - هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية - تستأثر ما يزيد عن ٧٥ في المائة من الموظفين الميدانيين. واستناداً إلى صيغة تم الاتفاق عليها سوف تدفع الأمم المتحدة ١١ مليون دولار من أصل ٥٣ مليون دولار هي إجمالي التكاليف المتعلقة بالأمن لفترة السنتين، وسوف تدفع الوكالات الخمس الأخرى ٣١ مليون دولار من ذلك المبلغ، ويبقى مبلغ ١١ مليون دولار تتقاسمه الوكالات الـ ٢١ الباقية.

٢٨٣- وقال إن الجمعية العامة إضافة إلى ذلك طلبت مؤخراً من الأمين العام إعداد تقرير شامل عن إنشاء آلية واضحة للمساءلة والمسؤولية، بما في ذلك نطاق الإنفاذ وعمقه ومعايير المشترك وأساليه، في داخل هيكل مشترك بين الوكالات. وكان أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة قد حددوا الاختصاصات اللازمة لإنشاء آلية قوية للإدارة تكفل الإدارة الفعالة لمستوى كاف من الأمن للموظفين داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٨٤- وقال إن المساءلة الحقة تقع على عاتق مرتكبي الجرائم ضد العاملين الإنسانيين. ذلك أن وكالات الأمم المتحدة فقدت، في الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٩٢، ٢٠٤ موظفين مدنيين راحوا ضحية العنف، ولا يزال الموظفون يتعرضون إلى اليوم للاحتجاز أو الاعتداء أو القتل في معرض ممارسة واجباتهم. وأضاف أن الدول الأعضاء والوكالات ينبغي أن تواصل في جميع المنتديات دعوة الحكومات المضيفة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في ضمان سلامة وأمن العاملين الإنسانيين، وفي سوق المرتكبين إلى العدالة. وينبغي أن تكون مسألة

حياد الموظفين نُصب الأعين. وقال إن موظفي الأمم المتحدة يحتاجون إلى حماية الحكومات كما يحتاجون إلى حماية موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة. ولا بد من وجود ثقافة تحرص على حماية الموظفين الإنسانيين للأمم المتحدة، سواء من حيث توفير الإطار القانوني لتلك الحماية أو توفير تلك الحماية داخل المجتمعات المحلية.

٢٨٥- وتكلم ممثل لمكتب المنسق الأمني، فقال إن الأمن الجيد يتطلب موارد كافية. وأضاف أن الأمم المتحدة، بعد ما أجري مؤخرا من تغييرات على إدارة شؤون أمنها، وهيكلها الأمني والموارد المخصصة لأمنها، يمكنها الآن تحسين أدائها في هذا المجال. وستكون نتيجة ذلك إنقاذ حياة الموظفين، الذين قُتل منهم ستة خلال العام الماضي.

٢٨٦- وقالت متكلمة إن الأمن الجيد مرهون بالتعاون الوثيق بين جميع الوكالات في الميدان. وأضافت أن الأمر يستوجب اتباع نهج مرن، ولكن لا حاجة لوجود جهاز أمني كامل في كل وكالة. وبيّنت أن المنظومة تحتاج إلى نظام اتصالات واضحة ومفتوحة، مشفوع بخطوط تسلسل جيدة التحديد للمسؤولية والمساءلة. وسألت عن ماهية الآليات التي يجري إنشاؤها أو التي أُقيمت استجابة لطلب تقديم التقرير عن المساءلة. وشددت متكلمة أخرى على مساءلة الحكومات المضيفة، وقالت إن على الأمم المتحدة أن تبذل وسعها للسماح لموظفيها بالعمل آمنين. وأوضحت أن إحدى المشاكل هي عدم الثقة المزمع بموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في بعض المجتمعات. وأعربت عن ترحيبها بزيادة اهتمام مجلس الأمن، واللجنة الخامسة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالمسألة. وأضاف وفد ثالث أن اللجنة السادسة تعمل كذلك من أجل تعزيز اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٢٨٧- وقال ممثل مكتب المنسق الأمني إن نظام المساءلة الحالي يتمثل في سياسة مدونة في وثائق ترد تفاصيلها في "دليل الأمن الميداني"، والأمين العام هو محل المساءلة النهائية. وأضاف أن هناك "موظفاً مُعينا" في كل مركز عمل مسؤول عن جميع الموظفين، وهو يلتقي بصورة متكررة مع فريق الإدارة الأمنية في مركز العمل، ويضم اللقاء رؤساء الوكالات. وأوضح أن مكتب المنسق الأمني قائم بإعداد اقتراح لتعزيز هذا النظام، سيُعرض أولاً على الاجتماع المشترك بين الوكالات المقرر عقده في شباط/فبراير، ثم على هيئات أخرى تشمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، للموافقة النهائية عليه. وقال المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأغذية العالمي إن مسألة المساءلة ينبغي توسيعها بما يسمح بسوق مرتكبي الجرائم ضد الموظفين إلى العدالة.

٢٨٨ - وتكلم نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فقال إن تجربته الشخصية تجعله يتفهم مدى أهمية المسألة، من حيث أنه هو نفسه تعرض للاعتداء، واضطر أيضا في الماضي إلى التفاوض لكفالة سلامة الموظفين خلال حياته المهنية. وبيّن أن من المهم الحصول على الدعم الجيد لكفالة الاتصالات الجيدة واستخدام الحنكة. وشدد على أن الموظفين المحليين كثيرا ما يساعدون على إنقاذ حياة الموظفين الدوليين، هذا إلى أنهم هم أنفسهم يحتاجون إلى الدعم المناسب. وشددت المديرية التنفيذية لليونيسيف على تغيير البيئة العالمية، وما تتسم به من الصراعات الداخلية، وتناقص احترام العاملين الإنسانيين، وأعمال القتل والاختطاف التي تحدث بمأمن من العقاب. وقالت إن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، في هذا السياق، ينبغي أن يكونا في الصميم من عمل المنظمة. وأضافت أن الوكالات تحمل مسألة المساءلة على محمل الجد، ولكنها تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات على المستوى الميداني، الذي كثيرا ما يتعين فيه اتخاذ تلك القرارات على وجه السرعة. وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن لدى رؤساء الوكالات مشاعر قوية بخصوص هذا الموضوع، وطالما انزعجوا لنقص الموارد. وبيّن أن هذه المسائل تكتسب مزيدا من الأهمية في الوقت الذي تقدم فيه الأمم المتحدة على الاضطلاع ببعثة كبرى في أفغانستان.

موجز قدمه الرئيس

٢٨٩ - إيجازا للمناقشة، قال رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف إن هناك توافقا قويا في الآراء بشأن التصدي لمشكلة أمن الموظفين، مع اتخاذ أهم هيئات الأمم المتحدة لموقف حيال المسألة، ومن هذه الهيئات مجلس الأمن، والجمعية العامة، والآن المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، التي هي جزء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن الاجتماع أثار مجموعة واسعة التنوع من القضايا، تشمل ما يلي:

- (أ) مسألة المسؤولية، حيث يتحمل البلد المضيف المسؤولية الأولى عن سلامة موظفي الأمم المتحدة؛
- (ب) مسألة المساءلة التي تتطلب مزيدا من المناقشة، بالاستناد إلى تقرير الأمين العام الذي يجري إعداده؛
- (ج) مسألة التمويل والجهة التي تتحمل تكاليف تحسين الأمن، وما إذا كان ذلك سيمول من الميزانية العادية أو من آليات بديلة؛
- (د) يتعلق الأمر بنظام معقد للتعاون، ليس داخل منظومة الأمم المتحدة فقط، بل أيضا مع حكومات البلدان المضيقة والمأنحة؛

(هـ) القرارات الواجب اتخاذها بخصوص الهيكل المؤسسي داخل الأمم المتحدة، وأية تغييرات يتعين إدخالها في ذلك النظام.

مسائل أخرى

إحاطة بشأن مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان

٢٩٠ - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحاطة للمجلسين التنفيذيين بشأن "المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان" الذي عُقد في طوكيو في ٢١ - ٢٢ كانون الثاني/يناير. وقال إن المؤتمر مثل نجاحا فائقا بالنسبة لأسرة الأمم المتحدة بأكملها، حيث اتسم بحضور رفيع المستوى ودعم قوي من المانحين، علما بأن التبرعات المعلنة فيه بلغت ١,٨ بليون دولار عن السنة الأولى و ٤,٥ بليون دولار اتخذت شكل تبرعات لسنوات متعددة. وقد ركز المؤتمر على الإنعاش والتعمير نظرا لأن الاحتياجات الإنسانية المباشرة مشمولة بندايات أخرى وأثار بذلك عددا من المسائل فيما يتعلق بمجهود الإنعاش. أولا، بالنظر إلى مخاوف الإدارة المؤقتة بشأن الوقت، فإن المتابعة ستتسم بأهمية حاسمة. وتشكك أيضا بعض المانحين في معقولية التكاليف المتكررة التي ذكرتها الإدارة المؤقتة، كما طرحت أسئلة بشأن مقدار الأموال التي يمكن للحكومة الجديدة على وجه المعقول أن تنفقها في الأغراض الصحيحة. وحاج كل من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي وبعض المانحين بأن بناء السلام يعني أكثر من مجرد المحصلة النهائية لمجموعة من المشاريع. وحلقة الوصل الحاسمة تتمثل في استعادة الثقة بالحكومة المركزية، نظرا إلى أن المشاريع وحدها لا يمكن أن تعوض عن قيام الحكومة بتلبية احتياجات شعبيها. والعلاقة بين الحكومة والشعب هي في الصميم من عملية بناء السلام في أفغانستان.

٢٩١ - ومضى قائلا إن الأمن يمثل أحد أهم التحديات الإنمائية وأكثرها صعوبة، وهو مصدر انشغال رئيسي بالنسبة إلى جميع الأفغانين. فهم يريدون استتباب القانون والنظام في قراهم، وخدمات شرطة في مجتمعاتهم ونموذجا للعدالة. وتشمل الأولويات الأخرى إرجاع الأطفال إلى المدارس بحلول ٢١ آذار/مارس؛ وإنعاش الاقتصاد الزراعي؛ وتوليد نشاط اقتصادي في شكل أشغال عامة - "عائد سلام"؛ وتسريح المحاربين، وإزالة الألغام، وعودة اللاجئين.

٢٩٢ - وأردف قائلا إن المؤتمر، من منظور الأمم المتحدة، كفل للمرة الأولى وجود تركيز كاف على الإغاثة والتعمير وتمويل كاف لهما. وهذه هي المرة الأولى التي يتحقق فيها النجاح في سد الفجوة بين الاثنين. وقال إن جهد بناء السلام ينطوي على جانبين، وإن السيد الأخصر إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، سيعمل مع الإدارة

المؤقتة، التي ستكون مسؤولة عن العملية بأسرها، وسيتشاور معها بشأن مسائل وأولويات من أمثال أطر البرامج، واستخدام الصندوق الاستئماني. وبذلك لن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية ميسّسة. هذا وإن قيام الأمين العام بتعيين نايجل فيشر، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نائبا للممثل الخاص للشؤون الإنسانية في أفغانستان حدير بترحاب خاص لأن ولايته تشمل مسؤولية التنسيق بين الأنشطة الإنمائية والأنشطة التنفيذية الإنسانية.

٢٩٣- وفي الختام، أشار مدير البرنامج إلى الدعم الواسع النطاق الذي قدمه المانحون التقليديون وغير التقليديين في مؤتمر طوكيو، مستشهدا بالتبرعات المقدمة من المملكة العربية السعودية والهند وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية كأمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٩٤- وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام الأمم المتحدة والمانحين بتجديد الالتزام إزاء أفغانستان، بيد أنها شددت على أن السلام لم يستتب بعد وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم العملية السياسية لكفالة الأمن في البلد. وقال أحد الوفود إنه يجب عدم نسيان البعد المتعلق باللاجئين، بالنظر إلى العدد الكبير من اللاجئين الموجودين في البلدان المجاورة. وأعرب المتكلم عن الأمل في أن تقود جهود إعادة بناء أفغانستان بعد ما يربو على عقدين من الدمار إلى تخييم جو من السلام والأمن. وأضاف أن تعمیر البنى الأساسية المدمرة يمثل عملا ملموسا من شأنه الإسهام في تعزيز الحكومة المركزية. وستكون هناك حاجة إلى تعاون دولي مكثف لجعل خطط التعمير حقيقة واقعة. وقالت مندوبة أخرى إن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وحجم الموارد التي أُعلن عن التبرع بها يدعوان إلى الإعجاب. بيد أن بلدها يدرك من خبرته أنه ما إن تنقضي مرحلة الطوارئ الحادة الأولى من الكارثة حتى يصبح من الممكن للكثير من الزخم أن يضيع. وشدد أحد الوفود على أهمية وجود تنسيق جار بين أنشطة الأمم المتحدة، وعلى أن إطار التنسيق ينبغي أن يشمل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٢٩٥- وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الأمم المتحدة يجب أن تنفذ تعهداتها وأن تكفل ترجمة تلك التعهدات إلى برامج. وستوفر المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، بالتعاون مع الإدارة المؤقتة، مما يكفل ملكية الإدارة المؤقتة لتلك البرامج. وشكر حكومة اليابان على دعمها، كما أعرب عن شكره الخاص للسيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لشؤون اللاجئين، التي ترأست جانباً من أعمال المؤتمر.

تكريم كاثرين برتيني

٢٩٦- تكلمت المديرية التنفيذية لليونيسيف على سبيل تكريم كاثرين برتيني، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، التي ستغادر ذلك المنصب في نهاية فترة عملها في نيسان/أبريل. وقالت إن السيدة برتيني، التي تشاركها انتماءها إلى نيويورك، تتصف بقيادتها القوية والفعالة لبرنامج الأغذية العالمي، الذي هو الآن أكبر وكالة للأغراض الإنسانية في العالم.

الجزء الثاني

الدورة السنوية

المعقودة في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه في جنيف. وفي تلك الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.2)، بالصيغة المعدلة شفويا، واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/10).

٢ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس، التي ستعقد في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢:	٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣:	٢٠-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣:	٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣:	٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٣ - وتمت الموافقة، بصفة مؤقتة على المواعيد المقررة لعقد الدورة السنوية. وسوف ينظر فيها في الاجتماع المقبل لمكتب المجلس التنفيذي. وأقام المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢، مناسبة خاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت شعار "دور المرأة والرجل في الصحة الإنجابية في حالات ما بعد الصراع، مع التركيز بصورة خاصة على منطقة البحيرات الكبرى".

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانياً - تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١

التقرير السنوي لعام ٢٠٠١

٤ - تناولت المديرية التنفيذية، في كلمتها أمام المجلس التنفيذي، عدة مسائل هامة منها التحديات التي واجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان. واغتتمت الفرصة، أولاً، لتعرب عن عميق تهنئتها للشعب السويسري لما أبداه من مبادرة شعبية للانضمام إلى الأمم المتحدة. ثم أشارت إلى أن التقرير السنوي يقدم لمحة شاملة عن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١. وأوضحت أن التقرير يتناول الأحداث الرئيسية والأنشطة الأساسية في مجالات برنامجية هامة، والجهود المبذولة لمساعدة بلدان البرامج على بناء قدرات وطنية، ومسائل مالية وبرنامجية مختارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، سواء بالنسبة للمنظمة ككل، أو حسب كل منطقة على حدة. وتضمن التقرير أيضاً معلومات عن بنود طلبها المجلس التنفيذي بوجه خاص، ومنها جهود الصندوق في مجال أمن سلع الصحة الإنجابية وفي مجال المساعدة الإنسانية؛ وحالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية للصندوق؛ والإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق، في جملة أمور أخرى.

٥ - وألقت المديرية التنفيذية الضوء على الأولويات التنظيمية الست للصندوق، والغرض منها هو تعزيز قدرة الصندوق بوصفه وكالة رائدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، وزيادة دور الصندوق في الحملة العالمية الرامية إلى الحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان ودعمها، وتعزيز السلام والأمن. وتمثلت الأولوية التنظيمية الأولى لعام ٢٠٠٢ في التكيف بسرعة لما يحدث من تغيرات. فقد أتاحت العملية الانتقالية للصندوق فرصة لدراسة أساليب العمل الداخلي للصندوق والبيئة الخارجية التي يعمل فيها، ل يتم تحديد مجالات الإصلاح المطلوبة على المديين الفوري والمتوسط الأجل بتحويل الصندوق إلى منظمة إنمائية أكثر فعالية. وتمثلت الأولوية الثانية في وقف الانخفاض المستمر في التبرعات. وقد شكل هذا أولوية عليا وتحدياً هائلاً. ولم تكن حالة الإيرادات بالنسبة لعام ٢٠٠٢ واعدة كما كان مؤملاً، غير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان استبشر بالتبرعات الإضافية الأخيرة التي وردت من هولندا ونيوزيلندا، مع وجود مؤشرات إلى ورود تبرعات من جهات أخرى. وتشير التوقعات الحالية إلى أن هناك انخفاضاً يبلغ قرابة ٣٠ في المائة في مجموع الإيرادات مقارنة بعام ٢٠٠١. وأشارت إلى أن هناك قراراً لا يزال معلقاً بشأن تبرعات جهة مانحة رئيسية. وأكدت أن الصندوق، في حالة استمرار الانخفاض في الموارد، لن يكون قادراً على تنفيذ برامجه لتلبية احتياجات السكان.

٦ - وذكرت أن الأولوية التنظيمية الثالثة لعام ٢٠٠٢ تتمثل في جعل الصندوق قوة فعالة في مجال التنمية. والهدف الرئيسي في هذا الصدد هو إعطاء الصندوق وضعاً استراتيجياً في إطار الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر وحماية ودعم حقوق الإنسان وتوطيد دعائم السلام والأمن. ولتحقيق ذلك، سيعمل الصندوق على ربط ولايته بشكل وثيق بتلك المبادرات، وخاصة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيسعى الصندوق أيضاً إلى المشاركة بنشاط وفعالية في أطر التنمية من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية، وبناء شراكات مع الجهات الحكومية النظرية، وغيرها من شركاء التنمية - سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وأشارت إلى أن الصندوق اتخذ بالفعل إجراءات للحصول على دعم لبناء قدرته في هذه المجالات البالغة الأهمية.

٧ - وأضافت قائلة إن الأولوية التنظيمية الرابعة هي العمل بصورة استباقية في مجال الدعوة لصالح برنامج العمل. ففي الشهور الأخيرة كثف خصوم الصندوق جهودهم لوقف تنفيذ برنامج العمل وتقويض أعمال الصندوق. فالصندوق بحاجة إلى أن يدحض فعليا حجج هؤلاء الخصوم واستراتيجياتهم وأن يدعم وجود بيئة مساعدة على تعزيز برنامج عمل مؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وشددت على أن الصندوق يدرك أن الحقيقة هي حليفه الأعظم، وأن الصندوق سيواصل ويتابع مسيرته في دحض أعمال التشويه والمعلومات المضللة والتفسيرات الباطلة والأكاذيب حيثما كانت ومضى ووجهت.

٨ - وأفادت بأن الأولوية التنظيمية الخامسة للصندوق هي ذات شقين وهما: (أ) توضيح مفاهيم الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وتحديد استراتيجيات متجانسة وشاملة في مجال الاستجابة للشؤون الإنجابية. فالشق الأول يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتنوعة التي يعمل فيها الصندوق ويراعيها؛ ويستجيب الشق الثاني لذلك التوجه الجديد في منظومة الأمم المتحدة نحو قضايا السلام والأمن. ولهذا الغرض سوف تُضم وحدتان تنظيميتان لتشكلا وحدة الثقافة والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في شعبة الدعم التقني. وأعربت عن شكرها لحكومة سويسرا لتقديمها التمويل لهذه الوظيفة. ولاحظت أن الأولوية التنظيمية السادسة تضم الأولويات الخمس الأخرى، وتتمثل في توظيف الإدارة من أجل تحقيق النتائج. والهدف هو تعميم مبادئ الإدارة بالأهداف والنتائج ومفاهيمها تعميماً كاملاً في جميع العمليات الإدارية والبرنامجية للصندوق. وأكدت أهمية تقاسم المعرفة وشددت على أن بإمكانها أن تحسّن كثيراً من نوعية برامج وعمليات الصندوق وفعاليتها، وأن تعزز التفاعل فيما بين الموظفين وتشجع على بث روح الفريق في جميع المستويات وتحسن إلى حد بعيد من

الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى مكاتبه القطرية. وأفادت بأن الصندوق قد وضع من ثم استراتيجية لتقاسم المعرفة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: السكان والعمل والتكنولوجيا.

٩ - وأشارت إلى أن أيا من الأعمال المذكورة آنفا ما كان ليتحقق لولا دعم حكومات السويد وسويسرا والمملكة المتحدة فضلا عن الدعم الذي قدمته مؤسسة Bill and Melinda Gates Foundation و John D. and Catherine T. Hewlett Foundation و William and Flora Hewlett Foundation و Rockfeller Foundation و David and Lucile PACKARD Foundation و مؤسسة الأمم المتحدة. ونوهت إلى أن الهدف من جميع أنشطة المرحلة الانتقالية هو تعزيز العمليات الميدانية للصندوق. وقد ضمنت الأمثلة عن النتائج التي تحققت حتى اليوم في مجالات التغيير المختلفة مذكرة معلومات معنونة "صندوق الأمم المتحدة للسكان في المرحلة الانتقالية: تنفيذ التغيير (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)"، وهي مذكرة عُرضت على أعضاء المجلس التنفيذي في جلسة الإحاطة غير الرسمية التي عُقدت في وقت سابق في نيويورك. وسلطت الضوء على بضعة نتائج رئيسية تبرز التزام الصندوق بإحداث تغيير وتترتب عليها أقوى الآثار الفورية في تعزيز العمليات الميدانية للصندوق تحقيقا لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وتصميم وتطبيق نموذج للمكاتب القطرية؛ ووضع استراتيجية للموارد البشرية؛ وكفالة وجود توجه استراتيجي واضح.

١٠ - وفيما يتعلق بحالة إيرادات الصندوق، أشارت إلى أن الإيرادات من الموارد العادية لعام ٢٠٠٢، وفقا للتوقعات الحالية، تقدر بمبلغ ٢٣٣ مليون دولار. ويقل هذا بنسبة ١٤,٣ في المائة تقريبا عن مبلغ ٢٦٨,٧ مليون دولار الذي حصل عليه الصندوق كموارد عادية في عام ٢٠٠١. وأفادت بأن هذا الانخفاض جاء نتيجة لعوامل عدة هي: الانخفاض الكبير إلى حد ما في التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية، سواء بالعملات الوطنية أو بدولار الولايات المتحدة؛ وعدم التيقن من الحصول على تبرع كبير من جهة مانحة رئيسية؛ والخسائر التي حدثت في صرف العملات إزاء دولار الولايات المتحدة بالنسبة لخمس جهات مانحة رئيسية حافظت على نفس مستوى تبرعاتها في عام ٢٠٠١ بالعملات المحلية. وأشارت إلى أن تبرعات ثماني جهات مانحة رئيسية زادت، سواء بالعملات المحلية أو بدولار الولايات المتحدة. وأكدت أن الموارد العادية أساسية للمحافظة على الطابع المتعدد الأطراف لأعمال الصندوق وكفالة تحقيق إدارة فعالة للبرامج. وأضافت قائلة إن الموارد الأخرى، مثل التبرعات الثنائية أو المتعددة الأطراف، مهمة أيضا ومفيدة للغاية، لأنها تستخدم لتكميل ودعم الأنشطة الممولة من الموارد العادية. وأوجزت بعض النتائج المحتملة التي يمكن أن تترتب على النقص في الموارد بالنسبة لبرامج الصندوق القطرية.

١١ - وأعربت عن شكرها لجميع الجهات المانحة للصندوق ويبلغ عددها ١٢٠ جهة، لما قدمته من دعم في عام ٢٠٠١. وأعربت عن شكرها الخاص لمجلس الاتحاد الأوروبي لوزراء التعاون الإنمائي لما أبداه من دعم قوي للصندوق وللقرار الذي اتخذ بالإجماع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، والذي يشير، في جملة أمور، إلى أن اللجنة الأوروبية تعترم توثيق تعاونها مع الصندوق. وشكرت المديرية التنفيذية أيضا الشبكات البرلمانية والبرلمانيين العديدين في جميع المناطق لما قدموه من دعم وأبدوه من تشجيع لأعمال الصندوق.

١٢ - وأعربت وفود عديدة، أثناء المناقشة التي تلت، عن شكرها للصندوق لما أداه من دور قيادي في مجالات الصحة الإنجابية والسكان. وأعربت الوفود بوجه خاص عن تقديرها للصندوق لما قدمه من مساعدة ومن تعاون في مجالات بناء القدرة الوطنية، والصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمن سلع الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة وأنشطة الدعوة لصالحها. وأعربت وفود عديدة عن قلقها البالغ بشأن الحالة المالية الخطيرة للصندوق. ففي حين أكدت الوفود دعمها التام للصندوق، حثت الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها للصندوق في ضوء الالتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر المعني بتمويل التنمية. وأعربت عدة وفود عن شكرها للكسمبرغ لتقدمها بمبادرة في المجلس الأوروبي لحفز الدعم الأوروبي للصندوق. وكان من دواعي سرور الوفود أن أحاطت علما بأن وزراء التعاون الإنمائي في الاتحاد الأوروبي قد اتخذوا، في اجتماع المجلس الذي عقد في أيار/مايو، قرارا يدعم الصندوق ويدعو إلى تعزيز التعاون معه.

١٣ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء المزاعم المغلوطة والأكاذيب والمعلومات المضللة الموجهة بحق الصندوق. ومع تأكيدها على أن الحقيقة هي الحليف الأكبر للصندوق، شجبت الوفود الحملة الرامية إلى تشويه سمعة الصندوق. وأعربت الوفود عن ثقتها التامة في أعمال الصندوق، وحثته على أن يبادر إلى زيادة ظهوره في الساحة، وذلك بأمر منها زيادة توزيع منشوراته. وذكر أحد الوفود أن الهجوم على الصندوق أفاد في حقيقة الأمر في جعل الصندوق أكثر قوة. فقد واجه الصندوق التحديات بأن أصبح أكثر شفافية وزاد من أنشطته في مجال التوعية. وفي معرض إشارته إلى أن المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية تتسم في كثير من الحالات بالحساسية والتعقيد والتقنية، حثت نفس الوفد المجلس التنفيذي على تخصيص وقت، أثناء الدورات المقبلة، لتنظيم جلسات إحاطة بشأن الآثار الطبية والاجتماعية لمسائل الصحة الإنجابية، من قبيل الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والناصور، والعنف ضد المرأة. وحث الوفد الصندوق على أن ييث دعاية بسيطة وواضحة تبرز ما يقوم به من أعمال قيمة في إنقاذ الأرواح وتحسين صحة الأمهات والأطفال.

١٤ - وأهاب وفد آخر بوكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية أن تثبت دعمها للصندوق وما يؤديه من أعمال لتحسين الصحة الجنسية والإنجابية لدى الفقراء. وأشار الوفد إلى زيارة قام بها إلى الصين مؤخرا ثلاثة أعضاء من برلمان بلده لدراسة برامج للصندوق كانت موضوع مزارع واهية بأنها تنطوي على أنشطة قسرية في مجال تنظيم الأسرة. وكان لدى أحد أعضاء البرلمان آراء شديدة معارضة للصندوق قبل الزيارة. بيد أن أعضاء البرلمان الثلاثة أعربوا بالإجماع، في اجتماع إحاطة عقد مؤخرا مع وزير خارجية بلدهم، عن تأييدهم لبرامج الصندوق في الصين، ونوهوا إلى أن الصندوق يشكل قوة حقيقة للخير في الصين. كما أعربوا عن ثقتهم في أن الصندوق لا يدعم الأنشطة القسرية في الصين وأنه، في حقيقة الأمر، يشكل حافزا للإصلاح ولتعزيز الرعاية والحقوق الجنسية والإنجابية في الصين.

١٥ - وأثنى عدد من الوفود على ما أحرزه الصندوق من تقدم في عملياته الانتقالية التي ترمي إلى تزويد الصندوق بتوجه استراتيجي وهيكل مبسط لتحسين فعاليته التنفيذية. ورحبت الوفود بالتركيز الجديد على السياق الاجتماعي الثقافي لوضع البرامج وتنفيذها. وشددت الوفود على أن من الأهمية بمكان أن يكون للبرامج دور في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. واستفسر أحد الوفود عن كيفية تصور الصندوق للتحدي المتمثل في إشراك الموظفين من جميع المستويات في المناقشات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واستراتيجية الصندوق. وحث أحد الوفود الصندوق على أن يكون صريحا وشفافا في تقاريره وأن يواصل تبسيط عمليات التقييم التي يقوم بها والتي ينبغي أن تكون محايدة وموضوعية ومتعددة الجوانب.

١٦ - وأبرز أحد الوفود دعم بلده لمشاريع إشراك المرأة في التنمية في أفريقيا، وأعلن عن بدء مبادرة جديدة قريبا تهدف إلى التخفيف من حدة الجوع في قرى المناطق الريفية في أفريقيا. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتسنى الاستفادة من خبرات الصندوق التقنية لتعزيز هذه المبادرات في أفريقيا. وفي معرض إشارته إلى الصحة الإنجابية لدى المراهقين، حث الوفد الصندوق واليونيسيف على تنسيق أعمالهما بشكل وثيق لتجنب الازدواجية. وحث أحد الوفود الصندوق على دراسة تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الصناديق التخصصية المتعددة المانحين، وأن ينظر في السبل والوسائل اللازمة لاعتماد نهج التمويل التخصصي. ونوه الوفد إلى أن حالة أفغانستان وغيرها من الحالات الطارئة تبيّن أن الصندوق سيستفيد من آليات التمويل الأكثر مرونة.

١٧ - أثنت بضعة وفود على استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان السريعة لحالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية التي يقدمها، ومن بينها المساعدات المقدمة إلى أفغانستان. وشجعه بعضها على مباشرة ضروب من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفغانستان، ومنها التعاون مع جارات أفغانستان. وأعربت الوفود عن سعادتها لما لاحظته من تزايد مشاركة الصندوق في عملية النداءات الموحدة وأكدت أن بوسعه أن يساهم في عبور الفجوة الفاصلة للانتقال من طور الإغاثة إلى طور التنمية.

١٨ - وأكدت الوفود ضرورة أن يغدو بناء القدرات الوطنية وتعزيز الملكية الوطنية من محاور أنشطة الصندوق. ولاحظ أحدها أنه لا ينبغي حصر بناء القدرات في مجال الصحة الإنجابية، وإنما ينبغي أن يشمل جميع جوانب السياسة السكانية. وأكد آخر ضرورة أن يستفيد الصندوق إلى أقصى حد من الخبراء المحليين وأن يعزز أيضا من قدراتهم. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ٢٤ من التقرير (DP/FPA/2002/4 (Part I)) متسائلا عما إذا كان للصندوق نهج منظم لبناء القدرات. وأوضح آخر أهمية وضع أسس مرجعية ومؤشرات في تعزيز بناء القدرات. وأعرب وفد ثان عن قلقه لأن الصندوق يستخدم مقياس "معدل تسلم الموارد" الذي لا يعكس بدقة الأداء البرنامجي. وحذر وفد ثالث من أن اتباع نهج الإدارة بالأهداف والنتائج لا يجب أن يؤدي إلى تدخل المانحين في كل صغيرة وكبيرة في إدارة الصندوق أو إلى فرض شروط على الصندوق أو على البلدان المشمولة بالبرامج.

١٩ - وذكرت الوفود أن عددا من الأهداف الإنمائية للألفية متصل اتصالا مباشرا بالصحة والحقوق الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس. ولاحظ آخر أن التقرير لم يركز على الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح الوفد أن إدراج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتعلقة بالصحة الإنجابية والإبلاغ عنها في التقارير المعدة على المستوى القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية مسألة أساسية. وحث الوفد الصندوق على المشاركة في متابعة الإعلان المتعلق بالألفية والدعوة إلى استخدام الأهداف الإنمائية للألفية في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، لإعطاء دفعة للأمم المتحدة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للفقراء. وأشار وفد آخر إلى أن الموافقة على إعداد تقارير قطرية لم تتم، رغم أن الجمعية العامة طلبت إعداد تقرير عالمي عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - وأبدى عدد من الوفود تأييدا للدور القيادي الذي ينهض به الصندوق في مجال ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية. وطلب أحدها من الصندوق التوسع في دمج مسألة ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية في البرامج القطرية، وحثه على الانتهاء

من إعداد قائمة بالسلع الأساسية المتصلة بالصحة الإنجابية وإجراء دراسات استقصائية لبلدان محددة من أجل تجنب أي نقص في تلك السلع. وشجع وفد آخر الصندوق على أن يكون سباقاً في تعزيز إنتاج السلع المتصلة بالصحة الإنجابية في البلدان النامية. وأضاف الوفد ذاته أن من الممكن التعجيل بتحقيق ذلك الهدف بأن يزيد الصندوق من مشترياته من تلك البلدان. وحث الوفد الصندوق في هذا المقام على تحديد العوائق التي تواجهها الشركات العاملة في البلدان النامية وإزالتها.

٢١ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود لما أكدته بقوة في بيانها من تأييد للصندوق ولما حبه به من ثقة. وأكدت أن تعبئة الموارد أولوية عليا له. وأوضحت أنه يسعى في إطار استراتيجيته لتعبئة الموارد إلى زيادة التبرعات المقدمة والحصول على تعهدات بالتبرع لعدة سنوات وإقامة شراكات جديدة مع المانحين وتوفير خيارات جديدة للإيرادات. كما أوضحت أن الصندوق يسعى إلى تعزيز شراكته مع المفوضية الأوروبية، ولاحظت النجاح في إقامة شراكة مع صندوق منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك)، وأبرزت نجاحه في تقاسم التكاليف مع عدد من البلدان المشمولة بالبرامج.

٢٢ - وفيما يتعلق بسياسات الصندوق في مجال الاتصال، أوضحت أنه منظمة شفافة تنشر المعلومات على نطاق واسع، وأن ذلك يشمل المنشورات وأفلام الفيديو وموقعه على الإنترنت. وأشارت إلى تأسيس فريق معني بالتصدي للأزمات، ومن بين مهامه الرد السريع على الاستفسارات الواردة. وذكرت أن الصندوق قدم معلومات متنوعة وافية رداً على الاستفسارات التي وافته بها مؤخرًا حكومات عدة، وأنه يوفد متحدثين للجماعات التي تطلب منه ذلك. واتفقت في الرأي مع الوفد الذي أكد أهمية بث دعاية واضحة بسيطة حول جهود الصندوق في إنقاذ الأرواح وتوفير سبل تمتع الأمهات والأطفال بالصحة. وشددت على أن الحقيقة هي خير حليف للصندوق في مواجهة المزاعم الكاذبة المثارة ضده.

٢٣ - وأشارت، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، إلى أن إتاحة الانتفاع من خدمات الصحة الإنجابية مسألة لم تدرج في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، مع أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد سعى إلى إدراجها. وأعربت عن موافقتها التامة على أن إتاحة الانتفاع من خدمات الصحة الإنجابية مقوم أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونوهت إلى أن الصندوق يسعى إلى ضمان أن تدرج البلدان معلومات عن توافر إمكانيات الانتفاع من خدمات الصحة الإنجابية في تقاريرها الوطنية. وقالت إن ثلاثة من التقارير الوطنية الثمانية المتاحة شملت ذلك المؤشر. وذكرت أن التقارير الوطنية منشورة على الموقع الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية على الإنترنت. وأعربت عن موافقتها على أن إصدار تقرير

عالمي أمر مسوغ. وأكدت مشاركة الصندوق في مبادرات الأمين العام بشأن متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك حساب تكلفة تلك الأهداف؛ والأنشطة المختلفة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل تشكيل فريق استشاري دولي و ١٤ فريقا عاملا معنيا بأمور منها الفقر والجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفيات الأمهات أثناء النفاس. وقالت إن الصندوق يسعى بحق إلى ربط الأهداف الإنمائية بورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية، وإنه يدرك تماما أهمية المشاركة في تلك الورقات والنهج. وأوضحت أنه سعيًا إلى تحقيق هذه الغاية يجري إعداد مقترح لالتماس التأييد لتعزيز قدرة الصندوق على المشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. وقالت إن المكاتب القطرية ستزود بمساعدات، من بينها التدريب، من أجل بناء هذه القدرات. ولاحظت أن لدى الصندوق برنامجا مشتركا للتدريب مع البنك الدولي بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٢٤ - وفي معرض الإشارة إلى اهتمام الصندوق الجديد بالسياق الاجتماعي الثقافي، نوهت إلى أنه نظم اجتماعات وحلقات عمل لمناقشة المسائل والنهج الرئيسية. وقالت إنه يسعى إلى تنظيم إدراج المسائل الاجتماعية والثقافية في تصميم البرامج وتطويرها وإنجازاتها. وأوضحت أنه وثق علاقته مع المنظمات العقائدية التي قبلت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتوقعت إعداد مبادئ توجيهية بحلول نهاية العام.

٢٥ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن الصندوق شارك بدور نشط في عدة استجابات إنسانية على مدار العام، بعضها في أفغانستان، حيث يعمل على إصلاح مستشفيات ومدرسة للبنات. وقالت إنه يوفر أيضا الرعاية الصحية في حالات الطوارئ بالمشاركة مع مانحين آخرين، ويدعم المشاريع المقامة من أجل اللاجئين في باكستان، كما أنه ينهض بدور المنسق الرسمي لخدمات الصحة الإنجابية في أفغانستان، ويمارس دور المنظمة الرائدة في إنشاء مكتب لشؤون السكان والإحصاء.

٢٦ - وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، حثت المديرية التنفيذية الوفود على كفاءة الإشارة في الإعلان إلى الصلة القائمة بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة، وذكرت أن حجم سكان البلدان النامية سيتضاعف ثلاث مرات تقريبا بحلول عام ٢٠٥٠. وأكدت أنه ستكون لهذا عواقب خطيرة على الحد من الفقر والتنمية المستدامة.

٢٧ - وفيما يتعلق بضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية، أشارت المديرية التنفيذية إلى تنظيم حلقات عمل من أجل الموظفين الميدانيين، وأوضحت أن الصندوق يتعاون أيضا مع منظمة الصحة العالمية في إعداد قائمة بالسلع الأساسية المتصلة بالصحة الإنجابية وأنها

ستصدر في منشور مشترك. ولاحظت أن الصندوق شرع في مبادرة رائدة لتحديد نفقات برامج الصحة الإنجابية حتى تتمكن المكاتب القطرية من الربط بين الموارد والنتائج بطريقة أفضل. وذكرت أنه اشترى بالفعل عددا من السلع المتصلة بالصحة الإنجابية من البلدان النامية. ووافقت على ضرورة القضاء على أية معوقات التي تمنع الشراء من البلدان النامية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالاستفسار الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لاحظت أن الصندوق اعتمد مدونة منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنه يزود موظفيه بمعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنه أقر بأهمية إتاحة المعلومات باللغات المحلية والترويج لأنشطة التوجيه المتبادل بين الأنداد. وأوضحت أن الصندوق يعترم استئجار مستشار متخصص في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمعالجة احتياجات موظفيه. ولاحظت ضرورة تنمية المهارات بشأن كيفية الحديث عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بما يضمن تجنب الأفراد التعرض للوصم.

٢٩ - ولاحظت المديرية التنفيذية أنه لم يمض سوى عام واحد على بدء العملية الانتقالية، وعليه قالت إن أنشطة التنفيذ ستبدأ في تموز/يوليه، وأبلغت المجلس التنفيذي بأن وحدة للتخطيط الاستراتيجي ستؤسس في مكتبها. وفي إطار إعادة تنظيم أعمال الصندوق، قالت إن فرعا معنيا بتقاسم المعارف قد تأسس وأن فريق الاستجابات الإنسانية سيرفع تقاريره الآن مباشرة إلى نائبها (البرنامج). وأضافت أن الصندوق سيعرض في أيلول/سبتمبر استراتيجيته الخاصة بالموارد البشرية على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية.

٣٠ - وأكدت المديرية التنفيذية أن جهود الصندوق في مجال بناء القدرات لا تقتصر على الصحة الإنجابية، بل تشمل جميع الجوانب المتصلة بالسكان. وفيما يتعلق بالسياسة السكانية، قالت إن الصندوق تعاون مع الكثير من الحكومات على إنشاء وحدات معنية بالسكان وآليات مختلفة للتنسيق. وأكدت أن تنفيذ الأعمال بالجهود الوطنية كان دائما سياسة الصندوق. وأوضحت أن الصندوق يعتمد على موظفيه الوطنيين في برامجهم، وأن فرق الخدمات التقنية القطرية تنهض بدور رئيسي في توفير المساعدة التقنية وتعزيز بناء قدرات الموظفين والمؤسسات على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

٣١ - ووافقت على ضرورة ألا تؤدي الإدارة بالأهداف والنتائج إلى فرض أية شروط ولاحظت أن الفقرة ١١(أ) من المقرر ٢٤/٩٨ لا تجيز بوضوح أن يستحدث الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق أية شروط. وفيما يتعلق بالتمويل الموضوعي، لاحظت أن الصندوق يتمتع ببعض الخبرة في ذلك المجال وأنه سيقارن أيضا ملاحظاته بهذا الشأن مع ملاحظات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت أن القضاء على الفقر لب الأهداف

الإغاثية للألفية وأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والصندوق قد استرشدا بذلك الشاغل الطاعي. ولاحظت أن التقرير التالي للصندوق عن حالة السكان في العالم ركز على السكان والفقير.

٣٢ - وأكد نائب المدير التنفيذية (البرنامج) للمجلس التنفيذي أن الصندوق يعمل بمجد بشأن ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطار من الشراكة مع الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. ولاحظ تحقق تقدم مطرد في مجال التنسيق، وأن الصندوق ملتزم أيضا بتهيئة القيادة في مجال ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية. وأعرب عن قلقه حول سلامة الموظفين في البلدان التي تمزقها الحروب. ولاحظ أن تنفيذ البرامج قد تعترضه صعاب في المناطق التي تشهد صراعات ومنازعات. كما أكد الدور الأساسي للصندوق في مجال المساعدات الإنسانية وذكر أنه يشارك مشاركة كاملة في عملية النداءات الموحدة.

إطار التمويل المتعدد السنوات

٣٣ - وفي معرض مناقشة تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠٠١ عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2002/4 (Part II))، رحبت بعض الوفود بالتقدم الممتاز الذي تحقق ومحاولة توثيق النتائج. وأقرت الاعتبارات الرئيسية التي طرحت في الإطار. ولاحظت الوفود تحسن نوعية التقرير وأعربت عن أملها في مزيد من التحسن في القريب. وقال أحدها إن الوقت قد حان بالفعل لبدء النظر في أمر الدورة القادمة للإطار وسبل الارتقاء بعملها. وبينما أعرب وفد آخر عن تقديره لجدول الأنشطة، لاحظ أنه من الصعب تحديد عدد البلدان التي تحققت فيها النتائج وهوية المستفيدين من البرامج وعدد مستخدميها. وأضاف قائلاً إنه سيرحب بتحليل للدروس المستفادة والمطبقة. وقال وفد إن التقرير ينبغي أن يناقش بقدر أكبر من التفصيل البرامج العالمية والإقليمية وكذلك البرامج الممولة من خلال الموارد الأخرى. وأكدت الكثير من الوفود أهمية بناء القدرات الوطنية وشددت على أنها مفتاح النجاح. وقال أحدها إنه يرى دلائل مشجعة في جهود الصندوق الرامية إلى تنمية القدرات الوطنية في مجال ضمان توافر السلع المتصلة بالصحة الإنجابية. وأضاف الوفد قائلاً إنه من الممكن المضي قدماً في تدعيم هذه الجهود بالشراء من البلدان النامية. وفي هذا المقام أشار إلى ضرورة أن يحدد الصندوق عقبات الدخول التي تواجهها الشركات في البلدان النامية وتنظيم حلقة دراسية عن الشراء لإبلاغ البلدان النامية بسياساته الشرائية والتعرف منها عن الأمور التي تعتبرها حواجز مانعة.

٣٤ - وأعربت بضعة وفود عن قلقها بشأن إمكانية الاطلاع على البيانات والوثوق بالبيانات وحث الصندوق على أن يزيد من استثماره في ذلك المجال، على أن يشمل ذلك مواصلة جهوده في العمل على بناء القدرة على جمع البيانات في البلدان المشمولة بالبرامج. وقال أحد الوفود محذرا إن على الصندوق وهو يساعد البلدان على بناء نظمها الإحصائية أن يتجنب إنشاء نظم موازية. واستفسرت الوفود عن تعاون الصندوق مع الشركاء الآخرين في العمل على تحسين إمكانيات التعويل على البيانات وتساءلت عن المدى الذي وصل إليه الصندوق في العمل على تجميع الموارد والخبرات والدروس المستفادة مع الوكالات الأخرى العاملة التابعة للأمم المتحدة سعيا إلى الوصول إلى استراتيجية موحدة تعالج مسألة البيانات على خير وجه. وحث أحد الوفود الصندوق على وضع تدابير ومبادئ توجيهية عملية من أجل بناء القدرات الوطنية في مجال جمع وتحليل البيانات في إطار أي برنامج قطري جديد. وشجع وفد آخر الصندوق على تعزيز شراكته مع البلدان المشمولة بالبرامج لتمكينها من النهوض بدور قيادي في مجالات من قبيل وضع البرامج وتقييمها ورصدها. ورحب الوفود بعمليات تبادل المعلومات القائمة بين مقر الصندوق والمكاتب القطرية وفيما بين المكاتب القطرية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٣٥ - وأطرت الوفود جهود الصندوق في العمل على تعميم المساواة والإنصاف بين الجنسين. وشجع أحدها الصندوق على زيادة تعاونه مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، خاصة فيما يتعلق بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وحث الصندوق على تعزيز شراكته في النهج القطاعية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفيما يتعلق بالاهتمام الجديد الذي يوليه الصندوق للقيم الثقافية، أكد الوفد ضرورة أن يتم ذلك في سياق حقوق الإنسان العالمية وبالتوافق معها. وذكر الوفد أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يعتبر أداة لتسليط مزيد من الضوء على الصندوق والتعرف على تحديات المستقبل. وأوضح الوفد أن على المجلس أن يبحث إمكانية الانتفاع من الإطار كأداة لتوفير موارد منتظمة، واقترح عقد مناقشات غير رسمية فيما بين الدورات بهذا الشأن. وذكر أحد الوفود أن التقرير الخاص بالإطار التمويلي المتعدد السنوات هو أداة يقيم بها الصندوق أداءه، وأشار إلى أن التدليل على الفعالية سيشجع المانحين على تقديم المزيد من التبرعات إلى الصندوق.

٣٦ - وأيدت الوفود إضافة مؤشرين للأهداف -- معدل انتشار استعمال وسائل منع الحمل ونسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا -- لعكس مساهمة الصندوق في الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت الوفود عن غبظتها إذا لاحظت أن ثمانية من المؤشرات المحددة على صعيد أهداف الإطار

التمويلي المتعدد السنوات تتفق مع المؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وشجع أحد الوفود الصندوق على المضي قدما في تكميم المؤشرات واقترح الاستعانة بسلسلة من المؤشرات الوسيطة التي تتسم بطابع أكثر عملية والتي يمكن جمع البيانات المطلوبة من أجلها بقدر أكبر من اليسر. ولاحظ أحد الوفود أن جمع البيانات المصنفة على أساس الجنس ينبغي أن يعد أولوية.

٣٧ - وحثت الوفود الصندوق على ترشيد التقارير والحد من تعددها وتعدد فروعها. وطلبت استعراض المقررات السابقة بغية توحيد التقارير ووقف ما لا يرى ضرورته منها.

٣٨ - وأوضح أحد الوفود ضرورة إفراد أولوية عليا لإعداد أدوات استدلالية للرصد والتقييم على الصعيد القطري وتعزيز تلك الأدوات ابتغاء المزيد من الدقة في قياس ما قد تصيبه استراتيجية محددة من نجاح وإخفاق في تحقيق نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأضاف أن التحديد الواضح للنتائج المتوقعة ومؤشرات القياس سيساعد المكاتب القطرية على الانتقال من طور التقييم الشخصي للنجاح إلى تقييم البرامج من واقع التجربة مما سيسر السبيل أمام تحسين التنسيق مع البرامج المماثلة الأخرى. ووافق الوفد على أن الحاجة تدعو إلى زيادة الاستثمارات في جمع البيانات وتحليلها من أجل وضع السياسات على أسس استدلالية واتخاذ القرارات على بينة. واعترف الوفد بالخطوات التي اتخذها الصندوق لنشر ثقافة الأداء داخل المنظمة، وتساءل عن التقدم الذي حققه الصندوق في بناء قدرات الموظفين من حيث فهم أهمية الإدارة بالأهداف والنتائج وجدوى الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقال إنه يود تحديدا أن يعرف ما إذا كان اعتماد نهج قائم على النتائج قد حسن بصورة قابلة للقياس من الأداء التنظيمي والبرنامجي للصندوق. واستحسن الإشارة الواردة في تقرير المديرية التنفيذية بشأن المساءلة ووافق على أنه من المحتمل للصندوق أن يبرهن على الارتباط المباشر بين استخدام الموارد وتحقيق النتائج.

٣٩ - وأوضحت المديرية التنفيذية في ردها أنها قد أحاطت علما بالتعليقات المتصلة بتوسيع دائرة المشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية واستخدام الإطار التمويلي المتعدد السنوات كأداة لتحسين أداء الصندوق، ورحبت بتوصيات الوفود التي أكدت ضرورة الترشيد والتبسيط في إعداد التقارير لتتلافى الإفراط. وفيما يتعلق بمسألة إمكانية التعويل على البيانات، أشارت إلى أن هذا الأمر قد نوقش فيما بين شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واتفق الرأي على ضرورة عدم إثقال البلدان بطلبات مستقلة للحصول على بيانات، كما أُنْفِق أيضا على ضرورة أن تستفيد الوكالات من البيانات المعدة من أجل التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووافقت على أن بناء

القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات وتعزيز نظم المعلومات أمران يتطلبان قدرا أكبر من الاستثمارات والمزيد من الموارد. وذكرت أن هذا سيظل من أولويات الصندوق. وأكدت أن اهتمام الصندوق بالقيم الثقافية متفق قلبا وقالباً مع نهج حقوق الإنسان. وأحاطت علما بالاقتراح الداعي إلى أن ينظم الصندوق حلقة دراسية بشأن السياسة الشرائية. وأوضحت أن الصندوق، بوصفه منظمة، ملتزم التزاما شديدا بالإدارة بالأهداف والنتائج، وأنه يشارك في عملية انتقالية من بين مهامها التأكيد على بناء ثقافة أداء.

٤٠ - وشكرت رئيسة مكتب الإدارة بالأهداف والنتائج الوفود على تعليقاتها البناءة، مشيرة إلى أن صندوق السكان خاض تجربة تأهيلية صعبة المراس. وقالت إن تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات يستند إلى فترة تنفيذ طولها ١٨ شهرا فقط. وأكدت أن المكتب التنفيذي لصندوق السكان سيواصل إدخال التحسينات على التقارير المقبلة. وأحاطت علما بما اقترح من أن يتضمن تقرير الإطار التمويلي القادم المتعدد السنوات مزيدا من التفاصيل. وأشارت إلى أن صندوق السكان سيجري استعراضا مكثفا لتجربته، وتحليلا لأوجه نجاحه والتحديات التي واجهها. وذكرت أن توافر البيانات يعتبر مشكلة على المستوى المستهدف دوليا وقطريا. وقالت إن هناك صعوبات تتعلق بالدورات الزمنية للبيانات الوطنية. وأكدت أن التقرير لا يستند إلى تقييمات ذاتية، بل إلى بيانات حقيقية مقدمة من المكاتب القطرية. وأوضحت أن صندوق السكان دأب دوما على تفادي إنشاء أنظمة بيانات موازية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الكمية، ذكرت أنه سيكون من الصعب تجميع البيانات لأغراض المقارنة. وأشارت إلى أن أطر العمل المنطقية على المستوى القطري تتضمن أهدافا وبيانات. وذكرت أن بناء القدرات الوطنية يعتبر من أساسيات عمل صندوق السكان. وأشارت إلى أن الصندوق، يسعى بجد، لدى إعداداته لاستراتيجية تستند إلى البراهين، إلى الاعتماد على الأصول المعرفية الخاصة به وبشركائه في التنمية. وأضافت أن تركيز صندوق السكان ينصب بقدر أكبر على اقتسام المعارف، لاقتسام المعلومات فحسب.

٤١ - وفيما يتعلق بالاستفسار عن المشاركة في العمل، ذكرت أن قدرا كبيرا من تلك المشاركة جرى على المستوى القطري، في مرحلة التخطيط لإعداد البرامج القطرية وأطر نتائجها ومواردها. وركزت على أهمية الشراكات من أجل جمع البيانات. وأبدت موافقتها على أن التقييم القطري الموحد يعتبر وثيقة حيوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن صندوق السكان في حاجة إلى كفالة تضمن التقييم البعد الجنساني والمسائل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية بشكل مناسب. وأكدت على أن المشاركة في العمل والتعاون على المستوى الدولي من الأمور الضرورية، لا سيما في ضوء محدودية موارد الصندوق. وأبدت

موافقتها على أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية تتيح فرصاً ثمينة لإقامة شراكات مترابطة، وفرصاً للترويج للمسائل المرتبطة بالسكان والصحة الإنجابية.

٤٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٢ (انظر المرفق)، واعتمد التقرير السنوي لصندوق السكان، والالتزامات بتمويله.

٤٣ - وعقب اتخاذ المقرر ٥/٢٠٠٢ تحدث وفد الولايات المتحدة معللاً موقفه. وذكر الوفد أنه برغم انضمامه إلى توافق الآراء بشأن المقرر ٥/٢٠٠٢، فإن حكومته لديها تحفظات جادة بشأن عناصر برنامج العمل الوارد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد الوفد أن الولايات المتحدة تأخذ في اعتبارها - عند الإشارة إلى أية أهداف متفق عليها أو أغراض مضمنة في برنامج عمل المؤتمر، لا سيما ما يتصل منها بالحقوق والصحة الإنجابية - التحفظات الواردة ضمن الوثيقة في صورتها التي اعتمدها الجمعية العامة. وأضاف الوفد أن الولايات المتحدة تدعم بشكل كامل مبادئ تنظيم الأسرة الطوعي، لكن فهمها لمصطلح "الصحة الإنجابية" لا يشمل بأي شكل من الأشكال الإجهاض أو الخدمات المتصلة به أو استخدام وسائل للإجهاض. وأردف الوفد أن الولايات المتحدة لم تُدخل معالجة الإصابات أو الأمراض التي يسببها الإجهاض المشروع أو غير المشروع، مثل الرعاية التي تعقب الإجهاض، ضمن الخدمات المتصلة به. وأضاف أن الولايات المتحدة كانت من المانحين الأسخياء للبرامج الإنمائية على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وأنها ملتزمة بمواصلة أداء ذلك الدور القيادي، لكن تمويلها يخضع للتشريعات والأولويات الوطنية ويسترشد بها، شأنها شأن الأعضاء الآخرين. ومن ثم، فإن أي التزامات بالتمويل، تكون أولت أو استشفت من المقرر، ستخضع للتشريعات والأولويات الوطنية وتسترشد بها.

ثالثاً - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٤ - عرضت المديرية التنفيذية التقرير المعنون "الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تبرعات الدول الأعضاء للموارد العادية والموارد الأخرى، لعام ٢٠٠٢ والأعوام التالية" (DP/FPA/2002/5). وأكدت على أن حشد الموارد يعتبر من الأولويات الأساسية لصندوق السكان. وقالت إن حالة إيرادات الصندوق صعبة في الوقت الراهن، حسب ما يوضحه التقرير. وأضافت أن الصندوق ذا قابلية شديدة للتأثر بأية تقلبات في مستويات التمويل المتعلقة بمناخه الخمسة عشر الرئيسيين، الذين تقع عليهم حالياً مسؤولية توفير نسبة ٩٥ في المائة من الموارد العادية للصندوق. وأفادت أن الصندوق ظل يعمل بجد من أجل الحصول على المزيد من أرصدة التمويل، عن طريق توسيع قاعدة مانحيه، بغية كفالة استقرار الإيرادات وزيادة المساهمات. وذكرت أنه بينما يشوب مساهمة أحد المانحين

الرئيسيين شيء من عدم التأكيد، فإن هناك دلالات مشجعة على أن دعما ماليا في طريقه من عدة بلدان نامية أو بلدان يمر اقتصادها بمرحلة تحول. وشكرت جميع الجهات المانحة على ما تقدمه من دعم، معربة عن التقدير العميق لمن قدموا أعلى المساهمات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وهم: أيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا. وأكدت على أن المجلس التنفيذي يشارك في تحمل المسؤولية، كما أكدت أهمية الدعم الذي يقدمه المجلس لجهود حشد الموارد للصندوق. وأعربت عن شكرها العميق للنرويج وهولندا واليابان، الذين يحتلون رأس قائمة مانحي الصندوق. وأكدت أن الصندوق يحتاج إلى التزام مالي وسياسي قوي، وإلى تلقي الدعم من المجلس التنفيذي والدول الأعضاء، من أجل تنفيذ مهمته.

٤٥ - وقدم رئيس فرع حشد الموارد أحدث البيانات عن الحالة الراهنة للإيرادات، مشيرا إلى أن ٧٣ من التعهدات الكتابية قد وردت، وأن ٢٦ بلدا قدمت تعهدات متعددة السنوات. وشكر جميع المانحين على ما قدموه من مساهمات، معربا عن تقديره الخاص للذين زادوا مساهماتهم. وأشار إلى أن المدفوعات المبكرة ساعدت الصندوق في مجال السيولة النقدية. وسلط الضوء على الأهمية القصوى للموارد العادية. وذكر أن تركيز الصندوق انصب على الحصول على الدعم القوي من مانحيه الرئيسيين، مع السعي في الوقت نفسه إلى توسيع قاعدة المانحين. وشدد على أن أعضاء المجلس التنفيذي يقومون بدور رئيسي في زيادة الموارد العادية للصندوق، وناشدهم تقديم الدعم والآراء والمقترحات.

٤٦ - وتحدثت عدة وفود لتؤكد تأييدها لصندوق السكان، وتبرز ضرورة زيادة موارده العادية. وأعربت وفود عن قلقها لصعوبة الحالة المالية للصندوق، مشيرة إلى التعهدات التي صدرت عن المانحين في مؤتمر تمويل التنمية. وأشادت عدة وفود بجهود الصندوق الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيه، لا سيما في ضوء أن الاعتماد على عدد صغير من المانحين لا يؤمن استقرار الحالة المالية. وبينما أعربت عن ترحيبها بزيادة الموارد الأخرى، بما في ذلك التمويل التخصصي، أكدت الوفود أنه لا يجب أن تعتبر تلك الموارد بديلا للموارد العادية. وفيما يتعلق بالتمويل التخصصي، أشار بعض الوفود إلى أنه يتعين أن يخضع الموضوع للمزيد من المناقشة من قبل المجلس التنفيذي. وأشار أحد الوفود إلى أهمية استخدام التعبيرين المتناسقين "الموارد العادية" و "الموارد الأخرى"، مضيفا أن عبارة "التبرعات" يجب حذفها، إذ أنها لا تؤدي سوى إلى فتح الطريق أمام خفض المساهمات. وذكر أحد الوفود أنه لا يتيسر دوما تقديم تعهدات متعددة السنوات بسبب تغير الحكومات، وعدم إمكانية الحكم مسبقا على ما ستقره الحكومات القادمة. وأوضح أحد الوفود أنه إذا كان بإمكان الحكومات تقديم تعهدات متعددة السنوات إلى المصارف الإقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق

البيئة العالمية، فإنها تستطيع فعل الشيء نفسه بالنسبة للصندوق. وحث الوفد على معاملة المنظمات على قدم المساواة. وفيما يتعلق بالمبالغ المرحلة، ذكر الوفد أنه كثيرا ما تكون هناك أسباب وجيهة لذلك، وأنه يتعين على الجهات المانحة أن تدرج الصندوق ضمن هذا المفهوم، مثل ما تفعل مع المؤسسات المالية الكبيرة. وحث بعض الوفود الصندوق على ترشيد التقارير المقدمة إلى المجلس، مشيرين إلى أنه ربما لم تعد هناك حاجة الآن إلى بعض التقارير التي كانت مطلوبة في الماضي.

٤٧ - ويّين وفد فنلندا المبلغ الفعلي لمساهمة بلاده في عام ٢٠٠٢، وهو ١٢,٤٥ مليون يورو، ومساهمتها في عام ٢٠٠٣، وهي ١٢,٩٥ مليون يورو. وذكر الوفد أن المساهمة (محسوبة بالدولارات) قد ازدادت بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٢، مقارنة بالعام السابق. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسمح الصندوق ببقاء المساهمة على حالها، أي باليورو، للمحافظة على قيمتها. وذكر وفد أيرلندا أن بلده قدم مساهمة تزيد على ١,٨ مليون يورو في عام ٢٠٠٢، وأن هذا المبلغ سيزداد في عام ٢٠٠٣. وذكر وفد اليابان أنه نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن بلده سيخفض مساهمته لعام ٢٠٠٢ بنسبة ١٩ في المائة. وأضاف الوفد أن مساهمة اليابان البالغ قدرها ٣٩,٥١٧ مليون دولار متوقفة على الموافقة النهائية من قبل السلطات المالية لحكومة اليابان. وطلب الوفد أن يمدده صندوق السكان بمعلومات مالية إضافية. وذكر وفد هولندا أن حكومة بلده، سعيا منها إلى تأكيد دعمها القوي لصندوق السكان، وتأكيدا منها لالتزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ستزيد مساهمتها بمبلغ إضافي قدره مليون يورو، ليرتفع بذلك مجموع مساهمتها لعام ٢٠٠٢ إلى ٦٠,٥ مليون يورو. وأعلن وفد السويد أن مساهمة حكومته لعام ٢٠٠٢، البالغ قدرها ١٦٥ مليون كرونة سويدية، تشكل زيادة قدرها ٣ في المائة على مساهمة العام السابق. وأعلن وفد المملكة المتحدة أن المملكة ستحافظ على مستوى تمويلها البالغ قدره ١٥ مليون جنيه إسترليني، وأن ذلك المستوى سيكون بمثابة الحد الأدنى للمساهمة في العامين التاليين. وذكر الوفد أن بلده ينظر في أمر زيادة المساهمة في عام ٢٠٠٢، وأن تأكيد ذلك يعتمد على الآثار المترتبة على خطة صندوق السكان الانتقالية، لا سيما تأثيرها على مستوى الأداء القطري. وأعلن وفد فييت نام أن مساهمة حكومته لصندوق السكان في عام ٢٠٠٢ تعكس زيادة قدرها ٨ في المائة على مساهمة العام السابق.

٤٨ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على ما قدمته من دعم. وأعربت عن تفهمها للقيود التي تواجهها بعض البلدان فيما يتعلق بالتعهدات المتعددة السنوات. وأحاطت علما بملاحظات بعض الوفود فيما يتعلق بالتمويل التخصصي، وذكرت أن صندوق السكان سيجري مقارنة أيضا مع ملاحظات البرنامج الإنمائي بشأن ذلك الموضوع. وأعربت عن

موافقتها الكاملة على ما ذهبت إليه الوفود من أن الموارد الأخرى لا يجب أن تصبح بديلا عن الموارد العادية. وقالت إن صندوق السكان سيفحص مسألة تعدد تقاريره ويُرشدها، ويرفع تقريراً عن ذلك إلى المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالمبالغ المرحلة، أشارت إلى أن التنفيذ في بعض البلدان لم يتم وفق المعدلات المخطط لها، مما أسفر عن عمليات النقل. وأشارت إلى أن الصندوق يجري فحصاً للمسألة على أساس كل بلد على حده.

٤٩ - وأشارت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) إلى أن صندوق السكان، التزاماً منه بقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦، قام بمعية شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تبسيط وتحقيق اتساق الأدوار والإجراءات المتصلة بمجموعة من المسائل، بما في ذلك التنفيذ على المستوى الوطني، وتطبيق اللامركزية وتفويض السلطات، وشؤون الموظفين، والإجراءات المالية، وتكنولوجيا المعلومات. وأشارت إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قامت، من أجل متابعة ذلك العمل، بإنشاء فريق عامل مشترك معني بالتبسيط والمواءمة، يضم في عضويته كل من فريق البرامج وفريق الإدارة، اللذين يشكلان لجنتين فرعيتين تابعتين للجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية، التي ترأسها هي نفسها فريق الإدارة فيها. وقالت إن عدداً من حلقات العمل قد عقدت، وأن الفريقين بصدد إعداد توصيات رئيسية من أجل رفع الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات وكفاءة المساءلة. وأعربت عن توقعها الحصول على نتائج خلال فترة عام. وأضافت أن الإجراءات المالية يجري تبسيطها ومواءمتها، من أجل تحسين الإدارة المالية، بما في ذلك مسألة تقديم التقارير المتعلقة بالنفقات. وأشارت إلى أنه يجري إحراز تقدم على المستوى القطري أيضاً في مجال تبسيط إجراءات إعداد التقارير. وفي ذلك الصدد، أبدت ملاحظتها بأن الأخذ بالنظم الآلية في العمل سيكون له دور كبير.

٥٠ - وشكر رئيس فرع حشد الموارد الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأحاط علماً باقتراح تفادي استخدام عبارة "التبرعات"، قائلاً إن صندوق السكان سيواصل العمل من أجل تحقيق تجانس المصطلحات. وأحاط علماً أيضاً بالملاحظات المتعلقة بالتمويل التخصصي، موضحاً أن صندوق السكان داوم على محاولة الربط بين الموارد الأخرى وبرامجه القطرية.

٥١ - وأحاط المجلس التنفيذي بالتقرير المتعلق بالالتزامات بالتمويل (DP/FPA/2002/5) واتخذ المقرر ٥/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) بشأن التقرير السنوي والتزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية

٥٢ - عرض نائب المديرية التنفيذية (للبرامج) التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية: متابعة المقرر ٨/٢٠٠٠ (DP/FPA/2002/6)، والمقدم إلى المجلس التنفيذي استجابة للمقرر ٨/٢٠٠٠. ونوّه إلى أن صندوق السكان يولي أهمية كبيرة لمشاركته في النهج القطاعية، بصورة خاصة، لأنها تتيح فرصا كبيرة لإدماج الصحة الإنجابية والشواغل الجنسانية في برامج قطاعي الصحة والتعليم، وللنهوض ببرنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأبرز الجهود التي يبذلها صندوق السكان لزيادة مشاركته في النهج القطاعية، ومنها اجتماع فريق الخبراء المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ ومذكرة إرشادية؛ واجتماع للموظفين الميدانيين عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ ودورة تدريبية نظمت بالتعاون مع البنك الدولي؛ والشروع في تكوين أفرقة دعم صغيرة مشتركة بين الشعب ومؤلفة من الموظفين التقنيين وموظفي البرامج من المقرر ومن فرق الخدمات التقنية القطرية؛ وإصدار رسالة دورية في كانون الأول/ديسمبر، تذييل بالفعل العقبات الأخيرة في سبيل المشاركة الكاملة لصندوق السكان في النهج القطاعية وترتيبات التمويل المشترك. وتوجه بالشكر إلى حكومات السويد والنرويج وهولندا على ما قدمته من دعم لتدريب موظفين مختارين للحكومات والصندوق في مجال النهج القطاعية في معهد تطوير القطاع الصحي، الذي يوجد مقره في المملكة المتحدة.

٥٣ - وذكر أنه لا توجد حواجز أمام مشاركة الصندوق في ترتيبات التمويل المشترك، وقال إن مشاركة الصندوق في النهج القطاعية كان من خلال ترتيبات التمويل الموازية، أساسا. وأشار أن الشواغل المتعلقة بعزو المدخلات والمساءلة عن النواتج من العوامل التي تؤدي إلى إحجام ممثلي صندوق السكان عن الاستفادة من التمويل المشترك. وأوضح أن صندوق السكان، يعتبر نفسه شريكا متعاوناً، في الأساس، وليس شريكا ممولا، في قطاع معين، وذلك أسوة بالهيئات المناظرة له في منظومة الأمم المتحدة - فهو يوفر الخبرة التقنية والتجربة والدراية - ويقوم بدور محوري في مجال الدعوة. ولاحظ أن صندوق السكان قام بهذا الدور في عدة حالات، من بينها، فيما يتصل بالنهج القطاعية في إثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وملاوي وزامبيا. ولاحظ أن قدرة الموظفين ما زالت محدودة. بيد أن خبرة صندوق السكان قد زادت بالنسبة للنهج القطاعية، وأنه سيجري مزيدا من التحسينات ويصبح شريكا أكثر فعالية في هذه النهج، مع استمرار دعم أعضاء المجلس التنفيذي وتشجيعهم.

٥٤ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير المفيد للغاية: وأوصى أحد الوفود بالحرص لأنه، رغم فائدة النهج القطرية، يلزم ضمان عدم التخفيف من حياد المساعدة المتعددة الأطراف نتيجة لخطط جهات مانحة معينة. وقال البعض أن قدرة الحكومات المتلقية على ممارسة دور قيادي في عملية النهج القطاعية تعتبر حاسمة. وذكر وفد من الوفود أن استقلال صنع القرار الحكومي قد لا يتعرض لقيود في البلدان التي تمثل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة مئوية صغيرة من ميزانيات التنمية. بيد أن هناك خطراً في البلدان التي تتلقى مساعدة إنمائية رسمية كبيرة، من أن يكون على الحكومات، بالفعل، الالتزام بالقواعد السياسية الموضوعية بالتنسيق بين الجهات المانحة، مع قيام هذه الحكومات بدور قيادي في عملية النهج القطاعي، من الناحية النظرية. ولذلك يعتبر اضطلاع الحكومات المتلقية بالتنسيق النهج القطاعية، مسألة أساسية. وأضاف الوفد نفسه أن التمويل المشترك لا يعد ضرورياً للأخذ بالنهج القطاعية. ونظراً لأن التمويل المشترك يبدي عدة صعوبات، على النحو المدون في الوثيقة DP/FPA/2002/6، يجب أن يستخدم على أساس كل حالة على حدة، في إطار القيادة الوطنية، مع وضع ما له وما عليه في الاعتبار، بعناية. وأشار الوفد إلى أن المسألة مخففة في عملية النهج القطاعية، لا سيما بالنسبة للشركاء الذين تكون مساهماتهم المالية صغيرة نسبياً. وبذلك، لا ينتظر أن يعمل صندوق السكان على الجبهتين، ويلزم أن تركز الجهات المانحة بعض التفكير لهذه المسألة.

٥٥ - وتكلم وفد باسم ١١ وفداً آخر، فسلم، مع التقدير، بالدور الفعال الذي يقوم به صندوق السكان في عدد من النهج القطاعية، خاصة في بنغلاديش وغانا وملاوي وموزامبيق، وشجع الصندوق على القيام بدور كامل في مناقشات النهج القطاعية التي تجري في بلدان رئيسية أخرى. وأكدت الوفود أن الحجج التي يستند إليها دعاة الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية لن تسمع في مناقشات النهج القطاعية في غياب الإسهامات الفكرية للصندوق. ولاحظ هؤلاء أن الصندوق عليه القيام بدور هام في كفالة إبراز مسائل الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وإنصاف المرأة، وكذلك الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للشباب في آليات هذا القطاع. وذكرت الوفد أن مشاركة الصندوق في النهج القطاعية لا ينبغي أن يقتصر على قطاع الصحة بل ينبغي أن يشمل قطاعات أخرى، منها التعليم والشؤون الاجتماعية. وحثت الوفود ممثلي صندوق السكان غير المترمين حتى ذلك الوقت بعملية النهج القطاعية على الالتزام بما كمنسألة ملحة. ولاحظت الوفود أن صندوق السكان، بوصفه الوكالة الرائدة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عليه زيادة مشاركته في وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر. كما أن مسائل من قبيل الصحة

والحقوق الإنجابية والجنسية والسكان والتنمية لم تحظ، بصورة عامة، بما تستحقه من اهتمام ووزن في هذه الورقات. وحث الوفود صندوق السكان على زيادة مشاركته في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنت الوفود على الصندوق لتعاونها الوثيق مع معهد البنك الدولي في إعداد دورة تدريبية في مجال إصلاح القطاع الصحي والنهج القطاعية، وشجعت الصندوق على مواصلة تعاونها وعلى توسيع نطاق الفرص التدريبية المقدمة لموظفيها. وطلبت الوفود إلى الصندوق أن يقدم تقريراً عن دوره وعن الأنشطة التي يقوم بها في مجال النهج القطاعية كجزء من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية. واقترحت الوفود كذلك إجراء مناقشة عن النهج القطاعية تركز الاهتمام على تبادل الخبرات والمشاكل العملية والدروس المستفادة، بما يشمل مسائل العزو والمساءلة، وذلك في الدورة المشتركة المقبلة التي ستعقد مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة برنامج الأغذية العالمي، والمقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٥٦ - وذكر أحد الوفود أن صعوبة تتبع الأموال تشير شواغل حول إنساب المسؤولية والمساءلة، كما جرى تأكيده في الفقرة ١٤ من التقرير (DP/FPA/2002/6). ولاحظ أن هناك "تنافساً"، على ما يبدو، بين "الكفاءة" و "غرور المؤسسات" في مجال تنفيذ النهج القطاعية، لا سيما فيما يتصل بالتمويل المشترك. وطلب الوفد إيضاحاً بشأن هذه المسألة. وأورد وفد آخر ما جاء في الفقرة ١٣ من التقرير (DP/FPA/2002/6) فسأل عن كيفية التصدي للمساءلة المثارة في تلك الفقرة، وهي تقلص مظاهر تواجد البرامج المدعومة من صندوق السكان، وأوجه عدم اليقين التي تكتنف شفافية المدفوعات المالية، وعدم الإبلاغ عن النفقات في حينها، مما يشير القلق حيال المساءلة المالية ومشكلة تتبع الأموال وربط مدخلات كل جهة مانحة بنواتجها. وسأل الوفد عن سبب عدم لجوء أي بلد إلى التمويل المشترك ومع التشديد على ضرورة قيادة الحكومات للبرامج القطرية وملكيته لها، تساءل عما إذا كان التمويل الكبير من جانب المانحين سيؤثر على القيادات المحلية ويؤدي إلى تحيزها.

٥٧ - وأعرب وفد آخر عن خيبة أمله لأن التقرير تعميمي نسبياً وأنه لم يقدم أمثلة محددة لتجربة الصندوق في النهج القطاعية. ووافق الوفد على الاقتراح المقدم من عدة مندوبين آخرين بمناقشة النهج القطاعية في الدورة المشتركة للمجلس التنفيذي التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقال إنه متفق مع الآخرين على أن التواجد والمساءلة مسألتان أساسيتان متعلقتان بالتمويل المشترك، وأنه ليس من السهل التوصل إلى حل لهما. وحبذ الوفد الترتيبات التعاونية مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك، برنامج التدريب الذي يجري بالتعاون

مع البنك الدولي. وشجع الوفد التعلم عن طريق الممارسة وأكد أن خبرة صندوق السكان ودرايته الفكرية لازمتان في الترتيبات التعاونية مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وأكد الوفد أن التعاون يجب أن يتم تدريجياً وأن صندوق السكان عليه اتباع نهج تدريجي إزاء النهج القطاعية.

٥٨ - وذكر وفد آخر أنه متفق مع المتكلم السابق، وأكد ضرورة تشجيع الترتيبات التعاونية. وقال إنه يرى أن النهج القطاعية بالغة الأهمية وطلب إلى صندوق السكان النهوض بالآليات القائمة والعمل على توكيد الآلية القطرية من خلال الدعوة. ولاحظ الوفد أنه سيجري النظر في كل قطاع، بصورة منفصلة، في التمويل المشترك، وأنه يلزم تفادي هذا التعقيد. وأشار الوفد إلى أهمية تعزيز القدرة الوطنية مع النهوض بقدرة صندوق السكان. وشجع وفد صندوق السكان على المشاركة، بشكل كامل، في النهج القطاعية وذكر أن الصندوق يضيف قيمة حقيقية للنهج القطاعية. وأشار إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فذكر أنه يؤيد النهج القطاعية بوصفها منهجا عمليا لتخفيف الديون. وقال إنه متفق مع متكلم سابق على أن يتبع صندوق السكان نهجا تدريجياً بالنسبة للنهج القطاعية.

٥٩ - وذكر وفد آخر أن التقرير ممتاز، ثم أعرب عن بعض شواغل منها أنه رغم كون النهج القطاعية أداة مفيدة للتنفيذ الكفء للبرامج، فإن هناك مجموعة متنوعة من أساليب التنفيذ، وبالتالي يلزم استخدام مزيجاً منها؛ وأنه يلزم تبيان المساءلة في إطار التمويل المشترك؛ وتنسيق أساليب المعونة للحد من تكاليف المعاملات؛ وأن تبسيط المنهجيات والإجراءات أمر مستصوب ينبغي دراسته. وذكر الوفد أنه متفق مع المتكلمين السابقين في الرأي الذي مؤداه أن مشاركة صندوق السكان في النهج القطاعية يجب أن تكون عملية تدريجية.

٦٠ - وذكر وفد آخر أنه مع اتفاهه على أن النهج القطاعية تضيف أداة مفيدة للمجموعة الكبيرة من النهج الإنمائية، فإن أي أداة إنمائية يجب أن تبقى مرنة وأنه يلزم توافر أدوات مختلفة لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة للبلدان المختلفة. وشجع الوفد صندوق السكان على أن يشارك في النهج القطاعية إذا كان هذا نهجا متمشياً مع برمجته الشاملة ومتى كان كذلك.

٦١ - وشكر نائب المديرية التنفيذية (للبرامج) الوفود على ما أبدته من تعليقات وأسئلة من مشورة، وأعرب عن سروره لنيل تأييد المجلس التنفيذي لقيام صندوق السكان باتباع نهج تدريجي إزاء النهج القطاعية. وأحاط علماً بما أبدته عدة وفود من قلق إزاء ضرورة الحفاظ

على الدور المركزي للحكومات في عملية النهج القطاعية. وذكر أن صندوق السكان سيتخذ منهاجا تدريجيا، وأن الصندوق يود، في الوقت نفسه، الاستجابة لتوصية الجهات المانحة بمشاركته في البداية بشكل متزايد، بما في ذلك، في الحوار الذي يجري بشأن السياسات. وقال إنه يوافق على أن صندوق السكان يجب أن يشارك في النهج القطاعية في مختلف القطاعات، وليس في قطاع الصحة فحسب. وأضاف أن صندوق السكان يهتم، بصورة خاصة، بالتأثير على النهج القطاعية في مجال التعليم. وأكد أن صندوق السكان عليه القيام بدور هام في مجال الدعوة رغم صغر حجمه. وذكر أن الصندوق في سبيل بناء قدرات الموظفين فضلا عن قدرات النظراء الحكوميين. وقال إن الصندوق يدرك ضرورة تواجده على الطاولة ليكفل أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة للأمم المتحدة وأطر المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، تولى كلها قدرا كافيا من الاهتمام للتغيرات السكانية ومسائل الصحة الإنجابية. وقال إنه متفق على أنه من المفيد أن تعقد دورة مشتركة بشأن النهج القطاعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأضاف أنه يتعين على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتولى النظر في المسائل المتصلة بالنهج القطاعية. وذكر أن صندوق السكان أحاط علما بتوصية المجلس بإدراج الأنشطة والتجارب الخاصة بالنهج القطاعية في التقرير السنوي المقدم من المديرية التنفيذية. وقال إنه متفق مع الوفد الذي أبرز أهمية دور الصندوق في الترتيبات التعاونية. وأنه أحاط علما بالصلة الموجودة بين النهج القطاعي ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والنهج العملي المقترح من أحد الوفود. وأضاف أنه أحاط علما أيضا بالشواغل المختلفة التي أعرب عنها وفد آخر، ومنها ضرورة استخدام مجموعة متنوعة من أساليب البرمجة.

٦٢ - وتوجهت مديرة شعبة الدعم التقني بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من دعم وتعليقات مفيدة للغاية؛ ولاحظت أن صندوق السكان أحاط علما بالمشورة المقدمة من المجلس. ولاحظت أن مشاركة الصندوق في النهج القطاعية عملية مستمرة لم تتم بعد وأن صندوق السكان قد أحاط علما بأن أعضاء المجلس قد أكدوا عدم وجود نهج معياري موحد إزاء وضع برامج التنمية، وأن الصندوق عليه اتباع نهج تدريجي حيال النهج القطاعية. ولاحظت أن صندوق السكان يتعلم عن طريق الممارسة. ودعت أعضاء المجلس، في هذا الصدد إلى تقاسم خبرتهم الخاصة وما استفادوه من دروس مع صندوق السكان. وفيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه وفد من الوفود ومؤداه أن التقرير ذو طابع عام، لاحظت أن التقرير (DP/FPA/2002/6) يعد ملحقا لتقريرين سابقين جرى فيهما إيضاح خبرة الصندوق فيما يتصل بالنهج القطاعية. وأضافت أن صندوق السكان سيوفر معلومات إضافية في الدورة المشتركة التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقالت إنها متفقة على

أن مسائل إنساب المسؤولية والمساءلة والرصد والتقييم تثير شواغل لا بد من معالجتها. وأكدت أن الصندوق ملتزم بشدة ببناء القدرات الوطنية وملكية الحكومة للبرنامج وللعملية وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيتبع نهجا تدريجيا حذرا إزاء النهج القطاعية، مع كفالة ملكية الحكومة في جميع الأوقات.

٦٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

خامسا - التقييم

٦٤ - عرضت رئيسة مكتب الرقابة والتقييم التقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2002/7) الموجه إلى المجلس التنفيذي استجابة لقراري مجلس الإدارة ٢٠/٨٢ و ٣٥/٩٠ ألف. ولاحظت أن مستوى الموارد المخصصة للتقييمات الخارجية قد ارتفع من ٣,٦ ملايين دولار في ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ما يقارب ٤,٤ ملايين دولار في ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي ٢٠٠١، بدأ الصندوق في تقييمين مواضيعين لتقييم استراتيجيات الصندوق ونهجه في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحليل مساهمة الصندوق في بناء القدرات الوطنية. وقالت إنه خلال فترة السنتين أُتخذ عدد من الإجراءات لتعزيز القدرة المؤسسية في مجال الإدارة بالأهداف والنتائج، بما في ذلك الرصد والتقييم. وعلى سبيل المثال، نظمت عدة حلقات عمل إقليمية؛ وصممت وحدات تدريبية وأتيحت عن طريق الإنترنت والإنترنت (الشبكة الداخلية)؛ ووظفت ردود الفعل التي خلفتها هذه الأنشطة في التخطيط لأنشطة التطوير الوظيفي الأخرى وفي تدقيق سياسات وإجراءات الرصد والتقييم؛ ونقحت أشكال تخطيط البرامج والإبلاغ عنها؛ وأعلن عن عُدّة رصد وتقييم برامج المديرين، وأنشئ فريق عامل مشترك بين الشعب لمراجعة وتحديث المبادئ التوجيهية للبرمجة، بما فيها المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم. ومجمل القول إنه تزايد التركيز على تبادل المعرفة والتعلم التنظيمي، بما في ذلك الاستفادة من المعرفة المحصلة من الرصد والتقييم. ولاحظت أن العديد من التحديات لا يزال في الأفق. غير أن الصندوق ملتزم باستخدام التقييم لا كأداة للمساءلة فحسب بل كرسيد للإدارة والتعلم.

٦٥ - وخلال المناقشة التي أعقبت تقديم التقرير، قال أحد الوفود إنه ينبغي أن يكون الغرض من التقييمات على المستوى القطري هو مساعدة البلدان على وضع برامجها. وبالتالي، ينبغي أن يتم التقييم الشامل قبل انتهاء البرنامج الجاري حتى يتم توظيف الدروس المستفادة في وضع البرنامج الجديد. وأضاف الوفد قوله إنه ينبغي أن يقوم البلد المستفيد من البرنامج بدور محوري في التقييم ووضع البرامج لأنه أكثر إطلاعاً على حالة البلد ومشاكله وأولوياته. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفادة من الخبراء المحليين، لا سيما عندما

لا تعترضهم حواجز اللغة وتكون لهم معرفة شاملة بالظروف المحلية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لاستعانة الصندوق بالخبراء المحليين وأعرب عن تأييده لذلك. كما أعرب الوفد عن تقديره للخبرة التقنية والميزة النسبية لأعضاء أفرقة الخدمات التقنية القطرية التابعة للصندوق، وأضاف قوله إنه ينبغي أن تقوم أفرقة الخدمات التقنية القطرية بدور استشاري في تقييم البرامج والآهمن على العملية.

٦٦ - وتحدث وفد باسم خمسة وفود أخرى، فشكر الصندوق على هذا التقرير الممتاز ولاحظ أنه يدل على التزام الصندوق بالاستثمار في تقييم نهج الإدارة بالأهداف والنتائج، الذي ستكون له نتائج إيجابية في البرمجة. وقال إن من دواعي ارتياح الوفود أن يركز الصندوق بصورة متزايدة على التقييم والإدارة بالأهداف والنتائج مما يعكس الجهود الجارية في الوكالات الثنائية. وشجعت الوفود الصندوق على الاستمرار في الاعتماد على الوسائل والموارد الأخرى التي طورت لتلبية احتياجات المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتقييمات والإدارة بالأهداف والنتائج. وقالت الوفود إنه لتحديد المؤشرات وتدقيق أساليب قياسها، يلزم الاتفاق أولاً على ثوابت البعد الإنمائي المزمع قياسه. وبالتالي، شُجع الصندوق على زيادة مشاركته في الجهود الجارية الدولية والمشاركة بين المؤسسات لوضع إطار مفاهيمي ومؤشرات لقياس بناء القدرات. وأعربت الوفود عن أملها في أن يساهم الصندوق في المعالجة المنتظمة باطراد والدقيقة للموضوع مستقبلاً وأن يستفيد منها.

٦٧ - وأعربت الوفود ذاتها عن ارتياحها للعمل بإطار يقوم على النتائج في موجزات البرامج القطرية وشجعت الصندوق على أن يواصل استثماره في استخدامها وتطويرها. كما أعربت الوفود عن ارتياحها للمناقشة الواردة في التقرير (DP/FPA/2002/7) بشأن دور التقييم في صوغ برنامج أوغندا القطري وقالت إنهما تتطلع مستقبلاً إلى أن ترى المزيد من الأمثلة المشابهة لنموذج أوغندا. وأقرت الوفود بمحدودية أعداد موظفي الصندوق وموارده في المقر وشجعت على أن يواصل بذل مساعيه في إطار جهود منسقة مع شركاء متعددين لتطوير رصد وتقييم خطط فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، من الأساسي لتنسيق الاستثمارات الرامية إلى كبح جماح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مواصلة توحيد مؤشرات وآليات رصد وتقييم البرمجة المتعلقة بهذا الوباء لدى المانحين والنظراء الوطنيين. وشجعت الوفود الصندوق على المشاركة في أنشطة الرصد والتقييم المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بصورة انتقائية، وأثنت على الصندوق لاتخاذ إجراءات ترمي إلى ضمان اتساق أنشطة التقييم التي يقوم بها مع الأنشطة المضطلع بها لدعم الأهداف الإنمائية للألفية وضمان تكاملها.

٦٨ - وتحدث وفد باسم ثلاثة وفود أخرى فرحب بالتقرير الشامل والمفصل عن التقييم وأعرب عن ارتياحه لكون الاستنتاجات المتعلقة بتقييم دعم الصندوق لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد استخدمت في تحسين الرد البرنامجي والاستراتيجي للصندوق على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظت الوفود أن التقرير (DP/FPA/2002/7) يبين وجه القصور في ضمان إضفاء الطابع المؤسسي السليم على نتائج التقييم والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن أملها في أن يفضي الأخذ بالإدارة بالأهداف والنتائج إلى تحسينات في النظم. ورحبت الوفود بشبكة التقييم (EvalNet) باعتبارها أداة لتبادل نتائج التقييم وخلاصاته مع الوكالات الأخرى. وأيدت الوفود الاستنتاج الوارد في الفقرة ٥٠ من التقرير (DP/FPA/2002/7) ومفاده أن الصندوق يدرس ممارساته بغرض مواءمتها مع الممارسات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. وحثت الوفود على أن يبرز الصندوق في تقارير التقييم المقبلة التوصيات الاستراتيجية إلى جانب رد كبار الإداريين عليها.

٦٩ - وطلب أحد الوفود في معرض الإشارة إلى استنتاجات تقرير مستقل أعدته حكومته في عام ٢٠٠٠، رداً على الملاحظة الواردة في التقرير والقائلة بأن ثمة انخفاضاً في مستوى التقيد بالتقييم الإلزامي للبرامج القطرية الممولة من الصندوق. وقال ذلك الوفد إنه ينبغي أن يؤكد الصندوق على شرط التقييم الإلزامي وأن يحدد أهدافاً لتحسين التقيد به.

٧٠ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لهذا التقرير الشامل والمفيد وأكد على ضرورة أن تستجيب التقييمات لاحتياجات أفرقة المشاريع، والأفرقة القطرية والسلطات الوطنية. وأضاف الوفد قوله إنه ينبغي أن توفر التقييمات منظورات نوعية، بالإضافة إلى البيانات الكمية، حتى تساهم في التعلم وتحصيل المعرفة. وأعرب الوفد عن ارتياحه للطابع اللامركزي لنظام التقييم في الصندوق وأيد استمراره. وقال الوفد ذاته إنه إذا كان التقييم يتيح قياس الفعالية، بما في ذلك فعالية التكاليف، فإنه لا يتيح استخلاص الدروس على المستوى الشمولي لوضع السياسات. فمن المهم أن يحمل التقييم رسالة الفعالية الإنمائية إلى البلدان المانحة. غير أنه لا ينبغي السماح باتخاذها ذريعة لتفادي مسألة زيادة الموارد أو أي خروج على مبدأ العالمية عند تحديد حصص الموارد العالمية. وأكد الوفد على أهمية مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على تقييم برامجها وطلب إلى الصندوق المساهمة في تعزيز آليات التقييم في البلدان المستفيدة من البرامج. وأكد الوفد على أن وضع منهجيات التقييم ينبغي أن يكون عملية تشاركية تشرك السلطات الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج. وينبغي أن تشمل هذه المشاركة صوغ صلاحيات أفرقة التقييم واختيار أعضائها والنظر المشترك في تقارير التقييم.

٧١ - وشكر نائب المديرية التنفيذية (شؤون البرامج) الوفود على تعليقاتها وقال إن الصندوق قد أحاط علما بدعمها واقتراحاتها. وأعرب عن اعتزاز الصندوق بأن يكون له مكتب مستقل للمراقبة والتقييم يعمل تحت السلطة المباشرة للمديرية التنفيذية. ولاحظ أن للمكتب موظفين على درجة عالية من الكفاءة. وقال إنه يتفق مع الملاحظات التي أبدتها وفدان والتي تدعو إلى ضرورة الاستفادة من التقييمات في وضع البرامج؛ وضرورة استخدام الخبراء المحليين؛ ومساهمة الصندوق في وضع آلية للتقييم في البلدان المستفيدة من البرامج. وأعرب عن تقديره لارتياح عدة وفود لالتزام الصندوق بالتقييم والرصد والإدارة بالأهداف والنتائج واستثماره فيها. وقال إنه يقر بوجود عدة تحديات منهجية وأنه لا يزال ثمة شيء الكثير مما ينبغي القيام به في مجال التقييم.

٧٢ - وشكرت رئيسة مكتب المراقبة والتقييم الوفود على ما أسدته من مشورة وما أبدته من تعليقات. وقالت إنها تتفق مع الوفود التي قالت بأهمية استخلاص الدروس من البرنامج المنتهي لتطعيم البرنامج اللاحق بها. وأكدت على أن للصندوق آليات شتى لتحقيق هذا الغرض، منها استعراضات منتصف المدة التي يجري القيام بها باطراد في نهاية البرنامج والتي توفر دروسا وتوجيهات جيدة لتطوير البرنامج الجديد وتصميمه. وأكدت على أن الصندوق يسعى دائما إلى استخدام الخبراء المحليين، ولاسيما في التقييمات المواضيعية. وقد تم إشراك الخبراء الوطنيين في العملية التحضيرية كما استعين بهم بصفتهم أشخاصا مرجعيين. وقالت إنها توافق على ضرورة أن يكون دور أفرقة الخدمات التقنية القطرية دورا داعما لا دورا توجيهيا، ما لم يطلب منها ذلك البلد المعني المستفيد من البرامج. وقالت إنها تتفق مع الوفود التي أشارت إلى ضرورة تحديد المفاهيم وتدقيق المؤشرات لقياس بناء القدرات. ولاحظت أن ذلك تم التأكيد عليه في تقييم بناء القدرات. ولاحظت أن الصندوق بحاجة إلى تناول بناء القدرات بطريقة استراتيجية أكثر انسجاما وتتوخى أهدافا واضحة. وأشارت إلى أن الصندوق قد درس الموضوع دراسة شاملة، بما في ذلك تقارير البرنامج الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق باستغلال أدوات التقييم الأخرى، أكدت أن الصندوق، إدراكا منه لمحدودية موارده وقدراته، استغل وكيف الأدوات والعمل المنهجي للجهات الأخرى العاملة في مجال التعاون الإنمائي، ولاسيما في تطوير عُدّة الرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، كان الإنترنت موردا قيما استغله الصندوق للإطلاع على عمل عدة منظمات متعددة الأطراف وثنائية واستعراضه.

٧٣ - وفيما يتعلق بتعليقات الوفود بشأن تقييم برامج نقص المناعة البشرية/الإيدز، قالت إنها تقر بأن ثمة حاجة إلى تنسيق وتوحيد رصد تلك البرامج وتقييمها. ولاحظت أن الصندوق قد استعان بمنشور لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بشأن المؤشرات

والذي ثبت أنه مورد جيد للغاية للمؤشرات القابلة للقياس والموثوق بها. وبطبيعة الحال، فإن اختيار المؤشرات يتوقف على توفر البيانات في البلد المعني. وأحاطت علما بطلب بعض الوفود إدراج التوصيات الاستراتيجية ورد كبار الإداريين عليها في تقارير التقييم المقبلة. وفيما يتعلق باستفسار بشأن التقيد بالتقييم الإلزامي للبرامج القطرية، لاحظت أن التقيد التام في الوقت الراهن لم يتحقق لعدة أسباب منها: أن استعراضات منتصف المدة كثيرا ما تتم في فترة متأخرة من دورة البرنامج، وكثيرا ما يتم ذلك في السنة الرابعة من البرنامج الذي يدوم خمس سنوات، ويحل بذلك محل تقييم البرنامج القطري؛ كما أنه في نهاية برنامج من البرامج يكون ثمة عمل كثير يتعلق بتقييم البرنامج القطري، وتقييم الأمم المتحدة القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما يصعب معه على مكاتب الصندوق القطرية الصغيرة أن تقوم بتقييمات شاملة للبرامج. وبالتالي، ثمة ميل إلى القيام بتقييمات مواضيعية أو إجراء تقييم قبل وضع برامج فرعية مباشرة. واتفقت مع وفد أشار إلى حدود التقييم. غير أنها أضافت أن بعض النهج يمكن استخدامها على نطاق عالمي ويمكن أن تزود أي منظمة بخيارات استراتيجية لاتخاذ القرار، لا مجرد تحديد مستويات التمويل.

٧٤ - وأبدى رئيس المجلس التنفيذي اهتمامه بكون المناقشة قد ركزت في الواقع على "تقييم" التقييم. وارتأى أن تلك وظيفة مهمة ومفيدة، وضرورة لتفادي نشوء بعض الحقائق الافتراضية. وأضاف قوله إن من المهم والمفيد للمجلس أن يقف على أمثلة ونتائج ملموسة لجهود التقييم التي يقوم بها الصندوق، وإلا فإنه قد تكون ثمة توقعات كبيرة غير واقعية. واقترح أنه من المفيد أن تعقد في فترة لاحقة دورة مشتركة بشأن نهج التقييم الموحدة التي يستخدمها الصندوق والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

٧٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الدوري للصندوق عن أنشطة التقييم (DP/FPA/2002/7).

سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٧٦ - قدم نائب المديرية التنفيذية (شؤون البرنامج) أول موجز للبرامج القطرية الذي صيغ في إطار الإجراءات المنسقة الجديدة للموافقة على البرامج القطرية، تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١. كما أن جهد التبسيط والمواءمة يستجيب لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦. وأضاف إن الشكل الجديد يعد تحسينا كبيرا بالمقارنة مع الشكل القديم: فموجزات البرامج القطرية قصيرة ومركزة؛ وكل موجز مشفوع بإطار للنتائج والموارد يبين الحصيلات والنواتج والمؤشرات المتعلقة بها، فضلا عن الموارد اللازمة لتحقيق تلك النتائج.

وقال إن من المتعين مواصلة تطوير ربط الموارد بنواتج محددة. وبما أن المكاتب القطرية تفتقر في الوقت الراهن إلى القدرة على تقييم تكاليف تلك النواتج، فإن الصندوق منهمك على وضع منهجية لتحسين تحديد التكاليف حسب النواتج. ولاحظ أنه من السابق لأوانه في هذه العملية معرفة ما إذا كانت العملية الجديدة قد أدت إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الوكالات في وضع برامجها. غير أن موظفي المكاتب القطرية، في ردهم الأولي، أبدوا ارتياحا للتوجه الجديد. وأكد أن الصندوق ملتزم بتحسين نوعية صياغة البرامج القطرية وتنفيذها.

٧٧ - وأثنت عدة وفود على الشكل المنسق الجديد الذي اعتمده الصندوق ولاحظت أن الوثائق أدق وأوضح وأكثر تركيزا وبساطة من سابقتها. ورحبت الوفود بإدراج إطار للناتج والموارد وأعربت عن ارتياحها لاستخدام الصندوق للإطار المنطقي. وقال أحد الوفود إنه يرى أن موجزات البرامج وصفية ولاحظ أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا يُدرج دائما. وأضاف الوفد إن العلاقة السببية بين التطورات الإيجابية في مجال الصحة الإنجابية وأنشطة الصندوق ليست واضحة دائما. وقال أحد الوفود إن من دواعي غبطته أن يلاحظ التحول من أنشطة التقديم المباشر للخدمات إلى أنشطة الدعوة ووضع السياسات. وأشار الوفد بأن توضح بدقة أكبر المصطلحات المستخدمة في موجزات البرامج، بما فيها مصطلحات المراهقين، ومشاركة الذكور، والعدل بين الجنسين. وأكد الوفد أهمية التنسيق مع المانحين وقال إنه ينبغي إدراج وصف للمساعدة المقدمة من المانحين الرئيسيين الآخرين في موجزات البرامج.

منطقة أفريقيا

٧٨ - أشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه أصعب التحديات الإنمائية، بما فيها الفقر، ومعدلات الزيادة السكانية المرتفعة؛ وسوء حالة الصحة الإنجابية، بما في ذلك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة؛ والانتشار السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والفوارق بين الجنسين. وتشمل القيود التي تواجهها البلدان في المنطقة ما يلي: ضعف الأطر المؤسسية الوطنية؛ وضعف القدرات على التخطيط والإدارة؛ وعدم كفاية الموظفين وارتفاع معدل دورانهم؛ ونقص البيانات اللازمة للتخطيط والرصد والتقييم؛ وسوء الحكم؛ وعدم كفاية الموارد؛ ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر اللذان يغذيان بعضهما البعض؛ وثقل أعباء الدين الخارجي؛ وعواقب الصراعات. وأوضحت أن العديد من الحكومات الأفريقية قد اتخذت عدة خطوات هامة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لرسم سياسات وطنية للسكان، أو تنقيح القائم منها، وتحسين الصحة الإنجابية. وبالرغم من إحراز

بعض التقدم نتيجة لهذه الجهود، فإن حالة الصحة الإنجابية لا تزال في مجملها سيئة في أفريقيا، وما زالت البلدان بعيدة عن بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال معدلات شيوع استعمال وسائل منع الحمل منخفضة في معظم البلدان؛ كما أن بتر أجزاء من أعضاء الأنثى التناسلية لا يزال شائعا، بالرغم من القوانين التي أقرها العديد من البلدان لإلغاء هذه الممارسة؛ وما زال حصول المراهقين والشباب على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية غير كاف. وقد أعدت البرامج المعروضة على المجلس التنفيذي في إطار القضاء على الفقر وتتضمن عناصر متعلقة بالصحة الإنجابية تشدد على التقليل من معدلات وفيات الأمهات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع إيلاء اهتمام خاص للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

٧٩ - وأبرزت الوفود التعاون الممتاز بين بلدانهم وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأشارت إلى أن البرامج القطرية المقترحة قد وضعت بالشراكة الوثيقة مع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين. ونظرا للعدد الكبير من المشاكل الإنمائية التي تواجهها بلدانهم، بما فيها هشاشة النمو الاقتصادي والانتشار السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد شددت عدة وفود على الحاجة إلى زيادة الموارد المتاحة للصندوق وأشارت إلى أن لديه، لكونه الشريك الرئيسي في القضايا السكانية في بلدانهم، ميزة نسبية خاصة. وأكدت الوفود التزام الصندوق والدور القيادي الذي يضطلع به وأشارت إلى أنه غالبا ما يكون الشريك الوحيد الذي لا يغادر البلد في الظروف الصعبة في حين أن شركاء آخرين يعلقون تقديم مساعدتهم أو يغادرون البلد.

٨٠ - وطلب أحد الوفود الحصول على إيضاحات للصلة بين الأولويات والموارد المتاحة وتساءل عن السبب في اختلاف النهج المتبعة في بلدان مختلفة. وأشار الوفد نفسه إلى أن عبارة الصحة الإنجابية قد تمت ترجمتها بعبارات متفاوتة إلى اللغة الفرنسية وسأل عن وجود ترجمة موحدة.

٨١ - وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري لنيجيريا (DP/FPA/CPO/NGA/5)، قال أحد الوفود إنه وجد البرنامج المقترح محييا للأمال ومجزءا إذ بولغ في التركيز فيه على تنفيذ مشاريع صغيرة. وسأل عن المشاورات التي جرت مع مانحين آخرين بشأن البرنامج المقترح. وأضاف الوفد أن المستشار الصحي لبلده في نيجيريا كان يود المشاركة ولكنه لم يُستشر. وأكد الوفد الأهمية الخاصة للتشاور مع مانحين آخرين في مجال المستلزمات الأساسية للصحة الإنجابية حيث أن الطلب عليها يتجاوز العرض بأشواط. وشجع الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع بدور أكبر في التنسيق بين المانحين في نيجيريا. ونظرا لوجود

العديد من الأطراف الفاعلة في نيجيريا التي تعمل في مجال مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولأن الصندوق هو إحدى المنظمات القليلة العاملة في مجال السكان والصحة الإنجابية، تساءل الوفد عما إذا كان يتعين على الصندوق أن يركّز على الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في إطار الاستجابة الوطنية لنيجيريا بدلا من التركيز على الأنشطة التنفيذية. وأشار وفد نيجيريا إلى أنه لا يعتبر أن نهج البرنامج المقترح يتسم بالجزئية. وأضاف أنه تم التشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة وأن ما يزيد على ٥٥ منظمة شاركت في عملية التخطيط.

٨٢ - وبالإشارة إلى مخطط البرنامج القطري لمالي (DP/FPA/CPO/MLI/5) أبدى أحد الوفود التعليقات التالية: إن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع برنامج ذي أولوية للاستثمار السكاني للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ سيكون أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجية الحد من الفقر في البلد؛ ولم ترد أي إشارة إلى الهجرة في مخطط البرنامج القطري، وهي مسألة سكانية هامة؛ ولم ترد أي إشارة إلى الرضاة وأثرها على الخصوبة؛ وبما أن نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية لا تتجاوز ٥٠ في المائة، كيف يعتمد الصندوق تزويد الشباب الذين لا يرتادون المدارس بمعلومات عن الصحة الإنجابية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيف يعتمد الصندوق تعزيز ودعم السلوك الجنسي المأمون لدى تلك الفئة؟ وأضاف الوفد أن ورقة استراتيجية الحد من الفقر في مالي لم تول اهتماما كافيا للقضايا السكانية. وتساءل هذا الوفد عما إذا كان من الأهم للصندوق أن يستخدم موارده الشحيحة للإسهام في رسم السياسات، على سبيل المثال في النهج القطاعي الصحي، بدلا من تنفيذ برامج محددة خاصة به. وحث الوفد الصندوق على تحديد الدور الخاص به وشدد على أن الدعوة يجب أن تكون عنصرا هاما من عناصر البرنامج القطري لمالي. وأشار وفد مالي إلى أن البرنامج المقترح يستند إلى أولويات الحكومة. وعلاوة على ذلك، فقد شارك جميع الشركاء الإنمائيين في العملية. والبلد يواجه العديد من التحديات، بما فيها النمو السكاني السريع؛ وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها تلك المتعلقة بوضع المرأة؛ وانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف الوفد أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجري فيها استخدام طرائق تقليدية لتعميم تعليمات الوقاية.

٨٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن بلده علّق المساعدة التي يقدمها إلى جزر القمر. غير أن بلده راغب في التعاون مع الصندوق ودعم البرنامج الذي ينفذه في جزر القمر.

٨٤ - ووافق نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) على أن الصندوق بحاجة إلى تعزيز مشاركته في الحوار بشأن السياسات وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق التحول الذي يشهده، يضطلع بعملية تقوده إلى القيام بمزيد من أنشطة رسم السياسات. وأشار إلى أن الحوار بشأن السياسات لا يمكن أن يحصل في فراغ وأن هناك حاجة إلى توافر نتائج ملموسة للتأثير على الشركاء في هذا الحوار. ووافق على أن المهجرة وعلاقتها بالفقر هي موضوع هام ينبغي معالجته. وشدد على أن الصندوق يولي عناية خاصة وأولية مرتفعة للتنسيق مع شركاء آخرين في التنمية، بمن فيهم المانحون. وقال إن الصندوق سيتابع موضوع انعدام التنسيق في إحدى الحالات التي أشار إليها أحد الوفود. وقال إن الصندوق أحاط علما بجميع التعليقات التي أدلت بها الوفود على مخططات البرامج القطرية وأنه سيحيلها إلى المكاتب القطرية المعنية.

٨٥ - وفيما يتعلق بالاستفهام عن تخصيص الموارد، أشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن هذا التخصيص يستند إلى الأولويات القطرية والمناقشات التي تُجرى مع الحكومات المعنية. وبما أن الأولويات تختلف من بلد إلى آخر، فهناك تفاوت أيضا في نهج تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان. وشكرت الوفد الذي عرض تقديم الدعم للبرنامج الذي يُنفذ في جزر القمر. وبالنسبة إلى الترجمة الفرنسية لعبارة "الصحة الإنجابية"، لاحظت أنه سيكون من المفيد استعمال ترجمة موحدة. غير أنه برزت ترجمات مختلفة لهذه العبارة إلى اللغة الفرنسية منذ البداية. وردا على تعليق آخر، أشارت إلى أن الصندوق يشارك في وضع النهج القطاعية وفي الحوار بشأن السياسات. ففي موريتانيا على سبيل المثال، دعم الصندوق البرنامج الوطني للصحة الإنجابية الذي أُدمج في إصلاح القطاع الصحي. وقُدّم دعم مماثل في مالي والكاميرون. ولاحظت أن الصندوق استخدم ورقة استراتيجية الحد من الفقر في مالي لإعداد البرنامج المقترح. وأضافت أن الصندوق يسعى دائما إلى إدماج المواضيع السكانية والجنسانية والصحية الإنجابية في الحوارات بشأن السياسات وفي النهج القطاعية. غير أن مشاركة الصندوق غالبا ما تكون مقيدة بسبب صغر حجم مكاتبه القطرية. ووافقت على أن المهجرة هي مسألة سكانية هامة وأضافت أن الحكومات المعنية هي التي تحدد المجالات ذات الأولوية عند إعداد البرامج. وأشارت إلى أن الصندوق دعم دراسة استقصائية عن المهجرة في غرب أفريقيا وأن بعض البلدان تنوي استخدام البيانات والمعلومات من هذه الدراسة في تصميم استراتيجياتها للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بالتعليق الذي ورد على الرضاة الطبيعية، قالت إن المعلومات عن الرضاة الطبيعية تُدمج في مجموعة المعلومات الدنيا عن الصحة الإنجابية التي تُقدّم (على أصعدة مختلفة) منها الصعيد الأهلي. وبالإشارة إلى التعليق على الشباب الذين لا يرتادون المدارس في

مالي، قالت إن الصندوق يدعم مراكز للشباب متعددة الأغراض تلبي أيضا احتياجات هذه الفئة من الشباب.

٨٦ - ولاحظ ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيجيريا أن جميع أصحاب المصلحة يشاركون في عملية إعداد البرامج في نيجيريا. وشكر كندا على الدعم الذي قدمته في مجال تأمين توافر المستلزمات الأساسية للصحة الإنجابية. وأشار إلى أن نظام إدارة اللوجستيات في نيجيريا بحاجة إلى تعزيز وأن الصندوق يتعاون مع إدارة التنمية الدولية (للمملكة المتحدة) ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لمعالجة تلك المسائل. وأوضح أن الصندوق لا يشارك في علاج الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولكنه يقدم المعلومات بدلا من ذلك، بما في ذلك عن طريق البث الإذاعي. وأضاف أن الصندوق يرأس أيضا الفريق المعني بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيجيريا.

٨٧ - وقال رئيس المجلس التنفيذي إن التعليقات على مخططات البرامج، كل منها على حدة، ستُحال إلى البلدان المعنية وستورد أيضا في التقرير الرسمي للدورة السنوية.

٨٨ - ووافق المجلس التنفيذي على برنامج تقدم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CAF/5) وأحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية وبالترتيبات عليها: غينيا الاستوائية (DP/FPA/CPO/GNQ/4)؛ والكاميرون (DP/FPA/CPO/CMR/4)؛ وكوت ديفوار (DP/FPA/CPO/CIV/5)؛ ومالي (DP/FPA/CPO/MLI/5)؛ وموريتانيا (DP/FPA/CPO/MRT/5)؛ ونيجيريا (DP/FPA/CPO/NGA/5).

منطقة الدول العربية

٨٩ - قدّم مدير شعبة الدول العربية وأوروبا عرضا موجزا للتطورات الرئيسية في المنطقة العربية المتصلة بولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرامج المعروضة على المجلس التنفيذي: مشيرا إلى أن هناك صلة وثيقة بين الفقر في المنطقة والسكان ومعايير الصحة الإنجابية؛ وبالرغم من أن غالبية البلدان العربية أحرزت تقدّما في تحولها الديمغرافي، فهناك مسائل ديمغرافية مستجدة تتداخل مع تنفيذ السياسات والبرامج ومع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ كما أن سكان المنطقة، الذين قُدّر عددهم في عام ٢٠٠٠ بـ ٢٨٠ مليون نسمة، يتزايدون بنسبة عالية تبلغ ٢,٤ في المائة سنويا؛ وسيؤثر تزايد أعداد الشباب والمراهقين على الطلب على التعليم والإمام بمبادئ الصحة الإنجابية وعلى الخدمات والتوظيف والإسكان؛ وسيؤدي هذا الاتجاه أيضا إلى تفاقم أوجه التفاوت في دخل الفرد، واستراتيجيات الحد من الفقر، وموجات الهجرة، والتحضّر، والمساواة بين الجنسين، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية التي تراعي نوع الجنس.

وبالرغم من التقدّم المحرز في تحقيق المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة، ما زالت المراهقات والنساء في المنطقة العربية تعانين من سوء وضعهن وعدم إمكانية حصولهن على المعلومات والخدمات الجيدة في مجال الصحة الإنجابية. وفي معظم بلدان المنطقة، لا يعكس العدد المبلغ عنه من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي الفعلي لهذه الأمراض. وقد تنامي على مر السنين الدعم الذي يقدمه الصندوق لإعداد البرامج المتصلة بهذا الداء. والبرامج التي يدعمها الصندوق والمعروضة على المجلس تركّز في جملة أمور على زيادة توافر المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتحسين نوعيتهما؛ وتلبية الاحتياجات الخاصة للمراهقين والشباب؛ وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني.

٩٠ - ودعا عدد من الوفود إلى زيادة المساعدة لمواجهة التحديات في المنطقة. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك معلومات جديدة تبرر الملاحظة التي أبدت أثناء تقديم التقرير، ومفادها أن العدد المبلغ عنه من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في معظم بلدان المنطقة لا يعكس الانتشار الفعلي لدى السكان. وأفاد الوفد أن بلده يضم نصف سكان المنطقة وأن عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية التي تنشرها الحكومة يتطابق مع نتائج دراسة دولية أجريت مؤخرا وشملت الفئات الأكثر عرضة لهذه الإصابة. وأفاد أحد الوفود بأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي تحدٍ رئيسي لبلده وأنه يحتاج إلى موارد إضافية لمحاربة هذه الآفة التي تؤثر بشكل رئيسي على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة. وطالب الوفد أيضا بالمساعدة في تحمل الأعباء الثقيلة التي تسببها الصراعات والجفاف وتدفق المهاجرين. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمخطط البرنامج القطري لحيوي وأشار إلى أن البرنامج الذي أعدّه الصندوق يُكمل البرنامج الذي يدعمه بلده، ولا سيما في مجال مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف الوفد أن بلده يقدم الدعم للبنية الصحية في حيوي وسيسعى أيضا إلى دعم الجهود التي يبذلها الصندوق لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩١ - وبالنسبة إلى الإشارة إلى عدم الإبلاغ بدقة عن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال مدير شعبة الدول العربية وأوروبا إن ملاحظته هذه تتناول المنطقة ككل وليس البلد الذي أثار وفده المسألة. وأشار إلى أنه في حين أن نظام الإبلاغ في ذلك البلد يعمل بصورة جيدة، فإن هذا لا ينطبق على العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. بل لقد دلت الأرقام التي تمخضت عن المراقبة في عدة بلدان أن الأرقام الحكومية كانت أقل بكثير. وبالنسبة إلى طلب أحد الوفود الحصول على تمويل إضافي لبلده لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسعى حاليا إلى الحصول على

موارد إضافية لتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط. وأضاف أن مسألة الهجرة واللاجئين هي مسألة ذات أولوية عليا وأن الصندوق سيبدل كل ما في وسعه لمعالجتها. وشكر إيطاليا واليابان على دعمهما.

٩٢ - ووافق المجلس التنفيذي على برنامج المساعدة لكل من تونس (DPA/FPA/TUN/7) ومصر (DP/FPA/EGY/7)، وأحاط علما بمخطط البرنامج القطري لكل من الأردن (DP/FPA/CPO/JOR/6) وجيبوتي (DP/FPA/CPO/DJI/2).

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٩٣ - أبرز مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بعض التحديات الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: مشيراً إلى أن الفقر المدقع هو مشكلة رئيسية في العديد من بلدان المنطقة؛ كما أن الزيادة السكانية السنوية في العالم يقع نصفها تقريباً في آسيا التي تضم ٦٠ في المائة من سكان العالم؛ ويوجد تفاوت شاسع في ديمغرافية المنطقة؛ وبالرغم من إحراز تقدّم كبير في القطاع الاجتماعي، بما في ذلك في مجالي السكان والصحة الإنجابية، في العديد من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، فإن البلدان الواقعة في جنوب آسيا تواجه مشاكل خطيرة تتعلق بوفيات الأمهات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة ووفيات الرضع ومعدلات النمو السكاني المرتفعة؛ كما أن الحد من الفقر في جنوب آسيا يسير بمعدل بطيء؛ وما زال توفير خدمات كافية وجيدة النوعية في مجال الصحة الإنجابية تحدياً رئيسياً في العديد من بلدان المنطقة؛ فالمرهقون (الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والتاسعة عشرة) يشكّلون ما يزيد على خمس مجموع سكان المنطقة وهم الأكثر عرضة للحمل غير المرغوب فيه وللإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ويشكل ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أكبر المخاطر التي تهدد المنطقة؛ وبالرغم من أن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد وصل متأخراً إلى آسيا، فإن انتشاره كان سريعاً حيث يُقدّر أن ٧,١ ملايين نسمة في المنطقة مصابون حالياً به. وقد وضعت مخططات البرامج القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المعنية وأولوياتها. وستركّز البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان على معالجة مشاكل السكان والصحة الإنجابية والحد من الفقر، حيث ستربط بين الأنشطة وأولويات التنمية القطاعية وستدمجها فيها؛ فضلاً عن تعميم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحسين إمكانية الحصول على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب؛ وتعزيز وضع المرأة؛ وبناء القدرات الوطنية.

٩٤ - وأبدت الوفود التعليقات التالية على مخطط البرنامج القطري لبنغلاديش (DP/FPA/CPO/BGD/6): مخطط البرنامج القطري ممتاز، ويجب تهنئة المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بنغلاديش على العملية الجامعة التي اضطلع بها لإعداد البرنامج؛ والصندوق هو الداعية الرئيسي لبرنامج قطاع السكان والصحة في بنغلاديش والدعم الذي يقدمه قيم للغاية؛ وجرى الترحيب باتجاه الصندوق إلى زيادة التركيز على الدعوة بدلا من تنفيذ أنشطة مباشرة؛ وذكر أن التركيز الرئيسي للصندوق في بنغلاديش يجب أن ينصب على الحد من وفيات الأمهات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة وتحسين إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة؛ ويجب الثناء على الصندوق لدوره القيادي في مجال الصحة الإنجابية في سياق النهج القطاعي؛ ويجب الربط بين الاتصال الهادف إلى تغيير السلوك وبين الخدمات، ويجب أن تكون للبرنامج المقترح صلة ببرنامج التغذية المتكاملة في بنغلاديش الذي يتضمن عنصرا هاما من عناصر الاتصال الهادف إلى تغيير السلوك وهو عنصر يدعم الأمومة المأمونة والصحة الإنجابية؛ وقد قام برنامج التغذية المتكاملة في بنغلاديش بعدة أنشطة أسهمت في التخفيف من الحاجة إلى الرعاية الطارئة عند الولادة، ويجب أن يعكس البرنامج الذي يقترحه الصندوق ذلك ويستفيد من الدروس المستفادة من برنامج التغذية؛ كما ينبغي للصندوق أن ينظر في تركيز جهوده على تحسين صحة الأم في القطاعات التي يختارها برنامج التغذية المتكامل في بنغلاديش؛ ويجب على الصندوق أن يوضح كيفية إسهام الأنشطة المقترحة في بلوغ نسبة قد تصل إلى ٤٠ في المائة من الخسائر التوقف عن استعمال وسائل منع الحمل على مدى البرنامج المقترح.

٩٥ - وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري للهند (DP/FPA/CPO/IND/6)، أثارَت الوفود النقاط الرئيسية التالية: يجب على الصندوق أن يضطلع بدور قيادي على الصعيد الوطني في تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى برنامج رعاية الأسرة في الهند؛ كما ينبغي للصندوق أن يوضح كيفية اتساق برنامجه مع خطط وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ ويُستحسن فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تركيز الموارد الشحيحة على الفئات الأكثر عرضة للإصابة، بما في ذلك المراهقون، بدلا من تركيزها على الفئتين المعرضتين بدرجة أكمل نسبيا والمذكورتين في مخطط البرنامج أي الحوامل والنساء اللواتي بلغن سن اليأس.

٩٦ - وأبدى أحد الوفود التعليقات التالية بشأن مخطط البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/CPO/PNG/3): تتوافق المجالات التي تم إبرازها في مخطط البرنامج القطري مع أولويات التنمية لبابوا غينيا الجديدة؛ ولكفالة التغطية وتفادي الازدواجية، يتعين على الصندوق أن يعزز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمناخين والمنظمات غير

الحكومية؛ كما ينبغي للصندوق أن يوضح مستوى التعاون القائم بينه وبين المانحين الآخرين؛ وينبغي للصندوق أن يبين بمزيد من الإسهاب الدعم الذي يقدمه للسياسات، كتلك التي تتضمنها الخطة الصحية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠؛ ويجب على الصندوق أن يوضح المستوى الذي يعتزم به المشاركة في البرنامج القطري لتحسين القطاع الصحي؛ ويجب على الصندوق أن يساهم في تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية عن طريق توفير التدريب على معايير الإدارة والرصد والإبلاغ التي يشترط الالتزام بها.

٩٧ - ووافق مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ على أن انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو مجال ذو أولوية وأن من المهم التركيز على الفئات الأكثر عرضة للإصابة في الهند، بما في ذلك المراهقون. ووافق على أن التنسيق مع المانحين والشركاء الآخرين في التنمية مسألة بالغة الأهمية، وأنه ينبغي للصندوق أن يواصل إيلاءها عناية كبيرة. ووافق كذلك على أنه يجب على الصندوق أن يتعاون بصورة أوثق مع المنظمات غير الحكومية وأن يولي المزيد من الاهتمام لبناء قدراتها عن طريق التدريب.

٩٨ - وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار ممثل الصندوق في الهند إلى أن البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز وافق على التركيز على الفئات الرئيسية، بالإضافة إلى الفئات الأكثر عرضة للإصابة. فعلى وجه الخصوص، تتسم الوقاية بأهمية حاسمة لدى المراهقين الذين يشكلون نسبة قد تصل إلى ٢٤ في المائة من سكان البلد. ووافق على أن التنسيق مسألة بالغة الأهمية، ولاحظ أن الصندوق حرصا منه على كفاءة التنسيق، ينهض بعملية تشاور مع شركاء إئتائين آخرين على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. كما يرأس فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات معنيا بالسكان والتنمية، وقد تعاون مؤخرا مع منظمة الصحة العالمية في وضع نموذج للمهارات الحياتية. والصندوق هو أيضا عضو ناشط في الفريق المعني بموضوع الإيدز. وأشار إلى أن البرنامج القطري المقترح يستند إلى إنجازات تحققت في السابق وإلى أهداف مقترحة قابلة للتحقيق.

٩٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخططات البرامج القطرية التالية والتعليقات التي أبدت عليها: بابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/CPO/PNG/3) وبنغلاديش (DP/FPA/CPO/BGD/6) والهند (DP/FPA/CPO/IND/6).

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٠٠ - أبرز نائب مدير شعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تقديمه للتقرير بعض الاتجاهات الرئيسية في المنطقة وهي: عدم استقرار النمو الاقتصادي خلال التسعينات التي تميزت بحدوث أزمات متكررة وشديدة نظرا لعدم استقرار رؤوس الأموال والصراعات

الداخلية والكوارث الطبيعية؛ واتساع نطاق الفقر واللامساواة؛ وأشار إلى أن أمريكا اللاتينية هي إحدى أكثر مناطق العالم تميزا بانعدام المساواة إذ تتسم بضخامة أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ والمنطقة شديدة التحضر إذ يعيش ٧٥ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية في المدن؛ وهناك بيئة سياسية مواتية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ ومعظم البلدان وضعت صكوكا قانونية ووسعت نطاق برامجها لتلبية الاحتياجات الصحية الجنسية والإنجابية في سياق نهج يراعي حقوق الإنسان. وأشار إلى حصول تحسن مشجع في بعض مؤشرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى إحراز تقدّم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك فجوات كبيرة بين بعض البلدان وداخل البلدان نفسها. فعلى سبيل المثال، في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين، فإن معدلات الحمل لدى المراهقات في بعض البلدان تزيد كثيرا على متوسط المنطقة. وبالمثل، فإن معدلات وفيات الأمهات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة مرتفعة جدا ومعدلات استخدام وسائل منع الحمل منخفضة في بعض البلدان. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منتشر بتفاوت شديد في المنطقة، والبلدان التي تشهد أعلى معدلات انتشار الإصابة تقع في البحر الكاريبي. ولاحظ أن المرأة تنضم إلى القوة العاملة بأعداد متزايدة، ولكن في الوقت نفسه هناك معوقات أمام تمكين المرأة سببها الأنماط الثقافية التقليدية وسيطرة الرجل. ونظرا لقلّة موارد الصندوق المخصصة للمنطقة، فإنه يركز على أن يصبح ذا دور حفاز في تعظيم الفعالية وتوجيه استخدام موارد أضخم توفرها الحكومات والشركاء الآخرون في التنمية، وذلك لأغراض منها تشجيع اتباع نهج أكثر فعالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠١ - وأخذت عدة وفود الكلمة أثناء المناقشة للإعراب عن التأييد لمخطط البرنامج القطري لكل من بوليفيا والسلفادور وفنزويلا ولشكر نائب المدير على ما اتسم به تقديمه للتقرير من وضوح وإيجاز. وبالإشارة إلى مخطط البرنامج القطري لبوليفيا (DP/FPA/CPO/BOL/4)، ركّزت التعليقات التي أبدتها الوفود على النقاط الرئيسية التالية: أُخضعت الاستراتيجية للتحليل والدراسة العميقة، وجرى الإعراب عن التقدير الشديد لتركيز الصندوق على المجالات القطاعية والجغرافية وتزايد اعتماده على التنفيذ الوطني لبناء القدرات الوطنية؛ وكما جرى الثناء على الصندوق للعملية التشاورية النموذجية المستخدمة في وضع البرنامج والتي تنطوي على مشاركة واسعة النطاق من جانب الحكومة والمناخين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وهناك حاجة إلى صلة أوضح بين استراتيجية البرنامج وأهداف ورقة استراتيجية الحد من الفقر لبوليفيا؛ وجرى الترحيب بالتحول إلى التركيز بدرجة أكبر على الدعوة وبدرجة أقل على تقديم الخدمات، غير أنه يلزم أن يقدم الصندوق مزيدا من المعلومات عن نتائج أعماله المتعلقة بالدعوة التي قام بها في السابق وعن خططه للعمل المتعلق

بالدعوة في المستقبل؛ كما يلزم أن يوضح الصندوق ما سيستتبعه بناء التحالفات مع منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الصندوق أن يدرج معلومات عن موارده البشرية الخاصة به الموجودة في الميدان وأن يبين بمزيد من الإسهاب كيف سيقوم ببناء قدراته الخاصة على تنفيذ البرنامج. ولاحظ أحد الوفود أن المزيد من التركيز على برمجة موارد الصندوق في بوليفيا سيساعد على تحقيق النتائج. فعلى سبيل المثال، تبدو الأنشطة المقترحة المتعلقة بمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة التعليم بلغتين ثانوية مقارنة بالجهود الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعنى بمهذين المجالين بالفعل. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير أن عدة تعليقات أُبدت على البرنامج القطري لبوليفيا هي أيضا مفيدة لبلدان أخرى. وشكر وفد بوليفيا الصندوق على دعمه المتواصل لبلده ولاحظ أن البرنامج القطري الجديد يستند إلى أولويات الحكومة والدروس المستفادة من البرنامج السابق. وأضاف الوفد أن البرنامج سيساعد على الحد من الفقر. فقد تم وضعه بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين في التنمية، بمن فيهم المانحون الثنائيون ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

١٠٢ - وأثار أحد الوفود النقاط التالية بشأن مخطط البرنامج القطري للسلفادور (DP/FPA/CPO/SLV/5): كون الصندوق خيرة فنية رائعة في الجوانب الأساسية للسياسات والبرامج للاضطلاع بالدور القيادي في مجال السكان والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والصندوق قادر على تحقيق الكثير من النتائج التي يتعذر على الآخرين تحقيقها؛ ويجب على الصندوق أن يقدم المزيد من المعلومات عن القدرة الحالية لوزارة الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية على تقديم المعلومات والخدمات، وأن يبين كيفية التي يزمع بها سد الفجوات وتحسين التغطية؛ وينبغي للبرنامج أن يدرج بناء القدرات في مجال المشتريات؛ ويجب استخدام تقنيات التسويق الاجتماعي نظرا لأن البرنامج يركز على المراهقين؛ وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للفئات الأكثر عرضة للإصابة والحد من انتقال الفيروس؛ ويجب أن يسهم البرنامج في تخفيف وطأة الآثار البيئية الضارة على الصحة الإنجابية. وأعرب وفد السلفادور عن تقديره للدعم الذي حظي به وأشار إلى أهمية أخذ قدرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الاعتبار والاستناد إليها بغية تحقيق التناغم وتفاذي الازدواجية.

١٠٣ - وبالنسبة إلى الملاحظات التي أبدتها أحد الوفود على الأنشطة التي يقترحها الصندوق والمتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة التعليم بلغتين في بوليفيا، شدد نائب مدير شعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أن الصندوق يتمتع بميزة نسبية في توفير وسائل منع الحمل والمستلزمات الأساسية الأخرى للصحة الإنجابية. وأضاف أن

الصندوق لا يكرر جهود الآخرين في مجال تعليم القراءة والكتابة بلغتين. وتدلل الخبرة أيضا على أن برنامج تعليم القراءة والكتابة بلغتين يتيح فرصا قيّمة لإدراج المفاهيم والمسائل السكانية والمتعلقة بالصحة الإنجابية في بيئات ثقافية متنوعة. وأحاط علما بالتعليقات على البرنامج القطري للسلفادور ووافق على أن لهذا البلد احتياجات خاصة نظرا لكثافته السكانية العالية ولما عاناه من كوارث طبيعية.

١٠٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخططات البرامج القطرية لبوليفيا (DP/FPA/CPO/BOL/4) والسلفادور (DP/FPA/CPO/SLV/5) وفنزويلا (DP/FPA/CPO/VEN/1) والتعليقات التي أُبدت عليها. ووافق على برنامج المساعدة لبلدان البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (DP/FPA/CAR/3).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٥ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ٢٠٠١ (DP/FPA/2002/8)، ولاحظت أن الميزانية المخصصة لمهمة مراجعة حسابات الصندوق في عام ٢٠٠١ كانت زهاء ١,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة هامة مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٠. وشددت على أن الصندوق لا يزال يعطي أولوية عالية لمهمتي مراجعة الحسابات والرقابة ويتجلى ذلك من خلال تخصيص ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات بالرغم من الحاجة إلى فرض تدابير تقشفية في مجالات أخرى من ميزانية الدعم للصندوق. وأشارت إلى أنه من دواعي القلق الشديد أن نسبة المكاتب التي حصلت على تقدير مقبول قد انخفضت من ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠١؛ وفي نفس الوقت انخفضت نسبة المكاتب التي صُنفت على أنها تشكو من عجز أو عجز شديد من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠١. وأكدت أن الصندوق يرصد حالياً طبيعة ومدى ما كشفت عنه عمليات مراجعة الحسابات من قصور في الضوابط الداخلية قصد معرفة أسبابها الجذرية وتلافيها. وأضافت أن قيام الصندوق مؤخراً بوضع نموذج موحد للمكاتب القطرية سيمكن من العمل بشكل منتظم وفي إطار الشفافية من أجل تحديد الكفاءات اللازمة للممارسات الجيدة في مجال إدارة البرامج والمكاتب في مختلف الحالات. وسيبدأ تطبيق هذا النموذج في عام ٢٠٠٣. ولاحظت أنه بغية ترشيد العمليات ولا سيما الحد من تكاليف المعاملات، يعمل الصندوق حالياً ضمن آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تبسيط الإجراءات البرنامجية ومواءمتها. ولاحظت أن التقرير (DP/FPA/2002/8) يتضمن فرعاً بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، استجابة لطلب هذه الأخيرة بأن يُطلع الصندوق مجلس إدارته على إسهاماته في تقارير الوحدة وتعليقاته عليها. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن أنشطة أخرى في مجال الرقابة مثل استعراضات منتصف المدة واستعراضات تطبيق السياسات. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الاستنتاجات التي أفضت إليها أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية تحظى باهتمام كبير على أعلى مستوى في الصندوق.

١٠٦- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد عدد من الوفود على أهمية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية؛ وأعربت هذه الوفود عن القلق لأن ثلثي تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت في عام ٢٠٠١ خلصت إلى أن مستوى الضوابط الداخلية والامتثال للقواعد غير مُرضٍ وأن عدد التقارير غير المرضية زاد في مجموعته مقارنة بالعام السابق. ولاحظت عدة وفود أن عمليات مراجعة الحسابات ينبغي أن تكون وسائل لتحسين الأداء، وأعربت عن أملها في أن يعتمد الصندوق تدابير لإنجاز تحسينات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه بوجه خاص إزاء القصور الفادح في إجراءات الرقابة الداخلية في إحدى شعب الصندوق. وأضاف أنه من دواعي الارتياح انخفاض نسبة الحسابات التي تشوبها نقائص شديدة في عام ٢٠٠١، ومن دواعي سروره أيضاً أن المديرية التنفيذية للصندوق تعطي أولوية عليا لمعالجة قضايا مراجعة الحسابات والرقابة. واستفسر وفدان عن الأسباب الجذرية لهذه المشاكل وعن المشاكل التي تُعتبر مقبولة.

١٠٧- وأشار أحد الوفود إلى الفرع الثاني من الوثيقة DP/FPA/2002/8 وتساءل عما إذا كانت النتائج المبلغ عنها تتصل بالصندوق ككل، ذلك أن التقرير لم يوضح عدد المكاتب والشعب المشمولة كما أنه لم يوضح كيفية انتقاء المكاتب والشعب التي تُراجع حساباتها. وأعرب عن القلق لأنه لم يجر دأماً التقييد بالقواعد المالية الداخلية. وفيما يخص مسألة التشغيل الآلي، تساءل الوفد عما إذا كان الصندوق قد حدد المخاطر المحتملة والتدابير الكفيلة بالتصدي لها. وأشار إلى أن القدرة التنفيذية لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء محدودة، وطرح إمكانية زيادة عدد الموظفين فيه، ذلك أن المراجعة الداخلية للحسابات أمر لا غنى عنه لكي تكون المنظمة ذات كفاءة وفعالية. وأعرب الوفد ذاته عن القلق إزاء شطب أرصدة هامة قصد إقفال بعض المشاريع، وإزاء ضعف الضوابط الداخلية فيما يخص النقدية. وتساءل عما إذا كان هناك احتمال للغش.

١٠٨- وأشار أحد الوفود إلى استعراض مستقل أجرته حكومته وطلب معلومات إضافية بشأن النقاط التالية: إمكانية اتصال قسم مراجعة الحسابات في الصندوق بالمديرية التنفيذية؛ والقيود المتصلة بتعيين موظفين جدد؛ ووجود لجنة معنية بمراجعة الحسابات؛ وما إذا كانت المديرية التنفيذية توافق على خطة العمل السنوية لمراجعة الحسابات. ولاحظ وفد آخر أن مشاكل المراقبة المالية التي تحدث في المكاتب القطرية قد يكون سببها الافتقار إلى موظفين أكفاء. وأضاف أنه يمكن الحصول على موظفين ذوي كفاءة عالية عن طريق زيادة المواءمة والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة.

١٠٩ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) الوفود على تعليقاتها واستفساراتها المفيدة. وأكدت للمجلس التنفيذي أن استنتاجات المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية هي محل اهتمام جدي وعن كثب. وشددت على أن الاستنتاجات الرئيسية أدرجت في المواد والبرامج التدريبية وحلقات العمل قصد معالجة المشاكل التي تم الكشف عنها. ومن هذا المنطلق، تُستخدم عمليات مراجعة الحسابات كأداة وليس كآلية للمراقبة. وأشارت إلى ما أعربت عنه عدة وفود من قلق إزاء الاستنتاجات السلبية التي خلصت إليها عمليات مراجعة الحسابات، وذكرت أن هذه المسألة من الشواغل الكبرى بالنسبة للصندوق وتجري حالياً معالجتها. ولاحظت أنه في إطار العملية الانتقالية التي يضطلع بها الصندوق، تُبذل جهود لتحسين النظم وكفاءات الموظفين. وفيما يتعلق بالسؤال عن إمكانية اتصال موظفي مراجعة الحسابات مباشرة بالمديرية التنفيذية، ذكرت أن هناك مقترحات لكي يتم في عام ٢٠٠٣ إنشاء قسم معني بمراجعة الحسابات تابع للصندوق مباشرة، سيجري تقديمها في الميزانية المنقحة التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثانية العادية لعام ٢٠٠٢.

١١٠ - وبالنسبة للسؤال المتعلق بتعيين موظفين جدد، لاحظت أن قسم مراجعة الحسابات يضم رئيساً وثلاثة موظفين فنيين واثنين من موظفي الدعم. وقد كانت بعض هذه الوظائف شاغرة في أوائل عام ٢٠٠١ ولكنها مُلئت جميعاً فيما بعد. ووافقت على أن زيادة عدد الموظفين من شأنها أن تساعد كثيراً في أعمال مراجعة الحسابات. وأضافت أنه يجري في إطار العملية الانتقالية وضع نموذج موحد للمكاتب القطرية؛ وفي المكاتب الكبيرة ذات العمليات المعقدة، من المقترح إنشاء وظيفة مدير للعمليات. ومن المنتظر أن يساعد ذلك على تحسين كل من وضع الموظفين وإدارة البرامج في المكاتب القطرية وبتيح للممثلين مزيداً من الوقت لمعالجة القضايا الهامة والحاسمة. وأضافت أيضاً أن المديرية التنفيذية للصندوق تولي أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات وهناك جهود جارية لتحسين الربط الشبكي. فالنظم المالية ليست جميعاً مترابطة في الوقت الحاضر، إلا أن الصندوق يعمل على جعل بيانات الإدارة المالية متاحة آنياً في الميدان وفي المقرر. واحتتمت كلماتها مشيرة إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين أبدوا رأياً مشفوعاً بتحفظات على البيانات المالية للصندوق بالنسبة لفترة السنتين التي انتهت منذ وقت قريب.

١١١ - وأجابت رئيسة مكتب الرقابة والتقييم عن السؤال المتعلق بتخطيط مراجعة الحسابات، فذكرت أن هذه العملية تتألف من عنصرين. وبالنسبة للعنصر الأول، يستعين الصندوق بخدمات المراكز الإقليمية لمراجعة الحسابات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويجري التخطيط بالتنسيق مع رؤساء تلك المراكز وتتم عمليات مراجعة الحسابات في نفس

البلدان التي تُراجع فيها حسابات البرنامج الإنمائي. ويُتبع نهج قائم على دورات زمنية حيث تُراجع الحسابات كل ثلاث أو خمس سنوات. وحتى وقت قريب كانت عمليات مراجعة الحسابات لا تجرى إلا في البلدان التي يوجد بها ممثلون مقيمون للصندوق، إلا أنه منذ عام ٢٠٠١، أدرجت في خطة مراجعة الحسابات البلدان التي لا يوجد بها ممثلون مقيمون للصندوق والتي تفوق فيها النفقات ٥٠٠.٠٠٠ دولار. أما بالنسبة للعنصر الثاني من تخطيط مراجعة الحسابات، فإن كبار المسؤولين الإداريين في الصندوق يشاركون فعلا في انتقاء المكاتب القطرية ووحدات المقر التي يتعين مراجعة حساباتها. ومن معايير الانتقاء ما يلي: حصول الحسابات على تقدير غير مُرضٍ؛ ومقدار أموال البرامج؛ ومقدار الأموال المتصلة بالتنفيذ الوطني؛ والمدفوعات المباشرة؛ ومستوى الموارد الأخرى. وفيما يتصل بإقبال المشاريع، لاحظت أنه تم الاضطلاع في عام ٢٠٠١ بعملية كبرى أفضل في إطارها ما يزيد على ١٢٠٠ مشروع. وأشارت إلى أنه تم شطب مبالغ في بعض الحالات، ولكن ذلك ليس من قبيل إساءة التصرف في الأموال وإنما يتعلق بالوثائق. وبخصوص السؤال عن الضوابط النقدية واحتمال الغش، أوضحت أن الأمر يتعلق بمبالغ نقدية ضئيلة لا تزيد على ٣٠٠ دولار وهي عادة دون ١٠٠ دولار. وأحيانا تشير ملاحظات مراجعي الحسابات إلى عدم توافر خزانة في المكتب و/أو سجل نقدية مناسب، والأثر التراكمي لهذه الأمور هو إعطاء تقدير غير مُرضٍ. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الأمر لا يتعلق إطلاقا بعمليات غش. وأضافت أن كبار المسؤولين الإداريين في الصندوق اعتمدوا تدابير صارمة للحيلولة دون تكرار هذه الحالات وأن النقائص التي كشفت عنها عمليات مراجعة الحسابات يجري تصحيحها بشكل منتظم جدا.

١١٢ - وفيما يخص السؤال المتعلق بالمشاكل المقبولة، أشارت رئيسة مكتب الرقابة والتقييم إلى أن الصندوق لا يعتبر عمليات مراجعة الحسابات منفصلة عن غيرها من عمليات المراقبة والاستعراض. وذكرت أن عمليات مراجعة الحسابات دقيقة وعادة ما لا تأخذ في الاعتبار إلا الأمور المؤكدة. وبالتالي فإن كبار المسؤولين الإداريين يفهمون ويراعون كل حالة خاصة و/أو ظروف مخففة. ووافقت على أن المكاتب الصغيرة الحجم لها قدرة محدودة وأنه حتى وقت قريب لم يجر تحديد كفاءات واضحة للمكاتب القطرية؛ بيد أنه يجري حاليا تلافي هذا الأمر من خلال العملية الانتقالية. وبالنسبة للسؤال المتعلق باللجنة المعنية بمراجعة الحسابات، أشارت إلى أن الصندوق لا تتوافر لديه مثل هذه اللجنة حاليا؛ إلا أنه يجري، ضمن العملية الانتقالية، النظر في مجموع عبء عمل الصندوق وهيكله لتحديد اللجان اللازمة حتى يكون سير عمله سلسا ويتسم بالكفاءة والفعالية. ويتجه الرأي إلى أن مثل هذه اللجنة ينبغي

ألا تقتصر على مسائل مراجعة الحسابات وإنما يتعين أن تتناول أيضا قضايا الرقابة الأوسع نطاقا.

١١٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٤ - عرض مساعد مدير البرنامج التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2002/12) الذي يتضمن تقييما للمسائل الإدارية الرئيسية واستجابات للمقترحات التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي في وقت سابق. ولاحظ أن تدابير التنفيذ أفضت إلى نتائج إيجابية ولكن بعض المشاكل لا تزال قائمة، وخاصة فيما يتصل بتكلفة ونوعية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا. وتجري معالجة هذه المشاكل بالاتفاق مع مجلس مراجعي الحسابات. وأفاد بأنه تم إنشاء فرقة عمل لتقييم خدمات مهمة المراجعة الداخلية للحسابات، وقد أنجزت عملها في عام ٢٠٠١ وقدمت توصيات بتعزيز مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية. ويجري بالفعل النظر في البعض من هذه التوصيات.

١١٥ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لقيامه بتقييم صريح للمسائل المتصلة بالموظفين والشراء والرصد والإبلاغ. ورحبت أيضا بجهوده الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة. بيد أن وفودا عديدة أعربت عن القلق أو طلبت إيضاحات بشأن عدد من القضايا منها: حالات التأخير في توظيف المنسقين المقيمين وسرعة تناوهم؛ والصعوبات التي تواجه في الحصول على التقارير من الوكالات المسؤولة عن التنفيذ؛ والأسباب الجذرية لمشاكل التوظيف والدفع؛ ووجود موظفين غير متخصصين في مراجعة الحسابات ضمن أفرقة مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية كجزء من ولاية المراجعة الداخلية للحسابات؛ وعدد التحقيقات بشأن التجاوزات؛ ودور كل من أمين المظالم واللجنة التأديبية؛ وعدد التقديرات الرديئة والرديئة جدا التي خلصت إليها مراجعة حسابات المكاتب القطرية.

١١٦ - وأفاد مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بأن عدد التحقيقات ظل في تزايد. ونتيجة لذلك تمت الاستعانة بمحقق جنائي متفرغ. وأفاد أيضا بأن عدة عمليات لمراجعة الحسابات أنجزت مع صناديق وبرامج ووكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة، منها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وهناك أخرى جارية مع برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال. ومن المزمع الاضطلاع بأربع بعثات مشتركة في عام ٢٠٠٣.

١١٧- وأفاد بأنه تم تشكيل فريق لاستعراض المشاكل المتكررة الحدوث عن طريق دراسة ما إذا كانت السياسات والإجراءات المتبعة تتطلب التنقيح أو تعزيز إنفاذها أو ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى تدريب إضافي للموظفين. وبخصوص النهج الجديد إزاء مراجعة الحسابات، أشار المدير إلى أن ست عمليات تجريبية أُنجزت بنتائج إيجابية، ولكنه لاحظ أنها لا تزال عمليات تُعَلَّم قيد التطور. ولاحظ كذلك أن إشراك الموظفين غير المتخصصين في مراجعة الحسابات تم قصد الحصول على المهارات اللازمة دون الإخلال باستقلال عمليات مراجعة الحسابات. ومن الخطوات المتخذة للحد من احتمالات تضارب المصالح أن جميع أفرقة مراجعة الحسابات ينبغي أن تخضع لإشراف مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء وأن هؤلاء الموظفين لا يمكن أن يشتركوا في مراجعة حسابات المكاتب الموجودة في مناطقهم. وأشار المدير إلى أن تفاصيل التحقيق في التجاوزات لا تشكل جزءاً من هذا التقرير ولكنها قُدمت إلى مجلس مراجعي الحسابات وتم توثيقها في تقرير منفصل.

١١٨- وبالنسبة لمسألة ما إذا كان هناك حد مقبول للخروج عن النظام المالي والقواعد المالية، أفاد مساعد مدير البرنامج بمكتب شؤون الإدارة، بأن هذا الخروج غير مقبول. بيد أنه من الأمثلة على المشاكل ما يحدث من حين لآخر من تكبد نفقات قبل تلقي الأموال وذلك ناتج عن الضغوط المتعلقة بتنفيذ المشاريع بسرعة، وعدم الامتثال بسبب عدم فهم القواعد والإجراءات. وأضاف أن الغش وسوء التصرف أمران لا يجري التسامح معهما في البرنامج الإنمائي. ولاحظ كذلك أنه نتيجة للإصلاحات الجارية في المكاتب القطرية، يحدث في بعض الحالات أن يضطلع بمراقبة المسائل المالية موظفون وطنيون ليس لهم ما يكفي من الدراية والخبرة. بيد أنه يجري بذل جهود متضافرة لتصحيح هذا الوضع، بما في ذلك عن طريق إنشاء مكاتب مشتركة.

١١٩- وفيما يتعلق بعدد الحالات التي حصلت فيها المكاتب القطرية على تقدير غير مرض، أفاد المدير بأنه نصح كبار المسؤولين الإداريين للبرنامج الإنمائي بالتركيز أساساً على المكاتب التي حصلت على تقدير ضعيف أو ضعيف جداً. ويجري حالياً إدخال نظام جديد حيث يتضمن التقدير ثلاث درجات: "مرض" و"مرض جزئياً" و"ضعيف" وألغيت فئة "الضعيف نسبياً".

١٢٠- وبخصوص تأخر الوكالات المسؤولة عن التنفيذ في تقديم تقاريرها، أفاد المدير بأن الحالة تحسنت بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولا حظ كذلك أن التقارير التي تطلبها الجهات المانحة هي قيد المناقشة في فريق المواءمة وفرقة العمل التابعين للجنة المساعدة الإنمائية الرسمية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢١- وأفاد مساعد مدير البرنامج بمكتب شؤون الإدارة بأن التأخيرات في توظيف المنسقين المقيمين تعزى غالبا إلى طول المدة التي تستغرقها عملية التصريح، ولكن ذلك تحسن مؤخرا. واحتتم كلمته بإيضاح دوري كل من أمين المظالم واللجنة التأديبية، فذكر أن أمين المظالم يقوم بالوساطة بين الموظفين والإدارة، أما اللجنة التأديبية فهي بمثابة محكمة إذا نسبت التهمة إلى الموظف وأنجز التحقيق.

١٢٢- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

ثامنا - التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية

تقرير عن الزيارة الميدانية إلى السنغال

١٢٣- عرض المقرر التقرير (DP/2002/CRP.6). وقد شكر منظمي البعثة على الترتيبات الممتازة. وأوضح الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد وسلط الضوء على أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوكالات الثنائية في السنغال. وأشاد بوجه خاص بالتنسيق الممتاز في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشاد أيضا بالعمل الجيد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) فضلا عن صندوق الأمم المتحدة للسكان. والمساعدة المقدمة أفادت العديد من الناس على مستوى القواعد الشعبية، بمن فيهم النساء، في تحسين مستوى معيشتهم.

١٢٤- وأشاد متكلمون عديدون بالعمل الجاري في السنغال، خاصة على الصعيد المحلي، بمشاركة نشطة من المجتمعات المحلية. وشدد المتكلمون على أن البعثة زادت مصداقية الأمم المتحدة وأكدت أن الزيارات الميدانية توفر مساهمات هامة في عمل المجلس التنفيذي. وأعرب عن تقدير بالغ للدعم المقدم إلى النساء في مجال بناء قدراتهن واكتسابهن للأصول.

١٢٥- ووجه ممثل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا الشكر إلى البعثة على تقريرها وتوصياتها اللذين سيوجهان إعداد البرامج وتنسيقها وتنفيذها في البلد مستقبلا. وأشار الممثل إلى أن التغييرات في الموظفين على الصعيد القطري نُفذت لتحسين كفاءة أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبناء القدرات من أجل الحد من وطأة الفقر.

١٢٦- وأفاد بأن النساء السنغاليات استفدن من البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي، خاصة في مجال بناء القدرات من أجل تنظيم المشاريع التجارية.

١٢٧ - وشكر ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أعضاء المجلس التنفيذي على زيارتهم إلى السنغال وأشار إلى أن البعثة قد وفرت فرصة فريدة للصندوق لإظهار كيفية استخدام أموال المانحين في دعم برامج قيمة وتمس الحاجة إليها في البلدان النامية. وشدد الممثل على فوائد البرامج التي يدعمها الصندوق في السنغال والتي تعنى بالصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى وجه الخصوص، أشار الممثل إلى أن نوادي الشباب أنشئت لتوفير المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومسائل الصحة الإنجابية للشباب والمخرومين. وأتيح للشباب استخدام شبكة الإنترنت وأنواع أخرى من تكنولوجيات المعلومات. كذلك وفّر تدريب على كيفية استخدام الحاسوب. وشدد الممثل على أنه في مجال مكافحة الفقر ثمة حاجة إلى أموال وموارد إضافية.

١٢٨ - كذلك أشار الممثل إلى أن في حين أن المسؤولية العامة عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة تقع على عاتق المنسق المقيم، يجري التنسيق على نحو مشترك بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لها مقار في البلد. ويجري تداول رئاسة اجتماعات التنسيق على نحو متناوب شهريا، حيث يقوم كل رئيس في نوبته بوضع جدول أعمال الاجتماع. وأكد الممثل أن هذا الترتيب ناجح جدا.

١٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية إلى السنغال (DP/2002/CRP.6).

تقرير عن الزيارة الميدانية إلى فييت نام

١٣٠ - لم يكن التقرير عن البعثة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى فييت نام جاهزا بعد للعرض الرسمي. بيد أن رئيس المجلس التنفيذي قدم عرضا شفويا أوليا للمسائل والتوصيات الرئيسية التي أدلى بعض أعضاء المجلس ببعض الملاحظات الأولية بشأنها.

١٣١ - وأُتفق على تأجيل المناقشة الرسمية إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حيث سيكون التقرير قد وزع على جميع الوفود وتكون الوفود قد قرأته.

١٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإحاطة بشأن الزيارة الميدانية إلى فييت نام.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠١، بما فيه التقرير السنوي المنصب على النتائج

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠١

١٣٣ - عرض مدير البرنامج تقريره عن عام ٢٠٠١، بما فيه التقرير السنوي المنصب على النتائج (DP/2002/15). وركز المدير على الإنجازات والتحديات الرئيسية الماثلة فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملية الإصلاح، والوقاية من الكوارث، والانتعاش، والشراكات، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، والأهداف الإنمائية للألفية. ولتيسير الاطلاع على بيان مدير البرنامج، نُشر البرنامج على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت في www.undp.org/execbrd/index.htm.

تعليقات عامة على التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ٢٠٠١

١٣٤ - أشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالعديد من جوانب عمله، بما في ذلك ما يلي: المستوى الرفيع للتقرير الذي حوى، للمرة الأولى، التقرير السنوي المنصب على النتائج، في وثيقة موجزة واحدة؛ ودور المنظمة في قيادة جهود التعمير في أفغانستان وفي مساعدة الشعب الفلسطيني؛ ومشاركتها في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كذلك أشادت الوفود بالمنظمة لما يلي: نجاحتها في تعزيز الشراكات مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، مثل البنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، واللجان والمصارف الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وعكس الاتجاه الهابط للموارد العادية؛ وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإجراء إصلاحات في المقر وعلى الصعيد القطري؛ وتعزيز إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ ودعم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب.

١٣٥ - وشجعت وفود عديدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة ما يلي: التكيف مع التغيرات حال حدوثها؛ ومواصلة الجهود لتعبئة الموارد العادية (الموارد الأساسية) وتوسيع مصادر التمويل للإقلال إلى الحد الأدنى من الاعتماد المفرط على عدد قليل من المانحين؛ وكفالة أن تظل الموارد الأساسية تمثل المرتكز الأساسي لأموال البرنامج؛ وزيادة دور البرنامج في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق مونتيري، وعملية الدوحة، عن طريق سبل تشمل،

في جملة أمور، تعبئة المجتمع الدولي وتمتين العلاقات مع بلدان البرامج؛ وإنشاء روابط أقوى بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتوازن الإقليمي في التوظيف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب أو تعميم إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في العمل العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتحسين نظام المنسق المقيم، خاصة عملية التعيين وتوفير موارد إضافية لتيسير التنسيق؛ وتعزيز الشراكات، بطريقة انتقائية، مع أصحاب المصلحة بالتشاور مع الحكومات المعنية على الصعيدين القطري والإقليمي؛ وزيادة تعزيز قدرة البلدان على إعداد البرامج وتنفيذها وتولي مسؤولية نتائجها بدون شروط مسبقة.

١٣٦ - وطلب بعض الوفود توضيحات أو معلومات إضافية عن استخدام الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ والتجارب المكتسبة من التقارير المقدمة عن الأهداف الإنمائية للألفية وعن الكيفية التي تعتمز بها الأمم المتحدة تعبئة المجتمع الدولي ورصد تنفيذ تلك الأهداف.

رد مدير البرنامج

١٣٧ - رد مدير البرنامج شاكرًا أعضاء المجلس على إعرابهم عن الدعم. ومع ذلك أشار المدير إلى أن المنظمة لم تنجح في تعبئة الموارد العادية الكافية ودعا إلى توشي الجديدة السياسية لمواجهة هذا التحدي.

١٣٨ - وفيما يتعلق بالصلة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، ذكر المدير أن الأهداف الإنمائية للألفية ترمي إلى بناء ضغط سياسي لمواجهة التحديات الإنمائية، وتقيس النتائج، وتقيم مصداقية أصحاب المصلحة. أما الورقات الاستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر، فهي توفر إطارا للاقتصاد الكلي من أجل ترجمة الأهداف الإنمائية إلى استجابة برنامجية، في حين أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يوفر قناة تسهم الأمم المتحدة من خلالها في تنفيذ عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور قيادي في المسائل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث يعمل في تعاون وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها على المستوى القطري. ويقود البنك الدولي عملية الورقات الاستراتيجية بدعم من البرنامج الإنمائي. والمسؤولية الأساسية عن عمليات ونتائج الأهداف الإنمائية للألفية والورقات الاستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر تقع على البلدان المعنية. ودور الأمم المتحدة هو تحفيز المناقشة بشأن الخيارات والسبل البديلة التي ينبغي للبلدان اتخاذها.

١٣٩ - وأكد المدير أن المنسقين المقيمين يتحملون أعباء تفوق طاقتهم نظرا لمسؤولياتهم بوصفهم ممثلين مقيمين ومنسقين للأفرقة القطرية. وهم يبذلون قصارى جهدهم لكفالة مزيد

من التكامل في أنشطة الأمم المتحدة عن طريق تبسيط الإجراءات والمواءمة بينها وعن طريق ترتيبات البرمجة المشتركة، كما يطالب بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

١٤٠- وفيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين على الصعيد القطري، أفاد المدير بأن الأعداد المطلقة قد انخفضت بالتحويل عن عدد أكبر من الموظفين من السعاة والسائقين والكتابة إلى عدد أقل، ولكن أرقى تأهيلاً، من الموظفين الوطنيين الذين سيضطلعون بدور حاسم في المسائل المتصلة بالسياسات العامة. وبتلك الطريقة، تمكن البرنامج الإنمائي من الوفاء بالحاجة إلى تعزيز القدرات المهنية على الصعيد الوطني.

لمحة عامة عن التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ المنصب على النتائج

تعليقات عامة على التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ المنصب على النتائج

١٤١- تركز الجزء الثاني من المناقشة على التقرير السنوي المنصب على النتائج. وأثنى عدد كبير من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدمه من عرض موجز وأمين وأيسر مطالعة وأبرزوا المجالات التي أحرز فيها تقدم، من قبيل مجال تطبيق الإدارة بالأهداف والنتائج، والتي أدت إلى إعداد وتقديم تقارير تتسم بقدرة أكبر من الواقعية؛ وإعداد تقارير عن التنمية البشرية على الصعيد القطري وترجمة ولاية المنظمة إلى إجراءات إنمائية.

١٤٢- وأوضحوا أيضاً المجالات التي تتطلب تنفيذ المزيد من الأعمال، ولا سيما مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ ونوعية التقارير؛ ومقارنة الأداء بأداء السنوات السابقة؛ وتخصيص الموارد فيما بين مجالات الممارسة؛ ومجال تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإدراج النتائج والتوصيات في إجراءات الإدارة.

١٤٣- وطلب بعض المتكلمين إيضاحات أو مزيد من المعلومات بشأن الطريقة التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تجميع الإنجازات؛ وأثر البرامج على الصعيد القطري؛ وطريقة تطبيق الإدارة التي تستند إلى النتائج في المقر وفي الميدان؛ وما إذا كانت هناك قدرة كافية لتنفيذ الإدارة بالأهداف والنتائج بصورة شاملة؛ والأولويات الاستراتيجية لإطار نتائج الاستراتيجية التالي، بالنظر إلى تحرك البنك الدولي لتقديم المساعدة من خلال المنح والجدول الزمني لإعداد الإطار التمويلي القادم المتعدد السنوات.

١٤٤- وأوصت بعض الوفود بأنه ينبغي تقديم المزيد من المعلومات بشأن عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في حالات الانتقال؛ وضرورة تجنب استخدام مفاهيم من قبيل الأمن البشري، التي لم تُعتمد بعد في الأمم المتحدة؛ وضرورة ذكر المزيد من التفاصيل

عن الصلة بين الحكم المحلي والحد من الفقر؛ كما ينبغي تقديم استراتيجية واضحة لطريقة استفادة الفقراء بالعملة على نحو أفضل؛ وضرورة تعزيز الجهود في مجال العلاقات العامة بشأن إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وضرورة استكشاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسبل تعزيز الإدارة بالأهداف والنتائج ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٥ - رد مسؤولو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يفيد أن التقرير السنوي المنصب على النتائج يقيم مساهمة المنظمة في النتائج التي كانت متوقعة على الصعيد القطري. ويقيم ذلك الأثر من خلال بعثات التقييم التي تقدم نتائجها إلى المجلس التنفيذي في تقرير منفصل. وذكروا أن أهداف إطار النتائج الاستراتيجية تحددها المكاتب القطرية بالاتفاق مع المكاتب الإقليمية لكل منها وأن المكاتب القطرية تقدم النتائج. وتتولى بعثات المراجعة الداخلية للحسابات، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحقق من هذه النتائج. ولا تزال مقارنة النتائج بين البلدان وبين مجالات الممارسة تمثل مشكلة تقتضي أن يجد شركاء التنمية حلاً لها.

١٤٦ - واتفق مسؤولو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة إجراء تعديلات على صيغة التقرير السنوي المنصب على النتائج، بغية إثراء نوعية التقارير. بيد أنهم ذكروا أن ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن منهجية تقييم وإعداد الإطار التمويلي القادم المتعدد السنوات.

١٤٧ - وفيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أفادت التقارير بأنه قد طُلب من مكتب السياسات الإنمائية أن يقترح تدابير تصحيحية، تشمل تعزيز قدرات الموظفين، لمعالجة تلك القضايا وتقدير النتائج على نحو ملائم.

١٤٨ - ويوضح تخصيص الموارد العادية (الأساسية) فيما بين مجالات الممارسات الستة الأولويات التي حددها الحكومات في بلدان البرنامج.

١٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٥٠ - في عرضه لتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السنوي لعام ٢٠٠١ المنصب على النتائج (DP/2002/14)، أثنى مدير البرنامج المعاون على إنجازات الصندوق في ما يتعلق بمجال الحكم المحلي وتمويل المشاريع الصغيرة، بالرغم من القيود المالية. ورحب

بتعزيز العلاقات بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مذكرة تفاهم بشأن تمويل المشاريع الصغيرة.

١٥١ - ووجه الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أعضاء المجلس ثلاثة أسئلة: هل يحقق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية النتائج المتوقعة منه؟ وهل يشغل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مكانا ملائما في الهيكل الدولي لتمويل التنمية؟ وما هو مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؟ وبعد أن صرح بأنه قد تحققت مرة أخرى إنجازات ملموسة لصالح الفقراء في سنة ٢٠٠١ وأكد على أهمية وجود منظمة متخصصة في ما يتصل بزيادة الاستثمارات المحدودة التي يمكن أن يكررها آخرون وتحقق نتائج تتفق على النحو الأوفى مع الأهداف المحددة التي أقرتها منظمات دولية سابقة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، رد بالإيجاب على السؤالين الأول والثاني. بيد أن الأمين التنفيذي أعرب عن بالغ قلقه إزاء مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرامجه بسبب عدم كفاية الموارد المالية، وطالب بزيادة التمويل الأساسي إلى ٣٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٣ و ٣٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤.

١٥٢ - وتكلم اثنان وعشرون وفدا تأييدا للنتائج التي توصل إليها المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأشادت بالعمل الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والنتائج التي حققها حتى الآن، والتي ساهمت في الحد من الفقر. وأثنت أيضا على تعزيز العلاقات فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وعلى مكانة الصندوق في الهيكل الدولي لتمويل التنمية.

١٥٣ - وأشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لوضوح عرض التقرير، وتقديم مؤشرات ذات صلة وقابلة للقياس، وتسهيل المقارنة بالنتائج التي تحققت في سنة ٢٠٠٠. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للشفافية التي اتسم بها التحليل المالي وإدخال نظام الميزنة القائمة على الأداء. وأثنى متكلمون كثيرون من بلدان البرنامج كثيرا على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لمساهمته في جهود تخفيف وطأة الفقر في بلدانهم.

١٥٤ - وطلب تقديم إيضاحات بشأن عدد من القضايا، منها العلاقة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمات دولية مالية أخرى؛ والمشاريع الناجحة في مجالات آثار السياسات وتكرار تلك المشاريع؛ وصحة المؤشرات الإحصائية استنادا إلى عدد قليل جدا من تقارير المشاريع. وطلبت وفود أخرى معلومات عن سبب انخفاض الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للبنية التحتية في نطاق تركيزه على تطوير

مؤسسات نظم الحكم المحلي، وتساءلوا عن سبب عدم مبادرة الصندوق إلى السعي لإحداث تغييرات في بيئة سياسات تمويل المشاريع الصغيرة.

١٥٥ - وأعربت الوفود عن أسفها إزاء القيود المالية الحالية، وطالبوا بزيادة الموارد الأساسية وتنويع قاعدة الموارد كي يتسنى لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يواصل عمله القيم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

١٥٦ - وأعرب الأمين التنفيذي عن الشكر للوفود لما قدموه من دعم وتقدير لأعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في سنة ٢٠٠١. وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الرد على النقاط التي أثّرت بسبب ضيق الوقت. وواعد بتقديم رد خطي مفصل وإرساله إلى جميع الوفود في الموعد الملائم.

١٥٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السنوي المنصب على النتائج (DP/2002/14).

حادي عشر - الالتزامات بالتمويل

١٥٨ - قدم مدير البرنامج التقرير عن حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٢ وما بعده (DP/2002/16 و DP/2002/CRP.8)، ولاحظ أن الحالة المالية بصورة عامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به قد زادت بنسبة ٩ في المائة في سنة ٢٠٠١، وهو أعلى مستوى حققه حتى الآن. وشهدت الموارد (الأساسية) العادية أيضاً تراجعاً في اتجاهها الهابط للسنة السابعة. وأثنى مدير البرنامج على المانحين الذين تسببوا في إحداث هذا التغيير الإيجابي وأعرب عن الشكر للبلدان التي تعهدت بتقديم التمويل في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وناشد الحكومات التي لم تعلن حتى الآن عن تعهداتها بالتمويل أن تبادر إلى ذلك كي يتسنى للمنظمة أن تكون قادرة على تنفيذها على النحو الأوفى أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد بعد إصلاحه.

١٥٩ - وأثنت الوفود على مدير البرنامج وزملائه لما حققوه من نجاح في سنة ٢٠٠١، وأكدوا أن المنظمة قد ظهرت من جديد بصفقتها طرفاً فاعلاً رئيسياً في مجال التنمية على إثر عملية الإصلاح. وطرحوا مجموعة كبيرة من التعليقات على التقرير واقترحوا طرقاً لتحسين حالة التمويل من خلال: تنويع مصادر التمويل لتجنب الإفراط في الاعتماد على عدد قليل من المانحين؛ وتكثيف جهود حشد الموارد؛ واستخدام شتى المنتديات الدولية لإثارة موضوع زيادة تدفقات الموارد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار عدد من الوفود بصورة محددة

إلى معالجة قضية التمويل العادي نظرا إلى التطورات المتعلقة بتخصيص جزء من المساعدة الإنمائية الدولية كمنح. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة أن تظل الموارد الأساسية الأساس الوطيد للمنظمة وضرورة عدم الاستعاضة عنها بتمويل غير أساسي.

١٦٠- وأعرب مدير البرنامج عن الشكر للوفود على ملاحظاتهم التشجيعية ودعمهم المالي. وأكد أهمية معالجة قضية تحقيق التوازن في الهيكل الدولي في ضوء التطورات المقبلة بالمساعدة الإنمائية الدولية. ولاحظ أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك الرائد المحتمل لعدة بلدان فيما يتعلق بتقديم خدمات الحكومات حيثما لا تعمل الحكومة نتيجة للحالة في مرحلة ما بعد الصراع. ومن شأن دعم كهذا أن يركز على تطوير قدرات المؤسسات. ونوّه إلى وجود أساس نظري للسعي إلى إقامة شراكة بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ غير أنه أضاف قائلا إن من المستحيل إقامة تلك الشراكة بدون زخم سياسي قوي من جانب أصحاب المنظمات. وأكد على ضرورة إيجاد منتدى للمضي قدما في الخطة حتى تكتمل نهايتها.

١٦١- وقدمت مديرة شعبة تعبئة الموارد، بيانا ذكرت فيه أن المصادر الرئيسية لتمويل التمويل المشترك تأتي من مانحين ثنائيين، هما المفوضية الأوروبية وحكومات بلدان البرنامج. وذكرت أن مفهوم التمويل يوجد في فكرة الالتزامات المشتركة. وصرحت بأن المستوى الكلي للصناديق الاستثمارية المتخصصة قد بلغ ٢١,٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠١. ومن حيث التركيز الإقليمي، لاحظت المديرية أن هناك التزاما قويا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل عن كثب مع شركاء لضمان وجود قاعدة موارد عريضة، والوصول إلى أقل البلدان نموا، وتحقيق مشاركة واسعة النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا. وهناك أيضا تحيز أساسي تجاه منح ميزة لأقل البلدان نموا كي ما تحصل على الاعتمادات غير المخصصة التي ترد إلى الصناديق الاستثمارية المتخصصة.

١٦٢- وأقر المجلس التنفيذي بأنه على إثر التوافق في الآراء - الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ - أُتيحت فرصة فريدة للبحث بطريقة شاملة وإجمالية في مسألة تمويل المنظمات المتعددة الأطراف في المستقبل، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل في ميدان التنمية.

١٦٣- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

ثاني عشر - ترتيبات تمويل البرامج

١٦٤ - قدم مدير البرنامج المعاون الوثيقة DP/2002/17 عن بعض القضايا والمبادئ المتعلقة بالتعديلات التي يمكن إدخالها على الترتيبات الحالية لتمويل البرامج، التي تضمنت مقترحات بشأن تخصيص الموارد العادية في عام ٢٠٠٤ وما بعده. وصممت التغييرات المقترحة لتحقيق جملة أمور منها: (أ) تحسين المنهجية الحالية لتوزيع هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية - ١؛ (ب) وزيادة التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً؛ (ج) وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ (د) وتقديم قدر أكبر من المرونة في سياق عملية الإدارة بالأهداف والنتائج؛ (هـ) وتسهيل قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة لطلبات بلدان البرنامج من أجل الحصول على الخدمات الاستشارية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ز) وتبسيط الترتيبات الحالية؛ (ح) وتقديم استجابة آنية لبلدان البرنامج التي تواجه أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية خطيرة.

١٦٥ - وسبق المناقشة المكثفة، التي أجريت في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ عقد عدة اجتماعات وإجراء عدة مشاورات غير رسمية. وأشارت الوفود إلى المقرر ٢٣/٩٥ المتعلق بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد والشمولية وتعددية الأطراف، التي تميّز المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدان البرنامج. واتفقوا، من حيث المبدأ، على أن الجزء الأعظم من الموارد قد أفاد البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، وعلى ضرورة ألا تعاني البلدان في هذه الفئة من نقص المخصصات. وطلبت بعض الوفود إيضاحات فيما يتعلق بتطبيق الحد الأدنى من مخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، البالغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار، لتزويد المكاتب القطرية بالحد الأدنى من الموارد العادية.

١٦٦ - واتفقت الوفود، من حيث المبدأ، على ضرورة أن تتسم طريقة تخصيص الموارد بالبساطة والمرونة والشفافية وأن تكون شمولية إلى أقصى قدر مستطاع. واقترحت بعض الوفود اللجوء في حالات معينة، إلى استخدام طابع الشمولية عن طريق الترتيبات المتعددة البلدان أو الترتيبات دون الإقليمية. وطلبت وفود أخرى تقديم المزيد من المعلومات عن آلية تصنيف البلدان في مركز البلدان المساهمة الصافية. وبغية اتساق فترة إطار عمل البرنامج مع ميزانية الدعم لفترة السنتين، أوصى بعض الوفود بضرورة تمديد ترتيبات التمويل الحالية حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

١٦٧ - وأكد مساعد مدير البرنامج، لمكتب شؤون الإدارة، أن معظم الموارد العادية ستوجه إلى البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً وفقاً للمبادئ الأساسية التي دأب البرنامج على

التمسك بها. وأحاط علما بأنه قد وقع الاختيار على اعتماد مخصصات بمقد أدنى قدره ٣٥٠.٠٠٠ دولار بغية الاستجابة إلى الطلبات العاجلة من المكاتب القطرية، مع مراعاة ما تقوم به منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقدم أيضا موجزا لصيغة تخصيص الموارد لفئات مختلفة من بلدان البرنامج. وفيما يتعلق بمسألة تصنيف البلدان، أفاد بأن بعض البلدان قد صُنفت بالفعل وحصلت على مركز البلدان المساهمة الصافية. وتم بالفعل وضع ترتيبات متعددة البلدان في بعض الحالات.

١٦٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) الذي طلب فيه، أمور منها، ضرورة تقديم المزيد من الإيضاحات والسيناريوهات البديلة الإضافية في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ثالث عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٦٩ - استعرض المجلس التنفيذي إطار التعاون الإقليمي الثاني لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) (DP/RCF/REC/2)؛ و ١٩ مخططا من مخططات البرامج القطرية، وخمسة من أطر التعاون القطري، وتمديدات أطر التعاون القطري لتايلند وكوبا (DP/2002/22)؛ والطلب المقدم من الأرجنتين (DP/2002/CRP.9).

١٧٠ - وأيدت الوفود الاستراتيجية المقترحة ومحاور التركيز الثلاثة: الديمقراطي والاقتصادي والتوجيه البيئي لإطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لعملية التشاور الشاملة التي جرت بين الأطراف المعنية لا سيما الحكومات والمؤسسات الإقليمية والجهات الفاعلة من غير الدول.

١٧١ - ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الثاني للتعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/RGC/2).

١٧٢ - وفيما يتعلق بمخططات البرامج القطرية، أعربت الوفود عن الحاجة إلى الترشيد والتركيز في بعض المجالات التي يتمتع فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة نسبية من أجل تحقيق أقصى استفادة من البرنامج ولتجنب الازدواجية مع البرامج التي يدعمها مانحون آخرون. وشددت الوفود على الحاجة إلى تنسيق أفضل لجهود منظومة الأمم المتحدة على المستوى المحلي من خلال موازنة أفضل بين دورات البرمجة والبرمجة المشتركة.

١٧٣ - وفي حالات عديدة، تتيح عملية التشاور الفرصة لتحسين الأداء. واقترح أن يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاورات الشاملة وأن يقوي الاتصالات مع الشركاء الآخرين، وخاصة على المستوى القطري.

١٧٤- وحظيت مسألة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية ببعض الاهتمام. فقد صدرت توصية ببذل كافة الجهود لكفالة عدالة توزيع الموارد على القطاعات التي تحصل على الدعم.

١٧٥- وأكد الحاضرون على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمليات ومبادرات التنمية الإقليمية وفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧٦- وشجع الحاضرون بناء شراكات على المستوى المحلي، لا سيما مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٧٧- وأرسلت المكاتب الإقليمية المعنية تعليقاتها على الفور بشأن كل مخطط لبرنامج قطري إلى المكاتب القطرية المعنية لكي تدرجها في البرنامج النهائي.

١٧٨- وقرر مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في جلسته المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن يقتصر هذا التقرير في تغطيته على المسألة العامة المطروحة للنقاش. أما التعليقات المفصلة على مخططات البرامج القطرية فترسل إلى موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت وعنوانه www.undp.org/execbrd/index.htm.

١٧٩- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمخططات البرامج القطرية التسعة عشر، وبالترجمات التي أبدت، وبتمديدات أطر التعاون القطري لتايلند وكوبا (DP/2002/22).

١٨٠- ووفق على أطر التعاون القطري الخمسة، على أساس عدم الاعتراض، طالما لم ترد طلبات من الأعضاء الخمسة في المجلس التنفيذي لمناقشة إطار بعينه.

١٨١- ونظراً للأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها الأرجنتين، طلبت حكومتها أن يجمد المجلس التنفيذي وضعها كبلد مساهم صاف في الشبكة. وقُوبل هذا الطلب بتأييد واسع النطاق من قبل أعضاء المجلس.

١٨٢- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول). وطلب أن يُنشىء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً استثمارياً خاصاً كي تتمكن الأرجنتين من الاستفادة من المساعدة التقنية.

رابع عشر - متطوعو الأمم المتحدة

١٨٣- قدمت المنسقة التنفيذية لمتطوعي الأمم المتحدة التقرير (DP/2002/18) الذي يلقي الضوء على الأنشطة الرئيسية التي نُفذت خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك

دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة كجهة تنسيق خلال السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١. وكان من أهم النتائج التي أسفرت عنها السنة زيادة الوعي بأهمية المساهمات التطوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتقدير الأكبر لأهمية المشاركة المدنية، وتقوية شبكات المتطوعين. واعترافا بالدور المحوري للأعمال التطوعية، شاركت ١٢٦ دولة عضوا في إصدار قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٦ المتعلق بالطرق التي يمكن أن تدعم بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الأعمال التطوعية. وأشارت المنسقة التنفيذية، في ختام ملاحظاتها، إلى الخطوات الواسعة التي قطعت على طريق نيل الاعتراف بأهمية وقيمة العمل التطوعي من المؤسسات التي تهتم بالتنمية الاجتماعية. وسيواصل متطوعو الأمم المتحدة استثمار هذا النجاح لكفالة الحصول على تقدير واعتراف مماثل بالمساهمات التطوعية من جانب المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠١ حقق برنامج متطوعي الأمم المتحدة مزيدا من النمو للسنة الخامسة على التوالي، حيث بلغ عدد المتطوعين ٥٠٩٠ ٥ يمثلون ١٦٠ جنسية ويقومون بـ ٤٣٢ ٥ مهمة في ١٤٠ بلدا.

١٨٤- وأشادت الوفود بالمستوى الرفيع للتقرير ومقدمته التي اشتملت على معلومات مفيدة. وأعربوا عن تقديرهم للنمو المتزايد للبرنامج وإسهامه في التعاون الإنمائي. ونظرا لكون الأعمال التطوعية عنصرا مهما في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة وبمنع الكوارث واحتوائها، نوشدت الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة باعتراف مفهوم العمل التطوعي والاستفادة من إمكانياته اللامحدودة، مما في ذلك في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٥- وأقرت بلدان البرنامج بالقيمة المضافة لمساهمات المتطوعين في جهودها الإنمائية، لا سيما في تعزيز القدرات المحلية ورعاية الممتلكات الوطنية. وأكد العديد منها مجددا على أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة كقناة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مشيرين إلى أن الفهم والخبرة التي يكتسبها المتطوعون خلال المهام التي يؤديونها تكون بمثابة حافز لمزيد من التنمية عند عودتهم إلى بلادهم.

١٨٦- وأكدت منظمات الأمم المتحدة التي حضرت الدورة السنوية أهمية العمل التطوعي في تحقيق أهدافها، وأعربت عن تقديرها لروح الخدمة والتفاني والحماس المتمثلة في متطوعي الأمم المتحدة. وبالإشارة إلى الدور الحيوي الذي قام به العمل الطوعي للمساعدة في تخفيف آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووجهت الدعوة للاعتماد بصورة أكبر على المتطوعين في الأنشطة البرنامجية المقبلة.

١٨٧- وأقرت الوفود بالتحدي المتمثل في تقييم مساهمات متطوعي الأمم المتحدة في الأنشطة التي تشرف عليها منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ومن هذا المنطلق، شجعت المتطوعين على تطوير آليات جديدة لتقييم أثر العمل الذي يقومون به. وأشادت الوفود بالمبادرات التي اتخذت من أجل إتاحة فرص أكبر لمزيد من الأفراد كي يخصصوا وقتهم وخدماتهم طواعية للتنمية، بما في ذلك الأعمال التطوعية عبر شبكة الإنترنت، والبرامج التطوعية الجامعية، والأعمال التطوعية التشاركية وبرامج المدربين. وتم تشجيع متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما في الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة. وكان ثمة تأييد واسع النطاق للمبادرات التجريبية التي نفذت بموارد من صندوق التبرعات الخاص. وطلب العديد من المتحدثين أموالاً إضافية لمواصلة المشاريع التي تثبت كفاءة المتطوعين والقيمة المضافة للعمل التطوعي كقوة إنمائية. وأشاد المشاركون بإشادة كبيرة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة بسبب دوره كجهة تنسيق خلال السنة الدولية للمتطوعين، ٢٠٠١، لا سيما العمل الذي قام به مع الهيئات الحكومية الدولية ودعمه للجان الوطنية للسنة الدولية، وإنشاء موقع لها على شبكة الإنترنت.

١٨٨- وطمأنت المنسقة التنفيذية المجلس التنفيذي على أن متطوعي الأمم المتحدة سيواصلون تعزيز إطار عملهم المتعلق بتقارير الأداء، مشيرة إلى الشوط الكبير الذي قطعه عمليات التطوير نحو وضع نظام آلي للتقارير الدورية. وأشارت أيضاً إلى أن مساهمات المتطوعين تشكل بالفعل جزءاً من التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبني على النتائج.

١٨٩- وفيما يتعلق بالدعم المقدم لدائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة للأمم المتحدة، ذكرت المنسقة التنفيذية أن الدعم المقدم من بعض الحكومة مكّن من حشد ما يقرب من ١٠٠ متطوع حتى الآن، برغم أن التمويل لم يكن متيسراً كما كان متوقعاً. ويمكن للشراكات التي نشأت مع الجامعات أن تعزز على نحو أفضل إمكانات المتطوعين من أجل بناء قدراتهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها من أجل التنمية. وأكدت أن متطوعي الأمم المتحدة أعضاء في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩٠- وأكدت المنسقة التنفيذية أن متطوعي الأمم المتحدة سيواصلون دعم أهداف السنة الدولية من خلال أمور منها تحويل موقع السنة على شبكة الإنترنت إلى مدخل لشؤون المتطوعين. وأكدت أيضاً أن كافة المتطوعين تم دمجهم تماماً في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة على المستوى القطري وأن المتطوعين أعضاء في الشبكة الأمنية المشتركة بين الوكالات.

وشكرت المنسقة التنفيذية أعضاء المجلس على دعمهم المستمر وعلى تأكيدهم على أن متطوعي الأمم المتحدة يسرون على الطريق الصحيح.

١٩١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

خامس عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادس عشر - العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابعاً - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

١٩٢ - نظر المجلس التنفيذي في جميع البنود معا: التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/19)؛ والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - تقرير مخصص عن تقديرات الميزانية المنقحة لسنة ٢٠٠٢ (DP/2002/CRP.10)؛ وتقرير الفريق العامل التابع للجنة التنسيق الإداري بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.12)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة بشأن حسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (DP/2002/CRP.13)؛ والتقرير المشترك لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢/٢٠٠٢ بشأن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.11)؛ وتقرير المدير التنفيذي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2002/13) و DP/2002/13/Add.1).

١٩٣ - وتناول مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو أيضا رئيس لجنة التنسيق الإداري، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الحالة المالية العسيرة الراهنة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وآلية الإشراف الإضافية المنشأة للتعامل مع هذه الحالة؛ وذكر أيضا أنه قد اتخذت تدابير إدارية وتدابير خاصة بالميزانية لتنسيق وتحقيق ميزانية متوازنة في عام ٢٠٠٢، دون الإخلال بنوعية الخدمة. وشدد المدير التنفيذي على المزايا التي ستعود على جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة من تقسيم العمل وتقاسم المسؤولية في تنفيذ المشاريع على أساس قدرات كل منهم. وأشار المجلس التنفيذي إلى التزام

الأمين العام بتشجيع كيانات الأمم المتحدة على العمل عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، شريطة أن يكون ذلك فعالاً من حيث التكلفة (انظر الوثيقة DP/2002/CRP.5).

١٩٤ - وأشارت الوفود إلى أن هناك حاجة إلى تطبيق نظام للتمويل الذاتي في منظومة الأمم المتحدة، وكررت تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ككيان منفصل ومحدد مفتوح لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ورحبت الوفود كذلك بالخطوات التي اتخذت لضمان وجود توازن بين الدخل والإنفاق في ميزانية عام ٢٠٠٢، ولتنويع عملاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولإستعادة مستوى الاحتياطي التشغيلي. وأشارت عدة وفود إلى كون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمثابة مكتب مبدع، وأشادت بجهة ونشاط موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذين يمثلون رأس مال المنظمة. ورحب المجلس التنفيذي بالجهود التي بُذلت مؤخراً لتحسين الرقابة بواسطة لجنة التنسيق الإداري وفريقها العامل وشجعهما على العمل إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ضمن ولاية كل منهما، لمواصلة رصد تنفيذ الميزانية المنقحة. ودعا المجلس أيضاً إلى إجراء استعراض خارجي ومستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وذلك بغية كفاءة الاستمرارية والشفافية والفعالية من حيث التكلفة والاستجابة المناسبة لطلبات هيئات منظومة الأمم المتحدة على المدى الطويل.

١٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) الذي طلب فيه إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

سابع عشر - مسائل أخرى

مشاورات غير رسمية

١٩٦ - عُقدت مشاورات غير رسمية بشأن النهج المتبع والتنسيق على نطاق المنظومة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمشاركة من منظمة العمل الدولية، وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والمكاتب الميدانية في سوازيلند وكمبوديا.

١٩٧ - وعُقدت أيضاً مشاورات غير رسمية بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الدوحة للتنمية وتقديم المساعدة التجارية وبناء القدرات

وذلك بمشاركة من مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية.

مقرر بشأن أقل البلدان نموا
١٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) بشأن برنامج عمل بروكسل للتعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المنقحة، وتقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/24). وأقر المجلس التنفيذي أيضا قائمة البنود التي سيتناولها في عام ٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.14).

٢ - وأقر المجلس التنفيذي الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس في عام ٢٠٠٣.

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣: ٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣: ٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٣ - وأدرجت المقررات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ في الوثيقة DP/2003/2، التي يمكن الوصول إليها على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت www.undp.org/execbrd/index.htm.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- ٤ - عرض مدير البرنامج تقريره عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١ (DP/2002/25 و Add.1)، ومعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني في عام ٢٠٠١ (DP/2002/26 و Add.1)، وتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2002/31) وتقريره الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠١ (DP/2002/32). وأعلن أن الموارد العامة للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ قد ازدادت بنسبة ٩ في المائة. وأن الموارد العادية (الأساسية) قد ازدادت بنسبة ٣ في المائة. وأضاف أن النمو في الموارد العادية قد عكس اتجاهها تنازلياً على مدى ثماني سنوات. وأعاد تأكيد أن الموارد العادية تُشكل المركز الأساسي للقاعدة التشغيلية للبرنامج الإنمائي. ولاحظ أن التحدي المائل أمامنا يتمثل في السعي ما أمكن إلى تعبئة مزيد من الموارد لتلبية متطلبات بلدان البرامج.
- ٥ - وقدم مدير البرنامج إحاطة للمجلس التنفيذي عن نشر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ وتقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٢، وعن المشاركة الناجحة للبرنامج الإنمائي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.
- ٦ - وقد وضع بيان مدير البرنامج، تسهيلاً للوصول إليه، على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت www.undp.org/execbrd/index.htm.
- ٧ - وأشادت الوفود بالنوعية العالية للتقارير وبالعرض الفني البليغ الذي قدمه مدير البرنامج. وأثنت على البرنامج الإنمائي للزيادة التي حققها بنسبة ٩ في المائة في الموارد العامة، وللزيادة التي حققها، على وجه الخصوص، بنسبة ٣ في المائة في الموارد العادية في عام ٢٠٠١. ولاحظت الوفود أن الاتجاه التصاعدي إنما يعكس تقدير مجتمع المناخين الإيجابي للبرنامج الإنمائي الجديد. وحثت الوفود مدير البرنامج وزملاءه على الاستفادة من الصورة الإيجابية بتعبئة مزيد من الموارد، و سيما الموارد العادية - المركز الأساسي للبرنامج الإنمائي، وبتلبيته مطالب وأوليات بلدان البرامج. وأضافت أنه ينبغي أن تضم جهود تعبئة الموارد تنويع قاعدة الموارد، بما في ذلك الأموال المكرسة لأغراض خاصة. وحثت الوفود أيضاً على دفع التبرعات قبل موعدها وفي مواعيدها لاجتناب عقبات نقص السيولة وتحقيقاً لمزيد من إمكانية التنبؤ بالإيرادات. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي أيضاً على كفاءة الكفاءة والفعالية في تعبئة الموارد لتحقيق أقصى قدر من الوفورات.

٨ - وجرى الإعراب عن تقدير العمل الذي يضطلع به مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى أن يصبح هذا المكتب كيانا ذاتي التمويل. وحث الوفود هذا المكتب على زيادة مستوى المشتريات وعدد الموردين من البلدان النامية.

٩ - وأكدت الوفود على فائدة تقرير التعاون التقني الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وأشادت بالزيادة التي تحققت بنسبة ١٧ في المائة في المساعدة التقنية المقدمة في عام ٢٠٠١ من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأما في ما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، فقد شجعت بعض الوفود على الربط بين المشورة النظرية على صعيد السياسة العامة والتنمية الطويلة الأجل على الصعيد القطري. وحثت وفود أخرى على تعديل المساعدة التقنية بما يتماشى مع التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وشددت وفود كثيرة على ضرورة أن تضم التقارير المقبلة إسهامات البنك الدولي الذي أضحى لديه الآن عنصر منح في عملياته.

١٠ - وطلبت بعض الإيضاحات بشأن: (أ) الاتجاهات في تمويل الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠٠١؛ (ب) تأثير تقديم جزء من المساعدة الإنمائية الدولية كمنح على البرنامج الإنمائي؛ (ج) الآثار الإقليمية للموارد العادية والموارد الأخرى (غير الأساسية) وسبل دعم قاعدة الموارد العادية بصورة فعالة من موارد أخرى؛ (د) إغلاق صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ (هـ) والأدوار الخاصة بالبرنامج الإنمائي، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي، في متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وقدمت بعض الوفود توصيات بشأن تحسين عمل البرنامج الإنمائي في البحوث الإنمائية وتقارير التنمية البشرية، ولا سيما في ما يتعلق بالمنهجية والعمليات.

١٢ - وأعاد مدير البرنامج، في رده، التأكيد على أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى المزيد من الموارد الأساسية وإلى المزيد من الموارد غير الأساسية لتلبية الطلبات الواردة من بلدان البرامج وللنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتق البرنامج الإنمائي. على أنه شدد على أن الموارد غير الأساسية مكتملة لا بديل للموارد العادية التي هي المرتكز الأساسي للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

١٣ - وفي ما يتعلق بمسألة مشاركة البرنامج الإنمائي في عنصر المنح في عمليات المساعدة الإنمائية الدولية، رحب مدير البرنامج بمشاركة المنظمة المذكورة. على أنه أشار إلى أن هذه

المشاركة ستعتمد على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي.

١٤ - وفي ما يتعلق بتقارير التنمية البشرية، لاحظ مدير البرنامج أن قواعد البيانات المستخدمة ذاتية ولا تتمتع بسلطة حكومية دولية. وأكد للمجلس التنفيذي أن مبدأ الملكية القطرية سيلقى الاحترام الكامل في إعداد تقارير التنمية البشرية. وشدد على أن البرنامج الإنمائي سيواصل تعزيز الفكر الإنمائي في المجالات التي لم يتم التوصل فيها بعد إلى توافق في الآراء.

١٥ - وفي ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، أكد مدير البرنامج من جديد أن البلدان تضطلع بالمسؤولية الرئيسية في هذا الجهد. وأن رفع تقارير عن الأنشطة الإقليمية والعالمية إنما يقع على كاهل منظومة الأمم المتحدة، وأن البرنامج الإنمائي مسؤول عن تقديم المساعدة التقنية للأعمال التحليلية ولرصد النتائج على الصعيد القطري.

١٦ - وفي ما يتعلق باسقاطات الصندوق الاستئماني المواضيعي، أعلن مدير البرنامج أن الإيرادات بلغت ٢٣ مليون دولار. وأنه إذا ما أضيفت التبرعات من أجل الوقاية من الأزمات والإنعاش في حال وقوعها، التي تبلغ ١٠٠ مليون دولار، فإن الإيرادات العامة تكون أكبر بكثير. وأنه سيتم تقديم استكمال بهذا الشأن في أواخر عام ٢٠٠٢.

١٧ - وأعلن مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد أغلقا جراء اتخاذ المجلس التنفيذي مقررين بهذا الشأن وبسبب نقص الأموال اللازمة. على أنه أضاف أن الأنشطة في هذين المجالين ما انفكت تُفيد من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وتم الاتفاق على أن يجرى في الوقت المناسب مزيد من المناقشات الثنائية بين البرنامج الإنمائي والوفود المعنية.

١٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٢ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١، والمقرر ١٧/٢٠٠٢ بشأن إنشاء احتياطي خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (انظر المرفق الأول).

ثالثا - الترتيبات البرنامجية

١٩ - في ما يتعلق بالتقرير عن الترتيبات البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2002/28)، واصل المجلس التنفيذي المناقشة التي أجريت في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وعليه كانت تعليقات الوفود وردود البرنامج الإنمائي موجزة وتركزت على مسائل

معينة. وأعيد التأكيد على ضرورة تخصيص الجانب الأكبر من الموارد للبلدان منخفضة الدخل وقل البلدان نمواً. وأكدت الوفود أيضاً على التعاون الوثيق بي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وشددت على تنسيق البرنامج الإنمائي لأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٢٠ - وردا على سؤال عن انسحاب البرنامج الإنمائي من البلدان التي تستطيع الاستغناء عن خدمات البرنامج الإنمائي لأنها بلغت مستوى معيناً من التنمية، قال مدير البرنامج المعاون أنه ما زالت هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات قبل إمكان اتخاذ موقف محدد من هذه المسألة. على أنه لاحظ أن الحاجة تقدم إلى ضرب جديد من وسائل إسهام البرنامج الإنمائي لا انسحابه الكامل.

٢١ - وعقب مشاورات مكثفة اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) الذي يضم الجوانب الرئيسية التالية.

٢٢ - أعاد المجلس التنفيذي تأكيد مبادئ أهلية جميع البلدان المستفيدة على أساس الصبغة العالمية والحياد وتعدد الأطراف، واتصاف المساعدة بالطابع الطوعي وطابع المنح، والقدرة على تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة وفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية. وسلم المجلس بمبادئ أنشطة البرنامج الإنمائي التي تشمل تهيئة سبل التقدم والازدهار والشفافية وقابلية التنبؤ بتدفق الموارد إلى جميع البلدان المستفيدة.

٢٣ - وأعاد المجلس التنفيذي تأكيد هدف التمويل السنوي البالغ ١,١ بليون دولار وشجع جميع البلدان على بلوغ هذا الهدف.

٢٤ - وأكد المجلس التنفيذي عملية التخصيص الحالية مع إدخال بعض التعديلات عليها، وذلك على النحو التالي: تحديد مبلغ أدنى مطلق من المخصصات قدره ٣٥٠.٠٠٠ دولار لكل برنامج قطري لضمان إمكانية الإيفاء بالولاية الأساسية للبرنامج الإنمائي وإتاحة الحد الأدنى اللازم من أموال البرمجة الأساسية لتكملة الموارد (غير الأساسية) الأخرى؛ (ب) الانتقال إلى مجموع واحد لتخصيص الموارد من "نموذج توزيع الأموال الأساسية" تجنبا للاختلالات التي تنطوي عليها المنهجية الحالية؛ (ج) الأخذ بتخصيص مبالغ ثابتة مطلقة لبنود أو عناصر برنامجية مختارة جنباً إلى جنب مع إدخال بعض التغييرات في حصص النسب المثوية للبنود المتبقية، بما في ذلك تحديد حصص متزايدة لبنود "هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية" الثلاثة.

٢٥ - وفي هذا الصدد، قرر المجلس التنفيذي أن يُعاد تخصيص موارد المرفق الحالي لدعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية الداخلة في إطار الموارد الحالية بغية زيادة تخصيص الموارد من الأموال الأساسية ومرفق دعم المنسقين المقيمين.

٢٦ - وأكد المجلس التنفيذ على أهمية التعاون المستمر والوثيق بين البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة وعلى ضرورة جعل ذلك التعاون جزءاً لا يتجزأ من جميع البرامج التي تحصل على مساعدة من البرنامج الإنمائي على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل كفاءة الاستخدام الأمثل للدراية التقنية للوكالات المتخصصة في المجالات التي يُقدم فيها البرنامج الإنمائي المساعدة.

٢٧ - وقرر المجلس التنفيذي أيضاً، بالنظر إلى مد فترة البرمجة من ثلاث سنوات إلى أربع، إجراء إعادة الحساب في منتصف المدة لمخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، على أساس نموذج التوزيع المتفق عليه، كما قرر العمل بترتيب خاص لإعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للبلدان المتبرعة الصافية التي تواجه حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي حسب أرقام البنك الدولي انخفاضاً بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة.

٢٨ - وطلب المجلس التنفيذي إلى مدير البرنامج أن يقدم في عام ٢٠٠٧ تقريراً يتضمن مقترحات تتعلق بترتيبات البرمجة اللاحقة.

رابعاً - التقييم

٢٩ - أبرز المدير المعاون في ملاحظاته بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2002/27) أن البرنامج الإنمائي أخذ بنظام الإدارة على أساس النتائج، وعمل على مواءمتها واستيعابها وتبسيطها، وذلك تحسیناً لأداء البرنامج وفعالية التنمية.

٣٠ - وأفاد مدير مكتب التقييم بأن البرنامج الإنمائي أنشأ نظاماً للمحاسبة يحل محل نظام التقييمات اللاحقة السابق. ولم يعد الامتثال في التقييم لعبة أرقام، بل أصبح خياراً أكثر استراتيجية يتعلق بالدروس المستخلصة من إقامة صلة بين إجراءات تقييم والقرارات المتخذة في مجالي الإدارة والبرمجة في المستقبل. ولاحظ أن نظاماً مكوناً من ثلاثة مستويات للمساءلة واستخلاص الدروس على الصعيد البرنامجي والقطري والكلّي قد أنشئ بحيث يعزز بعضه البعض الآخر. ويكفل نظام التبع إمكانية قيام مكتب التقييم برصد الامتثال بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الجيدة.

٣١ - وأثنت الوفود على التقرير لجودته العالية واستنتاجاته الواضحة، وعلى المنشورات التي أصدرها مكتب التقييم. وقد ساعدت بيانات مأخوذة من تقرير فعالية التنمية، على سبيل المثال، أحد الوفود في المناقشات التي دارت بين أعضائه بشأن رصد الموارد للبرنامج الإنمائي بعد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتبنى العديد من الوفود العناصر الرئيسية الأربعة في التقرير وهي: ضرورة تقوية فاعلية التنمية؛ و (ب) ضرورة دعم القدرات الوطنية في مجال التقييم، لا سيما في إطار رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) ضرورة توخي التكامل في زيادة تعزيز ثقافة الإدارة على أساس النتائج في البرنامج الإنمائي؛ و (د) الالتزام باستخلاص الدروس بما يتفق ورؤية البرنامج لإفادة البلدان من المعارف والخبرات.

٣٢ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لدور مكتب التقييم في نظام الإدارة على أساس النتائج والتقدم الذي أحرزه في كفالة الأخذ بمنهجيات للتقييم المنتظم، وتقييم الآثار وفعالية التنمية. وشددت على ضرورة وضع نقاط مرجعية واضحة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحثت مكتب التقييم على المشاركة في رصد تلك الأهداف وتقييمها. وأثني على البرنامج الإنمائي لإسهامه، بشراكة مع البنك الدولي، في جهود الرابطة الدولية لتقييم التنمية في دعم الحكومات الوطنية من أجل رصد التقدم المحرز. كما أشيد بالبرنامج الإنمائي نظرا لما قدمه من دعم للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. ولأن لدى الفريق قدرة على أن يسخر منظومة الأمم المتحدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم الإعراب عن التقدير لعمل مكتب التقييم في مجالي الحكم واللامركزية. وسيعرض التقرير المتعلق بالدروس المستخلصة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٣ - وطلب بعض الوفود إيضاحات أو مزيدا من المعلومات بشأن ما يلي: (أ) استقلالية مكتب التقييم بالمقارنة بغيره من المؤسسات، مثل البنك الدولي، التي تعتبر مسؤولة أمام مجالسها التنفيذية؛ و (ب) معلومات عن المعايير المستخدمة في اختيار عمليات التقييم الاستراتيجية وترتيبها من حيث الأولوية؛ و (ج) عدد عمليات التقييم التي تجرى سنويا؛ و (د) الفرق بين التقرير السنوي الذي يستند إلى النتائج والتقارير المتعلقة بفعالية التنمية؛ و (هـ) حالة عملية التقييم القطري لموزامبيق.

٣٤ - وأوصى بعض الوفود بأن يعد مكتب التقييم مزيدا من البيانات، بما فيها رسوم بيانية تستند إلى التعاقب الزمني. واقترحت وفود أخرى إجراء عمليات تقييم بشأن مسائل من

قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخطط العمل، وعملية إعادة التنظيم واستراتيجية الشراكة. وفي ضوء تزايد مسؤوليات مكتب التقييم، أثارت عدة وفود مسألة قدرة المكتب على الوفاء بمهامه بالنظر إلى انخفاض ميزانيته من ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٨ إلى المبلغ الحالي الذي يزيد عن مليون دولار بقليل.

٣٥ - وأجاب مدير البرنامج عن الأسئلة المطروحة. ونوه بالدعم الذي يقدمه كبار المسؤولين الإداريين في البرنامج الإنمائي، ملاحظاً أنه رغم ضرورة توحى الروح المهنية والموضوعية في عرض النتائج، مع استعداد الإدارة للإجابة عن الأسئلة، فإن مسألة استقلالية مكتب التقييم أكثر تعقيداً. وأفاد أن جدول الأعمال يتحدد من خلال عملية تشاور داخل البرنامج الإنمائي ومع الشركاء. وأبلغ الوفود بأن جدول الأعمال المتعلق بعمليات التقييم الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نشر بالفعل في الموقع التالي على الإنترنت: www.undp.org/eo.

٣٦ - وأوضح أن الفرق بين التقرير السنوي الذي يستند إلى النتائج والتقرير المتعلق بفعالية التنمية هو أن الأول سجل لعملية التقييم الداخلي التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، في حين يستند التقرير الثاني إلى عمليات التقييم الخارجية. وبالتالي تعتبر الوثيقتان متكاملتين من حيث قياس التقدم المحرز. وبخصوص عملية التقييم في موزامبيق، أفاد المدير بأن البداية كانت بطيئة غير أن هناك زحماً كافياً في الوقت الراهن. وستعرض النتائج المستخلصة والخبرات المكتسبة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٧ - واختتم المدير رده بأن لاحظ، بخصوص إتاحة المزيد من البيانات المستندة إلى التعاقب الزمني، أن مكتب التقييم في حاجة إلى تقرير ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة البيانات أو النقص منها. واقترح عقد مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي في وقت مناسب لإيجاد حل بهذا الشأن.

٣٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

خامساً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٩ - استعرض المجلس التنفيذي ثمانية مخططات للبرامج القطرية، ومخططين للبرامج المتعددة الأقطار، وبرنامج المساعدة المقدمة إلى الصومال، والتقرير الشفوي المتعلق بميانمار، وعشرة أطر للتعاون القطري، ومدا لإطار التعاون القطري المتعلق بسيراليون.

٤٠ - وعلقت الوفود بإسهاب على المخططات البرنامجية. ودار النقاش بشأن المواضيع الرئيسية التالية: (أ) مجالات الأولوية؛ و (ب) الصلات القائمة بين المستويين النظري والعملي من جهة والبرامج الوطنية والإقليمية من جهة أخرى؛ و (ج) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (د) عملية التشاور؛ و (هـ) التنسيق.

٤١ - وأعرب العديد من الوفود عن الارتياح إزاء مجالات الأولوية، التي استقي بعضها من عمليات تقييم قطرية مشتركة ومن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمعالجة التحديات الإنمائية الرئيسية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية القدرات.

٤٢ - وأعرب أيضا عن الارتياح بشأن المزج والربط بين الأنشطة النظرية والعملية. غير أن بعض الوفود شددت، فيما يتعلق بمخططات البرامج المتعددة الأقطار، على ضرورة إقامة صلة بين البرامج الوطنية والمتعددة الأقطار.

٤٣ - وحظي تعميم مراعاة المنظور الجنساني باهتمام كبير في المناقشات. ولاحظ بعض الوفود أن جهودا جديرة بالثناء بذلت لتعميم الأنشطة المتصلة بتعميم المنظور الجنساني في مجالات الأولوية المختارة في بعض مخططات البرامج القطرية.

٤٤ - وبشأن عملية التشاور، لاحظ العديد من الوفود إجراء مشاورات شاملة فيما بين من يعنيه الأمر من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٥ - وعلق بعض الوفود على دور التنسيق. فشددوا على الأهمية الحيوية التي يكتسبها إجراء المزيد من التنسيق بين جميع الشركاء الإنمائيين في تحقيق الكفاءة والفعالية عند استخدام الموارد الشحيحة. وتم التركيز على دور البرنامج في إنشاء وتعزيز شراكات استراتيجية لحشد الموارد، وإدارة الأنشطة البرنامجية وتنسيقها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أشير إلى ضرورة تعزيز المكاتب القطرية التابعة للبرنامج واستدامتها.

٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي بجميع مخططات البرامج القطرية والتعليقات التي أدلى بها في هذا الصدد. وأرسل كل مكتب التعليقات فورا إلى المكاتب القطرية المعنية لإدماجها في البرنامج النهائي. وستنشر تلك التعليقات في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت، وهو: www.undp.org/execbrd/index.htm.

٤٧ - وعملا بالمقرر الصادر عن مكتب المجلس التنفيذي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أشير إلى أن هذا التقرير سيقصر على تناول المسائل الرئيسية كما عرضت أعلاه.

٤٨ - ووفق على أطر التعاون القطري العشرة على أساس عدم الاعتراض؛ إذ لم ترد طلبات من خمسة أعضاء على الأقل في المجلس التنفيذي لمناقشة إطار بعينه. وأحاط المجلس علماً بمد إطار التعاون القطري الأول المتعلق بسيرايلون لمدة سنة واحدة.

تقديم المساعدة إلى الصومال

٤٩ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٤/٩٣ و ٧/٩٩، عرض مدير البرنامج مذكرة بشأن تقديم المساعدة إلى الصومال (DP/2002/29). وتناولت المذكرة البرنامج المقترح للبرنامج الإنمائي في الصومال للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ووضعت في الاعتبار نتائج استعراض البرنامج وبعثة إعادة التشكيل التي أوفدت في عام ٢٠٠١ والبعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت في عام ٢٠٠٢. وسيركز البرنامج على الحكم، وسيادة القانون والأمن، والحد من الفقر، وتمكين منظمات المجتمع المدني ونوع الجنس. وسعى المدير إلى الحصول على تأييد المجلس التنفيذي لمواصلة الموافقة على المشاريع على أساس النظر في كل حالة على حدة.

٥٠ - وأعرب بعض الوفود عن تقديرهم للإنجازات التي تحققت حتى الآن رغم الظروف الخارجية البالغة الصعوبة. وأعربوا عن تأييدهم لمجالات الأولوية الجديدة للبرنامج ومواصلة الموافقة على أساس النظر في كل حالة على حدة. وسلموا بالإنجازات التي حققها البرنامج، وبخاصة في مجال الحماية المدنية، وحثوا البرنامج على أخذ زمام المزيد من المبادرات في بناء السلام، مع بذل المزيد من الجهود في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وناشدت هذه الوفود جماعة المانحين أن تقدم المزيد من الدعم. ودعت إلى زيادة التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في البلد. وشجعت أيضاً البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ترجمة المبادرات المتعلقة بإدماج اللاجئين إلى خطط عمل ملموسة.

٥١ - ولاحظ الممثل المقيم في رده أن للصومال تركة من الخسائر المادية والبشرية والفرص المضيعة على الأطفال والشباب. وأفاد أيضاً أن انعدام الأمن يظل تحدياً جباراً في أجزاء عديدة من البلد، وأن التنمية مع ذلك ممكنة في بعض المناطق التي تنعم بالهدوء. ومن أجل العمل في البلد، يدعو الأمر إلى الأخذ بنهج ابتكارية تتناسب والوضع السائد.

٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمذكرة المدير بشأن مواصلة تقديم المساعدة إلى الصومال.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٥٣ - عرض الممثل المقيم تقريراً شفويًا على المجلس التنفيذي بشأن النتائج الأولية التي خلصت إليها بعثة التقييم المستقلة التي أوفدت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٢،

وتوصيات تلك البعثة. وتحدّث عن حالة المشاريع المنفذة في إطار مبادرة التنمية البشرية، وأبرز أثر المساعدة التي يقدمها البرنامج على بناء القدرات والاحتياجات الاجتماعية الأساسية على مستوى القاعدة الشعبية.

٥٤ - وأفاد، وفقا للنتائج التي خلصت إليها البعثة المستقلة، بأن المكاسب التي حققتها مشاريع مبادرة التنمية البشرية مهددة بالزوال بسبب الظروف غير المواتية السائدة على صعيد الاقتصاد الكلي. فمن الضروري إذن دعم إجراء تحليلات للسياسة العامة وأنشطة للدعوة تكون في صالح الفئات الفقيرة ومؤازرة الإنجازات التي تحقّقها المشاريع.

٥٥ - وأكد الممثل المقيم أنه يواصل التشاور بانتظام مع مسؤولين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني. وأفاد أيضا أن داو أونغ سان سوو كيمي، زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، قامت، بعد الإفراج عنها من الإقامة الجبرية، بزيارة مواقع المشاريع المنفذة في إطار مبادرة التنمية البشرية واطلعت على معلومات مفيدة بشأن أنشطة المشاريع وأثرها.

٥٦ - وأفاد كذلك بأن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة قد شرع في مناقشات بشأن شتى الاستراتيجية والخيارات المتعلقة بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة تتعلق بالتدخلات السريعة الأثر.

٥٧ - وأعرب بعض الوفود عن تقديره لإسهام البرنامج الإنمائي في سد الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لأشد الفئات فقرا في ميانمار رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمتدهورة، وهي ظروف أعربت الوفود عن الانشغال إزاءها.

٥٨ - ورغم بطء وتيرة الحوار السياسي، اقترح بعض الوفود تكييف حجم مساعدة البرنامج ونوعها، وحثوا المجلس التنفيذي على استعراض القيود الحالية. كما حثوا الوفود الحكومة على تهيئة ظروف مواتية للدخول في حوار سياسي حقيقي مع الكيانات السياسية.

٥٩ - وسلم بعض الوفود بالأمر التالية: (أ) توافق محتوى مبادرة التنمية البشرية وأهدافها مع ولاية المجلس التنفيذي؛ و (ب) التركيز على دعم أشد السكان فقرا؛ و (ج) تحقق نتائج إيجابية بفضل المساعدة المقدمة، بما فيها المشاركة القوية للمجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع ونتائجها، وامتلاكها لتلك الأنشطة والنتائج.

٦٠ - ورد الممثل المقيم بطمأنة المجلس التنفيذي إلى أخذ تعليقاته في الاعتبار، على النحو الواجب، في تنفيذ المشاريع. وأكد أن آلية فريق الأمم المتحدة المواضيعي الموسع يضم أعضاء من كل منظمات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، وخمسة أعضاء من المجتمع الدولي.

وأضاف أن المناقشات دائرة لإمكان توسيع الفريق ليضم مزيدا من الأعضاء في مجتمع المانحين ومنظمات المجتمع المدني.

٦١ - وأكد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب آسيا والمحيط الهادئ أن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار معدة لتناسب الظروف الخاصة في البلد. وأضاف أنه وإن يكن من الحكمة مواصلة العمل في نطاق المبادئ التوجيهية الراهنة فإن البرنامج الإنمائي سيقوم في الوقت الراهن، من أجل الإسراع في زيادة وتيرة الأنشطة في حال وقوع تغييرات سياسية، بإجراء تقييمات ودراسات استعراضية شاملة في مجالات ذات أولوية مختارة على نحو ما أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أن من شأنها التمكين من التركيز بصورة أفضل على حالة الفقر وتحسين الأمن الغذائي. وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا المشاركة، على نحو نشط، في خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي عملية الأمم المتحدة المقترحة لتقييم المساعدة الإنسانية. وكذلك اقترح أن في الإمكان معاودة النظر في مسألة اشتراك البرنامج الإنمائي في الحوار المتعلق بالسياسة العامة في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حين تجري مناقشة تقرير بعثة التقييم.

٦٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفهي عن تقييم المساعدة إلى ميانمار، وأكد أن تعليقاته ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقديم تقرير في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٦٣ - أشاد المدير المعاون للبرنامج الإنمائي بالتقدم الممتاز الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حتى الآن في تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وبالجهود التي بذلها الصندوق لتعزيز وتوسيع شراكته مع البرنامج الإنمائي. وأعرب عن موافقته على توصية اللجنة الاستشارية بشأن الترتيبات المقترحة للموارد البشرية.

٦٤ - وأشارت المديرية التنفيذية، في عرضها تقريرا (DP/2002/30)، إلى ولاية الصندوق والأهداف الاستراتيجية الخمسة لاستراتيجيتين وخطة عمله الراهنتين، والمجالات المواضيعية الثلاثة المستندة إلى منهاج عمل ييجين والأهداف الإنمائية للألفية والتوصيات الأخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة.

٦٥ - وقدمت تقريرا عن النتائج التي حققها الصندوق خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢، فسلطت الأضواء على الدروس المستفادة والتحديات المقبلة. وتحدثت عن ازدياد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص،

وعن الدعم المقدم إلى عمليات التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أكثر من ٣٠ بلداً، وعن إسهامات الصندوق في عمليات ورقات استراتيجية مختارة لخفض الفقر. وذكرت أيضاً أنه تم القيام بأنشطة مشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق في عام ٢٠٠١ في ٥١ مكتبا قطريا من مكاتب البرنامج الإنمائي، مما يمثل زيادة على عدد الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وأعلنت المديرية التنفيذية أن التحديات الرئيسية تشمل طلبا على خبرات الصندوق في مجال المسائل الجنسانية يزيد على العرض منها؛ والحاجة إلى مزيد من التحليل المنهجي لتلبية الطلب؛ وإيضاح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمات الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري.

٦٧ - واختتمت المديرية التنفيذية عرضها بقولها إن موارد الصندوق العادية (الأساسية) وموارده الأخرى (غير الأساسية) قد ازدادت في عام ٢٠٠١.

٦٨ - وأنتت الوفود، بما في ذلك رئيس اللجنة الاستشارية، على الصندوق على التقرير المعد إعدادا جيدا وعلى التقارير الممتازة. وأكدت الوفود على الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وفي تعبئة الموارد الأساسية وغير الأساسية؛ ولاحظت أن ولاية الصندوق ما زالت بالغة الأهمية؛ وأشادت بقوة بالدور الحفاز الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز حقوق المرأة. وأنتت الوفود أيضاً على الصندوق لدوره في بناء القيادات النسائية في حالات إحلال السلام وإعادة الإعمار، بما في ذلك في أفغانستان، وفي تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة وفي إجراء تقييمات هادفة للتعلم على مدى العامين الماضيين.

٦٩ - ودعت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى: (أ) تعزيز جهوده في مجالات من مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الاقتصادي، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ب) تعزيز التعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من الكيانات، من مثل البنك الدولي؛ (ج) تقديم مزيد من المعلومات عن طريقة متابعة الصندوق للتقدم المحرز وعن المؤشرات المستخدمة، وعن طريقة ترتيب الأولويات والاستراتيجيات التنظيمية؛ (د) تقديم معلومات عن الدروس المستخلصة من التقييمات الهادفة إلى التعلم؛ (هـ) تعزيز شراكات الصندوق مع بلدان البرامج. وطلب إلى الصندوق أيضاً تقديم مزيد من المعلومات، على موقعه على شبكة الإنترنت، عن حالته المالية واستراتيجيته لبناء قدرات لجانه الوطنية.

٧٠ - وفي معرض ردها، أعادت المديرية التنفيذية تأكيد أن المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني منوطة بأعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة. وقالت إنه، مع وجود الإرادة السياسية، ما زالت الحاجة قائمة إلى آليات للمساءلة وإلى الخبرات في المسائل الجنسانية على الصعيد الميداني.

٧١ - وشددت المديرية التنفيذية على أن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل إطارا هاما لعمل الصندوق ولاحظت أيضا أن التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر ذو أهمية حاسمة لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية. وسيتواصل رصد وتتبع المساواة بين الجنسين حتى يشكلا استراتيجية هامة للصندوق. وأكدت أن تنفيذ برامج ناجحة يعتمد على التعاون الوثيق مع البلدان المانحة وبلدان البرامج.

٧٢ - وفي ما يتعلق بالموارد، قالت المديرية التنفيذية إنها سوف ترحب بأي زيادة في الموارد الأساسية، بما يمكن الصندوق من تنفيذ برنامجه بمرونة أكبر. وفي موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أعلنت أن هذه التكنولوجيات يمكن استخدامها بفعالية لإنشاء مجتمعات المعرفة استجابة للطلب المتزايد على الخبرات التي تقدمها الأفرقة القطرية بشأن المسائل الجنسانية.

٧٣ - وفي سياق إجراء استعراض تمهيدي لاستراتيجية الصندوق وخطة عمله، ذكرت المديرية التنفيذية أن الصندوق عاكف على البدء بإجراء مشاورات ما بين المعنيين من أصحاب المصلحة، وأضافت أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف تشكل مرجعا هاما للخطة الجديدة. وأكدت أن البرمجة تعزز قيام وشائج بينية أقوى ما بين المجالات المواضيعية للصندوق. وأضافت أن الخطة ستعتمد إطارا مفاهيميا يصل ما بين العناصر المستقاة من التنمية والتمكين وغيرهما من الأطر المعنية بأمن المرأة وحقوقها وسيادة القانون.

٧٤ - وذكرت نائبة المديرية (البرامج) أن تنفيذ الاستراتيجية وخطة أعماله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قد بلغ منتصف المدة، مما يُتيح الفرصة لاستخلاص الدروس وتنقيح إطار النتائج الحالية. ولاحظت أن الصندوق أجرى، على الصعيدين المواضيعي والعملي، عددا من التقييمات التي ستكون نتائجها مفيدة في بلورة الاستراتيجية وخطة أعماله التالية. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بأن الصندوق عاكف على تنفيذ استراتيجية ترمي إلى تعزيز قدرات اللجان، بما يجعلها إلى دوائر مناصرة نشطة للصندوق.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

سابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٧٦ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير عن تنفيذ الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٢ والتقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقارير المتعلقة بمستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2002/33)؛ والمرفق الإحصائي (DP/2002/33/Add.1)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/34)؛ وتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2002/35)؛ وخطة العمل المتعلقة بالوفورات المتأتية من التخفيضات المتوقعة في عدد الموظفين (DP/2002/35/Add.1)؛ وخطة الطوارئ في ما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي (DP/2002/35/Add.2)؛ واختصاصات استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/36).

٧٧ - وأثنى المدير التنفيذي على موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى الزملاء في إدارة الموارد البشرية للجهود الاستثنائية التي جرى بذلها في وقت عصيب لمساعدة الموظفين الذين ألغيت وظائفهم. ثم قدم استكمالاً لمستويات الإيرادات والنفقات الحالية، ولاحظ أن تنفيذ المشاريع كان متقدماً على الهدف بقليل. على أنه حذر من زيادات غير منظورة في تكاليف الموظفين، يمكن أن تؤدي إلى تجاوز النفقات بحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، تقابله وفورات تحت بنود أخرى في الميزانية وإيرادات من تنفيذ أعمال جديدة مع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٧٨ - وأعلن المدير التنفيذي أن الصندوق العالمي الجديد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ووصية البنك الدولي، قد أدرجا اسم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في القائمة القصيرة على أنه وكيل تحويل محلي مرشح. وسوف تكون الخدمات التي يقدمها وكيل التحويل المحلي مماثلة للخدمات المقدمة إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٧٩ - وعلق رئيس لجنة التنسيق الإداري على الخطوات التي تم اتخاذها لتحسين الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى التحديات المقبلة وفرص العمل التجاري الجديدة مع منظمات الأمم المتحدة. ووافق على أن موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع قد قاموا بعمل جدير بالثناء في ظروف عصيبة. وقال إن لجنة التنسيق الإداري تعتقد بعدم وجوب مزيد من التخفيضات في أعداد الموظفين بغية كفالة الاستقرار في المكتب المذكور.

٨٠ - ورحبت بعض الوفود بالخطوات التي تم اتخاذها لتحسين الحالة المالية للمكتب ولتوفير فرص تجارية جديدة مع منظمات الأمم المتحدة المشار إليها أعلاه. غير أن وفوداً أخرى أعربت عن القلق إزاء الحالة المالية الراهنة وشددت على أهمية استرداد التكاليف.

٨١ - وأيدت وفود أخرى إعادة تأكيد الأمين العام (DP/2000/CRP.5) أن المكتب يشكل في منظومة الأمم المتحدة كيانا مستقلاً له هويته الخاصة به، وذاتي التمويل، وشجعت منظمات الأمم المتحدة على الإفادة الكاملة من الخدمات التي يقدمها المكتب المذكور على أساس تنافسي وفعال التكلفة. واقترح وفدان أن ينظر المجلس التنفيذي في توسيع دائرة عملاء المكتب بما يتجاوز وكالات منظومة الأمم المتحدة، فيما رأى وفد آخر أن سوق الأمم المتحدة الراهنة مؤاتية.

٨٢ - ونوقش الاستعراض المستقل المقترح للنموذج التجاري للمكتب بشيء من التفصيل، بما في ذلك مسائل التوقيت لتجنب التسبب في نشوء مزيد من التعطيل أو التشكيك. وفي نهاية المطاف قرر المجلس التنفيذي تنظيم استعراض النموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ولفعالية تكلفته ولنطاق زيادة فرصه التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة. واتخذ المجلس التنفيذي أيضاً المقرر ٢٢/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول) الذي قرر المجلس فيه استعراض وضع التبرعات المقدمة للميزانية، وتوقيت الاستعراض المستقل في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٨٣ - وطلبت وفود عدة تقديم إيضاح بشأن الاختلافات الظاهرة بين مذكرة لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.15) وبين تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/34).

٨٤ - وذكر رئيس لجنة التنسيق الإداري أن مذكرة لجنة التنسيق الإداري التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.15) قد نالت إذن وموافقة أعضاء لجنة التنسيق الإداري. وذكر أيضاً أن الوثيقة (DP/2002/CRP.15) قد تم إعدادها بغية تصويب بعض الحقائق والخلفية التي قدمها المدير التنفيذي إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والتي على أساسها بنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعض الاستنتاجات.

- ٨٥ - وتكلم ممثلو اليونيسيف واليونسكو عن ترتيباتهم التعاونية الجديدة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استنادا إلى المزايا النسبية والولايات ذات العلاقة بكل منهما.
- ٨٦ - ولاحظ رئيس لجنة التنسيق الإداري في رده، أن أرقام الميزانية المعروضة على المجلس التنفيذي هي التقديرات الأخيرة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي تمثل اتفاقا بين لجنة التنسيق الإداري والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- ٨٧ - وأعاد المدير التنفيذي تأكيد أن استعراضات الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كانت على رأس جدول الأعمال، بما في ذلك الاستعراض الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. ودعا المدير التنفيذي إلى استئناف إصلاح الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي علقته لجنة التنسيق الإداري في شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- ٨٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، وأقر التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بصيغتها التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأقر أيضا خطة الطوارئ.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - تقارير عن الزيارات الميدانية

تقرير عن الزيارة الميدانية إلى فييت نام

٨٩ - عرض المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية إلى فييت نام (DP/2002/CRP.7). وشكر حكومة فييت نام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة المجلس التنفيذي على الترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها. وأشاد على وجه الخصوص، برئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدى خلال البعثة من قيادة فذة تدعو إلى الإعجاب.

٩٠ - وذكر أن الزيارة المشتركة التي قام بها أعضاء المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أثبتت أنه ينبغي النظر إلى الأمم المتحدة على أنها كيان واحد. فقد أتاحت الزيارة فرصة مكنت من تقييم وفهم آثار المقررات التي يتخذها المجلسان التنفيذيان على الصعيد القطري. وركز على المسائل في التقرير المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في فييت نام.

٩١ - ولاحظ أن أعضاء المجلسين التنفيذيين قد اكتسبوا معرفة ثاقبة بمسألة التنسيق، ولا سيما مواءمة الإجراءات وتبسيطها، وهي معرفة يمكن أن تفضي، إن تم تنفيذها، إلى تحسينات كبيرة في الكفاءة والفعالية والاتساق.

٩٢ - وذكر أن فييت نام هي أول البلدان التي تقدم تقريرا وطنيا عن الأهداف الإنمائية للألفية، يكون وثيق الصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن هذه الصكوك المعدة وطنيا يسرت التنسيق وساعدت في تحديد الأولويات المشتركة لمنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمناخين الشائيين في فييت نام. وقال إن البنك الدولي يقدر الأنشطة النظرية للبرنامج الإنمائي في سياق نظام تقديم جزء من المساعدة الإنمائية الدولية في شكل منح، مضيفا أن البنك الدولي قد عمد، عن طريق تقديم مساعده الخاصة، إلى تكرار تطبيق مشاريع نموذجية ناجحة للبرنامج الإنمائي على نطاق أوسع. وأشار أيضا إلى أن صندوق النقد الدولي قد غير دوره معطيا الأولوية لمزيد من المشاركة في البلدان النامية. وقد حدا هذا التغيير الذي أجراه البنك الدولي، في اتساق مع وجود قطاع خاص هائل في اقتصاد فييت نام، بالبنك الدولي إلى التوجه صوب أنشطة الأمم المتحدة التقليدية. وعليه تعين على فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي

إنشاء شراكة جديدة دعماً لجهود المانحين التي تنصدرها البلدان. ويقع على عاتق البرنامج الإنمائي، منسق منظومة الأمم المتحدة، دور حاسم الأهمية أيضاً يضطلع به لدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية.

٩٣ - وأكد المقرر على الفجوة القائمة بين عمل المجلس التنفيذي وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري. ذلك أنه ينظر في الميدان إلى المجلس على أنه بعيد وناء وأن أثره على أرض الواقع محدود. ويمكن سد هذه الفجوة بإعطاء أولوية أعلى للخبرات القطرية في جدول أعمال المجلس.

٩٤ - وأثنى الكثير من الوفود، بما فيها الوفود المشاركة في الزيارة الميدانية وأكدت على البيان الاستهلاكي الشامل الذي قدمه المقرر، وذكرت على نحو خاص أن الزيارة المشتركة كانت مثمرة للغاية، وساهمت في تفهم التطورات والتحديات في فييت نام على نحو أفضل. وشددت على: (أ) أهمية اتباع نهج أكثر انتظاماً في طرائق العمل والعلاقة الشاملة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من ناحية، والمؤسسات المالية الدولية من الناحية الأخرى؛ (ب) الحاجة إلى جعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة أكثر فاعلية في تنسيق ومواءمة أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ج) الصلة بين الأنشطة النظرية والعملية التنفيذية؛ (د) ضرورة تحسين المرونة المالية التي يتمتع بها المنسق المقيم. وأكدت أيضاً على أهمية الملكية الوطنية للبرامج التي تدعمها الأمم المتحدة واختيار البلدان بعناية لإجراء الزيارات الميدانية المشتركة لتحسين الفوائد.

٩٥ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام: (أ) للقضايا الجنسانية في الزيارات المقبلة؛ (ب) تعزيز الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ج) وضع ترتيبات مرفق الموارد دون الإقليمية بحيث تعكس المهارات المتاحة المتطلبات المتغيرة ولا تتحمل المكاتب القطرية كامل تكاليف خدماتها. وأكدت أيضاً على أهمية سد الفجوة بين قرارات المجلس التنفيذي والأنشطة على صعيد البلد وتحسين العلاقة بين موظفي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر وفي مكاتب البرامج القطرية.

٩٦ - رداً على ذلك، وافق مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على أن تحسين التنسيق والمواءمة داخل الأفرقة القطرية وتحسين التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة يعدان أمراً جوهرياً، رغم أن فييت نام تعد بلداً نموذجياً في المسائل المتعلقة بالتعاون. ووافق أيضاً على وجود حاجة لكفالة إقامة صلة وثيقة بين الأدوات النظرية والعملية في وضع برامج العمل لكفالة التأزر بين كليهما.

٩٧ - وفيما يتعلق بالملكية القطرية ذكر المدير المساعد أن فييت نام أبدت ملكية قوية لعملية وضع البرامج والتزاما عميقا بالحد من الفقر. وذكر أن عمل البرنامج الإنمائي في المستقبل بشأن أهداف التنمية للألفية سيكون مدفوعا بإحساس واضح للملكية من شعب فييت نام.

٩٨ - وذكر المدير المساعد أنه توجد شواغل بشأن قيمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي طغت عليه ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأضاف أن إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الثاني قد صمم بحيث يتدارك ذلك العيب ويجعل الإطار أداة أكثر فعالية في تنسيق ومواءمة أنشطة الأمم المتحدة. لذلك يظل، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة ضرورية. ولتحقيق هذا الهدف، أنشئت أفرقة مواضيعية وأفرقة للتنفيذ في فييت نام.

٩٩ - وشدد على أن القضايا الجنسانية بدأت تؤخذ بجديّة في المنطقة، وذكر أن التحول الديمغرافي في آسيا سيخلق ظروفًا لتمكين المرأة.

١٠٠ - وقال إن استخدام مرافق الموارد دون الإقليمية يعتبر جزءًا حيويًا من عملية الإصلاح داخل البرنامج الإنمائي، وأن أعمال مرفقي الموارد دون الإقليمية في المنطقة تسير سيرًا حسنًا. وأفاد أن المكاتب القطرية تغطي النفقات كبديل الإقامة اليومي. ويغطي باقي التكاليف كالمرتبات، من موارد عالمية وإقليمية. ويتم توظيف الموظفين في المرفقين لسنتين أو ثلاث سنوات؛ وتعكس أعدادهم تغير الطلب على المهارات.

١٠١ - وشكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس التنفيذي على التوصيات المفيدة الواردة في تقرير الزيارة الميدانية. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أحاط علما بالتعليق الذي ذكره أحد الوفود بشأن تعزيز التنسيق في الميدان. وذكر أن أحد أغراض عملية تحول الصندوق يتمثل في تعزيز العلاقة بين المقرر والميدان. ولاحظ أن البرنامج القطري، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في فييت نام بدأ يكتسب زخمًا. ويتمثل غرضه الرئيسي في زيادة خدمات الصحة الإنجابية لشعب فييت نام والمساهمة في رفع مستواه المعيشي وشكر الجهات المانحة التي قدمت الدعم للبرنامج. ووافق على الملاحظة بضرورة أن تنصدر الخبرات القطرية جدول أعمال المجلس. وذكر أن أي عملية إصلاح يجب أن تقاس من حيث تأثيرها على الصعيد القطري. واختتم كلمته بشكر حكومة فييت نام لاستضافتها الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس.

١٠٢ - وشكر ممثل فييت نام المجلس التنفيذي على هذه البعثة المشتركة الأولى، التي أتاحت للأعضاء فرصة مشاهدة الإنجازات الناجمة عن التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وفييت نام.

وأكد على أن الأمم المتحدة تتمتع بالثقة والاحترام في البلد. وخص بالشكر حكومة هولندا لتقديمها الدعم الإضافي لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في فييت نام.

١٠٣ - وأفاد رئيس المجلس التنفيذي، الذي ترأس البعثة، أن العملية كانت مفيدة للغاية. وشكر أفراد البعثة والأفرقة القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لجعل الزيارة ممتعة ومفيدة. وأعرب عن امتنانه لفبييت نام حكومة وشعبا للعمل التحضيري الممتاز الذي تم القيام به والمناقشات الصريحة التي جرت.

١٠٤ - وركز الرئيس على أربعة مجالات هامة لينظر المجلس التنفيذي فيها في المستقبل. أولاً، شدد على أن التنسيق والتجانس داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج، وبين منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية يعدان أمراً حيوياً للجمع بين قوة الأفكار والأموال. ثانياً، أكد أهمية ملكية البلد لجميع البرامج والأنشطة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. ثالثاً، أكد على الفجوة التي تفصل بين المجلس وبلدان البرنامج وأعرب عن أسفه لذلك. وقال إن رأب الفجوة يتطلب أن يضع المجلس الخبرات على الصعيد القطري في صدر جدول أعماله. وفي نقطته الرابعة، شدد الرئيس على المرونة المالية للمنسقين المقيمين للاستجابة للطلبات العاجلة، وعلى قدرة إدارة الموارد البشرية في البرنامج الإنمائي الجديد، المتعلقة بالخدمات الاستشارية النظرية المقدمة على صعيد السياسة العامة، وعلى الصلة بين الأنشطة النظرية والعملية لتعزيز فعالية البرنامج الإنمائي في البرامج القطرية.

١٠٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

عاشرا - استراتيجية الموارد البشرية

١٠٦ - أحاطت المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي بما استجد بشأن عدد من التطورات الهامة منذ انعقاد الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه. وشكرت أولا المجلس التنفيذي على ما أعرب من دعم قوي للصندوق وبرنامجه في الدورة السنوية وعلى المقرر ذي العلاقة للقرار المماثل (٥/٢٠٠٢)، الذي أقره المجلس بشأن مسائل في غاية الأهمية تتعلق بأعمال الصندوق وتمويله. وشكرت الجهات المانحة التي قدمت مساهمات إضافية وتلك التي سددت دفعات من تبرعاتها المعلنة في وقت مبكر. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، أكدت على الحاجة إلى دعم سياسي ومالي قوي للصندوق، وإلى زيادة التمويل الأساسي للصندوق على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به لكي يتمكن الصندوق من تأدية ولايته على نحو فعال. ولاحظت أن القرار ٥/٢٠٠٢ يشج جميع البلدان، بروح من توافق مونتيري، على زيادة دعم الصندوق، خاصة عن طريق زيادة تمويل الموارد الأساسية للصندوق. وأكدت على أن الموارد الأساسية، وما يترتب بها من حيادية وشمولية هي التي تمكن الصندوق من الاضطلاع بولايته بوصفه شريكا ذا قيمة ويتمتع بالثقة ومن التأثير إلى حد يتجاوز بكثير الموارد المتواضعة المتاحة على نحو أكبر.

١٠٧ - وقالت إن قاعدة موارد الصندوق منخفضة على نحو يبعث على القلق. إذ أن الإيرادات الرئيسية الحالية لسنة ٢٠٠٢، بلغت ٢٤٢ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل انخفاضاً قدره ١٠ في المائة عنه في سنة ٢٠٠١ ويبلغ مجموع الموارد - الأساسية وغير الأساسية - حالياً ٣١٧ مليون دولار، أو مبلغاً يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن إجمالي السنة الماضية. وسيكون للوضع المالي الخطير عواقب جسيمة بالنسبة لبرنامج الصندوق. فمثلاً تشير التقارير الأولى من المكاتب القطرية للصندوق إلى أن الخطط المتعلقة بشراء معدات طبية في عدد من البلدان يجري وقفها وأن برامج تنظيم الأسرة يجري تعليقها؛ وأن المبادرات المعدة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجري تقليصها وأن المناهج المتعلقة بالتربية الجنسية ومهارات الحياة الأسرية يجري خفض عددها.

١٠٨ - وأعربت المديرية التنفيذية عن أعظم امتنانها للاتحاد الأوروبي لدعمه القوي، على نحو ما تجلّى في قرار مجلس وزراء التعاون في التنمية المؤرخ ٣٠ أيار/مايو، الذي يؤكد الاتحاد فيه من جديد دعمه للصندوق ويشدد فيه على الأهمية التي يوليها لأنشطة الصندوق؛ وعلى نحو ما تجلّى في إعلان المفوضية الأوروبية في ٢٤ تموز/يوليه بشأن إعلان التبرع بمبلغ ٣٢ مليون

يورو لمشروع مشترك لإمداد ١٠ بلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بخدمات تنظيم الأسرة وتقديم المشورة بشأن مسائل السكان والصحة. ومن إجمالي المبلغ، يتوقع أن يحصل الصندوق على ما يقرب من ٢٠ مليون يورو كموارد غير أساسية للمشروع الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات ونصف السنة. وشكرت أيضا أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة منطقة أفريقيا للدعم التام الذي قدموه. ووجهت الاهتمام إلى مبادرة شعبية تلقائية ألا وهي حملة الـ "٣٤ مليون دولار وصديق" التي يجري القيام بها في أنحاء أمريكا والتي تحث الناس على المساهمة بدولار واحد أو أكثر للصندوق. وقالت إن الرسائل تنهال على الصندوق وتم تلقي ٥٠.٠٠٠ دولار حتى تاريخه. وقالت إن الدعم التلقائي يدعو إلى الغبطة ويؤكد مدى اهتمام الناس بشأن القضايا والأفكار التي يدعمها الصندوق ويدافع عنها.

١٠٩- وفيما يتعلق بعملية التحول المتعلقة بالصندوق، ذكرت المديرية التنفيذية أن العملية هي الآن في مراحلها الأخيرة. وأن في صلب عملية التحول دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، التي أجراها الصندوق في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأفادت أن الصندوق قد اتخذ إجراءات بشأن أكثر من ٧٥ في المائة من التوصيات الـ ٢٠٨ التي يمكن تنفيذها. أما التوصيات المتبقية فسيتم التطرق إليها في السنة المقبلة. وستكون الأشهر الثلاثة المقبلة من عملية الانتقال مفعمة بالعمل نظرا لأن الصندوق وسع نطاق البحوث التي يجريها والتدريب وتبادل المعلومات في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية؛ ولأن الصندوق أعلن في كانون الأول/ديسمبر عن اعتماد شعاره وهويته العامة الجديدين لكفالة أن يكون للصندوق علامة مميزة موحدة في أرجاء العالم، وطور الأدوات، وما يلزم من مبادئ توجيهية وإجراءات لتنفيذ استراتيجية الموارد البشرية الجديدة، بما في ذلك أطر الكفاءة والتخطيط الوظيفي ونظم تقييم الأداء الجديدة؛ ووضع برنامجا تدريبيا شاملا لإطلاع جميع الموظفين على التغييرات التي حصلت في السياسات والإجراءات والنظم الناجمة عن عملية التحول. وتستند كل هذه الأنشطة جميعها إلى التزام قوي لتعزيز ثقافة تبادل المعارف والتواصل، التي تعد بحد ذاتها هدفا رئيسيا من أهداف عملية التحول.

١١٠- وأفادت المديرية التنفيذية أن تنفيذ التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق هو أحد الجوانب الهامة في عملية التحول الانتقالية. وأن ذلك نابع عن الحاجة إلى وضع الإجراءات الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات في إطار الشواغل العالمية الأكثر إلحاحا التي أعرب عنها في الأهداف الإنمائية للألفية وهي: القضاء على الفقر، وتخفيض وفيات واعتلال الأمهات، وتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين حماية البيئة. وتتيح عملية التحول فرصة مثالية للصندوق لبيان كيف تساهم برامجه في تحقيق هذه الأهداف.

وهي أيضا أداة قيّمة جدا لتعبئة موظفي الصندوق لوضع البرامج القطرية للصندوق في صدارة الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتوافق الآراء العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت قائلة إن الدراسة الجديدة التي اضطلعت بها المكاتب القطرية ستعزز قدرة المكاتب القطرية للصندوق وتساعد في إحداث وجود ميداني جديد ومركز وأكثر فعالية.

١١١- أما بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالثقافة والتنمية، فقد ذكرت أن الصندوق استطلع المجال بحثا عن النشاط المناسب. ويتمتع الصندوق بخبرة ثرية في المشاريع التي صممت مع الأخذ بالاعتبار السياق الثقافي، رغم أن هذه المشاريع لم تقدم على نحو منهجي ولم تكن متكاملة من ناحية المفاهيم. وبدأ الصندوق برنامجا إقليميا في أفريقيا عن الثقافة والصحة الإنجابية، ووضع أيضا مقترح مشروع لإدماج مسألة الثقافة في برامج الصندوق. وشرع الصندوق في استعراض معمق لبعض المشاريع المختارة التي استخدمت "عدسة الثقافة" لا سيما في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونوع الجنس. وسيقوم أيضا باستعراض المادة الثرية التي أصدرتها جامعة الأزهر عن الإسلام والسكان ومسائل الصحة الإنجابية. وسيسهل الاستعراض في صياغة مقترح لتبسيط هذه المعارف وجعلها في المتناول من أجل الدعوة في مختلف السياقات الإسلامية.

١١٢- وفيما يتعلق بورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية ذكرت أن الصندوق ملتزم بأن يصبح شريكا فعالا في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر إلا أن هذه العمليات تتطلب معارف فنية وخبرات مختلفة بطريقة ما، عن تلك التي دأب الصندوق على استخدامها. والصندوق على اقتناع بأن العنصر الأساسي لمشاركته الفعالة في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر يتمثل في التدريب والخبرة العملية. لذلك وضع الصندوق مقترحا سيتم إرساله إلى الجهات المانحة المهتمة لمشروع خاص مدته سنتان يهدف إلى زيادة قدرات الصندوق إلى درجة كبيرة للمشاركة في النهج القطاعية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

١١٣- وبالإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية أبلغت المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي أن الصندوق يؤدي دورا نشطا على الصعيدين العالمي والإقليمي في دعم الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدرك الصندوق تماما أن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف كثيرا على أمور منها، إحراز تقدم لتحقيق هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تعميم خدمات الصحة الإنجابية. وعلى الصعيد العالمي، ذكرت أن الصندوق شارك في الفريق العامل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بأهداف التنمية للألفية، وشارك بنشاط في

دعم مشروع الألفية. وعلى الصعيد القطري، وبالإضافة إلى كفالة أن تتضمن التحليلات والتقارير الوطنية مسألة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية كمؤشر، يعمل الصندوق على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة في جميع عمليات برامجه القطرية. ويقوم الصندوق أيضا بالتشجيع على إدراج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر للمساعدة في كفالة التركيز الملائم على السكان والصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وذكرت المديرية التنفيذية أن الصندوق سيعيد بإقرار المجلس التنفيذي في المقرر ٥/٢٠٠٢ بالدور الهام الذي يؤديه الصندوق في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر.

١١٤ - وبشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي احتتم مؤخرا والذي شارك فيه الصندوق بفعالية ذكرت المديرية التنفيذية أن الوثائق الختامية للمؤتمر جعلت الفقر مسألة مركزية أكثر صدارة في جدول أعمال المؤتمر الوطني للتنمية المستدامة. ويتمشى ذلك بالطبع، مع التوجهات الجديدة التي اتخذها الصندوق في دعمه البرامجي للبلدان. وقالت إن الصندوق سوف يشارك على نحو نشط واستراتيجي في متابعة أحداث مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لدعم خطة التنفيذ. ويعتزم الصندوق أيضا اغتنام الفرص العديدة التي تنشأ عن خطة التنفيذ بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء في التنمية في مجالات ولايته. ويتمثل أحد الأهداف الهامة للتعاون في تعزيز الدور الحاسم الأهمية لديناميات السكان ومسائل الصحة الإنجابية في التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١١٥ - أما فيما يتعلق باقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أشارت إلى الحاجة إلى دراسة التقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف والأغراض الواردة في برنامج العمل. والأهم من ذلك هو أن ثمة حاجة لإجراء استعراض للتقدم المحرز على الصعيد الوطني للمساعدة في التعجيل أكثر في تنفيذ برنامج العمل. وأضافت أنه ستجري مشاورات على الصعيد الوطني، لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس المستفادة لكل منطقة. ولاحظت أن الحاجة ليست إلى عقد "مؤتمر آخر"، بل إلى استعراض جماعي ومدروس من قبل جميع البلدان لحالة تنفيذ برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى إيلاء أهمية لموضوع السكان وقضايا التنمية على جدول أعمال التنمية العالمية. ويسعى الصندوق على نحو نشط إلى التماس دعم للأحداث المتواضعة ولكن الهامة التي يجري التخطيط لها للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١١٦- وفي ختام كلمتها أعربت المديرية التنفيذية عن خالص وعميق تقديرها لدعم المجلس التنفيذي. وأكدت على أن الصندوق يستند إلى الأساس المتين لمعايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً، وأن جميع البرامج التابعة للصندوق، المملوكة وطيناً، تمثل هذه المعايير.

١١٧- وعقب بيان المديرية التنفيذية، أخذ وفد الولايات المتحدة الكلمة ليوضح القرار المتعلق بتمويل الصندوق. وفي حين ذكر أن الولايات المتحدة دأبت منذ فترة طويلة على دعم الصندوق بقوة، أعلن الوفد أنه قرر في تموز/يوليه، أنه ليس في وسعه تمويل الصندوق في عام ٢٠٠٢ بسبب برنامجه في الصين. وقال إن البرنامج أدى إلى تطبيق تعديل كمب - كاستن الذي ينص على عدم استخدام أية أموال تقدمها الولايات المتحدة في برنامج "يدعم أو يشارك في إدارة برنامج يدعو إلى الإجهاض بالإكراه أو التعقيم القسري". وحث الوفد على إدخال إصلاحات على برنامج الصين التابع للصندوق. وقد تشمل هذه الإصلاحات وضع "جدار عازل" بين الصندوق وحكومة الصين وتوسيع استفادة الصندوق من المنظمات غير الحكومية الدولية المستقلة؛ ووضع نظام رصد لكفالة أن البرنامج لا يدعم أو يشارك في إدارة برنامج يدعو للإجهاض بالإكراه.

١١٨- وأضاف الوفد أن الصين وافقت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مبدأ هام وهو: حق المرأة في اختيار عدد أولادها. لذلك ينبغي للصين أن تحترم حق المرأة الصينية في أن تختار - طوعاً وبدون إكراه - عدد أطفالها. وأضاف الوفد أنه يجب إلغاء رسوم التعويضات الاجتماعية، بالإضافة إلى الممارسات القسرية، وينبغي لبرنامج تنظيم الأسرة التابع لحكومة الصين أن يستخدم السبل الطوعية. وذكر الوفد أن الولايات المتحدة ستعمل مع الصندوق والحكومة الصينية على وضع برنامج يتبع هذه المبادئ الهامة. وأعرب الوفد عن أمله في تحقيق هذه الإصلاحات بسرعة لكي تتمكن الولايات المتحدة من تمويل الصندوق مرة أخرى. وذكر الوفد أن الولايات المتحدة التي دعمت الصندوق منذ نشأته، ترغب في أن يكون بوسعها تمويل الصندوق ثانية ومواصلة العمل مع قيادة الصندوق لدعم أهداف البرنامج.

١١٩- وذكر وفد الصين أن بلده ما انفك يتعاون منذ أكثر من ٢٠ سنة تعاوناً مثمراً مع الصندوق، وقد أسفر هذا التعاون عن نتائج مشجعة. وأنه منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دخل التعاون مرحلة جديدة، وهو يركز بشكل رئيسي على توفير خدمات الصحة الإنجابية لفئات السكان، وخاصة النساء، ممن هن في حاجة ماسة إلى هذه الخدمات في عدد مختار من المناطق الفقيرة في الصين. وركزت أنشطة المشروع على تقديم المعلومات والمشورة والخدمات ذات النوعية الجيدة التي تُعنى بالناس وبتمكين المستفيدين من الاختيار الطوعي عن

علم بشأن وسائل تنظيم الأسرة. وذكر الوفد أن مساعدة الصندوق كانت محدودة من الناحية المالية إذ لم يتجاوز ٣,٥ ملايين دولار سنويا. أما مساهمة الصين في مشروع المقاطعات فقد بلغت أكثر من ثلاثة إلى تسع أضعاف مساهمة الصندوق. إلا أنه بالرغم من التمويل المحدود كان للصندوق تأثير إيجابي. وذكر الوفد أن النسبة المئوية للنساء اللاتي اخترن وسائل منع الحمل في مناطق المشروع ارتفعت من ٥٣ في المائة (في بداية المشروع) إلى ٨٣ في المائة حاليا، وهبطت نسبة وفيات الأمهات من ٦٦ إلى ٦٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي وتدنّت وفيات الأطفال إلى ٢١ بالألف من المواليد الأحياء، ووصلت نسبة الولادات على أيدي قابلات مدربات ومهاترات إلى ٩٦ في المائة، وانخفضت نسبة الإجهاض إلى ١١ في المائة.

١٢٠- وذكر الوفد أن المجلس التنفيذي نظر في البرنامج القطري للصين ووافق عليه. ويتمشى البرنامج مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويتسم بالانفتاح والشفافية. ويقع أيضا تحت رصد وإشراف وثيقين. وذكر الوفد أنه، خلال السنوات الثلاث الماضية، استقبلت الصين ١٦٠ بعثة رصد وتفتيش ميدانية بما في ذلك البعثات المؤلفة من أعضاء من المجلس التنفيذي، وممثلين عن حكومة الولايات المتحدة وأعضاء في برلمان المملكة المتحدة. ولاحظ الوفد أنه كان يتوقع أن يلقي انفتاح الحكومة الصينية التقدير. لكنه، بدلا من ذلك، سمعت من بعض الأوساط ذات الدوافع السياسية، مزاعم عن أنشطة إكراهية وأكد الوفد على أن جميع البعثات المذكورة أعلاه، بما فيها البعثات من الولايات المتحدة، خلصت إلى النتيجة ذاتها وهي أن المزاعم لا أساس لها. واستشهد الوفد من النتيجة التي خلصت إليها بعثة التقييم الأخيرة برئاسة سفير الولايات المتحدة، ويليام براون "لا نجد دليلا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد دعم إدارة برنامج إجهاض بالإكراه أو تعقيم إجباري في جمهورية الصين الشعبية أو شارك فيها عن علم منه.

١٢١- وشكر الكثير من الوفود المديرية التنفيذية للبيان البليغ الذي ألقته. وأعربت الوفود عن بالغ قلقها بشأن الوضع المالي للصندوق. وأبدت وفود كثيرة ثقتها بالصندوق وأكدت على الدور الهام الذي يقوم به في الجهود العالمية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت وفود عديدة باعتماد الصندوق الأهداف الإنمائية للألفية، وقالت إنها تولي أهمية كبيرة للبرنامج العالمي للصندوق الذي يقوم على أساس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات الأهداف الإنمائية للألفية أكدت الكثير من الوفود على أهمية قيام الصندوق بالتركيز على حقوق الإنسان، وحثت الصندوق على البقاء قويا في الدفاع عن حقوق الإنجاب. ورحبت عدة وفود باستعداد الصندوق للمساهمة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. وذكر عدد من

الوفود أن الصندوق أدى دوراً رئيسياً في مجال السكان ويستحق الدعم المعنوي والمالي من جميع البلدان. وذكر أحد الوفود، متحدثاً باسم المجموعة الإقليمية لأفريقيا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أكثر الوكالات أهمية التي تساعد البلدان الأفريقية. وأثنى أحد الوفود على الرد الشجاع من جانب الصندوق على الهجمات عليه، وقال إن نائبة رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بلده أكدت خلال الجمعية العامة على دعم بلدها الثابت للصندوق، وأكدت على ضرورة العمل الدولي إزاء الصحة الإنجابية.

١٢٢- وأعربت وفود كثيرة عن قلقها البالغ إزاء عدم دفع الولايات المتحدة تبرعاتها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. ودعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في قرارها والعودة إلى تمويل البرنامج. وذكرت الوفود أن الامتناع عن دفع التبرعات سيؤثر، في جملة أمور، على برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الحد من الفقر، وسيكون له أثر مدمر على النساء والأطفال في البلدان النامية في سائر أرجاء العالم. ودعت الوفود جميع البلدان إلى التمسك بقوة بروح توافق آراء مونتيري، وكفالة حصول الناس، على مستوى القواعد الشعبية، على منافع ملموسة. وفي الوقت نفسه، حثت وفود كثيرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع قاعدته من المانحين لكفالة الاستقرار المالي. وأكد عدد من الوفود أهمية تقاسم الأعباء فيما بين المانحين. ووجهت عدة وفود الشكر إلى البلدان التي قدمت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تبرعات إضافية و/أو تبرعات مزيدة، وحثت الجهات المانحة الأخرى على الاقتداء بها.

١٢٣- وفيما أشادت وفود عديدة بانتفاع صندوق الأمم المتحدة للسكان من النتائج التي توصلت إليها دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، ذكرت أنها تؤيد النموذج الجديد للمكاتب القطرية وتركيز مزيد من الاهتمام على الميدان. وأشارت عدة وفود إلى تأييدها لتركيز الصندوق على أقل البلدان نمواً، وعلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). ورحب عدد من الوفود بالتركيز على الإطار الثقافي للسكان ومسائل الصحة الإنجابية. وذكرت بعض الوفود في معرض تأكيدها على الصلة التي تربط تلك المسائل بالقيم الأخلاقية، أن من الأهمية بمكان دراسة علاقات مختلف الأديان. وأشارت وفود أخرى، في معرض تأكيد تأييدها للنهج الشامل الذي يتبعه الصندوق في معالجة الصحة الإنجابية، إلى ما يقوم به الصندوق من عمل رائد في مجال الثقافة، وهو عمل يمكن أن تتخذه المنظمات الأخرى مثالا تحتذي به.

١٢٤- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للبرامج التي يدعمها الصندوق ويديرها في بلدانها المعنية. وشدد أحد الوفود على ضرورة زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية.

ووجه أحد الوفود الانتباه إلى برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً، لفترة العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وأشار إلى أنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المضمار، وأعرب عن أمله في إحراز تقدم مطرد خلال العقد. وفي معرض تأكيد الوفد على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية، أعرب عن أسفه معاناة المرأة، في بعض الثقافات، بسبب الفوارق القائمة بين الجنسين.

١٢٥- ورحب عدد من الوفود بحملة القواعد الشعبية المقامة تحت شعار "٣٤ مليوناً من الأصدقاء". واقترح بعض الوفود توسيع نطاق الحملة ليشمل البلدان المتقدمة النمو الأخرى، وجعلها إن أمكن حملة على النطاق العالمي تستفيد من الأفراد ومن القطاع الخاص على حد سواء.

١٢٦- ووجهت المديرية التنفيذية الشكر للوفود على تعليقاتها وتأييدها القوي. وطمأن المجلس التنفيذي أن الصندوق سيظل نشيطاً ومصمماً على كفالة إبقاء مسائل الصحة الإنجابية على رأس جدول الأعمال العالمي. وأعلنت بعبارة واضحة لا لبس فيها أن الصندوق لا يدعم ولا يشترك في إدارة أي برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي. وأكدت أن برامج الصندوق كافة تصمم وتنفذ في إطار حقوق الإنسان. ورحبت بالحوار الدائر بين الولايات المتحدة والصين، وذكرت أن الصندوق على استعداد لدعم الصين، بناء على طلبها، في وضع البرنامج بعد التشاور مع الولايات المتحدة. وأعربت عن أملها في أن تنضم الولايات المتحدة من جديد إلى صفوف مقدمي الدعم إلى الصندوق.

١٢٧- وأعربت عن تقديرها العميق لجميع المانحين الذين أعلنوا عن تبرعات إضافية و/أو مزيدة. وشكرت أيضاً المانحين على ما قدموه من إرشادات وعلى إبراز وسائل الإعلام مؤخراً للعمل الذي يقوم به الصندوق. ووجهت الشكر للوفد الذي أعرب عن تأييده للصندوق في الجمعية العامة. كما شكرت الوفد نفسه على تقديم التمويل لأفغانستان، وذكرت أن المبلغ قد استخدم بالاقتران مع التبرعات المقدمة من البلدان الأخرى، في شراء مستشفى متنقل لحالات الطوارئ، يضم ٧٢ سريراً، وكذلك لإصلاح "مستشفى خير خانة للتوليد". وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم بتوسيع قاعدته من المانحين: حيث يتمثل الهدف المحدد لعام ٢٠٠٢ بـ ١٢٥ بلداً. وأشارت إلى أن الصندوق وقّع اتفاقاً مع صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

١٢٨- وذكرت المديرية التنفيذية، في معرض إشارتها إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أن بالإمكان إحراز قدر كبير من الإنجازات عن طريق المبادرة. ووجهت الانتباه أيضاً إلى الاستعراض الإيجابي للعمل الذي يضطلع به الصندوق في أفريقيا الوارد في

”التقييم المستقل لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا“، المقدم إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام. وأحاطت علما بالاقتراحات التي قدمتها الوفود بصدد الحملة المقامة تحت شعار ”٣٤ مليوناً من الأصدقاء“. وأوضحت أن الحملة لم تأت بمبادرة من الصندوق، وإنما قامت بها بصورة مستقلة امرأتان أمريكيتان هما: جين روبرتس ولويس ابراهام. وأشارت إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية بدأت بالمشاركة في الحملة. وأعربت عن أملها في أن تصبح الحملة جهداً على النطاق العالمي. واحتتمت بيانها بتوجيه الشكر إلى المجلس التنفيذي لما يقدمه من دعم وما يوليه من ثقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٢٩ - وقد تناول المجلس التنفيذي البندين ٩ و ١٠ من جدول الأعمال معاً. وقدمت المديرية التنفيذية الوثائق المعروضة على المجلس تحت البندين المذكورين، وهي: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2002/9)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2002/10)؛ والاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠١ (DP/FPA/2002/12)؛ واستراتيجية الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2002/11). وذكرت المديرية التنفيذية أن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين، تعكس النتائج التي خلصت إليها دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية والمصادقة على التعديلات المتخذة بشأن المقرر. وأكدت أن الميزانية المنقحة، تقع من الناحية الاستراتيجية، في صلب عملية التحول التي شرع بها الصندوق في العام الماضي. وأبرزت الملامح الرئيسية للمقترحات المعروضة على المجلس، وهي: تنفيذ النموذج الجديد للمكاتب القطرية؛ وإنشاء ثلاثة مكاتب قطرية وإلغاء مكتبين قائمين؛ ووضع استراتيجية شاملة للموارد البشرية؛ ومواصلة إدخال تعديلات هيكلية على المقرر؛ وتوظيف استثمارات إضافية من أجل تحسين إمكانية التواصل بين المكاتب القطرية؛ وإجراء تخفيض كلي في الوظائف الأساسية من ١٠٢٠ وظيفة إلى ٩٧٢. وذكرت أن هناك احتياجات ممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية واردين في الوثيقة DP/FPA/2002/9، وهما تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسات، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومبلغ لتغطية تكاليف إنهاء خدمة الموظفين المبكر بنتيجة إعادة تشكيل المكاتب القطرية.

١٣٠ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين تتضمن عناصر تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية. وذكرت أن اقتراح الميزانية المنقحة المعروض على المجلس التنفيذي، يقل بمبلغ ١٣,١ مليون دولار عن المبلغ الذي وافق عليه المجلس في العام الماضي. وبعد تطبيق التدابير الإضافية لاحتواء التكاليف، سينخفض الاعتماد الإجمالي

للصندوق إلى مبلغ ١٤٧,٨ مليون دولار، وهو مبلغ يقل بـ ٢٠,٥ مليون دولار أو بنسبة ١٢,٢ في المائة عن الاعتماد البالغ ١٦٨,٣ مليون دولار الذي وافق عليه المجلس في عام ٢٠٠١. وذكرت المديرية التنفيذية أن الصندوق لن يحصل في عام ٢٠٠٢ على تبرع من أحد كبار المانحين له. وأكدت أن ذلك سيؤثر بشدة على البرامج المصطلح بها في البلدان التي تتلقى مساعدة من الصندوق. وأشارت إلى أن الإيرادات يمتثل أن تبلغ ٤٩٢ مليون دولار لفترة السنتين، إذا لم يقيم المانحون الآخرون بسد الفجوة في الإيرادات العادية. وقدمت المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي تقريراً شفويًا مستكملًا عن الاجتماع المعقود مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولاحظت الحوار البناء الذي أجري في إطاره. وبالإشارة إلى مسألة إعادة التصنيف التي أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ذكرت أن استعراض إعادة التصنيف الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان، هو أول استعراض من نوعه منذ ١٤ عامًا على صعيد المنظمة، واستهدف، في جملة أمور، تحقيق اتساق الهيكل التنظيمي مع أهداف البرنامج.

١٣١- وقدم مدير شعبة الخدمات الإدارية عرضاً بواسطة برنامج (Power Point) عن ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ركز فيه على الميزانية المنقحة وخطة الطوارئ؛ ونموذج المكاتب القطرية، بما فيه الأثر المترتب على التكاليف والوظائف؛ والإيرادات، بما في ذلك أثر التخفيضات والإجراءات المطلوب اتخاذها؛ وتحليل هيكل ونسب التكاليف المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛ وتحديد العوامل الخاصة باحتياجات ميزانية الدعم لفترة السنتين والآثار المترتبة على تقلبات الإيرادات؛ والمسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٣٢- وتلا ذلك العرض مناقشة أعربت وفود عديدة في أثنائها عن تقديرها للعروض الممتازة المقدمة. وفيما أعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء الحالة المالية الخطيرة للصندوق، أعربت كذلك عن أملها في تحسن الحالة في القريب العاجل. ووجه عدد من الوفود الشكر للبلدان المانحة التي أعلنت عن زيادة تبرعاتها إلى الصندوق، وحثت المانحين الآخرين على الاقتداء بها. وأكدت وفود كثيرة الدور الرئيسي الذي يقوم به الصندوق في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات عليه، والأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٣- وذكر أحد الوفود المجلس التنفيذي بالقرار الذي اتخذته وزراء التعاون الإنمائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي أكدوا فيه، في جملة أمور، على الأهمية التي يعلقونها على ما يقوم به الصندوق من أنشطة، وأكدوا كذلك أن الصندوق

يستحق الدعم القوي لمواصلة الاضطلاع بأنشطته، مما يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الوزراء جميع البلدان المانحة لمواصلة دعمها للصندوق، ورحبت بعزم المفوضية على تمتين أو اصر تعاونها مع الصندوق. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للإشارة إلى دعم وزراء التعاون الإنمائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٤- وأيدت وفود عديدة ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين، بما في ذلك خطة الطوارئ. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تخصيص ٣٠ في المائة من إجمالي ميزانية الدعم لفترة السنتين للإيرادات، وحث الصندوق على تخفيضها ما أمكن. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في ألا تدعو الحاجة إلى تطبيق خطة الطوارئ، ومع ذلك، فهو يؤيد تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من الميزانية لتكاليف الدعم. وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن تكون وثيقة الميزانية في المستقبل مقدمة بهيكل أفضل ومموجز تنفيذي أقصر. وطلب الوفد توضيحا بشأن الإشارة الواردة في الفقرة ١١٣ من الوثيقة DP/FPA/2002/9 القائلة بوجود مؤشرات مشجعة عن ظهور دعم مالي قوي. وأكد الوفد على أهمية توسيع قاعدة المانحين للصندوق، وشدد على أهمية ترجمة تقاسم الأعباء فيما بين المانحين إلى حقيقة ملموسة. وسأل الوفد عن التعديل المدخل على معدل الشواغر في المكاتب القطرية من ٢ في المائة إلى ١٠ في المائة، وتساءل عما إذا كان بإمكان الصندوق مواصلة عمله بهذا المعدل المرتفع من الشواغر. وشدد الوفد على أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، جنبا إلى جنب مع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، هو موضع اهتمام الجميع.

١٣٥- وتساءل أحد الوفود بشأن دقة رصيد الإقفال الصفري المشار إليه في الجدول الوارد بالصفحة ١٢، مستفهما حول ما إذا رحلت مبالغ للميزانية المقبلة ومعربا عن رغبته في معرفة كيفية استعمال الأموال في حالة عدم الترحيل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى تحصل على الدعم المالي من الموارد العادية. وحث الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على كفالة الاسترداد المناسب للتكاليف في مثل تلك الحالات. ولاحظ أحد الوفود أن من المفيد في المستقبل توفير معلومات بشأن بيانات النفقات حسب البلدان والأقاليم فيما يتعلق بدورات الميزانية السابقة.

١٣٦- وأشاد العديد من الوفود باستراتيجية الصندوق في مجال الموارد البشرية، ولا سيما التصنيف الجديد للمكاتب القطرية والتركيز على تعزيز تلك المكاتب. وقدم أحد الوفود الاقتراحات التالية: ينبغي أن تشمل الاستراتيجية مؤشرات ومقاييس؛ وينبغي تمديد الجدول الزمني إلى ما بعد السنة الحالية، كما ينبغي معاودة النظر في الوثيقة وتنقيحها مع مرور الوقت استجابة لاحتياجات المنظمة؛ وينبغي إعداد خطة عمل تنطوي على أهداف ومقاييس محددة؛

وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية فرعاً خاصاً باحتياجات التدريب المحددة للموظفين وحث أحد الوفود الصندوق على إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز المكاتب القطرية. وأضاف الوفد أنه ينبغي زيادة اللجوء إلى الموظفين المحليين، وفي حالة استخدام الموظفين الدوليين فإنه ينبغي أن يتم ذلك بتشاور مع الحكومة الوطنية. وأعرب أحد الوفود عن القلق من إلغاء وظيفة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان من بلده في إطار النموذج المقترح للمكاتب القطرية. وطلب الوفد توضيحاً بشأن الطريقة التي سيعمل بها المكتب القطري في الآماد القصير والمتوسط والطويل بدون وجود ممثل للصندوق.

١٣٧- وذكر أحد الوفود أن استراتيجية الموارد البشرية يجب أن تلقى الدعم الكامل من الإدارة وينبغي ترجمتها إلى أعمال ملموسة. وأضاف أن على الصندوق أن يعمل بعد تحقيقه التوازن السليم بين الرجال والنساء في صفوف موظفيه على كفالة وجود فرص للتطوير الوظيفي وتحسينه. وطلب الوفد الحصول على معلومات إضافية بشأن إجراءات التوظيف التي ينتهجها الصندوق، ملتصاً آراءه بشأن توظيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنسقين المقيمين. وشجعت عدة وفود الصندوق على الاستمرار في التركيز على عملية التحول وأيدت إعادة التصنيف المقترحة وإنشاء ثلاثة مكاتب قطرية جديدة. ولاحظ عدد من الوفود أن إعادة التصنيف تشكل جزءاً لا غنى عنه من مجموعة التدابير المقترحة من الصندوق. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الوارد في الوثيقة DP/FPA/2002/10) الذي مفاده أن إجراء إعادة تصنيف شاملة لا مبرر له.

١٣٨- وشكرت المديرية التنفيذية في ردها الوفود على دعمها القوي وعلى تأييدها مختلف مكونات عملية التحول، بما في ذلك إعادة التصنيف واستراتيجية الموارد البشرية التي تركز على نموذج المكاتب القطرية وإطار الكفاءات. وأعربت عن الشكر الخاص لكندا والمملكة المتحدة على تبرعاتهما الإضافية. وفيما يتعلق بالاستفهام المتعلق بالدلائل المشجعة على الدعم المالي الجديد، أوضحت أن نبرة التفاؤل لدى الصندوق ناشئة عن زيادة التبرعات التي قدمتها خمسة بلدان وتوقع إمكانية التلقي الوشيك لموارد إضافية في نهاية السنة. ولاحظت أن الصندوق وضع هدف ١٢٥ مائناً لسنة ٢٠٠٢. وقالت إن هناك ١٠٦ مائنين حتى الآن وأنه يتوقع أن تنضاف إليهم مائنون آخرون في الشهر التالي. ودعت البلدان النامية إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق حتى وإن كانت رمزية. أما فيما يتعلق بشكل وثيقة الميزانية، فقد أشارت إلى أن ميزانية الدعم لفترة السنتين قدمت في شكل ينسجم وميزانيات شقيقاته من المنظمات. وأعربت عن موافقتها على أن موجز الميزانية طويل جداً، وأكدت للمجلس التنفيذي تقديم موجز أقصر في السنة المقبلة. كما وافقت على توفير البيانات المتعلقة بنفقات دورة الميزانية السابقة لأغراض المقارنة. أما فيما يتعلق بالتساؤل حول معدل الشغور البالغ

١٠ في المائة، فذكرت أن نسبة ١٠ في المائة تعبر عن الواقع بطريقة أفضل، نتيجة لتحسين اقتفاء الصندوق أثر الشواغر. وصرحت أيضا بأن معدل الشواغر المذكور لن يعوقه عمل الصندوق. وأما ما يمس استفهام أحد الوفود بشأن إلغاء وظيفة ممثل الصندوق في بلده، فقد أوضحت المديرية التنفيذية أن مدير فريق الخدمات التقنية القطرية في ذلك البلد سيعمل بالصفتين معا، أي كمدير لفريق الخدمات التقنية القطرية وكممثل للبرنامج. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل العمل في البلدان التي ليس له ممثل فيها من خلال موظفيه الوطنيين وكذلك عن طريق مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٩- وفيما يتعلق بالإشارة إلى تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إعادة التصنيف، لاحظت المديرية التنفيذية أن الصندوق أجرى مناقشة بناءً مع اللجنة. وأضافت أن الصندوق لم يجر إعادة تصنيف للوظائف على نطاق المؤسسة ككل منذ سنة ١٩٨٨، وأن ثمة ضرورة لإجراء هذه العملية لتجسيد المهام التي يضطلع بها الموظفون على نحو دقيق. وفيما يخص إطار الكفاءات، ذكرت المديرية التنفيذية أن الصندوق حدّد ثلاثة أنواع من الكفاءات هي: الكفاءات العامة والكفاءات الإدارية والكفاءات الفنية. وتختلف الكفاءات باختلاف مستويات الوظائف. وفي الوقت ذاته، ستتيح هذه الكفاءات الانتقال بين الصندوق والمنظمات الأخرى. وأضافت قائلة إن الكفاءات تستعمل في عملية الاختيار التي يقوم بها فريق الخدمات التقنية القطرية. وأشارت إلى أن الصندوق استفاد من نظام توظيف المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي وهو يقوم بتطبيق الدروس المستخلصة حسبما يلزم. أما فيما يمس التعليق على تعزيز المكاتب القطرية، فقد أكدت أن الصندوق يعطي أولوية قصوى لدعم المكاتب القطرية وتعزيزها. وقالت إن الصندوق يظل يقظا إزاء مسائل استرداد التكاليف. وأوضحت أن وظائف المشاريع تمول من الموارد الأخرى. ولاحظت أن الصندوق يقوم على نحو ثابت بالتشاور مع الحكومة الوطنية فيما يتعلق بالتعيينات الدولية في بلد بعينه. ولاحظت المديرية التنفيذية أن تفاصيل استراتيجية الموارد البشرية هي قيد الإعداد وستشمل بالتأكيد المؤشرات والمقاييس والأهداف. وأعربت عن موافقتها على أن الاستراتيجية ستحتاج إلى معاودة النظر والتنقيح مع مرور الوقت للاستجابة للاحتياجات الناشئة. وختاما، شكرت المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي على دعمه الثابت للصندوق أثناء الأوقات العصيبة والتحديات.

١٤٠- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

منطقة أفريقيا

١٤١- عرضت مديرة شعبة أفريقيا مخططات البرامج القطرية التالية:
بوتسوانا (DP/FPA/CPO/BWA/4)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPO/BDI/5)؛ وجزر القمر
(DP/FPA/CPO/COM/4)؛ وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPO/GNB /4).

١٤٢- وأعرب أحد الوفود لدى تعليقه على مخططي البرنامجين القطريين لبوروندي وبوتسوانا، عن سروره بالدعم الذي سوف يقدمه الصندوق لهذين البلدين اللذين يهدد فيهما وباء فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز) أرواحا عديدة. وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري لبوروندي، أعرب الوفد عن تقديره لتركيز البرنامج على عدد أقل من النتائج المتوقعة نظرا لصغر حجمه؛ والأهمية التي يوليها لدعم جمع البيانات واستعمالها؛ والتركيز على أنشطة الدعوة، بما في ذلك العمل مع الصحفيين والبرلمانيين. وفيما يخص مخطط البرنامج القطري لبوتسوانا، رحب الوفد بتركيز البرنامج على الميادين التي يحظى فيها الصندوق بمزية نسبية. وذكر الوفد أن مؤشرات النواتج تبدو طموحة إلى حد بعيد، ويشمل بعضها نتائج أو مقاييس الأثر (مثلا، تخفيض ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات بنسبة ١٠ في المائة سنويا). وفيما أكد الوفد أن تركيز البرنامج على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يكتسي طابعا حيويا في بوتسوانا التي تبلغ فيها نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف الكبار الناشطين جنسيا ٤٠ في المائة تقريبا، أعرب عن الأمل في أن تركز بعض المؤشرات بصورة رئيسية على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتساءل الوفد ذاته بشأن ما إذا أجرى الصندوق أي تقييم لأنشطة التدريب في مجال الدعوة التي يقوم بها، ملتتمسا معرفة النتائج إن كان قام بذلك.

١٤٣- وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن شكرها للوفد على تعليقاته ودعمه. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لبوتسوانا، أشارت إلى أن الحكومة أعطت أولوية قصوى لخفض العنف ضد النساء والأطفال. وأكدت أهمية دعم البلد. أما فيما يخص أنشطة الدعوة، فقد لاحظت أن الصندوق يقوم بإعداد التقييم النهائي للبرنامج القطري السابق الذي شمل مثل ذلك التدريب، وذكرت أنها ستقدم معلومات إضافية في تاريخ لاحق. كما أشارت إلى أنه سيجري استعمال مؤشرات تعنى بصورة محددة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نطاق بعض المشاريع التي تكوّن عناصر في البرنامج القطري الجديد.

١٤٤ - وأحاط المجلس التنفيذي بمخططات البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها: بوتسوانا (DP/FPA/CPO/BWA/4)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPO/BDI/5)؛ وجزر القمر (DP/FPA/CPO/COM/4)؛ وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPO/GNB/4).

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٤٥ - عرض مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ مخططات البرامج القطرية التالية: الصين (DP/FPA/CPO/CHN/5)؛ وتيمور الشرقية (DP/FPA/CPO/ETM/1)؛ وجزر ملديف (DP/FPA/CPO/MDV/3)؛ والمنطقة دون الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/CPO/PIC/3).

١٤٦ - وشكر وفد الصين مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ على عرضه وقال إنه يدعم مخططات البرامج القطرية التسعة المعروضة على المجلس التنفيذي كافة.

١٤٧ - وفي معرض الإشارة إلى التعاون بين الصين والصندوق، أشار الوفد إلى أن ذلك التعاون يركز أساساً على توفير معلومات الصحة الإنجابية والخدمات الجيدة ذات الصلة الموجهة للمتلقين الذين يبلغ عددهم ١٧,٣ مليون شخصاً في ٣٢ مقاطعة من المقاطعات المستفيدة من مشاريع الصندوق. وأضاف أن هذا التعاون أسفر عن حدوث تغير هام وإيجابي في مؤشرات الصحة الإنجابية في المقاطعات الـ ٣٢ المذكورة. وأضاف قائلاً إنه حصل بالإضافة إلى ذلك تأثير متعاضد، حيث إن العديد من المناطق خارج مناطق المشاريع الـ ٣٢ اعتمدت نفس الطريقة المتعلقة بخدمات الصحة الإنجابية الموجهة للمتلقين. ولاحظ الوفد أن إعداد برنامج الصين الجديد وصياغته قد تم على يد خبراء خارجيين بالتشاور الوثيق مع الحكومة الصينية. وقد طلب من الخبراء الصينيين والدوليين وممثلي المانحين الرئيسيين، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تقديم آرائهم. ويتمشى البرنامج على نحو تام مع ولاية الصندوق، إذ أنه يستلهم مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وذكر الوفد أنه كان من المقرر في الأصل أن ينظر المجلس التنفيذي في مخطط البرنامج القطري في دورته السنوية في حزيران/يونيه. بيد أن الصين وافقت على الاستجابة لطلب إرجاء النظر في البرنامج إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في أيلول/سبتمبر، في انتظار توفير تقرير بعثة حكومة الولايات المتحدة التي يرأسها السفير براون، وأملاً في أن تستأنف الولايات المتحدة مساهمتها في الصندوق. وأعرب الوفد عن أسفه من أن استجابته الطيبة لم تسفر عن النتيجة المتوقعة من الأغلبية الساحقة للبلدان.

١٤٨ - وشدد الوفد على أن برنامج التعاون بين الصين وصندوق الأمم المتحدة للسكان كان دائماً مفتوحاً وشفافاً وعرضة للرصد الشامل والفعال. وأضاف الوفد أن ما يقرب من ١٦٠ بعثة تقييم وفريق تفتيش وفريق دراسة مستقلين جاءوا إلى الصين خلال الأعوام الثلاثة

الماضية للاطلاع على تنفيذ البرنامج. وبعبارة أخرى، كان يزور مناطق المشروع فريق للتفتيش كل سبعة أيام في المتوسط. وطاف فريق الولايات المتحدة الأمريكية بمفرده كافة أنحاء الصين لمدة أسبوعين ووصل إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الأفرقة الأخرى، أي أن التعاون بين الصين والصندوق يتسق تماما مع ولاية الصندوق ومبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأنه لم يحدث أي تأييد لأنشطة قسرية. وذكر الوفد أن الصين مستعدة لإجراء مشاورات مع جميع البلدان المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تفاصيل البرنامج الجديد. وشدد الوفد على تأييده لعمل الصندوق وأشار إلى أن الصين، على تلقيها مساعدة محدودة، تسهم بمبلغ ٨٢٠ ٠٠٠ دولار سنويا في ميزانية الصندوق. وعلاوة على ذلك، قدمت الصين مبالغ ضخمة للمساعدة في تحمل التكاليف الإدارية لمكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيجين. ولما كانت الصين بلدا ناميا، يصل تعداد سكانه إلى ١,٣ بليون نسمة، فإن الصين ترى تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نافذة للمبادلات المستمرة في مجال السكان والتنمية الدوليين وسيلا لاكتساب أحدث المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالصحة الإنجابية على المستوى الدولي.

١٤٩- وقد ألفت عدة وفود، من بينها وفود متحدثة باسم المجموعتين الإقليميتين لآسيا وأفريقيا ومجموعة الـ ٧٧ والصين، كلمات أعربت فيها عن تأييدها لمخطط البرنامج القطري للصين. وأكدت أن البرنامج يتسق مع ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمسة أعوام والأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود، التي سجلت ثقتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن أنشطة الصندوق في الصين التي نُفذت في إطار نهج يراعي حقوق الإنسان، تتفق تماما مع مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتسهم بشكل إيجابي في خفض معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال. وذكرت أن المزايم التي استهدفت صندوق الأمم المتحدة للسكان خاطئة ولا أساس لها من الصحة. وأكدت أن بعثات رصد مختلفة من بينها بعثات قام بها أعضاء في المجلس التنفيذي وبرلمانيون وممثلون حكوميون من البلدان المانحة، وصلت كلها إلى نفس النتيجة ومفادها: أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قوة حيرة في الصين ولم يدعم أي برامج قسرية.

١٥٠- وشددت وفود عديدة على التحول المهم والضخم الذي حدث من النهج الإداري لتنظيم الأسرة إلى نهج متكامل للصحة الإنجابية موجه للمتلقين في ٣٢ مشروعا بالمقاطعات المختلفة في إطار البرنامج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين. وأشادت وفود عديدة بالدور الحاسم والمحفز الذي يقوم به الصندوق في ٣٢ مقاطعة ويسرها أن تلاحظ أن الحكومة الصينية تعترم تأسيس نهج للصحة الإنجابية موجه للمتلقين في ٨٢٧

مقاطعة إضافية. وقد رحبت الوفود بعمل الصندوق ودعمه لحكومة الصين في تطوير سياساتها تجاه فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والشيخوخة والمساواة بين الجنسين. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التعاون المثمر مع الحكومة الصينية والمجتمع الصيني.

١٥١- وشددت وفود عديدة على أن البرنامج، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، يستهدف الأولويات المبتغاة بما في ذلك توفير المزيد من المعلومات والخدمات، الجيدة والمتكاملة والموجهة إلى المتلقي، المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ مع التأكيد على الخيارات الواعية ومكافحة الإجهاد والأمراض التي تنتقل بالممارسة الجنسية بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وذكر أحد الوفود أن الارتباط بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما وفيات الأمهات عند النفاس، يجب أن يكون هو الأعم. ورحب عدد من الوفود بالالتزام الجاد بالإصلاح والانفتاح داخل برنامج تنظيم الأسرة في الصين. وأشارت وفود إلى أن رفع الأهداف والحصص المتعلقة بالإنتاج في المناطق التي تتلقى دعماً من صندوق الأمم المتحدة للسكان هو دليل واضح على الإصلاح وعلى المساهمات القيمة للصندوق في الصين. وشددت على إمكانية تعزيز التقدم المحرز على طريق الإصلاح من خلال مشاركة ودعم من النوع نفسه الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار أحد الوفود إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان متفرد في إمكانية قيامه بدور "الصديق الناقد" في البلدان التي يعمل بها. وأضاف الوفد أن تحقيق تغيير إيجابي سيتطلب استمرار عمل الصندوق مع الحكومات. وأكد الوفد أن الصندوق برهن على التزامه بدعم التغيير والإصلاح في الصين، وشجع الصندوق على المساعدة في كفالة الاستفادة من الدروس المتعلقة بالمساواة في وصول الخدمات للفقراء والجماعات التي تفتقر إلى تلك الخدمات. كما شجع الوفد الصندوق على المساعدة في اختبار سبل إلغاء رسوم التعويضات الاجتماعية ودعم تحليل السياسات والبحوث المتعلقة، على سبيل المثال، برصد قوانين الصحة الإنجابية.

١٥٢- ونوه أحد الوفود الذي قال إنه يؤيد بشدة أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وجهود الصندوق لدفع تلك الأهداف، أنه ينتظر مزيداً من المعلومات عن تفاصيل برنامج الصين كلما طرأ عليها جديد. وأشار الوفد إلى أنه شرح للمجلس التنفيذي المتطلبات القانونية لبلده للمساهمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف الوفد أن وفدا برئاسة السفير براون، قد وقع من قبل في الصين على "عناصر قسرية في القوانين والممارسات" تمنع حكومته قانونياً من تمويل الصندوق. وذكر الوفد أنه سيراجع بعناية هيكل البرنامج الجديد في الصين وتنفيذه، لتحديد إمكانية استئناف مساهمته في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وأضاف الوفد أن بلده قد دأب منذ فترة طويلة، على دعم الصندوق وأنه عضو ملتزم في المجلس التنفيذي، ويأمل في أن تتمكن قانوننا من المساهمة في الصندوق من أجل تعزيز العمل المهم الذي يقوم به في مجال الترويج لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٥٣- وأعربت وفود عديدة عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف تبرعاتها للصندوق. وأشارت إلى أن القرار سيؤثر سلبا على النساء والأطفال في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، وبلدان جنوب الصحراء في أفريقيا. وحثت وفود عديدة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في قرارها والعودة لتمويل الصندوق. وشددت وفود عديدة على أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي ومالي قوي، بما في ذلك التمويل الأساسي المتوقع سلفاً، من أجل تنفيذ ولايته على نحو فعال. وأكدت وفود عديدة مجدداً، تأييدها الشديد للصندوق وشددت على أن الصندوق شريك مهم. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الثنائي لبلاده في الصين، والذي يركز على صحة الأم والطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، أتاح فرصاً للتلاحم مع البرنامج، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق يمكن أن يخرج في الأجل البعيد أكثر قوة من المحنة التي يواجهها حالياً.

١٥٤- وفيما يتعلق بمخطط البرنامج القطري لتيمور الشرقية، أشاد أحد الوفود باستجابة الصندوق السريعة للوضع في تيمور الشرقية، والمساعدة التي قدمها لهذا البلد الذي حصل على استقلاله مؤخراً. وأشار أحد الوفود إلى أن دور الصندوق في تيمور الشرقية أصبح أكثر أهمية، نظراً لأن الحكومة منحت قطاع الصحة أولوية قصوى.

١٥٥- شكرت المديرية التنفيذية جميع المتحدثين الذين أيدوا الصندوق. وأكدت مكرراً التزام الصندوق الكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، باعتباره إطار العمل لولاية الصندوق والمرشد لأعماله. كما شكرت البلدان التي أعلنت عن تقديم تبرعات إضافية في بداية الدورة. وأشارت إلى أن الصندوق أجرى بعض الحسابات وأن الفجوة في التمويل ما زالت شاسعة. وشكرت وفد الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها، ولا سيما وزير الخارجية كولين باول، على محاولة إيجاد سبل للعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الحكومة الصينية، من أجل تيسير عودة التبرعات الأمريكية للصندوق. وشكرت الحكومة الصينية على حوارها مع الصندوق منذ توليها مهام منصبها، وفي الأعوام السابقة. وشددت على أن هذا الحوار الذي أجري على مدى عدة أعوام، ساعد على إلغاء مسألة الأهداف والحصص من مشاريع المقاطعات، ومما يبعث على السرور، الإشارة إلى أن الحكومة الصينية

تعترم تمديد العمل بنهج الصحة الإنجابية الموجه إلى المتلقين، بحيث يشمل ٨٢٧ مقاطعة إضافية لم يشملها برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٥٦ - وأكدت المديرية التنفيذية على أن الصندوق سيواصل حوارَه وعمله مع الحكومة الصينية. وأشارت إلى أنها ستستمر في إثارة مسألة رسوم التعويضات الاجتماعية التي علّق عليها أحد الوفود. وأشارت إلى قيامها بزيارة رسمية للصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأنها طافت أرجاء عدة في البلاد. وقد غادرت الصين وهي على يقين بأن علاقة قوية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والصين قد ترسخت، مما سيعزز إجراء حوار أكثر صراحة وشفافية. وأشارت إلى أنها أثارت خلال زيارتها موضوع رسوم التعويضات الاجتماعية. وأضافت أنها غادرت البلد وقد أدركت الحكومة الصينية أن الصندوق صديق، لكنه أيضا صديق "ناقد". وأشارت إلى أن الصندوق قام بدور هذا الصديق في جميع البلدان التي عمل بها. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكرت أن المسألة لا تتعلق بالحصص والأهداف فقط - فالصندوق ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان في كافة البلدان - وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حوارَه مع البلدان يشمل موضوعات من قبيل ختان الإناث ومكافحة العنف ضد النساء. وأكدت أن موضوع حقوق الإنسان برمته هو الإطار الذي يعمل من خلاله الصندوق.

١٥٧ - وذكرت المديرية التنفيذية أنها تتطلع إلى الحصول على رد إيجابي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الدعوة التي وجهتها الصين لجميع الدول من أجل المشاركة في المشاورات المتعلقة بتطوير البرنامج الخامس للصين الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت المديرية التنفيذية - في معرض إيضاح نقطة أثارها وفد الولايات المتحدة - إلى إثارة مسألة أخلاقية في وقت سابق من الدورة عندما ذكر أحد الوفود أن تعديل كامب كاستن نص على "عدم استخدام أموال الحكومة الأمريكية في برنامج يدعم أو يشارك في إدارة برنامج يتبنى الإجهاض القسري أو التعقيم الجبري". وأوضحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يدعم ولم يشارك في إدارة برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم الجبري. ولاحظت أن الاتفاق المبرم مع الحكومة الأمريكية حتى عام ٢٠٠١ كان ينص على عدم إنفاق أموال أمريكية في الصين. من ثم، وبعد خصم مبلغ مساوٍ لما كان يتم إنفاقه في الصين سنويا، كان يتم إيداع التبرع الأمريكي في حساب منفصل. وطمأنت المجلس التنفيذي على أنه وفقا للإجراء المتبع بين الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لم يتم إنفاق أي أموال تخص الحكومة الأمريكية في الصين. وأكدت على أن هذا الإجراء يسمح باستخدام التبرعات الأمريكية لدعم البرامج في بلدان أخرى غير الصين وهو ما يمكن عمله بالنسبة لتبرع عام ٢٠٠٢. وذكرت أن لب المسألة ليس التمويل وإنما الثقة والاحترام المتبادل والدعم المتبادل. وشددت على أن المسؤولية المشتركة للجميع

هي كفالة احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم وليس في الصين وحدها.

١٥٨ - وفيما يتعلق بالدعوة إلى زيادة رصد البرنامج في الصين، شددت على أن تطوير قدرة الصندوق على رصد البرنامج و/أو زيادتها يتطلب موارد أكثر وليس أقل. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان مستعد لمساعدة الحكومة الصينية في تطوير أجزاء المشاريع التي تعتمد على النتائج المترتبة على مشاورات مع منظمات دولية ومانحين وشركاء إثمائيين مختلفين. بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وشكرت الوفد الذي ذكر إمكانية حدوث تلاحم مع برنامج الثنائي في الصين. ورحبت بالمعلومات وأعربت عن أملها في قيام شراكة بين البرنامجين. وفيما يتعلق بالتساؤل عما إذا كانت الأزمة الأخيرة جعلت الصندوق أكثر قوة، ردت المديرية التنفيذية بأن الصندوق خرج منها أكثر قوة. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أصبح بسرعة اسما معروفا في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الأشخاص الذين لم يسمعو قط عن الصندوق ملمين بأعماله. وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بالدعم الشعبي والجماهيري الذي يلقاه الصندوق في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت الأزمة الأخيرة في أن تظهر أنشطة الصندوق فيما يتعلق بمساعدة البلدان في جميع أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وأضافت أن الصندوق هو أكثر قوة أيضا بسبب الدعم الذي يلقاه من المجلس التنفيذي الذي يؤمن بقوة بالصندوق وبالتزامه بالمبادئ الأخلاقية. وشددت على أن الصندوق يقدر كل التقدير ثقة المجلس فيه وسوف يكون عند حسن ظنه بالعمل على نحو أكثر فاعلية وكفاءة لكي يصبح أكثر شفافية واستحقاقا للدعم. واختتمت كلمتها بالإعراب عن تقديرها وامتنانها العميق للمجلس على دعمه وثقته.

١٥٩ - وأعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن شكره للوفود لما قدمته من دعم، ولثقة التي أولتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن الصندوق سيقدم المساعدة التقنية لتعداد السكان الوطني الأول الذي سيجرى في تيمور الشرقية. وقال إن هذا التعداد سيوفر بيانات عظيمة النفع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفيما يخص مخطط البرنامج القطري للصين، لاحظ أن العلاقة مع الأهداف الإنمائية للألفية ستتعزيز عندما يزداد البرنامج تطويرا. وأشار إلى وجود ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، في غرفة الاجتماعات، وأنه سيكون مستعدا لمناقشة أي جانب من جوانب البرنامج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين.

١٦٠- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخططات البرامج القطرية التالية، وبالتعليقات المبداة عليها: الصين (DP/FPA/CPO/CHN/5)؛ تيمور الشرقية (DP/FPA/CPO/ETM/1)؛ ملديف (DP/FPA/CPO/MDV/3)؛ والمنطقة دون الإقليمية بجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/CPO/PIC/3).

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٦١- عرضت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مخطط البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/CPO/COL/4).

١٦٢- وذكر أحد الوفود، أنه في الوقت الذي يُعرب فيه عن دعمه للمخطط، فإنه يرى أن تلبية الاحتياجات الأساسية، ومنها، على سبيل المثال، الاحتياجات الصحية، وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المتضررين من الصراعات، ينبغي أن تُمنح الأولوية في كولومبيا. وأكد الوفد على أهمية زيادة حجم الدعم المقدم إلى أشد فئات السكان ضعفا، بمن فيهم المشردون داخليا، والأطفال، والنساء، والسكان الأصليون والكولومبيون الأفريقيون. وشدد الوفد على أهمية الناتج المتوقع المقترح للبرنامج، الذي يتعلق بتحسين إمكانيات الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمشردين من السكان، ولا سيما المراهقون. وفي معرض الإشارة إلى الناتج المتوقع المتعلق بتعزيز إدماج العوامل السكانية في المخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، أعرب الوفد عن أمله في أن يقوم البرنامج، على النحو المبين في المخطط، بالتأكيد على مسألتي التشريد الداخلي للسكان والهجرة الدولية. وأضاف الوفد أنه ينبغي إدراج تفاصيل تتعلق بالصلات بين البرنامج القطري ومسائل السلام والأمن. ولاحظ الوفد أنه ينبغي النظر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ البرنامج القطري في حالة تردي الأوضاع. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بجهود البرنامج المبذولة لمعالجة المسائل الخطيرة التي تواجهها كولومبيا، وعبر عن القلق إزاء الوضع الأمني في البلد. وشكر الوفد أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان على المساعدة التي يقدمها لبلده.

١٦٣- وشكرت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوفد على ما أبدته من دعم وقدمته من تعليقات. وأكدت أن الصندوق يضطلع بمعالجة احتياجات المشردين داخليا في كولومبيا، وأن تركيز الصندوق سيكون على الإفادة من البرامج القائمة فعلا. وأعربت عن اتفاقها بأن الروابط بين البرنامج ومسائل السلام والأمن تكتسي أهمية قصوى. ولاحظت أنه وفقا لاحتياجات الحكومة وأولوياتها، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد خطة إنسانية. وأضافت أن الحكومة ترغب في أن يشارك الصندوق في الخطة بشكل استراتيجي على أعلى مستويات صنع السياسات. وأوضحت أنه ستتوفر فرص لإدراج مزيد من

التفاصيل مع ازدياد تطور البرنامج. وأكدت على احتياج كولومبيا الكبير للموارد، ودعت مجتمع أوساط المانحين الدوليين إلى المشاركة في أنشطة التمويل، نظرا للحجم المتواضع للبرنامج.

١٦٤- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخطط البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/CPO/COL/4).

ثاني عشر - مسائل أخرى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٦٥- فيما يخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، عقد المجلس التنفيذي جلسة غير رسمية لمناقشة الوضع المالي. وعبر مدير البرنامج المعاون عن القلق إزاء اتجاه موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى الهبوط على امتداد العقد الأخير، الأمر الذي حداً من استجابة الصندوق للمطالب المتزايدة من بلدان البرامج. وأعرب عن الأمل في أن يجد المجلس حلاً لمشكلة الموارد، ويتفق على استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

١٦٦- وحذر الأمين التنفيذي من أنه ما لم يتحسن الوضع المالي، فإن استدامة الصندوق وتأثير عملياته سيكونان عرضة للخطر. وبين أنه حتى يتسنى الحفاظ على الحد الأدنى لدعم أقل البلدان نمواً، يحتاج الصندوق إلى تعبئة مبلغ ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية (الأساسية)، و ١٠ ملايين دولار من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، سنوياً.

١٦٧- ووجه أعضاء الوفود، بمن فيهم ممثلو المجموعات الأفريقية ومجموعات أقل البلدان نمواً، الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وعبروا عن تشجيعهم له على مواصلة ما يقوم به من عمل جيد في بلدان البرامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الوفود استراتيجية تعبئة الموارد الأساسية لتوفير المبلغ السنوي المستهدف وقدره ٣٠ مليون دولار. وأعلن بعض المانحين أنهم سيقومون باستعراض مساهماتهم الحالية، بغية زيادة مستويات دعمهم للصندوق، حتى يتسنى لجميع البلدان المستحقة تلقي الدعم.

١٦٨- واقترح أيضاً الاستثمار في مجال أنشطة العلاقات العامة باعتباره طريقة يمكن بها تحسين صورة الصندوق، الأمر الذي لا عنى عنه لتعبئة الموارد. وأعرب وفد آخر عن رغبته في معرفة ما إذا كان الصندوق يستفيد من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٩- وفي رده على هذا الاستفسار، ذكر مدير البرنامج المعاون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتلقيان التبرعات الأساسية لكل منهما بصفة مستقلة، وأنه لا يتم نقل الموارد من البرنامج إلى الصندوق في ترتيباتهما البرنامجية.

١٧٠- وعبر الأمين التنفيذي عن اتفاقه مع مدير البرنامج المعاون في الاستجابة التي قدمها فيما يخص نقل الموارد الأساسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. بيد أنه أشار إلى أن التعاون بين هاتين المنظمتين قد أسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الأساسية. وكرر الإعراب عن الإحساس الذي عبرت عنه الوفود فيما يخص عدم مقدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أن يستجيب، كما ينبغي لجميع البلدان المستحقة، بسبب محدودية الموارد.

١٧١- وفيما يتعلق بالاستثمارات في مجال العلاقات العامة، أبدى أسفه لعدم توفر موارد لدى الصندوق لهذا الغرض. واقترح أن بوسع بلدان البرامج تقديم تقارير إلى المانحين عن مدى تقديرها لعمل الصندوق، ومناشدة المانحين توفير مزيد من الدعم لتحسين وضع موارد الصندوق.

١٧٢- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة الصندوق في تعبئة مبلغ ٣٠ مليون دولار سنويا حتى يتسنى له إنجاز الولاية المنوطة به.

إحاطة مقدمة من برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا

١٧٣- قدّم الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى المجلس التنفيذي إحاطة حول برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، للتعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

١٧٤- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، بشأن برنامج عمل بروكسل للتعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

١٧٥- لاحظ أعضاء المجلس التنفيذي أن الاجتماعات المشتركة التي عقدت في السابق أتاحت لأعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، فرصا لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالمجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي الوقت الذي أبدت فيه الوفود اتفاقها

على مواصلة عقد الاجتماعات المشتركة، أشارت إلى أن الوقت المخصص لها لا يكفي لإجراء مناقشات ذات طابع فنية وتفاعلية.

١٧٦ - ووفقاً لذلك، اعتمدوا المقرر ٢٧/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، الذي يتضمن اقتراحاً بعقد اجتماع مشترك لمدة يومين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

مذكرة بشأن نظام الإبلاغ لسنة ٢٠٠٣

١٧٧ - عرض مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية مذكرة عن نظام الإبلاغ، يُعلم فيها المجلس التنفيذي أن مدير البرنامج سيقوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ باقتراح إطار للتمويل المتعدد السنوات، يغطي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وسيأخذ إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ في الاعتبار العناصر التالية: تحليل المطالب على المستوى القطري، والأهداف الإنمائية للألفية، ومجالات الممارسة الستة. وسيفيد الإطار أيضاً من الخبرة المكتسبة خلال فترة إطار التمويل المتعدد السنوات الأول، ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وانطلاقاً من الخبرة المستفادة خلال السنوات الثلاث الأولى لإطار التمويل المتعدد السنوات، سينتق تقرير إطار التمويل المتعدد السنوات، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣، حيث سيناقشه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي كلاهما، قبل وضع صيغة نهائية لإطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٧٨ - واختتم المجلس التنفيذي عمله باعتماد المقرر ٢٨/٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة	رقم المقرر
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢	
(٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير، نيويورك)	
١٩٦	١/٢٠٠٢ مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥
١٩٧	٢/٢٠٠٢ العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٩٨	٣/٢٠٠٢ الترتيبات المقبلة لبرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٩٩	٤/٢٠٠٢ استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢	
(١٧-٢٨ حزيران/يونيه، جنيف)	
٢٠٤	٥/٢٠٠٢ التقرير السنوي والتزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٠٦	٦/٢٠٠٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات
٢٠٦	٧/٢٠٠٢ مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٠٧	٨/٢٠٠٢ التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠١، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج
٢٠٨	٩/٢٠٠٢ استراتيجية التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٠٩	١٠/٢٠٠٢ ترتيبات البرمجة
٢٠٩	١١/٢٠٠٢ الطلب المقدم من الأرجنتين
٢١٠	١٢/٢٠٠٢ متطوعو الأمم المتحدة
٢١١	١٣/٢٠٠٢ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢١٤	١٤/٢٠٠٢ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٢١٤	١٥/٢٠٠٢ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢
(٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر، نيويورك)

٢٢٠	١٦/٢٠٠٢
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١	
	١٧/٢٠٠٢
	الاحتياطي الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب	
٢٢٢	الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٢٢	١٨/٢٠٠٢
	ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	
٢٢٦	١٩/٢٠٠٢
	التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، لعام ٢٠٠١	
٢٢٨	٢٠/٢٠٠٢
	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	
٢٢٩	٢١/٢٠٠٢
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٢٣٠	٢٢/٢٠٠٢
	الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٢٣٦	٢٣/٢٠٠٢
	الزيارات الميدانية	
	٢٤/٢٠٠٢
	صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين	
٢٣٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٢٣٨	٢٥/٢٠٠٢
	برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	
٢٣٩	٢٦/٢٠٠٢
	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	
٢٤٠	٢٧/٢٠٠٢
	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	
٢٤٠	٢٨/٢٠٠٢
	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢	

١/٢٠٠٢

مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤيد التوجهات الاستراتيجية العامة ومجالات التركيز في تصدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوصفه شريكا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ويؤيد الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري لتنفيذ إعلان الالتزام الذي اعتمده الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٢ - يرحب بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (D/P/2002/3)؛

٣ - يؤيد النهج العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء دوره بوصفه منسقا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، عن طريق آليات الأمم المتحدة القائمة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وشراكته مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٤ - يدعو إلى تعبئة موارد مالية إضافية، من جميع المصادر، لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفاء بالتزامه بوصفه شريكا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم الدعم الفعال للجهود الوطنية الساعية إلى تحقيق الأهداف والمرامي المحددة بمواعيد والموضحة في إعلان الالتزام الذي اعتمده الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٥ - يشدد على أهمية تنفيذ هذا المقرر امتثالا لإعلان الالتزام الذي اعتمده الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

٢/٢٠٠٢

العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يرحب بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة DP/2002/CRP.5 وورقة غرفة الاجتماعات المقدمة على نحو مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/CRP.4)؛
- ٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل بروح الشراكة والتكامل على النحو المنصوص عليه في الوثيقة DP/2002/CRP.4؛
- ٣ - يؤيد المقترحات المضمنة في مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة DP/2002/CRP.5؛
- ٤ - يعرب مجدداً عن ضرورة عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أساس استرداد التكاليف بالكامل على النحو الموصى به في تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب (DP/2000/13)؛
- ٥ - يشدد على أهمية عدم شروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة لجمع الأموال أيا كان طابع تلك الأنشطة؛
- ٦ - يشدد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يمثل هيئة لتقديم الخدمات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، ومن خلالها، إلى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في البلدان المتلقية للخدمات عند طلب ذلك من قِبَل وكالة الأمم المتحدة المعنية أو موافقتها عليه؛
- ٧ - يؤكد دور المكتب التنفيذي في توفير التوجيه المتعلق بالسياسات العامة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والإشراف عليه ويؤكد مجدداً أهمية تخصيص الوقت الكافي للمسائل المتصلة بالمكتب خلال الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٨ - يحث مدير البرنامج والمديرة التنفيذية على كفالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمليات على النحو الوارد في الوثيقة DP/2002/CRP.5 بدون إبطاء ويطلب إليهما

أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ تقريراً مفصلاً عن التقدم المحرز، بحيث يشمل معلومات عن أداء لجنة التنسيق الإداري والفريق العامل؛

٩ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استقصاء المسائل والفرص المتعلقة بمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى المكتب التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢.

١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

٣/٢٠٠٢

الترتيبات المقبلة لبرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - **يؤيد** الخيار المقترح لبرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(DP/FPA/2002/3)؛

٢ - **يأذن** للمديرة التنفيذية بتخصيص مبلغ ٧٦ مليون دولار خلال فترة الأربع

سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لتنفيذ البرنامج؛

٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية

عام ٢٠٠٣ تقريراً عن نظام للرصد والتقييم لبرنامج المشورة التقنية؛

٤ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته

العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ استعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية.

٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

٤/٢٠٠٢

استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه، خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢، قام بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتُخب أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم لعام ٢٠٠٢:

الرئيس: سعادة السيد ديرك يان فان دين بيرغ (هولندا)

نائبة الرئيس: سعادة السيدة نومي إسبينوزا مدريد (هندوراس)

نائب الرئيس: السيد حازم فهمي (مصر)

نائب الرئيس: السيد بالي مونياغا (إندونيسيا)

نائبة الرئيس: د. يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.1) و Corr.1 و Corr.2)، بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/20)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ (DP/2002/1)؛

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/CRP.1)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢: من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

أحاط علما بالتقرير المستكمل عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع: التغييرات التنظيمية (DP/2002/CRP.3)؛

أحاط علما بالتقرير عن خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.2)؛

البند ٣

أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون الإقليمي التالية:

DP/RCF/RBA/2	إطار التعاون الإقليمي الثاني لأفريقيا
DP/RCF/RLA/2	إطار التعاون الإقليمي الثاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
DP/RCF/RAS/2	إطار التعاون الإقليمي الثاني للدول العربية

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

DP/CCF/ERI/2 و Corr. 1	إطار التعاون القطري الثاني لإريتريا
DP/CCF/ALB/2	إطار التعاون القطري الثاني لألبانيا
DP/CCF/UAE/2	إطار التعاون القطري الثاني للإمارات العربية المتحدة
DP/CCF/ANG/2	إطار التعاون القطري الثاني لأنغولا
DP/CCF/UKR/2	إطار التعاون القطري الثاني لأوكرانيا
DP/CCF/PAR/2	إطار التعاون القطري الثاني لباراغواي
DP/CCF/BUL/2	إطار التعاون القطري الثاني لبلغاريا
DP/CCF/TUN/2	إطار التعاون القطري الثاني لتونس
DP/CCF/JAM/2	إطار التعاون القطري الثاني لجامايكا
DP/CCF/SYR/2	إطار التعاون القطري الثاني للجمهورية العربية السورية
DP/CCF/ROK/2	إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية كوريا
DP/CCF/LAO/2	إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
DP/CCF/SAF/2 و Corr. 1	إطار التعاون القطري الثاني لجنوب أفريقيا
DP/CCF/RWA/2	إطار التعاون القطري الثاني لرواندا

DP/CCF/STP/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)	إطار التعاون القطري الثاني لسان تومي وبرينسيبي
DP/CCF/PHI/2	إطار التعاون القطري الثاني للفلبين
DP/CCF/GAB/2	إطار التعاون القطري الثاني لغابون
DP/CCF/GHA/2	إطار التعاون القطري الثاني لغانا
DP/CCF/GUY/2	إطار التعاون القطري الثاني لغيانا
DP/CCF/GUI/2	إطار التعاون القطري الثاني لغينيا
DP/CCF/KUW/2	إطار التعاون القطري الثاني للكويت
DP/CCF/MOR/2	إطار التعاون القطري الثاني للمغرب
DP/CCF/NAM/2	إطار التعاون القطري الثاني لناميبيا
DP/CCF/HAI/2	إطار التعاون القطري الثاني لهايتي
DP/CCF/YEM/2	إطار التعاون القطري الثاني لليمن
DP/CCF/YUG/1	إطار التعاون القطري الأول ليوغوسلافيا

أحاط علما بتمديدات أطر التعاون القطري (DP/2002/8)؛

وافق على تقديم مكافأة استقلال ليوغوسلافيا؛

البند ٤

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اعتمد المقرر ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥؛

البند ٥

الصناديق والبرامج الخاصة

أحاط علما بتقرير أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يحولها مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال (DP/2002/4)؛

البند ٦ التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/2001/26)؛
 أحاط علما بالتقرير عن تقييم موارد التمويل غير الأساسية (DP/2001/CRP.12)؛
 أحاط علما بالتقرير عن تقييم التنفيذ المباشر (DP/2001/CRP.13)؛
 اعتمد المقرر ٢/٢٠٠٢ المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن العلاقة بين برنامج
 الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
 الجزء المشترك الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
 المتحدة للسكان

البند ٧

توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩
 أحاط علما بالتقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين
 ١٩٩٨ - ١٩٩٩ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2002/5)، وصندوق الأمم المتحدة
 للسكان (DP/FPA/2002/2)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/6)؛

البند ٨

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
 أحاط علما بالتقريرين المقدمين من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2002/7)
 والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2002/1) إلى المجلس الاقتصادي
 والاجتماعي ووافق على إحالتهم إلى المجلس مشفوعين بتعليقات عليهما؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

برنامج المشورة التقنية
 اعتمد المقرر ٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن الترتيبات المقبلة
 لبرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على برامج المساعدة التالية:

DP/FPA/PRY/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة باراغواي
DP/FPA/BRA/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة البرازيل
DP/FPA/TGO/4	المساعدة المقدمة إلى حكومة توغو
DP/FPA/DZA/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة الجزائر
DP/FPA/TZA/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة
DP/FPA/DOM/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية
DP/FPA/COD/2	المساعدة المقدمة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية
DP/FPA/LAO/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
DP/FPA/ZAF/2	المساعدة المقدمة إلى حكومة جنوب أفريقيا
DP/FPA/CPV/4	المساعدة المقدمة إلى حكومة الرأس الأخضر
DP/FPA/RWA/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة رواندا
DP/FPA/ZMB/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة زامبيا
DP/FPA/GAB/4	المساعدة المقدمة إلى حكومة غابون
DP/FPA/GIN/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة غينيا
DP/FPA/LBN/2 و Corr.1	المساعدة المقدمة إلى حكومة لبنان
DP/FPA/MEX/4	المساعدة المقدمة إلى حكومة المكسيك
DP/FPA/MWI/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة ملاوي
DP/FPA/NPL/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة نيبال
DP/FPA/NIC/6	المساعدة المقدمة إلى حكومة نيكاراغوا
DP/FPA/HTI/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة هايتي
DP/FPA/HND/5	المساعدة المقدمة إلى حكومة هندوراس
DP/FPA/YEM/3	المساعدة المقدمة إلى حكومة اليمن

البند ١١ مسائل أخرى

استمع إلى تقرير شفوي من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن البارامترات المالية المؤقتة للسنة المالية ٢٠٠١؛

الجلسة المشتركة بين المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي

عقد جلسة مشتركة بين المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، بشأن أولويات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٢ وما بعده: استجابة لاستعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

٥/٢٠٠٢

التقرير السنوي والتزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يرحب بتقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١ (DP/FPA/2002/4, Parts I-IV)، والتقرير المتعلق بالتزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2002/5)؛
- ٢ - يحيط علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛
- ٣ - يرحب بعملية الانتقال الشاملة؛
- ٤ - يرحب بالتطبيق الأولي للنهج الذي يركز على النتائج ويشجع الصندوق على إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال؛
- ٥ - يؤكد أن الصندوق يؤدي دوراً بالغ الأهمية، في إطار ولايته، في مساعدة البلدان المستفيدة على تحقيق المقاصد والأهداف المتفق عليها بالإجماع والواردة في

برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥^(٢)، وإعلان الألفية؛

٦ - **يقر** بأن الصندوق يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر، عن طريق مساعدة البلدان المستفيدة على معالجة الديناميات السكانية وقضايا الصحة الإنجابية؛

٧ - **يعرب** عن قلقه من أن الإيرادات المسقطه حتى الآن لعام ٢٠٠٢ قد انخفضت بالمقارنة بالسنة المالية السابقة؛

٨ - **يحث** جميع البلدان على الإقرار بالدور الهام الذي سيضطلع به الصندوق، في إطار ولايته، في مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة وفي متابعة نتائج ذلك المؤتمر؛

٩ - **يؤكد** أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي ومالي قوي فضلا عن ضرورة زيادة تمويله الأساسي وجعله مستقرا وقابلا للتنبؤ، لكي ينجز ولايته على الوجه الفعال؛

١٠ - **يشجع** الصندوق على تعبئة موارد مالية إضافية، من جميع المصادر، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية، والبلدان المستفيدة، والمؤسسات، والشركات وقطاعات المجتمع المدني الأخرى؛

١١ - **يشجع** جميع البلدان، انطلاقا من الروح التي تجلت في توافق آراء موننتيري، على تعزيز دعمها للصندوق، بما في ذلك عن طريق زيادة جهود الدعوة وجهود التمويل، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الأساسية للصندوق؛

١٢ - **يشجع** جميع البلدان التي بوسعها أن تقدم تبرعاتها في وقت مبكر من السنة وأن تعلن عن تبرعاتها لعدة سنوات، على أن تفعل ذلك؛

١٣ - **يرحب** بجهود الصندوق الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين ويشجعه على الاستمرار في بذل هذه الجهود.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٦/٢٠٠٢

صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات (DP/FPA/2002/6)؛
- ٢ - يشجع الصندوق على زيادة مشاركته في تطبيق النهج الشاملة للقطاعات، حيثما تطلب منه البلدان المستفيدة ذلك؛
- ٣ - يطلب من الصندوق أن يسهم، في إطار ولايته، وبناء على طلب البلدان المستفيدة، في الأنشطة الوطنية، بما في ذلك النهج الشاملة للقطاعات، من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١) سعياً إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٤ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم عرضاً مجمالاً للتقدم المحرز في التقرير السنوي.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

٧/٢٠٠٢

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- يشجع مدير البرنامج والمديرية التنفيذية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المسائل الواردة في التقريرين المتعلقين بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2002/12) و (DP/FPA/2002/8) وتقديم تقرير إلى المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ في سياق التقرير الذي سيقدمه كل منهما بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

٨/٢٠٠٢

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠١، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يعرب عن تقديره للتقرير السنوي المقدم من مدير البرنامج، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2002/15)، مؤكداً أنه تقرير يتميز بثراء المعلومات واليسر؛
- ٢ - يسلم بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل الاضطلاع بدور رائد في سياق الجهد الرامي إلى تطبيق أسلوب الإدارة المعتمدة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة، ويؤيد إطلاع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة وبلدان البرنامج على تجربة البرنامج الإنمائي في مجال الإدارة المعتمدة على النتائج، ويشجعه على ذلك؛
- ٣ - يشيد بالصراحة التي أبداهها البرنامج الإنمائي في الاعتراف بأوجه القصور، وخصوصاً في مجال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، ويرحب باعتزام البرنامج معالجة أوجه القصور هذه؛
- ٤ - يعرب عن تقديره لأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يقدم استعراضاً عاماً جيداً للأنشطة الجاري الاضطلاع بها في مجال الأهداف المقررة الستة ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين ذلك التقرير؛
- ٥ - يدرك أهمية الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تنفيذ المقاصد والأهداف الإنمائية الدولية المنصوص عليها في إعلان الألفية، ويشجع البرنامج الإنمائي على أن يدرج في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج ما يلي: (أ) معلومات عن نتائج أنشطة البرنامج الإنمائي تتضمن ربط هذه النتائج بالموارد المخصصة لتلك الأنشطة؛ و (ب) المنهجية التي يطبقها البرنامج الإنمائي لتقييم دوره في التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية الدولية المنصوص عليها في إعلان الألفية؛ و (ج) قياس دوره في التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية الدولية المنصوص عليها في إعلان الألفية؛
- ٦ - يرى أيضاً أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بوصفه تقريراً سنوياً عن نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات، يمكن أن يكون أداة فعالة من أدوات الدعوة توضح الأعمال الهامة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، إلى جانب كونه عنصراً منشطاً لزيادة الموارد الأساسية؛

٧ - يعرب عن شديد اهتمامه بالمنهجية المعتمدة لتقييم أداء البرنامج الإنمائي، ويشجع البرنامج على استطلاع الخيارات التحليلية فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه البيانات وقابلية هذه البيانات للمقارنة فيما بين البلدان والمناطق؛

٨ - يشجع البرنامج الإنمائي على الشروع في عملية وضع الإطار التمويلي التالي المتعدد السنوات، آخذاً في الاعتبار جملة أمور منها إعلان الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، والخبرات المكتسبة في تنفيذ الإطار التمويلي الحالي المتعدد السنوات؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل عملية المتابعة بشأن التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (DP/2002/15/Add.1).

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

٩/٢٠٠٢

استراتيجية التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يعيد تأكيد مقرراته ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩، التي أرست نظاماً لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمي إلى إيجاد حوار شفاف بشأن التمويل العادي وإلى تيسير زيادة حجم التمويل وتعزيز القابلية للتنبؤ؛

٢ - يرحب بالزيادة المسجلة في الموارد الإجمالية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١، مع إعادة التأكيد على أن الموارد الأساسية هي العماد الأساسي للبرنامج الإنمائي، وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والعالمي لعمل البرنامج الإنمائي؛

٣ - يدرك أنه توجد، بالنظر إلى توافق آراء مونتيري، فرصة فريدة للقيام على نحو شامل وكلي بدراسة التمويل المقبل للمنظمات المتعددة الأطراف العاملة في مجال التنمية.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٠/٢٠٠٢

ترتيبات البرمجة

إن المجلس التنفيذي

١ - يعيد تأكيد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومن بينها العالمية والحياد وتعددية الأطراف والاتصاف بالطابع الطوعي وطابع المنح؛

٢ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2002/17 بشأن بعض القضايا والمبادئ المتعلقة بالتحسينات التي يمكن إدخالها على ترتيبات البرمجة الحالية، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ تقريراً يتضمن مزيداً من الإيضاحات بشأن شتى المسائل التي أثارها أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢؛

٣ - يؤيد الاقتراح الداعي إلى التحول من الإطار المالي البرنامجي الثلاثي السنوات إلى إطار رباعي السنوات للفترة التي تبدأ في عام ٢٠٠٤ بهدف كفالة أن يتم في المستقبل تقديم مقترحات ميزانية دعم البرنامج الإنمائي لفترة السنتين والإطار المالي للموارد البرنامجية العادية في نفس دورة المجلس التنفيذي، كل أربع سنوات على الأقل؛

٤ - يدعو مدير البرنامج إلى أن يقدم في سياق الأعمال التحضيرية للدورة التالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات، اقتراحاً يستهدف كفالة التزامن مستقبلاً بين العمليات المؤدية إلى إقرار الأطر التمويلية المقبلة المتعددة السنوات والأطر المالية البرنامجية؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ مقترحات بشأن العمليات الممكنة لإعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في سياق فترة الإطار الرباعي السنوات، وأن يقترح في هذا السياق أيضاً ترتيباً لإعادة حساب المخصصات للبلدان التي تكون قد شهدت تغيراً ملموساً في نصيب الفرد لديها من الدخل القومي الإجمالي، فضلاً عن اقتراح مقاييس مرجعية لتحديد الوقت الذي يُعتبر فيه هذا التغير ملموساً.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١١/٢٠٠٢

الطلب المقدم من الأرجنتين

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالطلب المقدم من الأرجنتين والوارد في الوثيقة

DP/2002/CRP.9

- ٢ - **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الهبوط الاقتصادي الخطير الذي تشهده الأرجنتين منذ أوائل عام ٢٠٠٢؛
- ٣ - **يعترف** بالانخفاض الكبير الذي يقدر أنه أصاب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وما نتج عن ذلك من اشتداد الضائقة الاجتماعية والاقتصادية التي تحيق بالسكان؛
- ٤ - **يقدر** أن يعلّق مؤقتاً، بصفة استثنائية، مركز الأرجنتين بوصفها بلداً مساهماً صافياً والالتزامات المالية للبلد المساهم الصافي على النحو المجل في الوثيقة DP/2002/CRP.9 على أساس النفاذ الفوري، ريثما يصدر الرقم المصدّق عليه من البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٢؛
- ٥ - **يطلب** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينشئ صندوقاً استثمارياً خاصاً كي تستفيد الأرجنتين من المساعدة التقنية والمشورة النظرية المقدمة على صعيد السياسات من البرنامج الإنمائي، على أساس النفاذ الفوري؛
- ٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ مقترحات بشأن العمليات الممكنة لإعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في سياق فترة الإطار الرباعي السنوات، وأن يقترح، في هذا السياق، أيضاً ترتيباً لإعادة حساب تلك المخصصات للبلدان التي تكون قد شهدت تغيراً ملموساً في نصيب الفرد لديها من الدخل القومي الإجمالي، إلى جانب اقتراح مقاييس مرجعية لتحديد متى يعتبر هذا التغير ملموساً.
- ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٢/٢٠٠٢

متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يعرب عن تقديره** للأنشطة التي اضطلع بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وبما تحقّق للمرة الأولى من زيادة في عدد المتطوعين العاملين فاقت ٥ ٠٠٠ متطوع في السنة الثلاثين لإنشاء البرنامج؛
- ٢ - **يرحب** بمساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي وداخل منظومة الأمم المتحدة بأهمية النشاط التطوعي في معالجة التحديات الإنمائية بكامل نطاقها؛

٣ - يعترف بالدور الذي يضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه ميسرا للتبادل بين بلدان الجنوب، ومُنْفَذًا يتيح للمواطنين العالميين المشاركة كمتطوعين في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية؛

٤ - يؤكد من جديد أهمية صندوق التبرعات الخاص في تمكين برنامج متطوعي الأمم المتحدة من مواصلة عمله في الاضطلاع بمبادرات نموذجية تبين عمليا الدور الذي يؤديه النشاط التطوعي والمتطوعون في مجال التنمية؛

٥ - يشيد ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لما يقوم به من أعمال بوصفه جهة التنسيق للسنة الدولية للمتطوعين، ويشجع على مواصلة دعمه من أجل تحقيق الاعتراف بالنشاط الطوعي وتيسيره وتعزيزه وتدعيمه عن طريق التواصل الشبكي.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٣/٢٠٠٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يعيد تأكيد مقرره ٢/٢٠٠٢ بشأن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - يشير إلى التزام الأمين العام بتشجيع كيانات الأمم المتحدة على العمل عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النحو الوارد في الوثيقة DP/2002/CRP.5؛

٣ - يأسف للتأخر في إتاحة الوثائق المتصلة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بجميع اللغات (DP/2002/19، و DP/2002/CRP.10، و DP/2002/CRP.11، و DP/2002/CRP.12، و DP/2002/CRP.13)؛

٤ - يعرب عن بالغ قلقه من أن نفقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم توفق مع إيرادات المشاريع والخدمات الأخرى، مما أوجد عجزا قدره ٦,٥ ملايين دولار في سنة ٢٠٠١، وجعل مستوى الاحتياطي التشغيلي أقل بقدر كبير من المستوى المطلوب بموجب المقرر ١٤/٢٠٠١؛

٥ - يحيط علما مع القلق بالعجز المسقط الضخم الذي كان متوقعا في آذار/مارس ٢٠٠٢ للسنة التقويمية ٢٠٠٢، والذي تناوله الميزانية المنقحة المقدمة في الوثيقة DP/2002/CRP.10

- ٦ - يقر الميزانية المنقحة لسنة ٢٠٠٢، الواردة في الوثيقة DP/2002/CRP.10؛
- ٧ - يطلب من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تقريراً عن تنفيذ الميزانية المنقحة لسنة ٢٠٠٢ وتنقيحات الميزانية للسنة الثانية من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛
- ٨ - **يأسف** لأنه لم يتسن استشارة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، و**يدعو** اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تعليقاتها على جميع الوثائق ذات الصلة التي طلبها المجلس التنفيذي في هذا المقرر، بما في ذلك الميزانية المنقحة لسنة ٢٠٠٢ وتنقيحات الميزانية للسنة الثانية من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛
- ٩ - **يرحب** بالجهود المبذولة مؤخراً لتحسين الرقابة من جانب لجنة التنسيق الإداري والفريق العامل التابع لتلك اللجنة والمعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، و**يشجع** لجنة التنسيق الإداري والفريق العامل ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن يواصل كل منها، في نطاق ولايته، رصد تنفيذ الميزانية المنقحة؛
- ١٠ - **يحيط علماً** بما تم مؤخراً من إنشاء لجنة التنسيق الإداري الموسعة؛
- ١١ - **يرحب** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن حسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (DP/2002/CRP.13)؛
- ١٢ - **يلاحظ مع القلق** أن رأي مجلس مراجعي الحسابات بات قاطعاً بشأن البيانات المالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكنه معدل بفقرة تحذيرية توجه الانتباه إلى المخاطر القائمة بشأن مستقبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
- ١٣ - **يلاحظ أيضاً** أن مجلس مراجعي الحسابات جعل رأيه فيما يتعلق بعدم امتثال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشروطاً بمراجعة مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٢٠٠١ بشأن مستوى الاحتياطي التشغيلي؛
- ١٤ - **يطلب** من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يضع خطة عمل واضحة ومحددة بشأن الوفورات الناتجة عن التخفيضات المسقطه في الموظفين، على نحو يكفل الامتثال التام للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة وفقاً لما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، على أن تقدم هذه الخطة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

١٥ - **يحيط علما مع القلق** بالمعلومات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/2002/CRP.13) بشأن الحالة المالية السابقة والمسقطة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك الخصوم غير الممولة الكبيرة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة، التي لم تدرج في البيانات المالية؛

١٦ - **يطلب** من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يعد خطة للطوارئ تتناول التدابير التي يلزم اتخاذها في حالة عجز الاحتياطي التشغيلي عن استيعاب جوانب العجز المحتملة، ليعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

١٧ - **يحث** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، على أن يعيد النظر في أساس وحساب تكلفة خدماته بغية كفالة تحديد جميع التكاليف واستردادها؛

١٨ - **يطلب** من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن ينفذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأن يقدم، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تقريرا عن خطة تنفيذها وعن التقدم المحرز؛

١٩ - **يشجع** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على القيام، بمساعدة من لجنة التنسيق الإداري ومن الزبائن المحتملين، وبناء على التزام الأمين العام، بمواصلة تنويع مجموعة زبائنه؛

٢٠ - **يطلب** إلى لجنة التنسيق الإداري ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدموا إلى المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لغرض الاستعراض والموافقة، مشروع الاختصاصات وجدولا زمنيا لإجراء استعراض خارجي مستقل للنموذج التجاري للمكتب، وفعاليتيه من حيث التكلفة ومدى إمكانية زيادة توسيع فرصه التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية إنشاء إطار يكفل استدامة المكتب؛

٢١ - **يذكر** بأنه يجب توفير جميع الوثائق قبل ستة أسابيع من بدء جلسات المجلس التنفيذي.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٤/٢٠٠٢

برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يرحب بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، لإعلان بروكسل (A/CONF.191/12) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.191/11)؛
 - ٢ - يشير إلى الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة كما وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛
 - ٣ - يشدد على ضرورة استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل بروكسل؛
 - ٤ - يدعو مدير البرنامج الإنمائي إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل بروكسل في صُلب أنشطة البرنامج الإنمائي، في إطار برنامج عمله، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرة ٤ من قرارها ٢٢٧/٥٦، وفي أنشطة الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي، لا سيما أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.
- ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٥/٢٠٠٢

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام

٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه، خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢، قام بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

- أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.2) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛
- اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/10)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لعقد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢: ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣: ٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣: ٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (نيويورك)*

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣: ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

عقد حدثا خاصا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن موضوع "دور النساء والرجال في الصحة الإنجابية في حالات ما بعد الصراع، مع التركيز بصورة خاصة على منطقة البحيرات الكبرى"؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢

تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١

اعتمد المقرر ٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١ والالتزامات بالتمويل؛

البند ٣

التزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لعام ٢٠٠١ والتزامات التمويل؛

البند ٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات

اعتمد المقرر ٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج الشاملة للقطاعات؛

* اعتمد مؤقتا ريثما يُبَيَّن فيه أثناء اجتماع مقبل لمكتب المجلس التنفيذي.

البند ٥

التقييم

أحاط علما بالتقرير الدوري لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة التقييم

؛(DP/FPA/2002/7)

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أُبدت بشأنها:

DP/FPA/CPO/CMR/4	مخطط البرنامج القطري للكاميرون
DP/FPA/CPO/CIV/5	مخطط البرنامج القطري لكوت ديفوار
DP/FPA/CPO/GNQ/4	مخطط البرنامج القطري لغينيا الاستوائية
DP/FPA/CPO/MLI/5	مخطط البرنامج القطري لمالي
DP/FPA/CPO/MRT/5	مخطط البرنامج القطري لموريتانيا
DP/FPA/CPO/NGA/5	مخطط البرنامج القطري لنيجيريا
DP/FPA/CPO/BGD/6	مخطط البرنامج القطري لبنغلاديش
DP/FPA/CPO/IND/6	مخطط البرنامج القطري للهند
DP/FPA/CPO/PGN/3	مخطط البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة
DP/FPA/CPO/DJI/2	مخطط البرنامج القطري لجزيرة جيبوتي
DP/FPA/CPO/JOR/6	مخطط البرنامج القطري للأردن
DP/FPA/CPO/BOL/4	مخطط البرنامج القطري لبوليفيا
DP/FPA/CPO/SLV/5	مخطط البرنامج القطري للسلفادور
DP/FPA/CPO/VEN/1	مخطط البرنامج القطري لفنزويلا

ووافق على برامج المساعدة التالية:

DP/FPA/CAF/5	تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
DP/FPA/EGY/7	تقديم المساعدة إلى حكومة مصر
DP/FPA/TUN/7	تقديم المساعدة إلى حكومة تونس
DP/FPA/CAR/3	تقديم المساعدة إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية والهولندية

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اعتمد المقرر ٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ أحاط علما بالتقرير المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2002/13/Add.1)؛

البند ٨

التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى السنغال (DP/2002/CRP.6)؛ أحاط علما بالإحاطة المقدمة بشأن الزيارة الميدانية إلى فييت نام؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩

التقرير السنوي لمدير البرنامج

اعتمد المقرر ٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠١؛ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج؛

البند ١٠

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام ٢٠٠١ الذي يركز على النتائج (DP/2002/14)؛

البند ١١

التزامات التمويل

اعتمد المقرر ٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق باستراتيجية التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ١٢

تمويل البرامج

اعتمد المقرر ١٠/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق بترتيبات البرمجة؛

البند ١٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على إطار التعاون الإقليمي الثاني لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

(DP/RCF/REC/2)؛

أحاط علماً بمخططات البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبدت بشأنها:

DP/CPO/BOT/1	مخطط البرنامج القطري الأول لبوتسوانا
DP/CPO/CAM/1	مخطط البرنامج القطري الأول للكاميرون
DP/CPO/COM/1	مخطط البرنامج القطري الأول لجزر القمر
DP/CPO/EQG/1	مخطط البرنامج القطري الأول لغينيا الاستوائية
DP/CPO/CVI/1	مخطط البرنامج القطري الأول لكوت ديفوار
DP/CPO/GBS/1	مخطط البرنامج القطري الأول لغينيا - بيساو
DP/CPO/LIB/1	مخطط البرنامج القطري الأول لليبيريا
DP/CPO/MLI/1	مخطط البرنامج القطري الأول لمالي
DP/CPO/NIR/1	مخطط البرنامج القطري الأول لنيجيريا
DP/CPO/SEY/1	مخطط البرنامج القطري الأول لسيشيل
DP/CPO/IND/1	مخطط البرنامج القطري الأول للهند
DP/CPO/MAL/1	مخطط البرنامج القطري الأول لماليزيا
DP/CPO/PNG/1	مخطط البرنامج القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة
DP/CPO/MAU/1	مخطط البرنامج القطري الأول لموريتانيا
DP/CPO/BOL/1	مخطط البرنامج القطري الأول لبوليفيا
DP/CPO/CUB/1	مخطط البرنامج القطري الأول لكوبا

DP/CPO/DOM/1	مخطط البرنامج القطري الأول للجمهورية الدومينيكية
DP/CPO/PAN/1	مخطط البرنامج القطري الأول لبنما
DP/CPO/VEN/1	مخطط البرنامج القطري الأول لفنزويلا

وافق على أطر التعاون القطرية التالية:

DP/CCF/ETH/2	إطار التعاون القطري الثاني لإثيوبيا
DP/CCF/ALG/2	إطار التعاون القطري الثاني للجزائر
DP/CCF/LEB/2	إطار التعاون القطري الثاني للبنان
DP/CCF/BEL/2	إطار التعاون القطري الثاني لبليز
DP/CCF/HON/2	إطار التعاون القطري الثاني لهندوراس

أحاط علما بتمديد إطار التعاون القطري لتايلند وكوبا (DP/2002/22)؛

اعتمد المقرر ١١/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق بالطلب المقدم

من الأرجنتين؛

البند ١٤

متطوعو الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ١٢/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن متطوعي الأمم

المتحدة؛

البند ١٥

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٦

العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٧

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اعتمد المقرر ١٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ١٧

مسائل أخرى

أولاً - المشاورات غير الرسمية

أجريت مشاورات غير رسمية بشأن النهج المتبع على نطاق المنظومة والتنسيق الشامل للمنظومة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بمشاركة منظمة العمل الدولية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية والمكتبين القطريين في كمبوديا وسوازيلند).

أجريت مشاورات غير رسمية بشأن تحسين طرق عمل المجلس التنفيذي.

أجريت مشاورات غير رسمية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الدوحة للتنمية وتقديم المساعدة وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة (بمشاركة مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية).

ثانياً - مقرر بشأن أقل البلدان نمواً

اعتمد المقرر ١٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المتعلق ببرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١٦/٢٠٠٢

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2002/25 و Add.1)؛
- ٢ - يسلم بأن قدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بولايته تتوقف بصفة أساسية على أن تكون له قاعدة تمويل عادي مأمونة تضمن له طابع التعدد والتزاهة والشمول؛
- ٣ - يسلم أيضاً بأن دفع المساهمات في أوانها ضروري لتلافي القيود على السيولة؛

- ٤ - يشجع جميع البلدان التي بوسعها أن تقدم مساهماتها في وقت مبكر من السنة وأن تعلن تبرعاتها لعدة سنوات، على أن تفعل ذلك؛
- ٥ - يرحب باتجاه التزايد في الموارد العادية لأول مرة في ثماني سنوات؛
- ٦ - يسلم بأن اتجاه النمو ما زال متواضعا بالنسبة للأهداف التي حددها المجلس التنفيذي في إطار التمويل المتعدد السنوات، ويحث البلدان التي بوسعها الإسهام في الموارد (الأساسية) العادية، على أن تفعل ذلك؛
- ٧ - يحيط علما باستمرار قوة موارد المساهمات الأخرى (غير الأساسية) للمنظمة وأثرها على أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، في حين أنه يدرك أن هذه الموارد لا يمكن أن تحل محل الموارد الأساسية العادية؛
- ٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد النظر في شكل جداوله وبياناته المالية لكي يقدم إلى المجلس التنفيذي استعراضا عاما للمساهمات على الصعيد القطري يتسم بمزيد من الشفافية، لا سيما إذا كانت البرامج ممولة من مصادر مختلفة؛
- ٩ - يلاحظ مع القلق أنه في سنة ٢٠٠١ لم يستعمل سوى حوالي النصف من إيرادات الموارد (الأساسية) العادية للبرامج، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقترح على المجلس التنفيذي سبلا يمكن من خلالها أن تساهم التبرعات (غير الأساسية) الأخرى في ميزانية الدعم وغيرها من تكاليف المنظمة بشكل أكبر؛
- ١٠ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرع في عملية إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقبل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، آخذا بعين الاعتبار المقرر ٨/٢٠٠٢، وأن يضمنه استراتيجية قوية لتعبئة الموارد من جميع المصادر، وخاصة لقاعدة الموارد (الأساسية) العادية.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

١٧/٢٠٠٢

الاحتياطي الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعرب عن أسفه بسبب تأخر إتاحة الوثيقة DP/2002/CRP.16 بشأن إنشاء الاحتياطي الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات انتهاء الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - يأذن بإنشاء احتياطي خاص قدره ١,٥ مليون دولار، يقدم عنه تقرير في البيانات المالية المراجعة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً عن الالتزامات التي يتحملها البرنامج الإنمائي وذلك خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

١٨/٢٠٠٢

ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2002/28 المتعلقة بترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، التي تقدم، وفقاً للمقرر ١٠/٢٠٠٢، توضيحات إضافية بشأن عدد من الاقتراحات المتعلقة بتحسينات المحتمل إدخالها على ترتيبات البرمجة الحالية على النحو المفصل سابقاً في الوثيقتين DP/2002/17 و DP/2002/WP.1؛

٢ - يعيد تأكيد المبادئ المتعلقة بأهلية جميع البلدان المستفيدة على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي تشمل، في جملة أمور، الصبغة العالمية والحياد وتعددية الأطراف واتصاف المساعدة بالطابع الطوعي وطابع المنح، والقدرة على تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة وفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛ ويسلم، في هذا السياق، بمبادئ أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تشمل تهيئة سبل التقدم،

والنزاهة والشفافية وقابلية التنبؤ بتدفق الموارد إلى جميع البلدان المستفيدة، ولا سيما البلدان النامية؛

٣ - يعيد تأكيد هدف التمويل السنوي البالغ ١,١ بليون دولار، ويشجع جميع البلدان على المساهمة في بلوغ هذا الهدف؛

٤ - يؤكد أن مبلغ الموارد العادية المتاحة للبرمجة لأي سنة من السنوات يكون، في سياق ترتيبات البرمجة والمقررات المتصلة بها، هو المبلغ الإجمالي للإيرادات العادية لتلك السنة مطروحا منه ما يلي: (أ) المبلغ المخصص لميزانية الدعم لفترة السنتين لتلك السنة؛ و (ب) أي مبلغ آخر من الإيرادات العادية يتعين الاحتفاظ به على النحو الذي يأذن به المجلس التنفيذي لأغراض أخرى غير البنود البرنامجية للإطار المالي البرنامجي بالطريقة المفصلة في الفقرتين ٨ و ٩ أدناه؛

أولا - الإطار المالي البرنامجي

٥ - يقرر أن يجري توزيع الموارد العادية المتاحة للبرمجة في خطوتين: (أ) ترصد اعتمادات بمبالغ ثابتة للبرامج المحددة في الفقرة ٨ (ب)، ويوزع رصيد الموارد فيما بين مختلف البرامج القطرية والعالمية والإقليمية على النحو المحدد في الفقرة ٩؛

٦ - يؤكد أهمية التعاون المستمر والوثيق بين البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة، وضرورة جعل ذلك التعاون جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج التي تحصل على مساعدة من البرنامج الإنمائي على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل كفالة الاستخدام الأمثل للدراية التقنية للوكالات المتخصصة في الميادين التي يقدم فيها البرنامج الإنمائي المساعدة؛

٧ - يقرر أن يعاد توزيع موارد البرنامج السابق لدعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية على الهدفين ١-١-١ و ٢-١-١ لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية، على النحو المحدد في الفقرة ٩، وبرنامج دعم المنسق المقيم على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ج)؛

٨ - يؤيد مقترح مدير البرنامج لكفالة تمويل المهام التالية للبرنامج الإنمائي من الموارد العادية من خلال إقرار مبالغ مطلقة ثابتة لبنود أو عناصر برنامجية مختارة داخل الإطار المالي البرنامجي على النحو المحمل في الفقرات من ٣٣ إلى ٥٥ من الوثيقة DP/2002/28:

(أ) تخصيص مبلغ سنوي ثابت قدره ٥,٣ ملايين دولار لمكتب تقرير التنمية البشرية، ومبلغ سنوي ثابت قدره ١,١ مليون دولار للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومبلغ ثابت قدره ٤,٥ ملايين دولار لبرنامج الاقتصاديين؛

(ب) تخصيص اعتماد سنوي ثابت قدره ٦ ملايين دولار لمرفق خدمات الدعم الإنمائي؛

(ج) تخصيص اعتماد سنوي ثابت قدره ١٣,٥ مليون دولار لدعم المنسق المقيم؛

(د) تخصيص اعتماد سنوي ثابت قدره ٢,٥ مليون دولار لمكتب التقييم؛

(هـ) تخصيص اعتماد سنوي ثابت قدره ٣,٥ ملايين دولار للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٩ - يقرر أن توزع الموارد المتاحة للبرمجة على النحو التالي بعد خصم المبالغ الثابتة المبينة في الفقرة ٨:

(أ) البنود ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية: ٧٨,٨ في المائة من الموارد المتاحة للبرمجة؛

(ب) البند ٣-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية: ٧,٢ في المائة من الموارد المتاحة للبرمجة؛

(ج) البرامج الإقليمية: ٩ في المائة؛

(د) البرامج العالمية: ٥ في المائة؛

١٠ - يقرر أنه إذا انخفض إجمالي الموارد العادية المتاحة للبرمجة إلى ما دون مبلغ ٤٥٠ مليون دولار، يجري تخفيض جميع الاعتمادات الثابتة على نحو يتناسب تناسباً مباشراً مع الانخفاض الحاصل؛

ثانياً - توزيع موارد البندين ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية

١١ - يقرر مواصلة العمل بترتيبات البرمجة الحالية، على النحو المبين في مقررات المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ١٩/٩٨ و ٢/٩٩، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، باستثناء التعديلات المبينة في الفقرات التالية؛

١٢ - يقرر إجراء التغييرات التالية على منهجية توزيع موارد البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية:

(أ) لن يستمر تطبيق الصيغة الحالية على مجموعتين مستقلتين من الموارد على أساس حصة ثابتة محددة سلفاً من الموارد المخصصة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛

(ب) ينبغي لمدير البرنامج أن يعمل على أن تكون حصة موارد البندين ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للبلدان ذات الدخل المنخفض في نطاق ٨٥ و ٩١ في المائة من مجموع موارد البندين ١-١-١ و ٢-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛ ويرجع مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي لاستعراض المقاييس الرئيسية لصيغة التوزيع إذا كانت الصيغة الحالية لتوزيع البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد، عند تطبيقها على كامل مجموعة الموارد المتاحة من البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد، ستؤدي إلى حساب حصة موارد البند ١-١-١ من الهدف المخصصة للبلدان ذات الدخل المنخفض خارج هذا النطاق؛

(ج) تحديد مبلغ أدنى من المخصصات قدره ٣٥٠.٠٠٠ دولار لحساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لجميع البلدان غير المترعة الصافية التي لها مكتب قطري تابع للبرنامج الإنمائي وتحديد مبلغ أدنى مطلق من المخصصات للمكاتب الثمانية المتعددة الأقطار، على النحو المفصل في الفقرة ١٢ من الوثيقة DP/2002/28؛ وإذا انخفض مجموع الموارد العادية المتاحة للبرمجة إلى ما دون ٤٥٠ مليون دولار، خُفض المبلغ الأدنى المعني والبالغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار بقدر متناسب مع الانخفاض الحاصل؛

(د) إذا خضع بلد ما، رغم زيادة برنامج البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد، لخفض مخصصاته في إطار البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد نتيجة تطبيق الحد الأدنى المقدر بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار، يُطلب إلى مدير البرنامج أن يستخدم برنامج البند ١-١-٢ من هدف تخصيص الموارد بغية تعويض هذا النقص؛

١٣ - يقرر، بالنظر إلى تمديد فترة البرمجة من ثلاث سنوات إلى أربع، وفقاً للمقرر ١٠/٢٠٠٢، إجراء إعادة الحساب في منتصف المدة لمخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية على أساس نموذج التوزيع المتفق عليه. وستستند إعادة الحساب هذه إلى آخر بيانات أطلس البنك الدولي المتاحة في ذلك الوقت والمتعلقة بحصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي وبالسكان. أما بالنسبة للبلدان التي ليست لها بيانات للبنك الدولي، فسيواصل البرنامج الإنمائي طلبه إلى المكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة لكي

يزوده بالتقديرات حسب منهجية أطلس البنك الدولي. وستحل مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد التي أعيد حسابها محل مخصصات البند ١-١-١ الأولى للستين المتبقيتين من فترة البرمجة؛

١٤ - يقرر، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، العمل بترتيب خاص لإعادة حساب مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد للبلدان المتبرعة الصافية التي تنخفض حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي حسب أرقام البنك الدولي بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة، مقارنة بالحصة التي حسبت على أساسها آخر مخصصاتها من البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد، وتكون هذه الحصة منخفضة إلى ما دون عتبة ٧٠٠ ٤ دولار. وستمول التسويات المعنية من الاحتياطي غير المخصص للبرامج؛

١٥ - يقرر، بالنسبة للبلدان التي ستصنف ضمن فئة البلدان المتبرعة الصافية الجديدة على أساس البيانات المتعلقة بحصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠٠١، أن تكون فترة السماح التي ستستمر خلالها هذه البلدان في تلقي مخصصات البند ١-١-١ من هدف تخصيص الموارد أربع سنوات، حتى تتزامن مع فترة البرمجة، مع تساوى جميع الأمور الأخرى؛

١٦ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في إطار التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فصلاً تكميلية عن الأنشطة المضطلع بها والنتائج المحققة في إطار البرامج الإقليمية والعالمية ومختلف البرامج المشار إليها في الفقرة ٨ (أ)، و (ب) و (ج) أعلاه؛

١٧ - يطلب أيضاً أن يقدم مدير البرنامج تقريراً إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ يتضمن مقترحات متعلقة بترتيبات البرمجة التالية.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

١٩/٢٠٠٢

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم لعام ٢٠٠١

(DP/2002/27)؛

- ٢ - يؤكد من جديد الحاجة إلى زيادة تعزيز "ثقافة إدارة النتائج" داخل البرنامج الإنمائي بطريقة متكاملة؛
- ٣ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل شفافية ونزاهة التقييمات وأن يحرص على أن تتم عملية التقييم بطريقة مهنية وأن تراعى في الوقت نفسه آراء جميع الأطراف الفاعلة المعنية أيضاً؛
- ٤ - يؤيد الحاجة إلى تقوية فاعلية التنمية مما يتطلب مزيداً من التركيز على قياس النتائج، وعلى الأداء وتعزيز المساءلة؛
- ٥ - يؤكد من جديد، في سياق أداء وظيفة التقييم، مبادئ العالمية والبرمجة القطرية لأنشطة البرنامج الإنمائي؛
- ٦ - يدرك ضرورة مراعاة تنوع الحالات السائدة مع استخلاص الدروس على الصعيد العالمي لوضع السياسات العامة؛
- ٧ - يشدد على أن البرنامج المشترك لمتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يتجسد في ضرورة تعزيز قدرات التقييم على الصعيد الوطني؛
- ٨ - يشجع البرنامج الإنمائي على الإفادة من النتائج التي توصل إليها مكتب التقييم من أجل تعزيز المزايا النسبية للمنظمة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛
- ٩ - يشجع البرنامج الإنمائي على ضمان المشاركة الكاملة للسلطات الوطنية في صياغة الاختصاصات، ووضع أساليب التقييم ومؤشراته، وانتقاء فرق التقييم في جميع عمليات التقييم التي تُجرى على الصعيد القطري؛
- ١٠ - يطلب إلى مكتب التقييم أن يجري تقييمات استراتيجية بشأن القضايا الجماعية التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنظمة، مع مراعاة العناصر الرئيسية لخطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ويطلب إطلاع المجلس التنفيذي على المواضيع المحتملة لهذه التقييمات الاستراتيجية خلال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣؛
- ١١ - يشجع مكتب التقييم على استكشاف إمكانيات المشاركة مع سائر الشركاء المعنيين ومنهم الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك في إجراء تقييمات مشتركة ذات طبيعة استراتيجية.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٠/٢٠٠٢

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع التقدير النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، بصيغتهما الواردة في الوثيقة DP/2002/30؛

٢ - يسلم بالتقدم المتواصل الذي يحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحويله إلى مركز للتفوق في نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بما ينسجم مع ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩، ويحث، في هذا الصدد، على أن يكون لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تمثيلاً أكبر في المنتديات الحكومية الدولية؛

٣ - يناشد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجميع الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التعاون بشكل وثيق، ضمن حدود ولاية كل منها وميزاتها النسبية، تحقيقاً للهدف المشترك المتمثل في تعميم المنظور الجنساني داخل الأمم المتحدة؛

٤ - يحث بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على العمل على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية كفالة الاعتراف بالأبعاد الجنسانية لجميع الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، وإدراجها ضمن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛

٥ - يشير إلى التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠١، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2002/15) ويطلب، بالإشارة إلى مقرره ٨/٢٠٠٢، بأن يضمّ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في استراتيجيته وخطة أعماله للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ استراتيجية للمساعدة في معالجة ما تتضمنه من أوجه قصور في مجال تعميم المنظور الجنساني؛

٦ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على اتخاذ تدابير لتعزيز مواصلة التنسيق مع بلدان البرنامج فيما يتصل بأنشطته الميدانية؛

٧ - يلاحظ مع التقدير التعاون المتزايد بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشجع هاتين المنطمتين على توطيد هذه العلاقة دعماً لنظام

المنسق المقيم، ولا سيما من خلال الاستعانة بقدر أكبر بخبرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية؛

٨ - يعيد تأكيد دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في النهوض بتعميم المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار نظام المنسق المقيم وبخاصة ضمن التقييم القطري المشترك والاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، بما فيها أوراق استراتيجية الحد من الفقر وعمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢١/٢٠٠٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٢، والتقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2002/33)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/34)، وتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2002/35) و Add.1 و (Add.2)؛

٢ - يؤكّد مجدداً ضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كياناً مستقلاً وقابلاً للتحديد وذاتي التمويل، بتقديم الخدمات الإدارية والتنفيذية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على نحو ما ورد في المذكرة المقدمة من الأمين العام (DP/2002/CRP.5)؛

٣ - يشير إلى تعهد الأمين العام بتشجيع الكيانات التابعة للأمم المتحدة على العمل من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على نحو ما ورد في الوثيقة DP/2002/CRP.5؛

٤ - يقدر التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2002/33) وخطة الطوارئ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي (DP/2002/35/Add.2)؛

- ٥ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عبر لجنة التنسيق الإداري، أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ تقرير متابعة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛
- ٦ - **يشير** إلى أن ولاية لجنة التنسيق الإداري، المحددة في المادة ٣-١ من النظام المالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مرفق النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في الوثيقة (DP/1995/7/Add.1)، تتمثل في تقديم الإرشاد التشغيلي والتوجيه الإداري؛
- ٧ - **يرحب** بإنشاء شراكات منفذة جديدة مع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ويشجع المدير التنفيذي، الذي يحظى بالدعم المتواصل من لجنة التنسيق الإداري، على مواصلة وضع ترتيبات للشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛
- ٨ - **يحث** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، على تقييم أساس وطريقة احتساب تكاليف خدماته بما يكفل تحديد جميع هذه التكاليف واستردادها ويطلب في هذا الصدد إلى مكتب خدمات المشاريع أن يستعرض مع عملائه حدود ما يمكن إدخاله من تعديلات؛
- ٩ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة التنسيق الإداري، عن تنفيذ الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٢، بما في ذلك التغييرات في مستوى الاحتياطي التشغيلي، بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.
- ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٢/٢٠٠٢

الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يقدر** إجراء استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفعاليتته من حيث التكلفة ومدى إمكانية زيادة فرصه التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ٢ - **يقدر** تعديل الاختصاصات على النحو الوارد في المرفق الأول أدناه؛
- ٣ - **يطلب** إلى لجنة التنسيق الإداري والمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يقدموا إلى المجلس التنفيذي ميزانية مفصلة تتضمن المسائل التعاقدية والمالية ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن؛

- ٤ - يناشد جميع البلدان التي يمكنها المساهمة في تغطية تكلفة الاستعراض المستقل، أن تنظر في القيام بذلك لدى ورود الميزانية المفصلة المحددة في الفقرة ٣؛
- ٥ - يقرر استعراض وضع التبرعات المقدمة للميزانة وتوقيت إجراء الاستعراض المستقل خلال دورته العادية الأولى في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛
- ٦ - يطلب الحصول عن طريق لجنة التنسيق الإداري، على التقرير المتعلق بمهمة الاستعراض، والذي يتضمن التعليقات التي أدلى بها المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع.
- ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

المرفق الأول

اختصاصات إجراء استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمسائل ذات الصلة

السياق

١ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عام ١٩٩٤. بموجب قرار الجمعية العامة ٥٠١/٤٨ ككيان منفصل وذاتي التمويل من كيانات منظومة الأمم المتحدة ليضطلع، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بدور مقدم الخدمات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تفتقر إلى ولاية خاصة بها في مجال السياسات العامة (بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز).

٢ - ويقدم المكتب طائفة واسعة النطاق من الخدمات تتراوح بين الإدارة العامة للمشاريع وتقديم خدمات منفردة. ولتلبية متطلبات زبائنه بشكل مرن، يكيف المكتب الخدمات وفق احتياجاتهم، ويطبق أساليب ترمي إلى تحقيق نتائج فعالة من حيث التكلفة ويعبئ مختلف الشركاء في التنفيذ.

٣ - وأعرب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ عن قلقه من أن نفقات تسيير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كانت أكثر من إيراداته في السنتين الأخيرتين، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية تشغيله بلغ ٥,٦ ملايين دولار عام ٢٠٠١ وإلى تآكل احتياطيه التشغيلي إلى أن بلغ ٥ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠٠١، وهو مستوى يقل بقدر كبير عن الحد الذي وضعه المقرر ١٤/٢٠٠١. وتبعاً لذلك، قرر المجلس التنفيذي إجراء استعراض مستقل للنموذج التجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وفعاليتها من حيث التكلفة ومدى

إمكانية زيادة فرصه التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة بغية إنشاء إطار يكفل استمرار المكتب.

٤ - والتمس المجلس التنفيذي من لجنة التنسيق الإداري ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إليه، خلال دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لغرض الاستعراض والموافقة، مشروع الاختصاصات وجدولاً زمنياً بشأنه.

هدف الاستعراض

٥ - يكمن هدف الاستعراض في وضع استراتيجية تستشرف المستقبل وتستهدف كفالة نمو المكتب واستمراره على المدى الطويل لتمكينه من التطور داخل سوق منظومة الأمم المتحدة الآخذة في التطور، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وسيفرض الاستعراض إلى سلسلة من التوصيات والمقترحات العملية الرامية إلى:

- (أ) تحقيق التوازن بين نفقات المكتب وإيراداته وتحديد مجالات التوسع التجاري التي تتسم بهامش تشغيلي يحقق الفعالية من حيث التكاليف؛
- (ب) إنشاء الهيكل التنظيمي والمالي اللازم.

نطاق الاستعراض

٦ - جدد الأمين العام، في مذكرته الموجهة إلى المجلس التنفيذي (DP/2002/CRP.5)، تأكيد دعمه لعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومهد السبيل لإدخال تحسينات على أساليب تشغيله. وتشكل الوثيقة DP/2002/CRP.5، إلى جانب وثائق أخرى من بينها الوثيقة DP/2002/CRP.4، ومقرر المجلس التنفيذي ٢/٢٠٠٢ الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أساس هذا الاستعراض. وشددت هذه الوثائق كذلك على المبادئ الأساسية التي لا تحتاج إلى مزيد من الاستعراض.

٧ - وسيركز الاستعراض على النموذج التجاري والبيئة التنافسية والهيكل الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وسيقيم الاستعراض لذلك السوق المحتملة لخدمات المكتب، والمنافسة، بما في ذلك من الجهات الأخرى التي تقدم خدمات مماثلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛ والميزة التنافسية للمكتب داخل هذه السوق.

٨ - وسيشمل الاستعراض تحليلاً لهماكل الإيرادات والتكاليف لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهوامش التشغيل المتاحة له بشأن المنتجات والخدمات، والعمليات التجارية والأدوات الإدارية المتاحة له. ومن العناصر الأساسية التي سينظر فيها الاستعراض

المنهجية والتطبيق المتعلقين بإسقاطات الدخل، والقدرة على المنافسة، والفعالية من حيث التكلفة والتمويل الذاتي.

٩ - القدرة على المنافسة - لتمكين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من المنافسة بنجاح في السوق، وبالتالي ضمان سلامته المالية في الأجل الطويل، سيكون من الضروري تقييم آدائه إزاء الممارسة المقبولة حاليا في مجال المشتريات العامة الدولية وإدارة المشاريع. وسيشمل ذلك إجراء استعراض لمسائل الفعالية من حيث التكلفة، وإعطاء قيمة للسوق، والمنهجية والتطبيق المتعلقين بإسقاطات الدخل، والانفتاح في إجراءات المناقصة، والشفافية والمساءلة، وهي مسائل لها أهمية أساسية في المعايير وأفضل الممارسات الحالية في إدارة المشاريع والمشتريات العامة الدولية. وسيشمل الاستعراض أيضا إلقاء نظرة عامة على سوق المنتجات والخدمات التي يوفرها المكتب في الوقت الراهن، أو قد يقدمها، والتي يزداد الإقبال عليها ويمكن للمكتب أن يوفر نوعية جيدة منها وأن يحقق هوامش تشغيل تتسم بالفعالية من حيث التكلفة. ويشمل الاستعراض تقييما لجمعية الزبائن المحتملين داخل الأمم المتحدة الذين قد يكونون بحاجة إلى مثل تلك الخدمات ويشمل كذلك بحث أسباب فقد الزبائن حسب الاقتضاء.

١٠ - الفعالية من حيث التكلفة - يتعين على الاستعراض أن يحدد مدى التوافق بين الإيرادات وتكاليف تقديم المنتجات أو الخدمات. وينبغي أن يشمل استعراض التكاليف الثابتة والمتغيرة، وأن يحدد مدى إمكانية تحسين الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالعمليات التجارية والإجراءات والهيكل التنظيمي والموقع، وما إلى ذلك.

١١ - التمويل الذاتي - المقصود بهذا العنصر هو توفير النموذج الدقيق (أو النماذج الدقيقة) لقياس مستوى استرداد التكاليف في إطار برنامج متعدد السنوات يتسم بفترات تزداد فيها أنشطة التشغيل ازديادا كبيرا وبفترات أخرى من الركود. وينبغي أن يشمل هذا الأمر تقييما للنظم القائمة الخاصة برصد وقياس التكاليف وتحسين الكفاءة. ولا بد من أن تشمل تلك العملية توقعات تستند إلى الحالات المحتملة تتعلق بالحالة المالية للمكتب وأثرها على الاحتياطي التشغيلي مقترنة ببيان مفصل للفرضيات التي شكلت أساس تلك التوقعات. وينبغي النظر أيضا في النظم والإجراءات والطرائق التعاقدية الملائمة لكيان ذاتي التمويل يواجه تقلبات الطلب والتي يكون من شأنها تمكين المكتب من تخفيف حدة هذه التقلبات بالتكيف بشكل مرن مع تقلبات التشغيل ارتفاعا وهبوطا. وينبغي أن يتضمن هذا العنصر استعراض أنظمة الأمم المتحدة التي تحكم الموظفين وعمليات المكتب بهدف تحديد القواعد والأنظمة الأكثر تقييدا من قواعد وأنظمة العمليات الخاصة، والتي تؤثر بالتالي في

قدرة المكتب على المنافسة. وينبغي، على وجه الخصوص، إيلاء الاهتمام للترتيبات والقواعد والإجراءات التي تكفل التوظيف بشكل مرن وتمكّن المكتب من توسيع قدراته وتقليصها بسرعة وفقا لتغير الطلب.

النهج

١٢ - سيقم الاستعراض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في المقررات والاستعراضات والتقييمات التي سبق إصدارها.

١٣ - وينبغي إجراء مقارنات في مجالات إدارة المشاريع، بما في ذلك التطبيق والتنفيذ والإشراف وإدارة القروض والصياغة والخدمات الاستشارية وغير ذلك من الخدمات، مع المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية الخاصة والعامة التي تقدم الخدمات للأمم المتحدة والتي لا تحظى بإعانات مالية، وذلك بغرض تحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالنماذج والعمليات التجارية التي تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة. وستشمل المقارنات أيضا إجراء تقييم وتقديم توصيات بشأن تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخدمات الشراء.

النواتج

١٤ - سيستفيد هذا الاستعراض من الاستعراضات السابقة بحيث يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية لتعزيز مساهمة المكتب في منظومة الأمم المتحدة في المستقبل. ويمكن أن تشمل تلك التوصيات والمقترحات العملية ما يلي:

(أ) تحديد موقع المكتب داخل منظومة الأمم المتحدة لكي يتسنى الاستفادة القصوى من الفوائد التي تتحقق من النموذج التجاري للمكتب؛

(ب) إقامة آليات لتمكين المكتب من التكيف بمرونة مع التقلبات في الطلب من خلال هيكل للتكاليف يكون أكثر قدرة على التكيف وعمليات تجارية تتسم بالكفاءة؛

(ج) تحديد مجالات النمو التجاري المحتمل استنادا إلى الطلب في الأسواق، ووضع هوامش تشغيل تتسم بالفعالية من حيث التكلفة؛

(د) توفير الأدوات اللازمة لإدارة التغيير من منظور تنظيمي، ويشمل ذلك، ضمن أشياء أخرى:

'١' المسائل المالية: تعريف التمويل الذاتي ودورة الميزانية والاحتياطات التشغيلية والنظم المحاسبية؛

٢' الموارد البشرية: نموذج ملاك الموظفين والحوافز والمساءلة وإدارة التكاليف الإدارية؛

٣' الإدارة: الهيكل ونظم الرقابة وتقديم التقارير إلى لجنة التنسيق الإداري والمجلس التنفيذي والاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات في المدين المتوسط والطويل.

السوقيات والميزانية

١٥ - سيكون في مقدور الفريق المعني بإجراء الاستعراض الاطلاع على جميع المقررات والاستعراضات والتقارير والوثائق، بما في ذلك الاستطلاعات والدراسات الاستقصائية وتقارير البعثات الميدانية الواردة في الاستعراضات والدراسات السابقة؛ وبذلك تنتفي الحاجة إلى إجراء دراسات استقصائية شاملة أخرى. ولاستكمال المصادر المكتوبة، ستتاح للفريق كل الفرص للاتصال بأعضاء المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي الحالي والمدير التنفيذي المقبل للمكتب وموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والزبائن والمستفيدين والشركاء. وسيعمل الفريق أثناء الاستعراض بإشراف وتوجيه من لجنة التنسيق الإداري ومع المدير التنفيذي.

١٦ - وتقدر المدة التي يستغرقها الاستعراض بتسعين يوماً. وسيتألف الفريق الأساسي من ثلاثة خبراء في الإدارة العامة الدولية/إيصال الخدمات يتمتعون بخبرة خاصة في إدارة القطاع العام ولا سيما المحاسبة وإعادة تشكيل المنظمات. وينبغي أن يكون أحد أعضاء الفريق على دراية وثيقة بسوق التعاون الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تكون للفريق دراية بأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والشؤون الإنسانية. وينبغي أن يتسنى للفريق الاستفادة من استشارة الخبراء المختصين في المحاسبة أو غير ذلك من التخصصات، حسب الاقتضاء، على أن تكون تلك الاستشارات قصيرة الأجل لا تتعدى مدتها ٣٠ يوم عمل. ولذلك فإن العدد الإجمالي لأيام العمل المقررة في الميزانية هو ١٢٠ يوماً بتكلفة تقارب ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٧ - وستتوقف التكلفة الفعلية للاستعراض على التشكيل الذي سيكون عليه الفريق والنهج العام للاستعراض (قد يشمل أو لا يشمل زيارات ميدانية وما إلى ذلك). ولم تخصص أي اعتمادات للاستعراض في ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢. وقد يود أعضاء المجلس التنفيذي النظر في تمويل الاستعراض من التبرعات.

٢٣/٢٠٠٢
الزيارات الميدانية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشكر حكومة فييت نام على استضافتها للزيارة الميدانية التي قام بها في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمشاركة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛

٢ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدرس مع اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية احتمالات القيام بزيارة ميدانية مشتركة في عام ٢٠٠٣؛

٣ - يطلب أن يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد تقرير موجز للدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٣ عن المشاورات المشار إليها في الفقرة ٢٠ أعلاه وعن السبل الممكنة التي يستطيع بها المجلس التنفيذي وممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومتطوعو الأمم المتحدة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة فهمهم المتبادل لكيفية استجابة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية للتحديات الإنمائية وطرائق التمويل المحتملة.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٤/٢٠٠٢

صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين

٢٠٠٣/٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق الأمم المتحدة للسكان كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2002/9،

١ - يؤكد الدور الذي لا غنى عنه الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٣) والاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٤) وإعلان الألفية؛

٢ - يؤيد أيضا عملية الانتقال التي بدأتها المديرية التنفيذية في عام ٢٠٠١ بغية زيادة فعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان ولا سيما على الصعيد الميداني، ويرحب في هذا السياق باستكمال استراتيجية الصندوق بشأن الموارد البشرية (DP/FPA/2002/11) بوصفها عنصرا رئيسيا في عملية الانتقال؛

٣ - يقر اعتمادات إجمالية قدرها ١٥٥,٢ مليون دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٢٠,١ مليون دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، مما يجعل صافي الاعتمادات المقدرة ١٣٥,١ مليون دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (المنقحة)
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الدعم البرنامجي	
٧٦ ٠٢٧,٣	المكاتب القطرية
٣١ ٥٧١,٨	المقر
١٠٧ ٥٩٩,١	المجموع الفرعي
٤٧ ٥٩٧,٠	تنظيم وإدارة المنظمة
١٥٥ ١٩٦,١	مجموع الاعتمادات الإجمالية
(٢٠ ٠٧٠,٠)	مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية
١٣٥ ١٢٦,١	صافي الاعتمادات المقدرة

٤ - يأذن للمديرية التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (A/CONF.171/13/Rev.1)، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع (E.95.XIII.18).

(٤) قرار اتخذته الجمعية العامة د/٢١/٢، الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

- ٥ - يأذن للمديرة التنفيذية بما يلي:
- (أ) أن تضع جانباً مبلغ ١٠ ملايين دولار لتنفيذ نظام تخطيط موارد المشاريع؛
- (ب) أن تكرس مليوني دولار لتكاليف إنهاء خدمات الموظفين الذي ستهيئ خدماتهم نتيجة لإعادة تصنيف المكاتب القطرية؛
- ٦ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تمارس أقصى قدر ممكن من الحصافة والشفافية، في ضوء التعليقات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2002/10)، لدى تنفيذ إعادة تصنيف الوظائف؛
- ٧ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية، إذا أصبح من الضروري تنفيذ خطة الطوارئ المعروضة في الوثيقة DP/FPA/2002/9، أن تكفل تعديل الاعتمادات الإجمالية وفقاً للحالة.
- ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٥/٢٠٠٢

برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بتأييد الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٢٧٩ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، لإعلان بروكسل (A/CONF. 191/12) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (A/CONF.191/11)؛
- ٢ - يشير إلى الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كما وردت في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛
- ٣ - يلاحظ الدعم القوي الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أقل البلدان نمواً؛
- ٤ - يشدد على ضرورة استمرار صندوق الأمم المتحدة للسكان في إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

٥ - يدعو المديرية التنفيذية إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل بروكسل في صلب أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار برنامج عمله، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٦/٢٠٠٢

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز على النتائج (DP/2002/14)؛

٢ - يسلم بأن مهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تتسق مع الهدف الرئيسي لإعلان الألفية وهو الحد من الفقر، وأن لها صلة بتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمد في عام ٢٠٠١؛

٣ - يعيد تأكيد الدور الفريد الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في إطار البنية الدولية للتمويل الإنمائي، بوصفه منظمة استثمارية متعددة الأطراف صغيرة الحجم مكلفة بدعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً في المجالين اللذين يركز عليهما وهما: تمويل المشاريع الصغيرة والاستثمارات العامة اللامركزية الصغيرة الحجم، والإدارة المحلية؛

٤ - يلاحظ أن الموارد العادية (الأساسية) المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أدنى بكثير من طلب البلدان المشمولة بالبرنامج، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على استثماراته الصغيرة الحجم وخدمات بناء القدرة في مجالي تركيزه؛

٥ - يدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في تحقيق الرقم المستهدف لحملة تعبئة الموارد العادية (الأساسية) لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهو ٣٠ مليون دولار في السنة، ويناشد الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف أن تعاون صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الوفاء بولايته.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٧/٢٠٠٢

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر اقتراح عقد اجتماع مشترك مدته يومان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

٢ - يطلب إلى مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقترح جدول أعمال للاجتماع وأن يبلغه إلى مكاتب المجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، ويطلب إلى مكاتب المجالس التنفيذية الثلاثة أن تنتهي من بلورة جدول الأعمال في موعد أقصاه ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٢٨/٢٠٠٢

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى قيامه في أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/L.3)

و (Corr.1)؛

أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ (DP/2002/24)؛

أقر قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ (DP/2002/CRP.14).

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣:

٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ ٢٠-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ ٢٠٠٣ ١٢-٨ أيلول/سبتمبر

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١؛

أحاط علما بالتقرير وبالمعلومات المتصلة بنفقات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني (DP/2002/26 و Add.1)؛

أحاط علما بتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2002/31)؛

أحاط علما بالتقرير الإحصائي لمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2002/32)؛

اعتمد المقرر ١٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إنشاء احتياطي خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمليات إنهاء الخدمة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ٣

ترتيبات البرمجة

اعتمد المقرر ١٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بترتيبات البرمجة للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧؛

البند ٤

التقييم

اعتمد المقرر ١٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم؛

البند ٥

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/2002/29)؛

أحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبدت بشأنها:

DP/CPO/CVI/1	مخطط البرنامج القطري الأول للرأس الأخضر
DP/CPO/DRC/1	مخطط البرنامج القطري الأول لجمهورية الكونغو الديمقراطية
DP/CPO/BAH/1	مخطط البرنامج القطري الأول للبحرين
DP/CPO/JOR/1	مخطط البرنامج القطري الأول للأردن
DP/CPO/LIB/1	مخطط البرنامج القطري الأول للجماهيرية العربية الليبية
DP/CPO/ETM/1	مخطط البرنامج القطري الأول لتيمور الشرقية
DP/CPO/MDV/1	مخطط البرنامج القطري الأول لملديف
DP/CPO/SAM/1	مخطط البرنامج القطري الأول لساموا
DP/MPO/CNT/1	مخطط البرنامج المتعدد الأقطار الأول لجزر كوك ونيوي وتوكيلاو
DP/MPO/PIC/1	مخطط البرنامج المتعدد الأقطار الأول لجزر المحيط الهادئ وافق على أطر التعاون القطري التالية:
DP/CCF/EGY/2	إطار التعاون القطري الثاني لمصر
DP/CCF/SUD/2	إطار التعاون القطري الثاني للسودان
DP/CCF/ARG/2	إطار التعاون القطري الثاني للأرجنتين
DP/CCF/COL/2	إطار التعاون القطري الثاني لكولومبيا
DP/CCF/COS/2	إطار التعاون القطري الثاني لكوستاريكا
DP/CCF/ELS/2	إطار التعاون القطري الثاني للسلفادور
DP/CCF/MEX/2	إطار التعاون القطري الثاني للمكسيك
DP/CCF/NIC/2	إطار التعاون القطري الثاني لنيكاراغوا
DP/CCF/SUR/2	إطار التعاون القطري الثاني لسورينام
DP/CCF/TRI/2 and Corr.1	إطار التعاون القطري الثاني لترينيداد وتوباغو

أحاط علما بتحديد إطار التعاون القطري لسيراليون (DP/2002/37)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

البند ٦

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ٢٠/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٧

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢١/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن تنفيذ الميزانية المقدره المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛
اعتمد المقرر ٢٢/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ٨

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى فييت نام (DP/2002/CRP.7)؛
اعتمد المقرر ٢٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن الزيارات الميدانية؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛
أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
(DP/FPA/2002/10)؛

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠

استراتيجية الموارد البشرية

اعتمد المقرر ٢٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن التقديرات المنقحة لميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمخططات البرامج القطرية التالية:

DP/FPA/CPO/BWA/4	مخطط البرنامج القطري لبوتسوانا
DP/FPA/CPO/BDI/5	مخطط البرنامج القطري لبوروندي
DP/FPA/CPO/COM/4	مخطط البرنامج القطري لجزر القمر
DP/FPA/CPO/GNB/4	مخطط البرنامج القطري لغينيا - بيساو
DP/FPA/CPO/CHN/5	مخطط البرنامج القطري للصين
DP/FPA/CPO/ETM/1	مخطط البرنامج القطري لتيمور الشرقية
DP/FPA/CPO/MDV/3	مخطط البرنامج القطري لمالديف
DP/FPA/CPO/PIC/3	مخطط البرنامج القطري لمنطقة جنوب المحيط الهادئ دون الإقليمية
DP/FPA/CPO/COL/4	مخطط البرنامج القطري لكولومبيا

البند ١٢

المسائل الأخرى

أولا - مشاورات غير رسمية وإحاطات

أجرى مشاورات غير رسمية بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي؛

عقد جلسة إحاطة بشأن برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا قدمها السيد أنوار الكريم شودري، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

اعتمد المقرر ٢٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن برنامج عمل

بروكسل لأقل البلدان نموا؛

عقد جلسة إحاطة بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

اعتمد المقرر ٢٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن الحالة المالية
لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

ثانيا - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

اعتمد المقرر ٢٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن بنود جدول
الأعمال المقترحة للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية المقرر انعقاده في كانون الثاني/يناير
٢٠٠٣.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المحددة)

الدول الأفريقية: الرأس الأخضر (٢٠٠٥)؛ الكامبيون (٢٠٠٤)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٣)؛ جيبوتي (٢٠٠٣)؛ غابون (٢٠٠٣)؛ موريتانيا (٢٠٠٣)؛ موزامبيق (٢٠٠٣)؛ تونس (٢٠٠٥).

دول آسيا والمحيط الهادئ: الصين (٢٠٠٣)؛ الهند (٢٠٠٥)؛ جمهورية إيران الإسلامية (٢٠٠٣)؛ نيبال (٢٠٠٥)؛ باكستان (٢٠٠٤)؛ الفلبين (٢٠٠٣)؛ اليمن (٢٠٠٤).

دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٤)؛ إكوادور (٢٠٠٣)؛ السلفادور (٢٠٠٥)؛ بيرو (٢٠٠٤)؛ أوروغواي (٢٠٠٥).

دول أوروبا الشرقية: بلغاريا (٢٠٠٣)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٤)؛ رومانيا (٢٠٠٤)؛ الاتحاد الروسي (٢٠٠٥).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أستراليا (٢٠٠٥)؛ كندا (٢٠٠٤)؛ فنلندا (٢٠٠٣)؛ فرنسا (٢٠٠٣)؛ ألمانيا (٢٠٠٣)؛ إيطاليا (٢٠٠٥)؛ اليابان (٢٠٠٥)؛ النرويج (٢٠٠٥)؛ السويد (٢٠٠٥)؛ سويسرا (٢٠٠٤)؛ المملكة المتحدة (٢٠٠٤)؛ الولايات المتحدة (٢٠٠٤).